



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

ISSN: 2616-6305 (print)
ISSN: 2790-7554 (online)

Al - Saeed Journal of Humanities
and Applied Sciences

ISSN: 2616-6305 (print)
ISSN: 2790-7554 (online)



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة دورية محكمة

تصدر عن جامعة السعيد - اليمن

المجلد (5)، العدد (2)، إبريل 2022م

مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية المجلد (5)، العدد (2)، إبريل 2022م

**Al - Saeed Journal of Humanities
and Applied Sciences**

A Quarterly Refereed Journal

Issued by Al - Saeed University - Yemen

Volume (5), Number (2), April, 2022

المجلد (5)، العدد (2)، إبريل 2022م

Volume (5), Number (2), April, 2022



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

Al-Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

journal@alsaeeduni.net

المجلد (5)، العدد (2)، 2022م - April 2022, Vol (5), No(2)

ISSN: 2616 – 6305 (print) ISSN: 2790-7554 (Online)



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة دورية محكمة

تصدر عن جامعة السعيد - اليمن

المجلد (5)، العدد (2)، إبريل 2022م





مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

Al-Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

journal@alsaeeduni.net

المجلد (5)، العدد (2)، 2022م - April 2022

ISSN: 2616 – 6305 (print) ISSN: 2790-7554 (Online)



رئيس التحرير

أ.د/ آدم حزام الشميري

رئيس الجامعة

مدير التحرير

أ.د/ عبد الرقيب السماوي

عميد الشؤون الأكاديمية

هيئة التحرير	
أ.د/ سليمان المعمرى	تعز- اليمن
أ.د/ صادق المنبري	تعز- اليمن
أ.د/ عبد السلام الحدابي	صنعاء- اليمن
د/ توفيق الكنانى	تعز- اليمن
د/ عصام واصل	ذمار- اليمن
د/ جبريل الاغبري	السعودية



الهيئة العلمية الاستشارية

1	أ.د/ أحمد مذكور	جامعة الحديدة - اليمن
2	د/ أبو نر عبد الجندي	جامعة تعز - اليمن
3	أ.د/ أيوب قاسم الحمادي	ألمانيا
4	أ.د/ جابر نصار	جامعة القاهرة - مصر
5	أ.د/ مهيب البحيري	جامعة تعز - اليمن
6	أ.د/ داؤود الحدابي	الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا
7	أ.د/ زهر الدين رحماني	جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج - الجزائر
8	أ.د/ زيد أحمد شمسان	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
9	أ.د/ طارق الجمال	جامعة أسيوط - مصر
10	أ.د/ عبد العزيز الشعبي	جامعة صنعاء - اليمن
11	أ.د/ عبد اللطيف الحكيمي	جامعة صنعاء - اليمن
12	أ.د/ علي باطرفي	جامعة حضرموت - اليمن
13	أ.د/ محمد عبد الجليل	جامعة تعز - اليمن
14	أ.د/ محمد عبد الفتاح زهري	جامعة المنصورة - مصر
15	أ.د/ نورة بنت عبد العزيز العلي	جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز - السعودية
16	أ.د/ وسام عبد الله جاسم	جامعة بغداد - العراق

المراجع اللغوي: (لغة عربية): د/ هشام العامري
المراجع اللغوي: (لغة انجليزية): د/ عبد الملك عثمان أبو الغيث

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

الجمهورية اليمنية - تعز

عصيفرة - جوار جامع السعيد

ص . ب: 4999

تلفون: 271561 – 271560 (009674)

فاكس: 271564 (009674)

للاطلاع على كافة الأعداد يرجى زيارة موقع جامعة السعيد أو زيارة الموقع الخاص بالمجلة:

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



عن المجلة: مجلة جامعة السعيد هي مجلة علمية محكمة مفهرسة ربع سنوية تصدر عن مركز البحوث والدراسات بجامعة السعيد تهدف إلى نشر البحوث العلمية المبتكرة الأصيلة في مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية التي تستجيب لشروط وضوابط البحث العلمي، ووفقاً للمعايير الدولية، وهي تحمل رقمي التصنيف الدولي (ISSN: 2616-6305) للنسخة المطبوعة، و (ISSN: 2790-7554) للنسخة الإلكترونية تصدر بشكل دوري الكترونياً وورقياً، وتُنشر بحوثها باللغة العربية والإنجليزي، كما أنها متاحة للقراءة والتحميل (Open-Access) على مبدأ إتاحة الوصول للمعلومات بسهولة.

رؤية المجلة: تسعى المجلة إلى التميز والريادة في نشر البحوث العلمية المحكمة، على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي.

رسالة المجلة: تسعى المجلة إلى أن تكون مرجعاً علمياً للباحثين في العلوم الإنسانية، والتطبيقية، من خلال نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية وفق معايير ضمان الجودة البحثية والنشر العلمي، والإسهام في نشر ثقافة البحث العلمي، والمشاركة في تطوير المعرفة ونشرها، وتحقيق التميز في التصنيف العالمي للمجلات والدوريات العلمية.

أهداف المجلة: تهدف المجلة إلى تحقيق ما يلي:

- تشجيع الباحثين على نشر بحوثهم العلمية، وإبراز أنشطتهم البحثية محلياً واقليمياً ودولياً.
- ربط البحث العلمي بخدمة المجتمع، والمساهمة في معالجة قضاياها، ومشكلاته، وفق أسس علمية رصينة.
- المساهمة في تطوير البحث العلمي وتطوير المعرفة ونشرها.
- نشر ثقافة البحث العلمي وتعزيز أنشطته المختلفة، في المجالات الإنسانية والتطبيقية.
- توثيق الصلة والعلاقة مع الجامعات المحلية والعربية والأجنبية، فضلاً عن المراكز العلمية المناظرة.

قواعد النشر في المجلة:

- تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة، المبتكرة، ذات الإضافة المعرفية المميزة، وتراعي السلامة الفكرية واللغوية، وتسير وفق المنهجية العلمية المتعارف عليها.
- تقبل البحوث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.
- أن يكون البحث أصيلاً وغير مستل من كتاب، أو اطروحة أو قد سبق نشره أو قدم للنشر في مجلة أخرى وعلى الباحث أن يتعهد خطياً بذلك، وعلى الباحث أن يشير



- إلى ما إذا كان البحث مستقلاً من رسالة علمية، وأن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر علمي لكنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو ما إذا كان بحثه ملغاً لجهة بحثية معينة، وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة.
- على الباحث أن يكتب اسمه وجهة عمله والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة في بداية البحث، مع ضرورة عدم الإشارة إلى شخصيته أو هويته في متن البحث، حفاظاً على الموضوعية وتوخيًا للمهنية البحثية.
 - لا تعتمد المجلة نمطاً واحداً في عناصر تقرير البحث، نظراً للتنوع المتعدد في طبيعة البحوث العلمية كمّاً ونوعاً، إلا أن العناصر الرئيسية المشتركة بينها تتمثل في:
 - * صفحة العنوان: في الصفحة الأولى من البحث.
 - * الملخص باللغة العربية: عند كتابة البحث باللغة العربية، وتخصص الصفحة الثانية من البحث للملخص بحيث لا يتجاوز (150) كلمة متبوعاً بالكلمات المفتاحية.
 - * الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract): عند كتابة البحث باللغة الإنجليزية، وتخصص الصفحة الثالثة من البحث للملخص بحيث لا يتجاوز (150) متبوعاً بالكلمات المفتاحية (Keywords).
 - * المقدمة (Introduction): تتضمن خلفية عن موضوع البحث وما يتصل به من دراسات سابقة، ومسوغاته، وأهميته.
 - * مشكلة البحث وتحديد عناصرها، وربطها بالمقدمة.
 - * منهجية البحث (Methodology) المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية، وتتضمن الإجراءات والمعلومات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية، ضمن محددات وافترادات بحثية واضحة.
 - * نتائج البحث حسب أسئلة البحث وفروضه، ومناقشتها مناقشة علمية عميقة مبنية على إطار فكري متين، واستناداً إلى الدراسات السابقة والإطار النظري أو غير ذلك من الدراسات.
 - * الاستنتاجات والتوصيات (Conclusions & Recommendations): المستندة إلى النتائج، بحيث يقدم الباحث ملخصاً لأبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وفي ضوء النتائج ومناقشتها يقدم التوصيات والمقترحات.
 - * المراجع (References): وتوثق وفقاً للتوثيق المتبع لدى الجمعية الأمريكية لعلم النفس (الإصدار السادس) (American Psychological Association, APA 6).



- في البحوث العلمية (التطبيقية) يتكون البحث من العنوان ثم الملخص، إما بالعربية أو اللغة الإنجليزية، حسب طبيعته، وتلي ذلك المقدمة، ثم المواد وطرق العمل والنتائج، وفقاً للجدول المناسبة والتوصيات والمقترحات متنوعة بمراجع البحث.
- يتعهد الباحث-وفق أنموذج خاص تعتمده المجلة- بأن يلتزم في بحثه بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي المعروفة وحقوق الملكية.

- يقدم البحث مكتوباً باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، في نسخة الكترونية، متوافقة مع برنامج Word، وحجم 14 بمسافات مضاعفة بخط (Arabic simplified)، ومسافات (2) سم من جميع الجهات، على أن لا تزيد صفحات البحث عن (25) صفحة، بما فيها المراجع والملاحق، وتكتب الجداول على صفحات مستقلة مع تحديد غرضها، وكذلك ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث، وفي حالة وجود حواشي تكتب بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية البحث.
- تخضع كافة البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم من قبل الاختصاصيين ذوي الكفاءة العلمية والموضوعية، والصلة بمجال البحث وموضوعه، ويتم اختيارهم بسرية تامة دون الكشف عن هوية الباحث وشخصيته.

- ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل العلمية، ومراجعات الكتب وترجمتها وعرضها، وكذلك الآراء والأفكار ذات الصبغة العلمية التي تعالج المشكلات والقضايا المعاصرة في المجالات الإنسانية والتطبيقية.
- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

الحقوق والاستغلال:

يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة القانونية والأخلاقية عن بحثه المنشور في المجلة ويلتزم بكافة الضوابط الأكاديمية والأخلاقية المتعارف عليها، والبحث يُعد من حقوق الباحث سواءً قبل نشره أو بعد نشره في المجلة.

أخلاقيات البحث العلمي:

- 1- الأمانة العلمية وتجنب السرقة العلمية عند عملية الاقتباس والرجوع إلى المصادر والمراجع.
- 2- الصبر والتواضع العلمي.
- 3- الموضوعية والبعد عن التحيز فيما يكتب.
- 4- المحافظة على سرية المعلومات والبيانات التي تحصل عليها الباحث من أفراد العينة أو المجتمع.
- 5- الصدق والشفافية عند عرض الدراسات السابقة أو عند كتابة نتائج البحث العلمي.

فهرس بحوث المجلد (5)، العدد (2)

رقم الصفحة	عنوان البحث	م
1 - 30	المنهج النبوي في تعزيز الانضباط في الصلاة وسبل تفعيله في الواقع المعاصر "دراسة في بعض أحاديث البخاري المتعلقة بالصلاة" د/ عبد الكريم شرف	1
31 - 51	ضوابط التفكير عند الإمام الشافعي رحمه الله الباحث/ طه فؤاد عبدالله	2
52 - 75	الوقف في عصر الدولة الأيوبية وأثره في النهضة الحضارية الباحث/ عبدالرحمن محمد دحان	3
76 - 107	حماية البيئة في النظام القانوني الدولي د/ أحمد قاسم محمد الحميدي	4
108 - 141	البناء اللغوي ودلالته في نقش قانون شمر يهرعش دراسة وصفية مقارنة أ.د/ عبد الله محمد سعيد الباحث/ علي عزى قائد	5
142 - 185	الاستشهاد النَّحْوِيُّ في العصر الإسلامي دراسة في شعر حسان بن ثابت (رضي الله عنه) أمودجًا د/ رشيد محمد حسن د/ أحمد محمود علي عاطف	6
186 - 213	دور الجامعة في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة التنمية المجتمعي د/ عبدالسلام أحمد الدار د/ سهير علي عاطف	7
214 - 245	الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة اليمنية دراسة ميدانية على عينة من زوجات المهاجرين في (بافع) د/ تماتي علي سيف د/ ريم علي إبراهيم	8
246 - 271	تحليل التباين المكاني لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن د/ ناظر علوان علي كليب	9
272 - 289	La traduction dans l'enseignement/apprentissage du FLE (Cas des apprenants au département de français de l'université de Taïz) Khaled MAHSAN Abdulnasser GABARA	10



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences
ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



المنهج النبوي في تعزيز الانضباط في الصلاة وسبل تفعيله في الواقع المعاصر "دراسة في بعض أحاديث البخاري المتعلقة بالصلاة"

د/ عبد الكريم شرف محمد

الأستاذ المشارك في التفسير وعلوم القرآن
جامعة تعز

تاريخ قبوله للنشر 16/2/2022

تاريخ تسليم البحث 5/1/2022

المنهج النبوي في تعزيز الانضباط في الصلاة وسبل تفعيله في الواقع المعاصر "دراسة في بعض أحاديث البخاري المتعلقة بالصلاة"

د/ عبد الكريم شرف محمد
الأستاذ المشارك في التفسير وعلوم القرآن
جامعة تعز - اليمن

ملخص البحث:

هذا البحث يقدم رؤية للمنهج النبوي في تعزيز الانضباط في الصلاة، من خلال دراسة بعض الأحاديث المتعلقة بها في صحيح البخاري، ويسهم في تعزيز انضباط المسلم في واقع الحياة العملية، كدرس يُستفاد من الضوابط المعتمدة في السنة والمتعلقة بالصلاة؛ وذلك من خلال الأمر بإقامتها في أوقاتها وبيان كفيّتها، وكيفية وضوابط ماء الوضوء لها، وترديد نداءها، والانضباط بالسكينة والوقار أثناء المسارعة إليها، وبمتابعة الإمام عند أدائها، والحرص على الخشوع فيها، وضبط النظر إلى موضع السجود أثناء أدائها، والخشوع فيها، وكذا انضباط مؤذنها في عدم استباق وقت الأذان لها، وانتظاره إذن الإمام بإقامتها، وكذا انضباط إمامها، بعدم المشقة على المأمومين فيها، كمرعاة العجزة والضعفاء وذوي الحاجة، ويبين هذا البحث -قدر الإمكان- سبل تفعيل هذه الضوابط في بيان الصلة بين الشعائر التعبديّة، ومحراب الحياة العملية؛ بما ينعكس على دقة الأداء والانضباط في العمل، وتعزيز ذلك بروح التدين، واتباع النبي ﷺ .. والله من وراء القصد.

كلمات مفتاحية: المنهج، تعزيز الانضباط، سبل التفعيل، الواقع المعاصر.

The Prophetic Approach in Strengthening Discipline in Prayer and Ways to Activate It in Contemporary Reality:

A study of Some Hadiths of Al-Bukhari Related to Prayer

By

Dr. Abdul Karim Sharaf Muhammad Associate Professor of
Interpretation and Sciences of the Qur'an
Taiz University - Yemen

Summary:

This research presents a vision of the prophetic approach in strengthening discipline in prayer, by studying some of the hadiths related to it in Sahih al-Bukhari, and contributes to strengthening Muslim discipline in the reality of practical life. This is all done to benefit from the considered controls in the Sunnah and related to prayer. And that is achieved to establish it at its times and to explain how it is, and the rules of ablution water for it, repeating its call, and being disciplined with calmness and dignity while rushing to it, and following the imam when performing it.

It also keeps on reverence in it, and controls of looking at the place of prostration during its performance, and reverence in it, as well as the discipline of its muezzin in not anticipating the time of the call to prayer for it, and waiting for the imam's permission to perform it, as well as the discipline of its imam, without hardship on the congregation in it, such as taking into account the infirm, the weak and the needy.

This research also shows as much as possible the ways to activate these controls in showing the link between devotional rituals and the mihrab of practical life; Which is reflected in the accuracy of performance and discipline at work, and strengthened in the spirit of religiosity, and following the Prophet.

Keywords: curriculum, strengthening discipline, ways of activation, contemporary reality

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي محمد الأمين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

وبعد: فلما كان الكون يسير وفق نواميس منضبطة، كان لابد من العيش المنضبط على وجه البسيطة- كجزء بسيط من هذا الكون- لتستقر حياة المسلم وتستقيم وفق هذه النواميس. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في أنه يبين الصلة بين الانضباط في الشعائر التعبدية من جهة، والانضباط العملي في واقع الحياة من جهة أخرى، وذلك من خلال دراسة الأحاديث المتعلقة بالصلاة في صحيح البخاري، واثراً في تعزيز الانضباط التعبدية، وانعكاسه على الواقع العملي في حياة المسلم؛ كما تكمن أهميته في الكشف عن علة الانفصام بين الانضباط في الواقع العملي، والانضباط التعبدية "الصلاة أنموذجاً".

مشكلة البحث:

يمكن أن نلخصها في الأسئلة التالية:

١- كيف يمكن معرفة العلاقة بين الانضباط في الصلاة، والانضباط في واجبات الحياة العملية؟

٢- ماهي معززات الانضباط في العمل من خلال الأداء للصلوات في أوقاتها وجماعة؟

٣- لماذا ينضبط بعض المسلمين في الصلاة ويتقلتون في الواقع العملي؟

ويهدف هذا البحث إلى:

١- التأسيس لقيمة الانضباط في السنة النبوية من خلال بعض أحاديث البخاري المتعلقة بالصلاة.

٢- بيان حاجة الأمة لتعزيز قيمة الانضباط من خلال الشعائر التعبدية وعلى رأسها الصلاة.

٣- تقديم رؤية من خلال تفعيل مهارة الانضباط في الصلاة في واقع الحياة العملية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث ضمنمت ستة

مطالب.

مقدمة: وفيها أهمية البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة وخطة البحث.

تمهيد: وفيه التعريف بالمصطلحات

المبحث الأول: المنهج النبوي في توقيت الصلاة والتهيئة للانضباط في أدائها جماعة.

المطلب الأول: المنهج النبوي في توقيت الصلاة والوضوء لها وترديد ندائها.

الفرع الأول: تعزيز الانضباط بأداء الصلاة في أوقاتها.

الفرع الثاني: تعزيز الانضباط في الوضوء للصلاة.

الفرع الثالث: تعزيز الانضباط في ترديد النداء.

المطلب الثاني: الانضباط في عدم الاشتغال عن الصلاة وفي كيفية المشي إليها والتهيؤ لها.

الفرع الأول: الانضباط في عدم الاشتغال عن الصلاة وفي كيفية المشي إليها.

الفرع الثاني: الانضباط في شهود الجماعة في الصلاة.

الفرع الثالث: تفاوت الأجر بتفاوت الانضباط في الصلاة.

المبحث الثاني: المنهج النبوي في تعزيز مهارة الانضباط أثناء أداء الصلاة.

المطلب الأول: الضوابط العامة للمصلين "الإمام والمأموم".

- الانضباط بكيفية أداء الصلوات كما رؤي النبي ﷺ .

- الانضباط بإدراك تكبيرة "الإحرام" مع الإمام.

- الانضباط بالنظر إلى موضع السجود فيها، وعدم الحركة أو الالتفات.

- الانضباط بعدم حديث النفس في الصلاة.

المطلب الثاني: تعزيز السنة لمهارة الانضباط بضوابط خاصة "بالمؤذن والإمام والمرأة".

الفرع الأول: انضباط المؤذن في النداء لها في وقتها، وانتظار أمر الإمام بإقامتها.

الفرع الثاني: انضباط الإمام

الفرع الثالث: ضوابط خاصة بالمرأة للصلاة في المسجد

المبحث الثالث: في سبل تفعيل مهارة الانضباط في الصلاة في الواقع المعاصر (الإشكالية والحل).

المطلب الأول: إشكالية الانفصام بين الانضباط في الصلاة والتقلت في الأعمال، وعلاجها.

الفرع الأول: منشأ إشكالية الانفصام بين الانضباط في الصلاة والتقلت في الواقع العملي.

الفرع الثاني: مبدأ علاج إشكالية الانفصام بين الانضباط في الصلاة والتقلت في الواقع.

المطلب الثاني: سبل تفعيل مهارة الانضباط في الصلاة في السلوكيات العملية.

✽ خاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

المنهج النبوي في تعزيز الانضباط في الصلاة وسبل تفعيله في الواقع المعاصر

دراسة في بعض أحاديث صحيح البخاري المتعلقة بالصلاة.

تمهيد: قبل أن نلج في هذا البحث يطيب لنا أن نبين معنى:

المنهج: الطريقُ البين الواضح^(١) ويقصد به هنا: السنة النبوية البينة الواضحة في تقوية الانضباط أما مفهوم الانضباط: في اللغة: فهو من "ضبط" والضَّبُّبُ لزوم الشيء وعدم مفارقتها، وحفظه بالحزم^(٢) وفي الاصطلاح: "مقاربة تنفيذ العامل لجزئية عمل مستطاعه بعينها مطلوبة منه خلال وقت محدد وضمن الحفاظ على العمل"^(٣) أو هو: القيام بالعمل في أمده المحدود وقدره المعدود مع المقاربة في التنفيذ سعياً نحو الكمال والتمام أو الإتقان.

ويمكن للباحث تعريفه: هو فعل ما تؤمر بفعله كما ينبغي في الوقت الذي ينبغي وافق هواك أم خالفه.

المبحث الأول: المنهج النبوي في توقيت الصلاة والتهيئة للانضباط في أدائها جماعة.

المطلب الأول: المنهج النبوي في توقيت الصلاة والوضوء لها وترديد نداءها.

الفرع الأول: الانضباط بأداء الصلاة في أوقاتها.

من من أهم ما يعزز الانضباط في الصلاة لأول وقتها في المنهج النبوي؛ أن السنة النبوية جعلت الصلاة لأول وقتها أحب الأعمال إلى الله، فقد روى البخاري بسنده عن عبد الله قال: سألت النبي ﷺ أي العمل أحب إلى الله؟ قال: (الصلاة على وقتها)^(٤) فإذا وقعت الصلاة في وقتها كانت أحب إلى الله من غيرها من الأعمال، ويمكن أن تكون "على أول وقتها" تقتضي الاستعلاء فيتعين أوله، وفائدة الاستعلاء على الوقت تحقق دخول وقت الصلاة ليقع الأداء فيه^(٥) كما قال تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103] مما يفيد الانضباط بعدم استباق الوقت بأداء الصلاة كونها لم تجب بعد، كما يفيد أن أعلى مراتب الانضباط في الصلاة أداءها لأول وقتها.

وإضافة إلى ذلك فقد حددت السنة بدء وانتهاء وقت صلاة الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء^(٦) وبهذا يكون الانضباط بأداء الصلاة لوقتها أحب الاعمال إلى الله.

الفرع الثاني: الانضباط في الوضوء للصلاة.

ويقصد بالانضباط في الوضوء بالماء المنضبطة أوصافه لصحة الوضوء به، بالكيفية الواردة عن رسول الله ﷺ، فقد روى البخاري بسنده أن عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار، ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار

إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: (من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٧) وقد ورد الوضوء مرة ومرتين، وهذا يحقق مرونة الانضباط.

وعن انضباط أوصاف الماء الصالح للوضوء يقول ابن حجر: "وحكمة تأخير غسل الوجه عن المضمضة والاستنشاق، اعتبار أوصاف الماء؛ لأن اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالشم والريح يدرك بالأنف"^(٨) وبذلك ينضبط وصف الماء المستخدم للوضوء بما يفيد عدم تغير لونه أو طعمه أو ريحه فإن تغيرت أحد أوصافه لم يصح به الوضوء، ولا تصح به الصلاة.

وأما انضباط المتوضىء بالكيفية الواردة عن النبي ﷺ فيؤخذ من قوله (نحو وضوئي هذا) "مما يفيد الانضباط بعدد محدود، مع الترتيب في أعضاء الوضوء والمواولة فيه، كما أن فيه تعليم" بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم^(٩) إذ التعليم بالفعل ألزم للعقل وأثبت.

الفرع الثالث: الانضباط في ترديد النداء والدعاء بعده.

أولاً: تعزيز الانضباط بترديد السامع لنداء الصلاة.

ونلمح تعزيز السنة للانضباط في الصلاة من خلال الندب إلى ترديد النداء وراء المؤذن مما رواه البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: (إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن)^(١٠) ففي قوله "مثل ما يقول" تعزيز للانضباط في ترديد الكلمات التي يقولها المؤذن دون زيادة أو نقصان، إلا في الحيعلتين فليقل "لا حول ولا قوة إلا بالله" لثبوت قول ﷺ لها لما قال المؤذن "حي على الصلاة"^(١١) وفي الحديث دليل على أن لفظ المماثلة وقعت في القول لافي صفته، والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك، أن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت، والسامع مقصوده ذكر الله فيكتفي بالسر أو الجهر لا مع الرفع، واستدل بالحديث على وجوب إجابة المؤذن^(١٢).

ثانياً: انضباط السامع بالدعاء بعد النداء.

ومما عززته السنة في الانضباط المتعلق بالنداء للصلاة؛ الانضباط بالدعاء عقب ترديد النداء، كما في حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: (من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة)^(١٣) أي استحقت ووجبت ونزلت عليه، ومن ذلك الشفاعة للمذنبين، وإدخال الجنة بغير حساب، ورفعة الدرجات^(١٤) فالوعد بالشفاعة منه ﷺ يعزز الانضباط في الدعاء في الوقت المخصص الذي يكون أرجى لإجابة الدعاء.

المطلب الثاني: الانضباط في عدم الاشتغال عنها وفي كيفية المشي إليها والتهيؤ لها.
الفرع الأول: الانضباط في عدم الاشتغال عنها وكيفية المشي إليها.
أولاً: الانضباط في عدم الاشتغال عن صلاة الجماعة.

عززت السنة النبوية الانضباط في التوجه إلى الصلاة بعد سماع النداء إليها، ففي ذلك "سئلت أم المؤمنين عائشة: ما كان النبي ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ - تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ"^(١٥).

وبهذا فإن السنة الفعلية تعزز الانضباط بصورة مستمرة، وتكسب المنضبط في الصلاة مهارة الانضباط في سائر الأعمال، وذلك من خلال تنفيذها في وقتها المحدود، وهو ما يكتسبه المسلم من لزوم الانضباط في حضور صلاة الجماعة، أو إقامة الصلاة خمس مرات في أول وقتها دون تسويف أو تأجيل.

ثانياً: الانضباط بلزوم السكينة والوقار أثناء المشي إليها.

ومن ذلك ما رواه البخاري بسنده عن أبي قتادة: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ سمع جَلْبَةً رجال فلما صلى قال: ما شأنكم؟ قالوا: استعجلنا إلى الصلاة قال: (فلا تفعلوا إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا)^(١٦).

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا)^(١٧) "لأن المسرع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبير الأولى ونحو ذلك، ومع ذلك فقد نهى عن الإسراع. وإنما قيد في الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الإسراع، وليس معناه جواز السرعة إذا كانت الصلاة لم تقم.

والحكمة من قول ﷺ: (وعليكم بالسكينة) تستفاد من زيادة وقعت في صحيح مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وقال في آخره (فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة)^(١٨) أي أنه في حكم المصلي، فينبغي له اعتماد ما ينبغي للمصلي اعتماده واجتتاب ما ينبغي للمصلي اجتنابه^(١٩).

والملاحظ أن الحديث يحث على الانضباط بملازمة السكينة والوقار أثناء المشي إلى الصلاة، على اعتبار أنهما شيء واحد، وإنما ذكر الوقار بعد السكينة من باب التأكيد^(٢٠).
وفرق النووي بينهما فقال: "الظاهر أن بينهما فرقا، وأن السكينة: التأني في الحركات واجتتاب العبث، والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت"^(٢١) وقال ابن حجر:

"الاستعجال يفضي إلى عدم الوقار... وأما الإسراع الذي لا ينافي الوقار كمن خاف فوت التكبير فلا (٢٢).

قال النووي: وعدم الإسراع أيضا يستلزم كثرة الخطأ- إلى صلاة الجماعة- وهو معنى مقصود لذاته(٢٣).

والباحث يستنتج أن الأمر بالسير إلى الصلاة في سكينة ووقار له فوائد عدة منها: أنه يعلم المسلم الانضباط بالقصد في السير بين التماوت والسرعة المنافية للوقار؛ مما يعزز الانضباط بهيئة معتبرة لدى الشارع، ونافعة للمسلم في الواقع بما يعزز القصد في المشي المأمور به على لسان لقمان الحكيم لولده في قوله تعالى: (واقصد في مشيك) [لقمان: ١٩] مع ما في المشي إلى الصلاة من خصوصية تعظيم هذه الشعيرة حتى إذا أدركها كان ذلك أقرب للخشوع فيها والله أعلم.

الفرع الثاني: التهيئة للانضباط في حضور صلاة الجماعة.

تعزز السنة النبوية انضباط المسلم في حضور صلاة الجماعة، وذلك من خلال كراهة العادات التي تحول بين المسلم وحضور صلاة الجماعة، ومن ذلك كراهية الحديث بعد العشاء حفاظا على صلاة الصبح فعن أبي برزة أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها(٢٤) لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتها مطلقا أو عن الوقت المختار؛ والسمر بعدها قد يؤدي إلى النوم عن الصبح(٢٥) وبهذا يكون تعزيز السنة النبوية في التهيئة لحضور صلاة الجماعة والانضباط بأدائها مما يرسخ في ذهنية المسلم عدم الانشغال بما يحول دون انضباطه في عمله، ذلك أن افتعال ما يؤدي إلى العذر ينفي العذر.

المطلب الثالث: تعزيز الانضباط في شهود صلاة الجماعة.

عززت السنة النبوية الانضباط في حضور صلاة الجماعة من خلال أمرين: الإغراء بالثواب والتهديد بالعقاب، ونبدأ هنا بالتهديد بالعقاب.

الفرع الأول: التهديد بالعقاب.

ومن ذلك التهديد بإحراق بيوت المتخلفين عن الجماعة: في قوله ﷺ: (والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب؛ ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها؛ ثم أمر رجلا فيؤم الناس؛ ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقا سميئا أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء)(٢٦).

هكذا بت الحكم في هذه المسألة، وكأن ذلك لقوة دليلها، لكن أطلق الوجوب وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن "إن منعه أمه عن العشاء في الجماعة شفقة لم يطعها" يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين^(٢٧) وحديث الباب ظاهر في كونها فرض عين، لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه^(٢٨) وفي هذا نظر.

وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة^(٢٩) وذكر ابن حجر وجوبها عند أحمد^(٣٠).

وفي هذا الحديث من معززات الانضباط بأداء الصلوات في جماعة في المسجد التهديد بالعقوبة والوعيد بها؛ ومن ذلك الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستخفي في بيته ويتركها^(٣١).

"زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل"^(٣٢) وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر؛ اكتفي به عن الأعلى من العقوبة.

وفيه "ثم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الحقيقير من مطعوم أو ملعوب به، مع التقريط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة، وهو مستتب من قوله ﷺ (..والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً^(٣٣) سميماً أو مرماتين^(٣٤) حسنتين لشهد العشاء)^(٣٥) وفي هذا التوبيخ استنهاض للهمم لترتقي إلى مستوى من الانضباط في صلاة الجماعة.

ومن تعزيز الانضباط تهديداً بالعقوبة تشبيهه فوات الصلاة بخسران الأهل والولد ومن ذلك قوله ﷺ: (الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله)^(٣٦) أي أصيب بأهله وماله... وظاهره العموم في الصلوات المكتوبات... والمراد بتفويتها إخراجها عن وقتها^(٣٧) وفي رواية: (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله)^(٣٨) وفيه تأويلات أقربها أن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد^(٣٩).

وبذلك يتعزز الانضباط بالزجر بالقول، وبالتهديد بالعقاب الفعلي، إلا أن يكون لدى المتخلف عذر من الأعدار تبيح التخلف عن الجماعة كما ورد في بعض الروايات^(٤٠) في غير البخاري.

الفرع الثاني: تعزيز الانضباط بالإغراء بمضاعفة الثواب في صلاة الجماعة، ومن ذلك: زيادة ثواب صلاة الجماعة بخمس وعشرين أو سبع وعشرين ضعفاً: فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة) ^(٤١) ومن رواية أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة) ^(٤٢) وقد رجح ابن حجر أن السبع والعشرين مختصة بالجمهورية لزيادة الاستماع للقرآن فيها وللتأمين مع الإمام ^(٤٣).

- رفعة الدرجات وحط الخطيئات ودعاء الملائكة؛ فقد روي عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ (صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضعفاً وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة) ^(٤٤) وهو ما يوقفنا على البحث في تفاوت الأجر بتفاوت الانضباط.

الفرع الثالث: تفاوت الأجر بتفاوت الانضباط في الصلاة.

حين يستوي الانضباط في الحضور لصلاة الجماعة وتختلف المشقة، فإن السنة تفصح أن الأجر للأبعد مشى وأكثر مشقة، بما يعزز الانضباط بكثرة الأجر للأبعد، ومنه - تعاضم الأجر ببعد الممشى إلى المسجد، فعن أبي موسى ﷺ قال: قال النبي ﷺ: (أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممشى، والذي ينتظر الصلاة حتى يصل إليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصلي ثم ينام) ^(٤٥) ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت ^(٤٦) في الأجر، وقال النبي ﷺ لبني سلمة حين أرادوا نقل منازلهم إلى جوار مسجد النبي ﷺ: (يَا بَنِي سَلِمَةَ أَلَا تَحْتَسِبُونَ أَنَا رَكْمٌ) ^(٤٧) وقد فسر مجاهد الآثار في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢] بأنها "خطاهم بأرجلهم" ^(٤٨) والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد؟ فإن لكل خطوة ثواباً ^(٤٩) وعليه فزيادة الثواب بزيادة الخطوات إلى المسجد للصلاة؛ يعزز الانضباط في الحضور إلى الصلاة جماعة في المسجد؛ كما ينعكس ذلك على الانضباط في الواقع العملي بزيادة الحافز للمنضبطين.

- وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (من غدا إلى المسجد وراح أعد الله له نزله من الجنة كلما غدا أو راح) ^(٥٠) والمراد بالغدو الذهاب، وبالرواح الرجوع ^(٥١) النزول: بضم الزاي: المكان الذي يهياً للنزول فيه، ويسكون الزاي ما يهياً للقادم من الضيافة،

ويحتمل المعنيين^(٥٢) والمقصود منه اختصاصه بمن يأتيه للعبادة، والصلاة رأسها^(٥٣) فبقدر الغدو والرواح يكون النزل والأجر.

- زيادة الأجر للمنضبطين بالسبق للصف الأول؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا؛ لاستهموا عليه)^(٥٤) أي حين ازدحام الناس عليه وتساويهم فيه، أفلا يتعزز انضباط المؤمن بمثل هذا الثواب؟!

- تفاوت الأجر في صلاة الجمعة بتفاوت الانضباط فيها؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ)^(٥٥).

"والمراد بالساعات عند الجمهور من أول النهار، وهو قول الشافعي رحمه الله، وبعض فقهاء المالكية"^(٥٦) وقال الماوردي: إنه من طلوع الشمس موافقة لأهل الميقات، ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب^(٥٧) وقال ابن حجر: إذا كان آخر الخامسة بداية الزوال فأول التكبير يكون من ارتفاع النهار^(٥٨) ورجحه ابن حجر لما تقتضيه الأدلة خلافا لمن اعتبرها لحظات أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب^(٥٩) وعليه فالساعة الأولى من بداية السابعة صباحا.

وفي الحديث "تفاوت المبادرين إلى الجمعة"^(٦٠) وترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة، لئلا يستوي فيه رجلان جاء في طرفي ساعة^(٦١) وهذا من شأنه تعزيز الانضباط، ففي رواية أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشا، ثم دجاجة، ثم بيضة، فإذا خرج الإمام طووا صحفهم ويستمعون الذكر)^(٦٢).

وقوله: (الأول فالأول) يوحي بأفضلية الثواب للسابق على اللاحق، كما فيه فوات كتابة أسماء المتأخرين الذين يأتون المسجد وقد طلع الخطيب المنبر، مما يعزز سلوك المسارعة إلى صلاة الجمعة، كونها متعينة على الذكور البالغين من المسلمين، إلا لذوي السفر أو المرض، وبهذا الحض على السباق إلى الجمعة يتعزز الانضباط، والتنافس في فعل الخيرات في واقع الحياة.

. الأمر بالجلوس حيث وجد المسلم مكانا يصلي فيه، وتجنب التقريظ بين اثنين، أو تخطي الرقاب؛ ومن ذلك ما ورد عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من اغتسل يوم الجمعة، وتطهر بما استطاع من طهر، ثم ادهن أو مس من طيب، ثم راح فلم يفرق بين اثنين، فصلى ما كتب له، ثم إذا خرج الإمام أنصت، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى)^(١٣) وقد نقل ابن حجر حكم الكراهة له عند الجمهور واختيار ابن المنذر تحريمه، وبه جزم النووي^(١٤)، وقيد مالك والأوزاعي الكراهة بما إذا كان الخطيب على المنبر، وقال ابن المنير: التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه، وقد يطلق على مجرد التخطي، وفي التخطي زيادة رفع رجليه على رؤوسهما أو أكتافهما، وربما تعلق بثيابهما شيء مما يرجليه، وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأول فرجة فأراد الداخل سدها فيغتنر له لتقصيرهم^(١٥) عن سدها، واغتفار التخطي -عند من كرهه أو حرمه- لسد خلة من أكبر معززات الانضباط في الصفوف وترتيبها.

. تقيد ثواب الجمعة بقيود منها الانصات لخطبة الجمعة.

ذلك أن الإنصات في وقته مهارة كمهارة الكلام بخير في وقته، وقد ورد النهي عن الكلام أثناء الخطبة، بل اعتبرت السنة اللغو مفوتا لأجر الجمعة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت)^(١٦) واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة^(١٧) وهذا يعزز الانضباط في الاستماع، حين يتكلم غيره كون الكلام يحرمه من أجر الجمعة أو ينقصه من ثوابها.

- جائزة مخفية قد يدرکہا الأكثر انضباطا يوم الجمعة وهي ساعة الاستجابة: فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال: (فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا، إلا أعطاه إياه وأشار بيده يقللها)^(١٨).

وقد ورد في تحديد وقت هذه الساعة أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة، والثاني أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس، وقد احتج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكر له القول الثاني بأنها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة؛ فأجابته بالنص الآخر أن منتظر الصلاة في حكم المصلي^(١٩) فعلى الأول يكون الانضباط معززا بحضور الجمعة قبل بدء الخطبة حرصا على ساعة الإجابة، وعلى الثاني يتعزز الانضباط بالحضور قبل المغرب وهو وقت الأصيل.

- المنتظر للصلاة يثاب على انتظاره. ومن التهيئة للانضباط بحضور الصلاة في جماعة أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر المنتظر للصلاة بأنه في صلاة فقال: (لا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر

الصلاة^(٧٠) وفي رواية: (لا يزال أحدكم في صلاة مادامت الصلاة تحبسه، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة)^(٧١) والمقصود أنه في ثواب صلاة لا في حكمها^(٧٢).

- إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام.

ومما يهيئ للانضباط في صلاة الجماعة الكف عن صلاة النافلة عند إقامة الصلاة حتى لا تقوت المأموم تكبيرة الإحرام مع الإمام، وقد بوب البخاري (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)^(٧٣) ولا ريب أن التفرع للفريضة والشروع فيها تلو شروع الإمام أولى من التشاغل بالنافلة، لأن التشاغل بها يفوت فضيلة الإحرام مع الإمام^(٧٤) وهو ما يعزز الانضباط بتقديم الفريضة على النافلة.

- الانضباط في تسوية الصفوف.

ومما يعزز عملية الانضباط في الصلاة أمر الإمام بالاستواء في الصف وفي ذلك يقول النبي ﷺ: (سواوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة) (٧٥) وفي رواية أنس (أقيموا صفوفكم وتراصوا)^(٧٦) وعن أنس أيضا: (أقيموا صفوفكم فإني أراكم من وراء ظهري، وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه)^(٧٧) والمراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله^(٧٨) حتى كان النبي ﷺ يقبل على الصحابة بوجهه إذا أقيمت الصلاة^(٧٩) وفي اعتبار تسوية الصفوف من إقامة الصلاة رمزية عالية لأهمية الانضباط في المظهر والجوهر، في الصلاة وفي التعبد في محراب الحياة.

ومما يؤكد هذه الرمزية للانضباط تهديد النبي ﷺ المخالفين بقوله: (لئسئون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)^(٨٠) "والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد.. وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجناية وهي المخالفة، وعلى هذا فهو واجب والتفريط فيه حرام"^(٨١) وذلك من شأنه تعزيز الانضباط في الصف عند الإقامة وأثناء الصلاة وفي الواقع العملي؛ وهو ما يدعونا للتعرف على تعزيز السنة النبوية للانضباط أثناء أداء الصلاة.

المبحث الثاني: المنهج النبوي في تعزيز مهارة الانضباط أثناء أداء الصلاة.

المطلب الأول: ضوابط عامة للمنفرد، وللمأمومين والإمام.

ويقصد بالضوابط العامة: ما تشمل الصلاة المفروضة والنافلة الفردية والجماعية ومنها:
- الانضباط بكيفية الصلاة الواردة عن النبي ﷺ بقوله: (صلوا كما رأيتموني أصلي) أي مثل صلاته ﷺ منفردا أو إماما، وتتبين هذه الكيفية من "تعليمه ﷺ للمسيء صلاته بقوله: (إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راکعا، ثم

ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وافعل ذلك في صلاتك كلها^(٨٢) وكان ﷺ (يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين، يطول في الأولى ويقصر في الثانية، ويسمع الآية أحياناً وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وكان يطول في الأولى، وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية)^(٨٣).

وقد ضرب الصحابة أروع الأمثلة في تعليمهم الناس كيفية صلاة النبي ﷺ، حتى كان الصحابي مالك بن الحويرث يصلي بالقوم لا باعث له إلا التعليم وفي ذلك يقول: (إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي)^(٨٤) أي أن الباعث له قصد التعليم، وكأنه تعين عليه... ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول^(٨٥) وفيما ذكرنا إشارة إلى مدى الانضباط في متابعة النبي ﷺ في كيفية صلاته من جهة، وأن التعليم العملي أضبط من التعليم بالقول فهما وتطبيقاً.

- ومنها انضباط المأمومين بموافقة الإمام في التأمين، ليتوافق مع تأمين الملائكة لقوله ﷺ (إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٨٦) ومعناه عند الجمهور: اللهم استجب... ويرفع فيه الصوت^(٨٧) بما يضمن انضباط أصوات المأمومين مع صوت الإمام مع الملائكة طمعا في المغفرة من الله.

- ومنها الانضباط بالنظر إلى موضع السجود في الصلاة، وعدم رفع البصر أو الالتفات؛ ففي الحديث عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: (ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم؛ فاشتد قوله في ذلك حتى قال: لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم)^(٨٨) وعلة عياض بقوله "رفع البصر إلى السماء في الصلاة فيه نوع إعراض عن القبلة، وخروج عن هيئة الصلاة"^(٨٩) والأصل "نظر المأموم إلى موضع سجوده لأنه المطلوب في الخشوع، إلا إذا احتاج إلى رؤية ما يفعله الإمام ليقنتي به"^(٩٠) وبذلك يشمل الانضباط في الصلاة النظر إلى موضع السجود.

ومن تلك الضوابط انضباط المصلي بعدم الالتفات يمينا أو شمالاً أثناء الصلاة؛ فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال: (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد)^(٩١) ولما كان الالتفات فيه ذهاب الخشوع، استعير لذهابه اختلاس الشيطان، تصويراً لقبح تلك الفعلة بالمختلس، لأن المصلي مستغرق في مناجاة ربه، والله مقبل عليه، والشيطان مراصد له ينتظر فوات ذلك، فإذا التفت

المصلي، اغتتم الشيطان الفرصة فيختلسها منه^(٩٢) وفيه الحذر من اختلاسات الشياطين التي تنقص جودة العمل ناهيك عن التقريط فيه.

- ومنها الانضباط في الخشوع وإقامة الركوع والسجود؛ وذلك يكون بسكون الجوارح قدرا كافيا متفاوتا، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: (أقيموا الركوع والسجود فو الله إنني لأراكم من بعدي وربما قال من بعد ظهري إذا ركعتم وسجدتم)^(٩٣) والخشوع تارة يكون من فعل القلب كالخشية وتارة من فعل البدن كالسكون^(٩٤) وقد كان النبي ﷺ (إذا ركع صهر ظهره)^(٩٥) أي "أي أمال (ظهره) للركوع في استواء، من رقبته ومنتن ظهره من غير تقويس^(٩٦) ومثل ذلك النهي عن مخالفة هيئة السجود، ببسط الذراعين على الأرض، وفي ذلك روي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: (اعتدلوا في السجود ولا يبسط ذراعيه كالكلب)^(٩٧) وفيه التنفير من حال المخالفة لإقامة السجود الحسية، ليكون ذلك أدعى إلى الانضباط المعنوي في الصلاة ومنه.

. ومنها الانضباط في تجنب حديث النفس في الصلاة (الشروء الذهني):

ويكون ذلك بالتفكر في معاني الصلاة وحركاتها وهيئاتها، وما يقرأ ويسبح ويدعو فيها، فليس للمرء من صلاته إلا ما عقل منها، ويترتب كمال الأجر في الصلاة على الخشوع فيها كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١، ٢] وفي الحديث (من توضع نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٩٨) وقوله ﷺ "لا يحدث فيهما نفسه" دعوة إلى انضباط الفكر في الصلاة بما يعزز الانضباط الفكري والروحي، وتجنب الشروء الذهني المنافي للانضباط في الصلاة، ليتخلص منه المسلم في واقع الحياة.

المطلب الثاني: ضوابط خاصة بالمؤذن والإمام والمرأة فيما يتعلق بالصلاة.

الفرع الأول: ضوابط خاصة بالمؤذن، ومنها:

- تحري الوقت، وبذلك حددت السنة مواقيت الصلاة، فلا يؤذن قبل دخول الوقت حتى لا يصلي أحد السامعين بناء على أذانه "وإنما يستحق ثواب المؤذنين إذا كان عالما بالسنة والأوقات ولو غير محتسب"^(٩٩) ويدخل في ذلك العلم بشروط وآداب الأذان، ومنها:

- انضباط المؤذن بشفع الأذان ووتر الإقامة.

فعن أنس رضي الله عنه قال: (أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة)^(١٠٠) قيل: الحكمة في تشيئة الأذان وإفراد الإقامة، أن الأذان لإعلام الغائبين فيكرر ليكون أوصل إليهم، بخلاف الإقامة فإنها للحاضرين، ومن ثم استحباب أن يكون الأذان في مكان عال بخلاف

الإقامة، وأن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة، وأن يكون الأذان مرتلاً والإقامة مسرعة، وكرر " قد قامت الصلاة" لأنها المقصودة من الإقامة بالذات^(١٠١). وهذا يعني أن الأذان إعلام مخصوص للسامع لتهيئته للانضباط في حضور الصلاة، لأن الأذان يدبر منه الشيطان، فيكون الانسان أكثر استجابة وقت الأذان، ومما يدل على ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضى النداء أقبل حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر حتى إذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكر^(١٠٢) حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى)^(١٠٣) وقوله "حتى لا يسمع" ظاهر أنه بعد إلى غاية ينتفي فيها سماعه للصوت^(١٠٤)

ويختار للأذان ندي الصوت طويل النفس، فقد اختار النبي صلى الله عليه وسلم للأذان بلالاً لأنه أندى صوتاً "أي أقعد في المد والإطالة والإسماع ليعم الصوت ويطول أمد التأذين؛ فيكثر الجمع ويفوت على الشيطان مقصودة من إلهاء الأدمي عن إقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفر حينئذ^(١٠٥) وهذا يعني أن على المؤذن الاسترسال في الأذان حتى يطول أمد التأذين ليكون ذلك أدبر للشيطان، وفي ذلك تعزيز للانضباط وتهيئة له.

- انتظار أمر الإمام بإقامة الصلاة، فلا يقيم الصلاة إلا بأمر الإمام الراتب حين وجوده، فالمؤذن هو الذي يقيم الصلاة فهذا هو السنة، ولو أقام غيره كان خلاف السنة^(١٠٦).

الفرع الثاني: ضوابط خاصة بالإمام ومنها:

- الانضباط بمراعاة المأمومين من كبار السن والضعفاء وذوي الحاجة.

ويكون ذلك بانضباط الإمام بالانتهاء عن التطويل في صلاة الفريضة، والعمل بسنة التجوز مراعاة للمأمومين، ويدل عليه ما روي في الصحيح عن أبي مسعود قال قال رجل يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد منه غضبا يومئذ ثم قال: (إن منكم منفرين فأياكم ما صلى بالناس فليتجوز فإن فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة)^(١٠٧).

وروى البخاري بسنده جابر بن عبد الله الأنصاري قال: (أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل، فوافق معاذاً يصلي، فترك ناضحه وأقبل إلى معاذ فقرأ بسورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل، وبلغه أن معاذاً نال منه، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه معاذاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (يا معاذ:

فتان أنت أو أفاتن؟ ثلاث مرار، فلولا صليت بسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى، فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة^(١٠٨) والفتنة هاهنا "أن التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة، وللتكره للصلاة في الجماعة^(١٠٩) وفيه الانضباط في القراءة بقدر محدود متقارب، وهو يختلف في صلاة العشاء عنه في الصبح.

وفي الصحيح عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال: (إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه)^(١١٠) وفي ذلك "شفقة النبي ﷺ على أصحابه ومراعاة أحوال الكبير منهم والصغير^(١١١) ويستتج من هذه الأحاديث انضباط الإمام بعدم المشقة على المأمومين في صلاة الفريضة وجوبا.

ضوابط خاصة بالمأمومين، ومنها:

- متابعة الإمام منذ الإحرام معه في الصلاة؛ ومن ذلك الانضباط بمتابعته في الركوع والسجود والرفع، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون، وأقيموا الصف في الصلاة فإن إقامة الصف من حسن الصلاة)^(١١٢) ويلحق بذلك عدم استباق الإمام في خفض أو رفع، وقد ورد التهديد بالعقوبة في ذلك بقوله ﷺ: (أما يخشى أحدكم أو ألا يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار؟! أو يجعل الله صورته صورة حمار؟!)^(١١٣) وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام، لكونه توعده عليه بالمسخ وهو أشد العقوبات^(١١٤) والجمهور على تأثيم فاعله وتجزئ صلاته^(١١٥).

- ضوابط خاصة بالمرأة لحضور الجماعة.

إن زوجها أو وليها، والأمن من الفتنة لها أوبها؛ فعن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: (إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن)^(١١٦) قال ابن حجر: (وكان اختصاص الليل بذلك لكونه أستر، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن، وقال النووي: استدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن)^(١١٧).

المبحث الثالث: سبل تفعيل مهارة الانضباط في الصلاة في الواقع المعاصر (الإشكالية والحل)

المطلب الأول: إشكالية الانفصام بين الانضباط في الصلاة والتفلت في الأعمال، وعلاجها.

الفرع الأول: منشأ إشكالية الانفصام بين الانضباط في الصلاة والتفلت العملي.

هناك إشكالية متمثلة في الانفصام بين انضباط عدد -يقل أو يكثر- من المسلمين في الصلاة، وتفلتهم في أعمالهم اليومية أو الحياة العملية!؟.

وحتى تتبين هذه الإشكالية أسوق هنا قصة لمهندس طرقات غربي أسلم في اليمن، فلما سئل عن سبب إسلامه أجاب " كنت مسؤولاً عن مخيم لعمال الطرقات في مناطق القبائل البدائية فطلبت من العمال أن ينتظموا في ذهابهم لتناول الطعام وألا يتزاحموا عند أخذه؛ فلم يستجب لي أحد، وطلبت منهم الانتظام عند صعود السيارات للذهاب إلى مواقع العمل أو العودة منها، فلم يستجب أحد، وحاولت أن يقفوا صفا عن استلامهم الرواتب، فلم أفجح في تنظيمهم وضبطهم، إلا أنني كنت أراهم في كل يوم عدة مرات يقفون صفا مستقيماً، ويقف أحدهم أمامهم فلا يفعلون أي حركة إلا إذا فعل، في انضباط تام، ونظام دقيق، وطاعة مطلقة لمن يتقدمهم فقلت لهم: ها أنتم هؤلاء منضبطون؟! فقالوا: هذه صلاة وأخبروني أنها ركن من أركان الإسلام، فقلت: والله إن الدين الذي قدر على أن ينظمتكم إنه لدين الحق" (١٨) وهنا تبرز الحلقة المفقودة بين الصلاة بما فيها من نظام وانضباط، وبين واقع الحياة العملية في التفلت والتراخي وعدم الانضباط في الأعمال، والتعثر في الإنجاز على المستوى الوظيفي أو الشخصي؟

حين سئل هؤلاء عن السبب في انضباطهم في الصلاة خلافا لواقع العمل، أجابوا بأن الصلاة ركن من الدين؛ ومعنى ذلك أن السلوك العملي لا علاقة له بالدين في تصورهم!! ومن هنا نشأت الإشكالية المولدة للانفصام السلوكي العملي عن الانضباط التعبدي؛ مما يدعونا للوقوف على علاج هذه الإشكالية.

الفرع الثاني: مبدأ علاج إشكالية الانفصام بين الانضباط في الصلاة والتفلت في الواقع. يبدأ علاج الإشكالية الأنفة الذكر من تصحيح التصور المتمثل في حصر التدين في الشعائر التعبدية، وعدم علاقته بالحياة العملية، ويتمثل العلاج بدعوة المنضبطين في الصلاة إلى إدراك مقاصدها السلوكية والاجتماعية ومنها:

المقصد الأول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] "فمن لم تأمره صلاته بالمعروف وتنهه عن المنكر لم يزد من الله إلا بعداً" (١١٩) "والفحشاء ما قبح من العمل، والمنكر ما لا يعرف في الشريعة، ومعنى نهى عن ذلك أن فعلها يكون سبباً لانتهاه عنهما، والمراد هنا الصلوات المفروضة المكتوبة، المؤداة بالجماعة" (١٢٠) وهذا يعزز العلاقة بين الانضباط في الشعائر التعبدية الجماعية، والسلوك الفردي والاجتماعي في الحياة العملية، لتختفي فيها مظاهر التقلت والفضوى والعشوائية بوازع من الدين، كما تنهى عن تقديم ما ينبغي تأخيره، وعن التخلف عن العمل بعد وجوبه في الأمد المحدود والقدر المعدود.

- وأما المقصد الثاني، فهو في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ (٤) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (٥) الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ (٦) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٧] وقد دارت أقوال المفسرين في بيان السهو عن الصلاة بأنه "الترك لها بالكلية بعد الالتزام بها، أو صلاتها بعد وقتها المقرر شرعاً، أو تأخيرها عن أول الوقت" (١٢١) بما يؤكد قيمة الانضباط في أداء الصلاة لوقتها، والعمل في وقته؛ وفي الوصف القرآني للذين هم عن صلاتهم ساهون بأنهم الذين يراؤون ويمنعون الماعون، ما يظهر الارتباط بين مقاصد الصلاة في جماعة وقيم العون اللازمة للحياة الجماعية.

فالذين هم في صلاتهم ساهون في الشعائر التعبدية، هم الذين يراؤون الناس بها، ويمنعون الماعون في حياتهم السلوكية والاجتماعية وذلك "بمنعهم العارية كالقدر والدلو، والفأس، وكل ما ينتفع به مع بقاء عينه ورجوعه إليهم، فهم لما سواها من الزكاة وأنواع القربات أمنع" (١٢٢) كما أنهم يمنعون "المعونة والبر والخير عن إخوانهم من البشرية .. ولو كانوا يقيمون الصلاة حقاً لله ما منعوا العون عن عباده، فهذا هو محك العبادة الصادقة المقبولة عند الله" (١٢٣).

وهكذا يبدو التلازم في هذه الآيات بين الانضباط في الشعائر التعبدية وبين "الشعور النظيف والتكافل الجميل، والحب والإخاء في الحياة العملية، وذلك سبيل من سبل تفعيل الانضباط في الشعائر التعبدية؛ بما يحقق النفع للآخرين في الحياة العملية، ويتمثل هذا السبيل في توليد قناعة عقدية وفكرية لدى المسلم مفادها أن الانضباط في الحياة العملية جزء لا يتجزأ من الدين أيضاً، وأحاديث النبي ﷺ في الإخاء والتعاون والإحسان إلى الجار وكف الأذى عنه، ورعاية اليتيم، وإعطاء المحتاج، وإتقان الأعمال كثيرة ليس هذا محل إيرادها.

المطلب الثاني: سبل تفعيل مهارة الانضباط في الصلاة في السلوكيات العملية.

إذا كانت الصلاة عبارة عن مجموعة من النية الخالصة، والقول الطاهر، والأعمال النقية، فإن تكرار هذا المجموع في اليوم والليلة يغرس بذور سائر الأعمال الحسنة في روح الإنسان، ويقوّي روح الإخلاص لديه لتتعاكس على واقع الحياة، ومن ذلك:

- **توقيت الصلاة وتزمين الأعمال؛** فمن أهم معززات الانضباط في الصلاة، تحديد أوقاتها كما أسلفنا، فلا تعتبر بعد انتهاء وقتها إلا قضاء، وفي الواقع العملي يعتبر حضور المرء لصلاة الجماعة أشبه ما يكون ببرنامج تدريبي على الانضباط؛ بالحضور يومياً خمس مرات لصلاة الجماعة.

ويمكن تفعيل ذلك في واقع الحياة العملية من خلال تحديد المهام اليومية، وتزمينها في أوقات معينة محددة البدء والانتهاء، مع استخدام المنبهات المزمّنة والوسائل التي من شأنها تذكير الإنسان المسلم بمهامه، والرجوع إلى مذكرات الأعمال المزمّنة بين الأونة والأخرى، مع تحديد العوائق التي تحول دون الانضباط للعمل على تجاوزها، وذلك حتى لا يؤخر المرء واجب اليوم إلى الغد لأن لكل يوم وقت وواجب عملي؛ إلا أن يكون ذلك التأخير لعذر معتبر ومقدر.

- الاستعانة بالصبر والصلاة ومواجهة أعباء الحياة.

من ثمرات الصلاة أنها تكسب المصلي هدوءاً نفسياً، وشفافية روحية تعينه في مواجهة أعباء الحياة العملية بنفس مطمئنة، وقد أمر الله عباده بالاستعانة بالصبر مقروناً بالصلاة في قوله تعالى: **{وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ}** [البقرة: ٤٥] والأمر بالاستعانة بالصلاة في الآية شامل لكل "ما يؤملون من خير الدنيا والآخرة" (١٢٤) **(وكان النبي ﷺ إذا أمر أمر فزع إلى الصلاة)** (١٢٥) مما يدل على علاقة الصلاة بالحياة العملية عند تنفيذ الأعمال؛ وفي مواجهة أعباء الحياة والصبر على مواجهتها، وسواء كانت الصلاة فرضاً كالصلوات الخمس، أو نفلاً كصلاة الحاجة، والاستخارة، بما لها من علاقة مباشرة في الارتباط بواقع الحياة العملية، إضافة إلى أن الانضباط في الصلاة يحقق ضبط الانفعالات لدى المسلم، وتفرغ الشحنات الناتجة عن الانفعالات والضغط النفسانية الناشئة عن العمل، مما يمنحه راحة نفسية تمده بالنشاط في العمل وتجاوز المعيقات.

- **إذكاء وتعزيز الروح الجماعية:** فإدراك المقاصد الاجتماعية لصلاة الجماعة؛ من شأنه تفعيل وإذكاء الروح الجماعية المتمثلة بالانضباط في واقع الحياة، إذ ينعكس ذلك على انضباط العامل واتباعه لرئيس وحدته الإدارية، وفق منهج معلوم سلفاً لا يتجاوز الإمام أو

المأموم، أو الرئيس أو المرؤوس؛ فإن تجاوزه أحدهما كان لأبد من إعمال مبدأ النصح والتذكير بالألفاظ البينة المفهومة الدلالة، والتنبيه إلى السهو، وسداد الخلل.

وإعمال هذا المبدأ في الواقع العملي في المؤسسات يقتضي أن يكون رئيس المؤسسة أكثر انضباطاً؛ ليلقي انضباطه ظلاً في صف الموظفين العاملين في مؤسسته؛ فلا انضباط لمؤسسة دون انضباط رئيسها أو مديرها.

كما أن شعور المصلي بالمساواة بين الأغنياء والفقراء، وذوي الجاه وغيرهم من خلال الوقوف بين يدي الله في الصلاة صفاً واحداً؛ يمكن تفعيله في إشاعة روح الحب والإخاء والتعاون والمساواة في إطار المؤسسة؛ بما يعزز الشعور بالتعاون والتكافل، لسد حاجة أو إنجاز مهمة.

- مضاعفة الثواب في صلاة الجماعة، وجائزة الانضباط في الأعمال المشتركة:

ويمكن تفعيل مضاعفة الثواب للأعمال التي يقوم بها فريق مشترك؛ فالأعمال الجماعية يتضاعف ثوابها بتضاعف فاعليتها، وذلك يعزز الاستجابة للأعمال المشتركة المفيدة، بما يضمن جودة الأداء، لتكون ضمن الأعمال المقبولة والتميزة.

ومن وسائل تفعيل مبدأ الثواب للقائمين بأعمال مشتركة، وللمنضبطين أخلاقياً وعملياً، قياس نسبة الانضباط وفاعلية التنفيذ، عبر استخدام الآلات التي تحتفظ بوقت قدوم الفرد إلى عمله آلياً، لتحسب عدد مرات الانضباط، مع النظر في فاعلية التنفيذ ونسبة الإنجاز، ولا بد مع ذلك من مراعاة أفضلية السبق إلى العمل وتحديد أجر المنضبط فيه، عبر تحديد جائزة الانضباط في أي مؤسسة، بما يتناسب مع حجم المهمة أو العمل، كما يمكن أن تكون الجوائز ذات مستويات، تتناسب ومستويات الانضباط، وبحسب الإمكانيات المتاحة، ولو في العام مرة على الأقل.

- عدم المشقة على المرؤوسين:

ويستفاد ذلك من خلال انضباط الإمام في عدم المشقة على كبار السن والضعفاء، ويمكن تفعيل ذلك، من خلال تنمية روح المسؤولية الجماعية والقيادية لدى المسؤولين والرؤساء والمدراء تجاه المرؤوسين وتابعيهم؛ من خلال عدم المشقة عليهم في الأعمال أو إعانتهم، ويؤخذ ذلك من نهي السنة للإمام عن التطويل والمشقة على المصلين، ويمكن تفعيل ذلك في مراعاة ذوي السن الكبير والضعفاء وذوي الحاجات الملحة في تخفيف بعض المهام عليهم لاسيما الشاقة منها، مع مراعاة عدم الإخلال بالأعمال أو افتعال المشقات، بل ينبغي تسهيل المهام والعون على القيام بتنفيذها.

. مهارة الاستماع وجودة التنفيذ:

فإذا كان سماع المصلين لخطبة الجمعة يعلمهم مهارة الاستماع إجباراً؛ فإن هذه المهارة يمكن تفعيلها طوعاً في حسن الاستماع لرئيس الوحدة الإدارية وتنفيذ توجيهاته، مع مراعاة تسديده، لتنعكس مهارة الاستماع على جودة التنفيذ، ذلك لأن المستمع الجيد يسمع الفكرة كاملة فيجيد تنفيذها، ولا يعني ذلك عدم المناقشة للفكرة كخطبة الجمعة، بل لا بد من مداخلات ومناقشات تهيئ لنضج الفكرة وجودة تنفيذها.

. التركيز ومقاومة الشرود الذهني:

ويستفاد ذلك من محاولة الانضباط في التفكير في الصلاة وعدم حديث النفس، ويمكن تفعيله بالتركيز في التفكير، ومقاومة الشرود الذهني في العمل الوظيفي، فذلك من شأنه التعامل مع التكاليف بنوع من الجدية وعدم الغفلة والنسيان، أو التسويف والتأجيل.

. رجاء قبول الصلاة يقضي ترك ما يناهياها في واقع الحياة:

بالالتفات إلى شروط صحة الصلاة، يمكن تفعيل هذه الشروط في تطهير الحياة بغض النظر عن محتواها، لأننا نعلم شرط طهارة مكان المصلي ولباسه والفرش الذي يصلي عليه، والماء الذي يتوضأ أو يغتسل منه، سواء كانت الطهارة من النجاسات أو من الغضب والتعدي على حقوق الآخرين، إذ لا تصح الصلاة بالأرض المغصوبة أو الثوب المغصوب، أو الماء المغصوب، أو الدار المغتصبة؛ لذا يمكن تفعيل شروط صحة الصلاة في الانضباط في واقع الحياة، فلا يقام الإنجاز في أي مؤسسة على اغتصاب أو تقويت حقوق الآخرين، بل لا بد من التطهر من أنواع الرجس التي تدنس الإنجاز في الحياة العملية. ومما سبق نستنتج أن السنة تعزز الانضباط السلوكي، وتعلمنا التطهر من رجس المظالم.

❁ خاتمة: تم بحمد الله هذا البحث المنهج النبوي في تعزيز مهارة الانضباط في الصلاة

وسبل تفعيلها في الواقع المعاصر "دراسة في بعض أحاديث البخاري المتعلقة بالصلاة". ونضمنه هنا أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- يعزز المنهج النبوي الانضباط في الحياة العملية من خلال دعوة المسلم للانضباط في الصلاة في أوقاتها، وكيفية الوضوء لها، وترديد النداء لها.
- الأمر بالسير إلى الصلاة في سكينة ووقار يعلم المسلم الانضباط بالقصد في السير بين التماوت والسرعة المنافية للوقار.

- يستنتج أن الصلاة الموقوتة تعلمنا تزيين الاعمال وتوقيت القيام بها وإنجازها، كما تعلمنا الاستعانة بها مع الصبر في مواجهة أعباء الحياة، وإذكاء الروح الجماعية والانضباط بأمر رئيس المؤسسة بالمعروف.

- جائزة الانضباط محفزة لانضباط العاملين، من خلال إعطائها للسابق والمثابر والاكثَر إنجازا، ويستبعد عنها المتأخرون في إنجاز الأعمال؛ كطي صف الملائكة عن تسجيل أسماء المتأخرين في صلاة الجمعة.

- تعزز السنة النبوية الانضباط السلوكي في التطهر من رجس المظالم في واقع الحياة العملية، كما هي في التخلص من كل ما يخل بالشعائر التعبدية أو يؤدي إلى عدم صحتها وردّها.

ثانيا: التوصيات

- يوصي الباحث بعمل برامج توعوية تصل العمل والانضباط فيه بروح التدين والتعبد.
- يوصي الباحث باعتماد دراسة مقارنة لعينة من الموظفين، المحافظين على الصلاة، وغيرهم من المقصرين فيها، لبيان الصلة الواقعية بين الانضباط التعبدية والوظيفي.
- وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

^١ لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي (دار صادر بيروت . ط الأولى . د.ت) (٣٨٣ / ٢)

^٢ انظر لسان العرب: ٣٤٠ / ٧ .. بتصرف.

^٣ بحث الانضباط الإداري "مخطوط للجابري، نقلا عن الانضباط والطاعة وأثرهما التربوي د. أحمد بن محمد العلمي (دار ابن حزم . بيروت لبنان . ط الثانية . ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م) ص ١٨.

^٤ كتاب مواقيت الصلاة . باب: فضل الصلاة لوقتها ١٩٠ / ٢ . برقم (٥٢٧).

^٥ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٩١ / ٢ م.

^٦ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبريل عليه السلام جاءكم يعلمكم دينكم فصلّى الصبح حين طلع الفجر وصلّى الظهر حين زاغت الشمس ثم صلى العصر حين رأى الظل مثله ثم صلى المغرب حين غربت الشمس وحل فطر الصائم ثم صلى العشاء حين ذهب شفق الليل ثم جاءه الغد فصلّى به الصبح حين أسفر قليلا ثم صلى به الظهر حين كان الظل مثله ثم صلى العصر حين كان الظل مثليه ثم صلى المغرب بوقت واحد حين غربت الشمس وحل فطر الصائم ثم صلى العشاء حين ذهب ساعة من الليل ثم قال الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم (سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي) (١ / ٢٧١).

^٧ كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا برقم (١٥٨).

^٨ فتح الباري ٣٦٠ / ١.

- ^٩ فتح الباري بشرح البخاري: ابن حجر العسقلاني ١/٣٥٠.
- ^{١٠} ك: الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي. انظر صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ابن حج العسقلاني ٢/٢٩٤ برقم ٦١١.
- ^{١١} ك: الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي، وقد ورد ذلك عند البخاري من حديث معاوية. انظر نفس المصدر ٢/٢٩٥ برقم ٦١٢، ٦١٣.
- ^{١٢} فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢/٢٩٧.
- ^{١٣} صحيح البخاري ك: الأذان، باب الدعاء عند النداء. انظر صحيح البخاري مع شرح فتح الباري ٢/٢٩٩ برقم (٦١٤).
- ^{١٤} انظر فتح الباري ٢/٣٠١.
- ^{١٥} أخرجه البخاري ك: الأذان، باب مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ، وانظر إرشاد الساري ٢/٤٢ برقم (٦٧٦).
- ^{١٦} صحيح البخاري: ك: الأذان، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة . انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢/٣٢٧ برقم (٦٣٥).
- ^{١٧} صحيح البخاري: ك: الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار. انظر فتح الباري مع شرح البخاري ٢/٣٢٨ برقم ٦٣٦.
- ^{١٨} صحيح مسلم ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ١/٤٢١ (دار إحياء التراث العربي بيروت) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي برقم (٦٠٢).
- ^{١٩} انظر فتح الباري ٢/٣٢٩.
- ^{٢٠} المصدر السابق: ٢/٣٢٩.
- ^{٢١} انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٥/١٠٠ (دار إحياء التراث العربي - بيروت ط الثانية ١٣٩٢هـ). وذكره ابن حجر في الفتح ٢/٣٢٩.
- ^{٢٢} انظر فتح الباري ٢/٣٢٩.
- ^{٢٣} نقله ابن حجر عن النووي انظر فتح الباري ٢/٣٣٠.
- ^{٢٤} أخرجه البخاري ك: مواقيت الصلاة، باب: ما يكره من السمر بعد العشاء انظر فتح الباري لابن حجر ٢/٢٧١ برقم (٥٩٩).
- ^{٢٥} انظر فتح الباري: للعسقلاني ٢/٢٧٢..
- ^{٢٦} صحيح البخاري ك: الأذان باب وجوب صلاة الجماعة انظر فتح الباري بشرح البخاري ٢/٣٣٩ برقم (٦٤٤). من حديث أبي هريرة .
- ^{٢٧} انظر فتح الباري ٢/٣٣٩.
- ^{٢٨} السابق: ٢/٣٣٩.
- ^{٢٩} السابق: ٢/٣٣٩. وقد أجاب من قال بأنها سنة مؤكدة بأجوبة على الحديث منها كونه ﷺ هدد بالتوجه إلى المتخلفين فلم يفعل .. وأنه لم يبطل صلاة المتخلفين، وأن الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة، ومنها انعقاد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بالإحراق بالنار وإن حكى جوازه فقد

نسخ، ومنها أنه لو فعل لأحرق النساء والصبيان ولا يجب عليهم الحضور، وقد ورد في مسند من حديث أبي هريرة (لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأقمت صلاة العشاء وأمرت فتياي يحرقون ..) الحديث، ومنها أن الحديث ورد في الحث على مخالفة فعل أهل النفاق والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة، فلا يتم الدليل، والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافيين لقلوه في صدر الحديث الآتي بعد أربعة أبواب ليس صلاة أثقل على المنافيين من العشاء والفجر.. لأن هذا الوصف لائق بالمنافيين لا بالمؤمن الكامل، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر.. ويدل عليه قول ابن مسعود رضي الله عنه كما في رواية مسلم "لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق."، وقد ورد تخصيص التهديد عند أحمد بمن حول المسجد. انظر فتح الباري ٣٣٩/٢. ٣٤٣. بتصريف.

٣٠ فتح الباري ٣٣٩/٢. بتصريف.

٣١ السابق: ٣٤٥/٢.

٣٢ السابق ٣٤٤/٢.

٣٣ العرق: قطعة اللحم يقال عرقت اللحم واعترقته وتعرقته إذا أخذت اللحم منه نهشاً. انظر الفتح ٣٤٤/٢.

٣٤ المرماة: لعبة كانوا يلعبونها بنصال محدودة يرمونها في كوم من تراب فأيهم أثبتها في الكوم غلب وهو قول الأخفش، ووجهه ابن الأثير بأنه ما يتلهى به .. ونقل عن البخاري قوله المرماة: ما بين ضلفي الشاة من اللحم. انظر فتح الباري : ٣٤٤/٢.

٣٥ سبق تخريجه.

٣٦ صحيح البخاري ك: مواقيت الصلاة، باب من فاتته صلاة العصر انظر فتح الباري لابن حجر ٢١٧/٢. برقم (٥٥٢).

٣٧ انظر فتح الباري لابن حجر ٢١٧/٢. ٢١٨.

٣٨ صحيح البخاري ك: مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر. انظر فتح الباري ٢١٨/٢. برقم (٥٥٣).

٣٩ انظر فتح الباري لابن حجر ٢٢٠/٢.

٤٠ من ذلك رواية أبي داوود (ليست بهم عله فأحرقها عليهم) انظر سنن أبي داوود : سليمان بن الأشعث السجستاني ك : الصلاة ، باب في التشديد في ترك الجماعة (دار الكتاب العربي - بيروت د. ط، ود. ت): (١ / ٢١٥) برقم (٥٤٩).

٤١ رواه البخاري ك: الأذان، باب فضل صلاة الجماعة. انظر فتح الباري: ابن حجر ٣٤٥/٢. برقم (٦٤٥).

٤٢ رواه البخاري ك: الأذان. باب فضل صلاة الجماعة. انظر الفتح ٣٤٥/٢. بر (٦٤٦)

٤٣ انظر فتح الباري: ٣٤٩ / ٢.

٤٤ صحيح البخاري ك: الأذان باب فضل صلاة الجماعة. انظر فتح الباري شرح البخاري ٣٤٦/٢. برقم (٤٧٦)

٤٥ صحيح البخاري ك: الأذان باب: فضل صلاة الفجر في جماعة. انر فتح الباري ٣٥٣/٢. برقم (٦٥١)

٤٦ انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ٢ / ٣٥٤.

- ٤٧ صحیح البخاری ك: الأذان باب احتساب الآثار، برقم (٦٥٣) وفتح الباری بشرح البخاری برقم (٦٥٦).
- وقیل كانت منازلهم بسلع " موضع في المدينة یبعد عن المسجد قدر میل " انظر فتح الباری: ابن حجر ٣٥٧/٢.
- ٤٨ انظر جامع البیان في تفسیر آی القرآن: محمد بن جریر بن غالب الطبري ت ٣١٠ هـ. ٩٨/٢٠ (مؤسسة الرسالة. ط الأولى ١٤٢٠ هـ) تحقیق محمد أحمد شاکر.
- ٤٩ فتح الباری لابن حجر ٣٥٧/٢.
- ٥٠ صحیح البخاری ك: الأذان، باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح. انظر صحیح البخاری مع شرحه فتح الباری ٣٦٧/٢ برقم (٦٦٢).
- ٥١ إرشاد الساری شرح البخاری: القسطلانی.
- ٥٢ فتح الباری لابن حجر: ٣٦٧ / ٢ ..
- ٥٣ السابق / ٢ ٣٦٨ .
- ٥٤ صحیح البخاری ك: الأذان، باب فضل التهجير إلى الظهر. انظر فتح الباری لابن حجر ٣٥٥/٢ برقم (٦٥٣).
- ٥٥ صحیح البخاری ك: الجمعة، باب فضل الجمعة، انظر إرشاد الساری ١٥٩/٢ برقم (٨٨١)
- ٥٦ قال ذلك ابن حبيب. انظر إرشاد الساری بشرح صحیح البخاری للقسطلانی ١٦٠/٢.
- ٥٧ انظر إرشاد الساری بشرح البخاری ١٦٠ / ٢.
- ٥٨ نقل ذلك ابن حجر عن الصيدلانی ولم يذكر اسمه. انظر فتح الباری ٢٢/٣.
- ٥٩ انظر فتح الباری لابن حجر ٢٢، ٢٣/٣.
- ٦٠ انظر فتح الباری لابن حجر ٢٠/٣.
- ٦١ انظر إرشاد الساری ١٦٠ / ٢.
- ٦٢ صحیح البخاری ك: الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة يوم الجمعة. انظر صحیح البخاری مع شرحه فتح الباری ٧٠/٣ برقم (٩٢٩).
- ٦٣ صحیح البخاری ك: الجمعة، باب من لا یفرق بین اثنين يوم الجمعة انظر فتح الباری بشرح البخاری لابن حجر ٥٢/٣ برقم (٩١٠)، وورد في الجمعة وغيرها نفس الكتاب والباب والمصدر عن ابن عمر برقم (٩١١)
- ٦٤ انظر فتح الباری ٥٢/٣.
- ٦٥ انظر فتح الباری ٥٣ / ٣.
- ٦٦ صحیح البخاری ك: الجمعة، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام یخطب وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا. انظر فتح الباری لابن حجر ٧٩/٣ برقم (٩٣٤)
- ٦٧ فتح الباری: ابن حجر ٨٠/٣.
- ٦٨ صحیح البخاری ك: الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة. انظر فتح الباری لابن حجر ٨١/٣.
- برقم (٩٣٥).
- ٦٩ انظر فتح الباری: ابن حجر ٨٢/٣.

- ^{٧٠} صحيح البخاري ك: الأذان، باب فضل صلاة الجماعة. انظر فتح الباري لابن حجر ٣٤٦/٢ برقم (٦٤٧)
- ^{٧١} صحيح البخاري ك: الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة. انظر فتح الباري لابن حجر ٣٦٠/٢ برقم (٦٥٩)
- ^{٧٢} انظر فتح الباري ٣٦٠/٢.
- ^{٧٣} انظر فتح الباري لابن حجر ٣٦٨/٢ ك: الأذان، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة برقم (٣٨) صحيح مسلم وأخرجه مسلم في الصحيح ك: صلاة المسافرين، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن (١/ ٤٩٣) (دار إحياء التراث العربي . بيروت) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي برقم (٧١٠).
- ^{٧٤} إرشاد الساري بشرح البخاري للقسطاني ٣٤/٢.
- ^{٧٥} صحيح البخاري ك: الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة. انظر فتح الباري ٤٤٥ / ٢ برقم (٧٢٣).
- ^{٧٦} صحيح البخاري ك: الأذان باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف. فتح الباري ٤٤٣/٢ برقم (٧١٩).
- ^{٧٧} صحيح البخاري ك: الأذان، باب إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف. انظر فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر ٤٤٧/٢ برقم (٧٢٥).
- ^{٧٨} انظر فتح الباري لابن حجر ٤٤٧/٢.
- ^{٧٩} انظر رواية أنس في صحيح البخاري ك: الأذان، وباب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف
- ^{٨٠} صحيح البخاري ك: الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها انظر فتح الباري بشرح البخاري ٤٤٢/٢.
- ^{٨١} فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر ٤٤٣/٢.
- ^{٨٢} صحيح البخاري ك: الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم .. انظر فتح الباري ٤٨٠/٢ برقم (٧٥٧).
- ^{٨٣} أخرجه البخاري من حديث أبي قتادة عن أبيه ك: الأذان باب القراءة في الظهر. انظر فتح الباري لابن حجر ٤٨٩/٢ برقم (٧٥٩)
- ^{٨٤} صحيح البخاري ك: باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة ﷺ سنته. انظر فتح الباري ٢/ ٣٨٧ برقم (٦٧٧)
- ^{٨٥} انظر فتح الباري لابن حجر ٣٨٧ / ٢.
- ^{٨٦} صحيح البخاري ك: الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين . انظر فتح الباري لابن حجر ٥١٢/٢ برقم (٧٨٠)
- ^{٨٧} فتح الباري شرح صحيح البخاري ٥١٢/٢.
- ^{٨٨} صحيح البخاري ك: الأذان باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة انظر فتح الباري: ابن حجر ٤٧٥/٢ برقم (٧٥٠).
- ^{٨٩} انظر فتح الباري لابن حجر ٤٧٥/٢.
- ^{٩٠} فتح الباري ٤٧٥/٢.
- ^{٩١} صحيح البخاري ك: الأذان، باب الالتفات في الصلاة. انظر فتح الباري لابن حجر ٤٧٦/٢ برقم (٧٥١)

- ٩٢ إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري للقسطلاني ٨١/٢. ونكره ابن حجر كلاهما عن الطيبي. انظر الفتح ٤٧٧/٢.
- ٩٣ صحيح البخاري ك: الأذان، باب الخشوع في الصلاة. فتح الباري شرح البخاري ٤٦٥-٤٦٦. برقم (٧٤٢).
- ٩٤ فتح الباري لابن حجر ٤٦٦ /٢.
- ٩٥ صحيح البخاري ك: الأذان، باب استواء الظهر في الركوع.
- ٩٦ إرشاد الساري للقسطلاني ١٠٥/٢.
- ٩٧ صحيح البخاري ك: مواقيت الصلاة، باب المصلي يناجي ربه انظر فتح الباري لابن حجر ١٩٨ /٢. برقم (٥٣٢).
- ٩٨ كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا برقم (١٥٨) انظر فتح الباري .
- ٩٩ الدر المختار (١/ ٣٩٢) (دار الفكر . بيروت . ١٣٨٦ هـ)
- ١٠٠ صحيح البخاري ك: الأذان، باب الأذان مثنى مثنى. انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢٨٤/٢ برقم (٦٠٥)
- ١٠١ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٨٧/٢.
- ١٠٢ ومن ثم استنبط أبو حنيفة للذي شكوا إليه أنه دفن مالا ثم لم يهتد لمكانه أن يصلي ويحرص أن لا يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا، ففعل، فذكر مكان المال في الحا . انظر فتح الباري ٢٨٩/٢..
- ١٠٣ صحيح البخاري ك: الأذان، باب فضل التأذين. انظر فتح الباري ٢٨٧/٢. برقم (٦٠٨)
- ١٠٤ فتح الباري ٢/ ٢٨٨.
- ١٠٥ السابق: ٢/ ٢٩٠.
- ١٠٦ شرح النووي على مسلم (٤/ ١٤٦).
- ١٠٧ صحيح البخاري ك: الأذان، باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود، انظر فتح الباري لابن حجر ٣١٠/٢ برقم (٧٠٢)
- ١٠٨ صحيح البخاري ك: مواقيت الصلاة باب من شكوا إمامه إذا طول. انظر فتح الباري ٢/ ٤٣٣ برقم (٧٠٤).
- ١٠٩ انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٢/ ٤٢٨.
- ١١٠ صحيح البخاري ك: مواقيت الصلاة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي. انظر فتح الباري لابن حجر ٤٣٥/٢. برقم (٧٠٧).
- ١١١ فتح الباري لابن حجر ٢/ ٤٣٦.
- ١١٢ صحيح البخاري ك: مواقيت الصلاة باب إقامة الصف من تمام الصلاة.
- ١١٣ صحيح البخاري ك: الأذان، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام. انظر فتح الباري ٤١١/٢. برقم (٦٩١).
- ١١٤ فتح الباري شرح البخاري لابن حجر ٤١٢/٢. وانظر الشرح.
- ١١٥ فتح الباري لابن حجر ٢/ ٤١٢.

- ^{١١٦} صحيح البخاري ك: الأذان، باب خروج النساء إلى المسجد بالليل والغلس انظر فتح الباري لابن حجر ٦٢٠/٢ برقم (٨٦٥).
- ^{١١٧} فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٦٢١/٢.
- ^{١١٨} انظر الانضباط والطاعة . د. أحمد العلمي ص ٩٠٨.
- ^{١١٩} صحح ابن كثير وقفه على ابن عباس وقتادة والحسن في حين وجود روايات ترفعه إلى رسول الله ﷺ انظر تفسير ابن كثير ١٠١٥/٢.
- ^{١٢٠} فتح البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ت ١٣٠٧ هـ (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت : ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
- ^{١٢١} انظر تفسير القرآن العظيم: ابن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ (مؤسسة الرسالة . بيروت لبنان . ط ط الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م) ١٤٤٩ / ٢.
- ^{١٢٢} السابق: ١٤٤٩/٢ . بتصرف.
- ^{١٢٣} في ظلال القرآن: سيد قطب (دار الشروق . بيروت ط العاشرة . ١٤٠٢ . ١٩٨٢ م) ٦ / ٣٩٨٦.
- ^{١٢٤} تفسير القرآن العظيم: ابن كثير ١/٦٤.
- ^{١٢٥} مسند أحمد - من حديث حذيفة بن اليمان (٣٨ / ٣٣٠).



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



ضوابط التفكير عند الإمام الشافعي رحمه الله

الباحث/ طه فؤاد عبدالله الحمادي
طالب ماجستير - اليمن
Tahafuadalhammadi@gmail.com

تاريخ قبوله للنشر 12/3/2022

تاريخ تسليم البحث 1/3/2022

ضوابط التفكير عند الإمام الشافعي رحمه الله

طه فؤاد عبدالله الحمادي

طالب ماجستير - اليمن

ملخص البحث:

يدرس هذا البحث ضوابط التفكير العلمي عند الإمام الشافعي، وهي الحدود المعرفية التي حدها الشافعي للتفكير العلمي أثناء معالجة الاستدلال والاستنباط من النصوص الشرعية.

وقد وقع هذا البحث في ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تحدث عن الحجج العلمية التي ضبطها الإمام الشافعي قبل أن يحتج بها كضبطه للنهي الشرعي وخبر الواحد والحديث المرسل والقياس والاستحسان والإجماع، أما المبحث الثاني فقد تحدث عن ضابط الشافعي في الرجوع إلى طرق صاحب البيان - سبحانه وتعالى - في بيان مراده قبل الانتقال إلى وسائل بيان أخرى، والمبحث الأخير تحدث عن ضابط التعيد والتأصيل عند الإمام الشافعي، وكيف كان تفكير الإمام الشافعي منصباً على التعيد العلمي والتأصيل قبل الخوض في المسائل التفصيلية.

الكلمات المفتاحية: ضوابط التفكير - التفكير العلمي - التفكير.

Controls of thinking according to Imam Al-Shafi'i

Taha Fouad Abdullah Al Hammadi

Master's Student – Yemen

Abstract

Regulations of scientific thinking according to Imam Al-Shafi'i, may God have mercy on him/ Taha Fuad Abdullah Alhammadi, Master student, Yemeni, Tahafuadalhammadi@gmail.com

Research Summary:

This research studies the controls of scientific thinking according to Imam al-Shafi'i, which are the cognitive limits that al-Shafi'i defined for scientific thinking during the treatment of inference and deduction from legal texts.

The research consists of a preface and three sections. In the first section, he talked about the scientific arguments that Imam Al-Shafi'i seized before he used them as evidence, such as his control of the legal prohibition, the news of the one, the transmitted hadith, analogy, approval, and consensus.

As for the second section, it talked about the rule of Al-Shafi'i in referring to the methods of the author of the statement- Glory be to Him- in clarifying his intention before moving to other means of statement. Delve into the detailed issues, And the last section talked about the discipline and rooting of Imam al-Shafi'i, and how Imam al-Shafi'i's thinking was focused on scientific and rooting before delving into detailed issues.

Keywords:thinking controls, scientific thinking, thinking.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد...

فإن من منة الله سبحانه وتعالى على الأمة الإسلامية أن يوقض فيها همماً عالية بين الحين والآخر تبرز لتجدد العهد بهذا الدين العظيم، وتعيدنا إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله الكريم، من خلال النبوغ العلمي والعقلي لبعض رجالات الأمة الذين يجدد الله بهم هذا الدين.

وإن الشافعي رحمه الله يُعدّ من أبرز العقليات العلمية في التاريخ الإسلامي، الذي أحيا الله بهم روح الاجتهاد والتجديد في الدين الإسلامي، فقد ساهم في التأسيس لأبرز علمين شرعيين هما أصول الفقه ومصطلح الحديث.

وما جعل الإمام الشافعي متميزاً عن غيره هو سيره على منهجية علمية منضبطة، يُلاحظ ذلك جلياً من خلال مدارسته للمسائل العلمية، فقد كان يسير على ضوابط تفكير معينة تساعده على الوصول إلى أهدافه بشكل منهجي قويم.

لذلك يرى الباحث أن تلك الضوابط العلمية للتفكير عند الإمام الشافعي رحمه الله جديرة بالبحث والتقصي، فكان موضوع هذه الدراسة **ضوابط التفكير العلمي عند الإمام الشافعي رحمه الله**.

أولاً: أهمية البحث وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع وأسباب اختياره من خلال عدة أمور منها:

- ١- العقلية العلمية المنضبطة التي يتمتع بها الإمام الشافعي جديرة بالبحث والتقصي في عدة جوانب، أهمها جانب ضبط التفكير العلمي.
- ٢- المكانة العلمية العالية للإمام الشافعي رحمه الله في أوساط العلماء والعامّة كونه من رواد العلم والتأليف والتدريس ومؤسس أحد أهم العلوم الإسلامية-علم الأصول-وصاحب مذهب فقهي اعتنى به الكثير من العلماء واتبعه كم كبير من العوام.
- ٣- إن في سيرة الإمام الشافعي رحمه الله، وجهوده المختلفة ثروة قيمة متنوعة المجالات للمكتبة الإسلامية بما خلفه من تراث علمي غزير ورصين مما يجعلها جديرة بالدراسة والتقصي عن طرائق تفكير ذلك الإمام.

ثانياً: أهداف البحث:

قام هذا البحث بتحقيق الأهداف الآتية:

- ١- التعريف بضوابط التفكير العلمي عند الإمام الشافعي.
- ٢- بيان كيفية ضبط الإمام الشافعي للحجج الشرعية.
- ٣- بيان ضابط البيان الشرعي عند الإمام الشافعي.
- ٤- بيان ضابط تقعيد الأصول والكلديات عند الإمام الشافعي.

ثالثاً: منهج البحث:

سار هذا البحث وفق المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، وذلك عن طريق لأعمال الإمام رحمه الله وسيرته لإبراز الضوابط التي سار عليها في التفكير العلمي.

رابعاً: حدود البحث:

اهتم هذا البحث بمشينة الله تعالى بضوابط الإمام الشافعي رحمه الله في التفكير العلمي رحمه الله، وذلك من خلال مؤلفاته وسيرته العلمية، والبحوث العلمية التي تحدثت عنه.

خامساً: مشكلة البحث:

يُعد الإمام الشافعي من أبرز العقليات الإسلامية التي ساهمت في ضبط التفكير المنهجي في العلوم الشرعية، وله منهجية تفكير فريدة بشكل متميز، استطاع بواسطتها أن يلم شعث قواعد الاستدلال من النصوص الشرعية، وفي سبيل ذلك البناء المنهجي كان الإمام الشافعي مستصحباً عدة ضوابط علمية للتفكير في العلوم الشرعية، وتلك الضوابط يمكن التماسها عبر استقراء لمنهجيته العلمية من خلال موروثه العلمي، ثم استنباطها، وهذا بالضبط ما تقدمه هذه الدراسة.

سادساً: أسئلة البحث:

- سعى هذا البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية:
- ١- ما ضوابط التفكير العلمي عند الإمام الشافعي؟
 - ٢- ما مدى ضبط الإمام الشافعي الحجج الشرعية؟
 - ٣- ما هو ضابط البيان الشرعي عند الإمام الشافعي؟
 - ٤- ما هو ضابط التقعيد للأصول والكلديات عند الإمام الشافعي؟

سابقاً: الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي وجد الباحث دراسات كثيرة جداً حول الإمام الشافعي ومنهجه، لكنه لم يجد دراسة تُعنى بضوابطه في التفكير العلمي، ولعل أقرب تلك الدراسات إلى هذه الدراسة هي الدراية الآتية:

فهم السنة وضوابطه عند الإمام الشافعي، نادر بن نمر وادي، سلسلة الأعمال الخيرية ١٢، ط: ١، ٢٠٢٠م. وهذه الدراسة عنيت بضوابط الشافعي للفهم الصحيح للسنة النبوية، كالتثبت من النصوص ومراعاة النصوص الأخرى ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والخاص العام، ومختلف الحديث، وغيرها من الضوابط.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية: كانت هناك بعض الخطوط المشتركة بين دراستي وهذه الدراسة، إلا أن الجوهر يبقى مختلفاً، حيث أن هذه الدراسة تدور حول ضوابط التفكير العلمي بشكل عام عند الإمام الشافعي رحمه الله، وفيها مباحث مختلفة كلياً عن تلك الدراسة كضبط الحجة وضابط تععيد الأصول والكليات.

خطة البحث:

التمهيد وفيه: التعريف بمصطلحات البحث.

المبحث الأول: ضبط الحجة قبل الاحتجاج بها.

١- ضبط النهي الشرعي.

٢- ضبط خبر الواحد.

٣- ضبط الحديث المرسل.

٤- ضبط القياس.

٥- ضبط الاستحسان.

٦- ضبط الإجماع.

المبحث الثاني: مراعاة طرق صاحب البيان - سبحانه - في البيان.

المبحث الثالث: تععيد الأصول والكليات.

التمهيد وفيه: التعريف بمصطلحات الدراسة:**تعريف الضوابط**

الضبط لغة: هو الحفظ والحزم^(١)، وقال الليث: ضبط الشيء: لزومه لا يفارقه، وقال ابن دريد: ضبط الرجل الشيء يضبطه ضبطاً، إذا أخذه أخذاً شديداً^(٢)، والضابط ما يضبط وينظم من المبادئ أو القواعد^(٣). وعلى هذا يكون الضابط ما حُزم به الشيء وحُفظ، وهو منظم لمجموعة من المبادئ أو القواعد.

الضبط اصطلاحاً: بعد معرفة المعنى اللغوي للضبط، يمكننا تعريفه اصطلاحاً بأنه مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية المعرفة بالشيء، فتكون بمثابة الحدود العلمية للفهم والاستيعاب، والتي إذا تم تجاوزها اتسع الأمر اتساعاً لا يمكن لم الشتات المعرفي معه.

تعريف التفكير العلمي:

التفكير لغة: عند البحث عن كلمة التفكير في المعاجم نجدتها تندرج من مادة فكر، ويُعرف الفكر بأنه إعمال العقل والنظر، أو إعمال الخاطر في الشيء^(٤)، ونستطيع تعريفه أيضاً بأنه إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة المجهول^(٥).

فالتفكير إذن هو الإعمال العقلي، كالنظر المنطقي، أو الخواطر الذهنية المجردة، وهو أيضاً معالجة العقل للمعلومات التي يتلقاها.

التفكير العلمي اصطلاحاً: هو إعمال العقل من أجل اكتشاف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على حقيقة موجودة، مما يتعلق بأمر الدنيا أو الآخرة^(٦).

ويمكن تعريف التفكير العلمي بأنه: تفاعل مجموعة الأفكار العقلية المنضبطة علمياً والمتسلسلة منطقياً، بهدف تحقيق نتائج علمية دقيقة، في أي مجال علمي دنيوي كان أم ديني.

(١) ينظر: الصحاح، (١١٣٩/٣).

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي، دار الهداية، (٤٣٩/١٩).

(٣) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، (١٣٤٥/٢).

(٤) ينظر: تاج العروس، (٣٤٥/١٣).

(٥) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، (١٧٣٤/٣).

(٦) ينظر: منهجية التفكير العلمي في القرآن الكريم، خليل الحدي، ص: ٢.

تعريف اجرائي لضوابط التفكير العلمي عند الامام الشافعي رحمه الله:

ضوابط التفكير العلمي عند الإمام الشافعي: هي الحدود المعرفية التي حدها الشافعي للتفكير العلمي أثناء معالجة الاستدلال والاستنباط من النصوص الشرعية.

المبحث الأول: ضبط الحجة قبل الاحتجاج بها

يعتبر تفكير الإمام الشافعي تفكيراً منضبطاً بضوابط علمية، وكان هدفه من ضبط عملية التفكير العلمي هو الوصول إلى ضبطٍ منهجي للتقيد الشرعي لتكون النتائج سليمة علمياً. ومن خلال تتبع منهج الشافعي رحمه الله نجده يستعمل تلك الضوابط في سبيل الخروج بكليات عامة، تكون منطلقاً للوصول إلى جزئيات الأحكام، فقد عمل على "ضبط الرأي ووضع موازين القياس، وهو أول من حاول ضبط السنة، وتوضيح الطرق لفهم الكتاب والسنة"^(٧).

وتبرز ضوابط التفكير عند الإمام الشافعي في عدة جوانب منها ضبط الحجة قبل الاحتجاج بها.

وكثيرة هي الحجج التي قام الإمام الشافعي بضبطها في سبيل استعمالها في الاحتجاج والبرهنة، بحيث تكون منطلق سليم منضبط، وتحتاج تلك الحجج التي ضبطها الشافعي رحمه الله إلى دراسة موسعة تنتبها وتسقروها بشكل واسع في كتب الإمام الشافعي رحمه الله، لذلك تم الاكتفاء في هذه الدراسة بذكر بعض الحجج التي ضبطها رحمه الله وهي كما يأتي:

١- ضبط النهي الشرعي: النهي في الخطاب الشرعي هو طلب ترك الفعل^(٨)، فقد يكون تركاً للترهيب أو تركاً للتحريم، وتحديد المراد منه راجع إلى قرائن من أدلة أخرى، قد تصرف النهي من ظاهره عن التحريم العام إلى تحريم خاص، وغيرها من الاحتمالات التي جعلت الشافعي يُقَدِّد قواعد فيها ليتم ضبطها.

وضَبَطُ الشافعي رحمه الله للحجج والبراهين كان دقيقاً، ليكون الاحتجاج بها على بينة ورسوخ، فكان كثيراً ما يناقشها في كتبه، ويضبطها بضوابط شرعية، فمثلاً حديثه عن النهي لم يكن حديثاً عابراً، بل كان حديثاً دقيقاً حدَّد فيه صفات النهي، وطرق فهمه، والحديث عن قواعد النهي ماثوث في كتب الشافعي رحمه الله، إلا أن جماع الحديث عنه كان في كتابه

(٧) ينظر: الشافعي حياته وعصره، آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، ص: ١١.

(٨) ينظر: شرح الرسالة للإمام الشافعي، سعد الشثري، ص: ٢٤٥.

«صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم»^(٩)، قال رحمه الله في ضبطه لحجة النهي: أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم إما أراد به نهياً عن بعض الأمور دون بعض وإما أراد به النهي للتنزيه عن المنهي والأدب والاختيار^(١٠)، وهذا أصل معروف عند أهل أصول الفقه، وهو أن النهي يقتضي التحريم حتى يصرفه صارف عن التحريم إلى دلالة أخرى كالتنزيه وغيره، أو أن النهي جاء ينهى عن شيء حلال في الأصل ليخص النهي بعضاً منه يدل عليه السياق أو قد تدل عليه الواقعة التي حدث فيها النهي.

٢- ضبط خبر الواحد:

وخبر الواحد كان محل اهتمام كبير عند الإمام الشافعي، فقد ضبطه ضبطاً محكماً واشترط له شروطاً، قال رحمه الله: منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، إلى أن قال: ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى يُنتهى بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهي به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت^(١١)، نلاحظ في هذا النص أن ضبط الحجة عند الإمام كان حاضراً وبقوة في منهجيته العلمية، فلم يكن يقدم الحجج إلا بضابط منهجي يجعلها مستقيمة واضحة الدلالة قوية البرهان، فقد ضبط في مواضع كثيرة من كتبه الاحتجاج بخبر الواحد، منها عقده في الرسالة أبواباً في خبر الواحد والحجة في تثبيت خبر الواحد، وأورد فيها سرد كبير للأدلة في تثبيته وانتهى في نقله لعدم اختلاف الفقهاء في ذلك قال: ولو جاز لأحدٍ من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد، والانتهاه إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحدٌ إلا وقد ثبته جاز لي ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت من أن ذلك موجوداً على كلهم^(١٢)، وبهذا يُعلم أن الضبط المنهجي عند الإمام

(٩) حققه الشيخ أحمد شاكر، وألحقه بكتاب جماع العلم.

(١٠) جماع العلم، الشافعي، ص: ١٢٥.

(١١) الرسالة، الشافعي، ص: ٤٣٠-٤٣١.

(١٢) الرسالة، الشافعي، ص: ٤٩١-٤٩٢.

الشافعي كان دقيقاً جداً، إذ تثبته لحدية خبر الواحد هو تثبته لحدية خبر ما فوقه بالضرورة.

٣- ضبط الحديث المرسل:

والمرسل من الحديث في اصطلاح الأصوليين هو ما سقط في إسناده راو فأكثر، من أي طبقات الإسناد^(١٣)، والشافعي رحمه الله لا يحتج بأي حجة إلا بعد أن يضبطها منهجياً، والحديث المرسل من الحجج التي قام الشافعي بضبطها.

وملخص منهجه عدم العمل بالمرسل من الحديث إلا بوجود ما يعضده، وأسند تلك المعضدات إلى أربعة أنواع، كأن يوافقها مرسل آخر من مراسيل أهل العلم، أو يوافق قول صحابي، أو نجد أكثر أهل العلم يفتون بمثل ذلك الحديث، أو موافقة هذا الراوي لرواية غيره، قال الشافعي رحمه الله في ضوابط قبول المرسل: المنقطع مختلف: فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين، فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي: اعتبر عليه بأمور:

منها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرَكه فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى: كانت هذه دلالة على صحة من قَبِلَ عنه وحفظه.

وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يُسندُه قَبِلَ ما ينفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن يُنظَر: هل يوافقهُ مُرْسِلٌ غيره ممن قَبِلَ العلمُ عنه من غير رجاله الذين قَبِلَ عنهم؟ فإن وجد ذلك كانت دلالة يَقْوَى له مرسله، وهي أضعف من الأولى، وإن لم يوجد ذلك نُظِرَ إلى بعض ما يُروى عن بعض أصحاب رسول الله قولاً له، فإن وُجِدَ يُوَافِقُ ما رَوَى عن رسول الله كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مُرْسَلَه إلا عن أصلٍ يَصِحُّ إن شاء الله.

وكذلك إن وُجِدَ عوامٌ من أهل العلم يُفْتُونَ بمثل معنى ما رَوَى عن النبي.

قال الشافعي: ثم يُعتبر عليه: بأن يكون إذا سَمَى من رَوَى عنه لم يُسَمِّي مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فَيُسْتَدَلُّ بذلك على صحته فيما رَوَى عنه.

ويكون إذا شَرِكَ أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وُجِدَ حديثه

أنقص: كانت في هذه دلائل على صحة مَخْرَج حديثه^(١٤).

(١٣) ينظر: شرح الرسالة للإمام الشافعي، سعد الشثري، ص: ٣٨١.

(١٤) الرسالة، الشافعي، ص: ٤٩٤-٤٩٦.

٤- ضبط القياس:

إنَّ تأصيل القياس باعتباره مصدرًا من مصادر الشريعة جاء بسبب الاحتياج الشديد له، بعد ظهور المسائل الحادثة التي لا نص فيها، ولذلك احتاج العلماء إلى ضبط القياس بضوابط تصله بالنصوص الشرعية وتوصل مستعمله إلى الحكم الشرعي الصحيح.

"ويعتبر القياس من الموضوعات الأصولية التي نالت اهتمام الامام الشافعي، حيث ميّزه

وضبطه، وحدَّ أقسامه"^(١٥)، ومن أهم ضوابط القياس عند الامام الشافعي هو عدم القياس على الرخص، حيث قال: قال: فما الخبر الذي لا يقاس عليه؟ قلت: ما كان لله فيه حكم منصوص، ثم كانت لرسول الله سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض: عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله دون ما سواها، ولم يقس ما سواها عليها، وهكذا ما كان لرسول الله من حكم عام بشيء، ثم سن سنة تفارق حكم العام^(١٦)، نجد الشافعي يرى أن الرخصة تخفيف خاص في الحكم، لا يسوغ القياس عليه، وكذا ما كان له حكم خاص يفارق الحكم العام، فلا يسوغ القياس عليه، وهو بهذا يبني القياس على ضابط متين يستند على حكم ثابت بالشريعة، وينصوص واضحة الدلالة ولا عبرة عنده للاستثناءات والحالات الخاصة في القياس.

وضبط الشافعي للقياس نابع من ضبطه لمصادر الشريعة، فقال في ترتيب تلك المصادر: ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والإجماع والآثار، وما وصفت من القياس عليها^(١٧)، فالمصادر الأساسية القرآن الكريم ثم السنة ثم الإجماع، ثم ما أثر عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وما لم يكن فيه نص صريح تقوم بالقياس على النصوص الواردة في المصادر السابقة.

ولم يكتفي الشافعي عند هذا الحد، بل قام بتحديد شروط وضوابط للمجتهد بالقياس، فليس لأي أحد وإن كُمل عقله أن يقول بالقياس دون توفر تلك الشروط عليه، قال الإمام: ولا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها، وهي العلم بأحكام كتاب الله: فرضه،

(١٥) الرسالة، الشافعي، ص: ٢٧. من تقديم الشيخ محمد إبراهيم الحنفاوي.

(١٦) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٥٦.

(١٧) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٣١.

وأدبه، وناسخه، ومنسوخه، وعامه، وخاصة، وإرشاده، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله، فإذا لم يجد سنة في إجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماع فبالقياس. ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن، وأقاويل السلف، وإجماع الناس، واختلافهم، ولسان العرب، لا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل، وحتى يفرق بين المشتبه، ولا يعجل بالقول به دون التثبيت، ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه، لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة، ويزداد به تثبيتاً فيما اعتقده من الصواب، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه، حتى يعرف من أين قال ما يقول، وترك ما يترك^(١٨)، وهذه شروط دقيقة لحذق الاجتهاد بالقياس، فيكون من جمعها مؤهلاً للدخول بالقياس، ويمكننا تلخيص تلك الشروط كالآتي:

- أ- العلم بأحكام القرآن علماً محكماً.
 - ب- العلم بالإجماع والخلاف الذي مضى.
 - ت- أن يعرف من لسان العرب ما يؤهله لفهم نصوص الوحي.
 - ث- أن يكون صحيح العقل قادراً على الفهم والاستنباط.
- ثم ذكر الشافعي في النص السابق عدداً من الآداب التي يجب أن يتحلى بها المجتهد بالقياس وهي:
- أ- ألا يكون متعجلاً بالقول بلا تثبت.
 - ب- الاستماع لحجة المخالفين، فهذا إما أن يُبعد عنه الغفلة إن أخطأ أو يزيده تثبناً من صوابه إن أصاب.
 - ت- بذل غاية الجهد في تقصي النصوص والأفهام^(١٩).
 - ٥- ضبط الاستحسان:

المراد بالاستحسان ترك القياس^(٢٠)، وترك القياس لا بد أن يكون لأمر أقوى منه أو موازٍ له، وإلا فقد تدخل الآراء الشخصية، ويغلب على الأحكام الطابع الشخصي، بدلاً من الاعتماد على النصوص الشرعية، فاستدعت الحاجة هنا لدراسة الاستحسان دراسة مفصلة لمعرفة مدى إمكانية اعتباره مصدراً يعول عليه في الوصول للأحكام الشرعية أم لا.

(١٨) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٣١-٥٣٢.

(١٩) ينظر: شرح الرسالة للإمام الشافعي، سعد الشثري، ص: ٤٣٦-٤٣٧.

(٢٠) ينظر: شرح الرسالة للإمام الشافعي، سعد الشثري، ص: ٤٢٨.

ولما كان الاستحسان لا يستند على أصل نصي من الشريعة، كان مستحيلاً ضبطه، الأمر الذي جعل الإمام الشافعي يرفضه، فقد تحدّث عنه مطولاً في كتابه الرسالة، وزاد في تفصيل الحديث عن الاستحسان في كتابه إبطال الاستحسان الملحق بكتاب الأم، وهو كتاب ردّ فيه حجية الاستحسان برّدٍ علمي مقرون بالأدلة.

قال الشافعي رحمه الله رافضاً كل قول لا يستند للنص: **وإن القول بغير خبر ولا قياس لغير جائز، بما ذكرت من كتاب الله وسنة رسوله^(٢١)**، فهذا قول صريح في إبطاله للاستحسان، لأنه قول بلا استناد لخبر-من نصوص الكتاب والسنة-، ولا قياس على خبر ثابت، وقال: **وإنما الاستحسان تلذذ، ولا يقول فيه إلا عالم بالأخبار، عاقل للتشبيه عليها، وإذا كان هذا هكذا، كان على العالم أن لا يقول إلا من جهة العلم- وجهة العلم الخبر اللازم- بالقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم أبدأً متبعاً خبراً^(٢٢)**، والإمام بهذا يحدد الضوابط اللازمة للاجتهاد الصحيح، ومنها أن العالم لا يقول شيئاً إلا من جهة العلم، وسبيل العلم لا يكون إلا بنص أو قياس على نص.

وقال أيضاً: **ولو جاز تعطيل القياس جاز لأهل العقول من غير أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرون من الاستحسان^(٢٣)**. والإمام بهذا يقرر أنه ليس لغير العلماء أن يستحسنوا في الدين بعقولهم المجردة، وإنما للعلم أدوات ومهارات وتدرج في المسألة، ويجب على الناس الاحجام عن القول بغير علم، قال في ذلك: **فالأوجب على العالمين ألا يقولوا إلا من حيث علموا^(٢٤)**.

وضبطاً لمسألة الاجتهاد يقرر الإمام أنّ كل صاحب فنٍ يجب ألا يخوض إلا فيما يُحسّن، قال: **ولا يجوز أن يقال لفقّيه عدل غير عالم بقيم الرقيق: أقم هذا العبد، ولا هذه الأمة ولا إجازة هذا العامل، لأنه إذا أقامه على غير مثال بدلالة على قيمته كان متعسفاً^(٢٥)**، وهذا الكلام دقيق في منع الاستحسان، إذ الفقّيه لا علم له بقيم الرقيق، فلو

(٢١) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٢٨.

(٢٢) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٣٠.

(٢٣) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٢٨.

(٢٤) الرسالة، الشافعي، ص: ١٧٩.

(٢٥) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٢٩.

أقامه استحساناً كان مخطئاً، فليس له الخوض في قيم الرقيق، إلا أن يكون له علم ودلالة تدله على قيمته.

وقال رحمه الله: ولو قال بلا خبر لازم وقياس كان أقرب من الإثم من الذي قال وهو غير عالم، وكان القول لغير أهل العلم جائزاً، ولم يجعل الله لأحدٍ بعد رسول الله أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والإجماع والآثار، وما وصفت من القياس عليها^(٢٦)، فيرى الإمام هنا أن من قال بالاستحسان دون نص أو قياس على نص كان أقرب للإثم من الجاهل، "فقد يكون للجاهل عذر من جهله، وإنما أخطأ في الإقدام على ما لا يعلم، أما العالم الذي يقول من غير دليل، فإنما يقتحم ويجترئ على الخوض بالباطل عمداً"^(٢٧).

وهذا بالضبط ما يقرره الشافعي رحمه الله في كتابه ابطال الاستحسان حيث قال بعد سرد أدلة الإبطال: لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مفتياً أن يحكم ولا أن يفتي إلا من جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس على بعض هذا لا يجوز له أن يحكم ولا يفتي بالاستحسان إذ لم يكن الاستحسان واجباً ولا في واحد من هذه المعاني، فإن قال قائل فما يدل على أن لا يجوز أن يستحسن إذا لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكرت في كتابك هذا؟ قيل قال الله عز وجل: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى} [سورة القيامة: ٣٦]، فلم يختلف أهل العمل بالقرآن فيما علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى، ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني السدى وقد أعلمه الله أنه لم يتركه سدى^(٢٨).

٦- ضبط الإجماع:

رأى الإمام الشافعي في بعض المناهج المحيطة به خلافاً في إطلاق الإجماع على ما لم يجتمع عليه إلا بعض العلماء، فقام بنقد هذا المنهج ورد عليه، ثم قام بضبط الإجماع قائلاً على لسان مناظره^(٢٩): لست أقول ولا أحد من أهل العلم "هذا مجتمع عليه": إلا لما لا

(٢٦) الرسالة، الشافعي، ٥٣٠-٥٣١.

(٢٧) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٣٠. تعليق الشيخ أحمد شاکر.

(٢٨) الأم، كتاب ابطال الاستحسان، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ٥١٤١٠، (٣١٣/٧).

(٢٩) قال الشيخ أحمد شاکر في الحاشية: "هذا وإن كان من كلام المناظر للشافعي يحكيه عنه، إلا أنه رأيه الذي أطنب فيه كثيراً. ينظر: الرسالة، الشافعي، ص: ٥٤٩.

تلقي عالماً أبداً إلا قاله لك وحكاه عن من قبله، كالظهر أربع، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا^(٣٠)، "يعني أن الإجماع لا يكون إجماعاً إلا في الأمر المعلوم من الدين بالضرورة"^(٣١). كان هذا الضابط مستصحباً عند الشافعي في منهجيته العلمية، فهو يعلم أن من تمام الحجة تمحيصها مما يُشكل عليها وهذا ما فعله الشافعي رحمه الله في الضوابط السابقة. وهذه الضوابط هي جزء من كل، وتحتاج كما أسلفت آنفاً إلى توسع واستقراء في دراسة موسعة.

المبحث الثاني: مراعاة طرق صاحب البيان - سبحانه وتعالى - في البيان.

من المعلوم أن المرتكز الرئيس في فهم النصوص الشرعية هو معرفة المراد منها بدقة، ولا سبيل لتلك الدقة في المعرفة إلا ببيان واضح للنصوص، ولا أوضح من بيان الله لمراده وتفصيله، فوجب معرفة طرق صاحب البيان - سبحانه وتعالى - في بيان نصوصه وتتبعها للوصول إلى مراده بدقة.

وفي حديث الشافعي عن البيان نبه على هذه القضية المهمة، وهي أن كثيراً من طرق البيان قد بينها صاحب البيان سبحانه، فلا يجوز لنا أن نخرج ببيان عقلي قبل أن نستنبط وبدقة المراد من النصوص على ما أراد صاحبها، وليس على ما نريد نحن، فقدره الإمام الشافعي الاستنباطية مكنته من معرفة طرق البيان الربانية، ومثالاً على ذلك قوله: إن الله خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم، لا معقب لحكمه، وهو سريع الحساب، وأنزل عليهم الكتاب تبياناً لكل شيء، وهدىً ورحمةً، وفرض فيه فرائض أثبتها، وأخرى نسخها، رحمة لخلقهم، بالتخفيف عنهم، وبالتوسعة عليهم، زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه، وأثابهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم: جنته، والنجاة من عذابه؛ فعمتهم رحمته فيما أثبت ونسخ، فله الحمد على نعمه، وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب، وأن السنة لا ناسخة للكتاب، وإنما هي تبع للكتاب، يمثل ما نزل نصاً، ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جملاً^(٣٢)، وفي كلام الإمام هنا مراعاة طرق الله في البيان، فلها الأولوية بلا شك في فهم نصوص الوحي، فقد بين أن كتاب الله فيه بيان كل شيء، وفهم بيانه لا يتأتى إلا بمعرفة طرق الفهم، ومنها معرفة ما أثبت الله من النصوص وما

(٣٠) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٤٩.

(٣١) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٤٩. من تعليق الشيخ أحمد شاكر.

(٣٢) الرسالة، الشافعي، ص: ٢٣٢.

نسخ، وكذا معرفة أن السنة تتبع للكتاب ومفسرة لمجمله، كل ذلك يدل على ضابط مهم عند الإمام وهو الوقوف عند مسالك وطرق صاحب البيان في الفهم، قبل كل شيء.

وأول مسلك للبيان كما يراه الإمام الشافعي هو اللغة العربية، إذ بلسانها نزل القرآن الكريم، وبها تدرك طرق بيانه، قال رحمه الله متحدثاً عن معاني البيان: **أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه، متقاربة، الاستواء عنده، وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض. ومختلفة عند من يجهل لسان العرب**(٣٣)، وكل من يشق عليه النص، عنده مشكلة في اللغة، فكثير من الإشكالات المطروحة اليوم على النص القرآني، أغلبها إشكالات لغوية، لم تكن مشكلة عند العرب الأقحاح أهل اللغة من كفار قريش ومن بعدهم، وهم يبحثون عن أي زلل يثبتوه على النبي صلى الله عليه وسلم، ولم تكن معجزته الكبرى إلا معجزة لغوية بيانية، ومع ذلك لم يستكروا منها شيء.

واعتبر الإمام الشافعي اللغة مسلكاً بيانياً مهماً لإدراك مراد الله عز وجل فقال رحمه الله: **وإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها**(٣٤)، فيجب ألا نخرج عن بيان اللغة وبيان النص الإلهي، فهما المسلك الصحيح لفهم منهجية صاحب البيان -سبحانه- في البيان.

ومعلوم أن اللغة العربية حمالة وجوه، فما دلت عليه اللغة العربية من النص، كان بياناً لازماً للنص، وإن احتملت عدة وجوه، أتى دور الاجتهاد لمعرفة الوجه الأكثر مقاربة للمراد، وعندما تخلو تلك الوجوه من عضيد يعضد أحدها، أو قرينة ترجح أحدها، كان الخلاف في الأفهام هنا سائغاً، وهذا ما حصل في كثير من المسائل، فقد اختلف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في فهم قول النبي صلى الله عليه وسلم: **(«لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»** فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحداً منهم(٣٥)، كان تفكير القسم الأول من الصحابة منصباً حول المعنى الحرفي للنص، وهو عدم الصلاة إلا في بني قريظة، وأما القسم الثاني فاتجه تفكيرهم حول المعنى المقاصدي للنص، فأروا أن المعنى هو التعجل بالذهاب إلى بني قريظة، وعلى هذا فلا بأس من الصلاة

(٣٣) الرسالة، الشافعي، ص: ١٦٣.

(٣٤) الرسالة، الشافعي، ص: ١٨٦.

(٣٥) صحيح البخاري، (١١٢/٥).

في أي مكان أدركتهم الصلاة وهم فيه، ولما كان اللسان العربي للنص يحتمل تلك الوجوه كلها، لم يعنف النبي أحداً منهم على اجتهاده وفهمه.

والأصل في النص أنه دالٌّ على المعنى بوضوح، فإن أشكل فلأسباب: منها أن الإشكال في جزئية معينة يجوز فيها اختلاف الأفهام لاتساع المعنيين في السياق اللغوي، فلم يكن الإشكال في المثال السابق عندهم الصلاة من عدمها، بل اتفقوا على أدائها، لكن السياق للاستعجال في النص احتتمل لغةً ألا تؤدَّى الصلاة إلا هناك، واحتتمل الحث على الإسراع.

وقد تكون أسباب الإشكال خارجة عن السعة السياقية للغة لعدم احتمال النص في اللسان العربي إلا معنىً واحدًا، فيعود السبب هنا في الغالب إلى ضعفٍ في اللغة وسياقاتها عند من أشكل عليه، وقد يكون السبب هو عدم الاطلاع على الصورة الكاملة للمسألة وبراهينها، فربما خفيت على من بتَّ في المسألة أدلة أخرى فيها تخصيص للأدلة العامة.

وهنا يجدر التنبيه على أن الأصول والكليات المعلومة من الدين بالضرورة، قد تحدّث عنها القرآن والسنة بعدة طرق بيانية لاستيعاب الأفهام، ولكن كثيرًا من تلك الكليات أصبحت مشكلة على المتأخرين، لأنهم طرّقوا غير الطريق الصحيح للبيان، فردَّ بعضهم الأحاد، وأخذوا بظواهر النصوص فقط، وضعفت اللغة العربية عند الكثيرين بسبب دخول العجمة والاختلاط باللغات الأخرى، فأهملوا العربية، ولذلك سعى الإمام إلى توضيح الطرق البيانية عند صاحب البيان سبحانه، للخروج من مأزق تلك الإشكالات.

وقد استنبط الإمام الشافعي تلك الطرق البيانية لنصوص الشرع، وضمنها في كتبه وأخصها كتابه الرسالة بأبواب البيان المعروفة، فجاء في باب البيان الرابع توضيح دقيق لكثير من طرق البيان، إذ قال رحمه الله: البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله من أحد هذه الوجوه، منها: ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره، ومنها: ما أتى على غاية البيان في فرضه وافترض طاعة رسوله، فبين رسول الله عن الله كيف فرضه؟ وعلى من فرضه؟ ومتى يزول بعضه ويثبت ويجب؟

ومنها: ما بينه عن سنة نبيه بلا نص كتاب، وكل شيء منها بيان في كتاب الله^(٣٦)، وهذا نص يوضح مدى النضج العقلي عند الإمام الشافعي، ولا بد من تحليله لمعرفة أكبر عن طرق البيان التي استنبطها.

(٣٦) الرسالة، الشافعي، ص: ١٧٢-١٧٣. قال الشيخ أحمد شاكر في التعليق: فليس المراد أن كل شيء في السنة بيانه في كتاب الله، أو أن له بياناً في كتاب الله، بل المراد: أن كل شيء من السنة إنما هو بيان لشرع الله.

فبيان الكتاب للفرائض كما يراه الامام فيه عدة طرق، أولها أن يأتي في غاية البيان لا يحتاج إلى مزيد توضيح.

وثانيها ما جاء في غاية البيان وجاء في السنة تفصيل لذلك البيان، وقد افترض الله طاعة نبيه في الكتاب فبيان السنة هو جزء من بيان الكتاب، فتأتي السنة تفصل في الفرض الذي جاء بالكتاب، فتبين كيف سيكون فرضه كالصلاة مثلاً، قد فُرِضَتْ في الكتاب وبيّنت السنة كيفيتها، وبيّنت السنة أنها فرض عين على كل مسلم ومسلمة، كما بيّنت أيضاً بعض من الرخص فيها وأن فرضها يزول عن البعض لأسباب معينة، كالحائض، وهكذا كانت السنة معتمداً رئيسياً لتكون الصورة مكتملة للفرائض الشرعية.

وثالثها ما أتى فرضه في السنة بدون نص سابق في الكتاب، لأن الله قد فرض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه: قبل عن رسول الله سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قبل عن رسول الله، فمن الله قبل لما افترض الله من طاعته^(٣٧).

ثم ختم هذا النص بقوله: وكل شيء منها بيان في كتاب الله، أي أن كل شيء من السنة إنما هو بيان لشرع الله.

وأخر طريق للبيان هو الاجتهاد في طلبه، كما قال الإمام الشافعي بعد بيانه للطرق السابقة في البيان: ومنه: ما فرض على خلقه الاجتهاد في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد، كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم^(٣٨).

وهذه الطرق البيانية وغيرها مذكورة في الكتاب والسنة، وهي تعين على فهم مراد الله سبحانه وتعالى بشكل دقيق، لهذا قام الشافعي بمراعاة استنباطها وجعلها من منهجيته العلمية.

المبحث الثالث: تقعيد الأصول والكليات.

إن التفكير في وضع قواعد ومنهجية للأحكام الفقهية والأصول الحديثة بشكل متكامل، كان حادثاً بوجود الشافعي، فلم يهتم من كان قبله بوضع المنهجيات وتأسيس الأصول واستخلاص الكليات بشكل منهجي متكامل، لذا كان تفكيره منفرداً عن غيره، فاهتمامه الأكبر وضعه في التقعيد والتأسيس.

(٣٧) الرسالة، الشافعي، ص: ١٧٣.

(٣٨) الرسالة، الشافعي، ص: ١٦٤.

وعندما كانت المجالس العلمية تناقش الجزئيات من المسائل، كان الشافعي ينظر عبر تلك الجزئيات نحو كليات عامة تلم شعث المبعوث من الجزئيات، والشافعي فقيه مقدر على ذلك بجدارة، "فليس الفقيه من يجمع الأفاويل ويختار لنفسه منها قولاً، بل الفقيه الذي يستنبط أصلاً من كتاب أو سنة لم يسبق إليها ثم يُشْعَب من ذلك الأصل مئة شعبية"^(٣٩). وقد استفاد الإمام الشافعي من المناهج المحيطة به التي أخذ منها، "فقد اجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث، فتصرف في ذلك حتى أصل الأصول، وقعد القواعد، وأدعن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره، وعلا ذكره، وارتفع قدره، حتى صار منه ما صار"^(٤٠)، وما ذاك إلا لأنه جمع بين المناهج المختلفة جمعاً خالياً من العيوب المنهجية التي انتقدها. وأصبح التععيد للأصول والكليات ضابطاً يسير عليه الشافعي في مسيرته العلمية، وهذا ما يلاحظه المتتبع لكتبه، إذ يذكر أصلاً ويُتبعه بتفصيله، أو يناقش جزئيات الأحكام ثم يخرج منها بقاعدة كلية.

ومن أمثلة ذلك ما قّده في بعض أبوابه، ففي باب الاستحسان بدأ بقاعدة عامة، فقال: **والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب، والمطلوب لا يكون أبداً إلا على عين قائمة تطلب بدلالة يُقصد بها إليها، أو تشبيهه على عين قائمة**^(٤١)، وهي قاعدة داعية لضبط طريقة الاجتهاد بمنهج علمي واضح، ثم فصلّ بيان هذه القاعدة، من أنّ الاجتهاد لا بدّ وأن يقوم على نص شرعي، وما عدا ذلك فلا يدخل في الاجتهاد الصحيح، لتكون النتيجة - التي خرج بها من هذه القاعدة - رفض الاستحسان بغير نص شرعي، مدعماً ذلك البناء المنهجي بأدلة تطبيقية.

وكذلك نجد النهج التعيدي متمثلاً في أبواب الحجج الشرعية، كنهى النبي صلى الله عليه وسلم، فقد ابتدأ كتاب صفة نهي النبي بقاعدة عامة، سعى لتفصيلها وتأصيلها تأصيلاً علمياً، قال رحمه الله: **أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم**^(٤٢)، وهذه

(٣٩) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي، (٢٧٢/٢)، من قول سعيد بن عمرو البرذعي حكاية عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.

(٤٠) ينظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص: ١٢٣. من قول أبو الوليد بن أبي الجارود.

(٤١) الرسالة، الشافعي، ص: ٥٢٥.

(٤٢) جماع العلم، الشافعي، ص: ١٢٥.

القاعدة أصبحت أصلاً من أصول الفقه، في التعامل مع نهي الخطاب الشرعي، فالنهي يبقى مستصحباً أصل دلالته من التحريم، حتى تصرفه دلالة أخرى عن أصله. وهذا التقعيد كان سائراً مع الشافعي في منهجه العلمي، لأن هدفه الرئيس كان مُنْطَلِقاً نحو الضبط المنهجي لآليات وطرق البيان، ليجعلها واضحة المعالم، قادرة على رسم الخطوط العريضة للمجتهدين، الأمر الذي جعله يستصحب ضابط التقعيد للأصول والكليات، في مسيرته المنهجية.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات:

- من خلال ما سبق خلص البحث بجملة من التوصيات والنتائج وهي كما يأتي:
- ١- أن الشافعي رحمه الله كان يسعى إلى تقويم منهجه في التفكير العلمي عبر ضوابط علمية سار عليها كضبط الحجج الشرعية، وضابط مراعاة طرق صاحب البيان - سبحانه وتعالى - في البيان، وضابط تقعيد الأصول والكليات، وهذه الضوابط من شأنها ضبط وتقويم التفكير العلمي بشكل عام في العلوم الشرعية، ولذا يتوجب على طالب العلم أن يراعيها أثناء معالجته للمسائل الشرعية.
 - ٢- أن الضوابط التي سار عليها الإمام الشافعي رحمه الله هدفت إلى الضبط المنهجي للتقعيد الشرعي، وهذا من شأنه أن يمكن المجتهد من الوصول إلى نتائج علمية سليمة.
 - ٣- اهتم الشافعي رحمه الله بضبط الحجج والبراهين الشرعية ضبطاً منهجياً قوياً، ليستعملها في الاحتجاج للمسائل التي يدرسها، وهذه الضوابط دقيقة جداً وهي بحاجة إلى مزيد بحث وتوسع، لذلك يوصي الباحث بتسجيل موضوع دراسة بعنوان ضوابط الحجج الشرعية عند الإمام الشافعي رحمه الله.
 - ٤- من خلال ما تقدم من دراسة ضوابط التفكير العلمي عند الشافعي، فإن الباحث يوصي بمزيد من التوسع والاستقراء في هذا الموضوع بتسجيل رسالة علمية بعنوان ضوابط التفكير العلمي في العلوم الشرعية الشافعي أنموذجاً.

المصادر والمراجع

الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط: ٤، ١٤٠٧هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي، دار الهداية.

معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط: ١، ١٤٢٩هـ.

الشافعي حياته وعصره، آرائه وفقهه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٩٧٨م، منهجية التفكير العلمي في القرآن الكريم، خليل الحدري، رسالة دكتوراه، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

جماع العلم، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاکر، مكتبة ابن تيمية.

شرح الرسالة للإمام الشافعي، سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز اشبيليا، ط: ١، ١٤٤١هـ. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد شاکر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٧هـ.

صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

مناقب الشافعي للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨ هـ)، مكتبة دار التراث-القاهرة، ط: ١، ١٣٩٠هـ.

توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، دار ابن حزم، ط: ١، ١٤٩٢هـ.

الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة-بيروت، ١٤١٠هـ.



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



الوقوف في عصر الدولة الأيوبية وأثره في النهضة الحضارية

الباحث/ عبدالرحمن محمد دحان العربي

ماجستير ثقافة إسلامية

Alarpi2025@gmail.com

تاريخ قبوله للنشر 13/3/2022

تاريخ تسليم البحث 25/2/2022

الوقف في عصر الدولة الأيوبية

وأثره في النهضة الحضارية

الباحث/ عبدالرحمن محمد دحان العربي

طالب ماجستير

ملخص البحث

يدرس هذا البحث الوقف في عصر الدولة الأيوبية وأثره في النهضة الحضارية. **هدف البحث:** إظهار مكانة الوقف في العصر الأيوبي ومجالاته، وارتباطه بالواقع المعاصر وأهميته في التنمية الاجتماعية والحضارية. ويتكون البحث من تمهيد وثلاثة مباحث، تناول التمهيد التعريف بمصطلحات البحث، ثم المبحث الأول وكان بعنوان: ثمرات الوقف في العصر الأيوبي، وحمل المبحث الثاني عنوان: أنواع الواقفين، والمبحث الثالث: ناقش مجالات الوقف في العصر الأيوبي. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي

- ١- انتشار الوقف في العصر الأيوبي في كثير من مجالات ومناحي الحياة الاجتماعية والحضارية عموماً، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في الدفع بعجلة التنمية الحضارية في واقع وحياة المسلم حينها.
- ٢- كان لتنوع فئات المجتمع المختلفة بالوقف أثره ودلالاته فيما وصلت إليه النهضة الحضارية في العصر الأيوبي، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بالأوقاف واستغلالها في المناشط العلمية والاجتماعية والحضارية عموماً في الوقت الراهن.
- ٣- توصل البحث إلى دور المرأة وحضورها البارز في الوقف في العصر الأيوبي من خلال الأوقاف التي سبقتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والعلمية والصحية.
- ٤- إن تعدد منافع الوقف الحضارية والإنسانية وتطبيقها عملياً في العصر الأيوبي دليل واضح على قيم الإسلام العظيمة وعلى عالمية الإسلام وشموليته لكل بني الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الوقف وأثره، العصر الأيوبي، النهضة، الحضارة، النهضة الحضارية.

Waqf in the Ayubid era and its impact on the development of civilization

Researcher AbdulRahman Mohammed Dahan Arabic

Master of Islamic Culture

Search summary

This research examines the Waqf in the Ayyubid era and its impact on the civilizational Renaissance.

Research objective: to show the status of the Waqf in the Ayyubid era and its fields, its connection with contemporary reality and its importance in social and civilizational development.

The research consists of a preface and three topics, dealt with the introduction of search terms, then the first topic was entitled: fruits of the endowment in the Ayyubid era, and the second topic titled: Types of waqfin, and the third topic: discussed areas of endowment in the Ayyubid era.

The research concluded a series of conclusions and recommendations, as follows:

- 1- the spread of waqf in the Ayyubid era in many areas and aspects of social and civilizational life in general, which had a great impact in pushing the wheel of civilizational development in the reality and life of the Muslim at the time.
- 2- -the diversity of the different groups of society in the Waqf had its impact and significance in terms of the civilizational renaissance in the Ayyubid era, which requires attention to Waqf and its exploitation in scientific, social and civilizational activities in general at the present time.
- 3- the research reached the role of women and their prominent presence in the Waqf in the Ayyubid ERA through the Waqf that she facilitated in various areas of social, scientific and health life.
- 4- the multiplicity of cultural and humanitarian benefits of Waqf and its practical application in the Ayyubid era is a clear evidence of the great values of Islam and the universality of Islam and its comprehensiveness to all human beings.

Keywords: (Waqf, Waqf and its impact, Ayyubid era, renaissance, civilization, civilizational renaissance)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله؛ محمد الهادي الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فللوقف أهمية كبرى في بناء الحضارات، وتنمية المجتمعات؛ عبر المؤسسات والمركز العلمية التي يتبناها الوقف، والتي كان لها دور كبير في عجلة التنمية والعملية التعليمية في الحضارة الإسلامية وخاصة العصر الأيوبي، الذي تعددت وتوعدت فيه مجالات الأوقاف المسبلة على صنوف الخير ووجوه البر، من محاضن ومساكن ومراكز ومؤسسات علمية وتربوية.

وللوقف في الإسلام أثره في صيانة البشرية وحماية المجتمع من الانحراف بتجفيف منابع الإجرام كالسرقة والسلب والإكراه، التي يلجأ إليها من ضعفت نفسه، فتحتوي الأوقاف ذلك بتوفير السكن والمعيشة وما يحتاج إليه الفقراء والمساكين لسد احتياجاتهم.

ومما يتميز به الوقف في الإسلام بشكل عام وفي العصر الأيوبي بشكل خاص الذي يمتد من العام (٥٦٧هـ/١١٧١م) بداية تأسيس الدولة الأيوبية على يد صلاح الدين الأيوبي إلى العام (٥٦٤هـ/١٢٥٠م) وقت سقوط الدولة الأيوبية؛ انتشاره بشكل ملحوظ، وتعدد منافعه، ولم يكن الوقف محصوراً على طبقة السلاطين والأمراء، بل شارك في ذلك العلماء ورجال الدولة، حتى النساء كان لهن المشاركة الفاعلة في تسخير الأوقاف للسير بعجلة التنمية الحضارية وخاصة في النصف الأول من العصر الأيوبي حتى وفاة صلاح الدين رحمه الله سنة (٥٨٩هـ) الموافق (١١٩٣م).

ولما للوقف من أهمية في الإسهام في بناء اللبنة الاجتماعية الحضارية الإسلامية فإنه يعبر عن قيم الإسلام العظيمة التي تدعو المسلم إلى تمثلها في حياته؛ كقيم التكافل والضمن الاجتماعي، والإحسان إلى الآخرين، والمسؤولية تجاه أفراد المجتمع الذي تجمعهم أيضاً قيمة عظيمة من القيم الإسلامية، وهي قيمة الأخوة الإسلامية، إضافة إلى قيمة الرحمة والرفق، والعدل وغيرها من القيم الإسلامية؛ التي كانت واقعاً ملموساً في حياة المجتمع المسلم.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وملاسته للواقع المعاصر وأهميته في التنمية الاجتماعية والحضارية، جاءت هذا البحث، تحت هذا العنوان: الوقف في عصر الدولة الأيوبية وأثره في النهضة الحضارية، سائلاً الله التوفيق والسداد في القول والعمل.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

- يعد الوقف في الإسلام تطبيق عملي لقيم الإسلام- قيمة الإحسان؛ الأخوة، الرحمة، التكافل الاجتماعي- في حياة المسلمين، نحن في مسيس الحاجة لتجسيدها اليوم في واقعنا.

- تبرز أهمية الوقف في الإسلام بشكل عام وفي العصر الأيوبي بشكل خاص نظرا لتنوع مجالاته وتعدد منافعه وأوقافه العظيمة التي شملت الجوامع والمساجد والمدارس والبيمارستانات، والمراكز والمؤسسات الدعوية المتنوعة وهو ما أحدث تنمية حضارية كبيرة في مختلف مجالات الحياة إضافة لقيام هذه المؤسسات بدورها الريادي والحضاري في العصر الأيوبي.

- أن البحث والكتابة في موضوع الوقف يفتح آفاقاً كثيرة لتطبيق ذلك في واقعنا المعاصر، وتشجيع الواقفين على أهمية ذلك في الدفع بعجلة التنمية وتحقيق مكسبي الدنيا والآخرة.

تساؤلات البحث:

يتمحور سؤال البحث حول الوقف في عصر الدولة الأيوبية وأثره في النهضة الحضارية، ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما هو تعريف الوقف لغة واصطلاحاً، والنهضة لغة واصطلاحاً، والعصر لغة واصطلاحاً والحضارة لغة واصطلاحاً؟

- ما هي مجالات الوقف في عصر الدولة الأيوبية، ما أنواع الواقفين، وما هي ثمرات الوقف في عصر الدولة الأيوبية وأثره في إحداث النهضة الحضارية؟

منهج البحث:

يقتضي البحث استخدام عدد من المناهج العلمية؛ أهمها: المنهج التاريخي باسترداد المعلومات عن الوقف في العصر الأيوبي، والمنهج الوصفي الذي يصف ماهية الوقف في العصر الأيوبي، وتحليل النصوص المصدرية التي تناولت الوقف في العصر الأيوبي باستعمال المنهج التحليلي.

الدراسات السابقة:

من خلال التقصي والبحث لم أجد دراسات سابقة عن الوقف في العصر الأيوبي وأثره في النهضة الحضارية، إلا ما كتب هنا وهناك عن بعض مفردات البحث، كالوقف في بلاد الشام في العصر الأيوبي أنواع ورسومه وتقاليده، رسالة ماجستير جامعة تكريت، للباحثة حنان الملا، ووقف المرأة في دمشق في العصر الأيوبي، رسالة ماجستير في جامعة آل

البيت، للباحثة عودة الشرعة، والوقف والحياة الاجتماعية ف مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك للباحث مبارك جازع، وأثر الوقف في فلسطين في العصر الأيوبي، بحث منشور في مجلة البحث العلمي في كلية الآداب جامعة عين شمس، للباحثة حسناء الدمرداش، ومن خلال ما تقدم نجد أن هذه البحوث أو المقالات لم تتناول الوقف والنهضة الحضارية في العصر الأيوبي، ولذلك ارتأيت أن يكون عنوان بحثي هو الوقف في عصر الدولة الأيوبية وأثره في النهضة الحضارية.

خطة البحث:

يتكون البحث من تمهيد وثلاثة مباحث، تناول التمهيد التعريف بمصطلحات البحث، ثم المبحث الأول وكان بعنوان: ثمرات الوقف في العصر الأيوبي، وحمل المبحث الثاني عنوان: أنواع الواقفين، والمبحث الثالث: ناقش مجالات الوقف في العصر الأيوبي.

التمهيد: التعريف بمصطلحات الدراسة:

الوقف لغة واصطلاحاً:

الوقف لغة: الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء، ومنه الوقف، ويمكن أن يسمى وقفاً لأنه قد وقف بذلك المكان، ووقف الدار على المساكين إذا حبسه، وحبسه، أي: أمسكه عن وجهه، ومنه وقف الدار على الورثة: حبسها لمنفعتهم^(١)، ومما سبق يتبين أن الوقف في الاستعمال اللغوي يأتي بمعان عدة، منها: الحبس، والإمساك، والمنع من التصرف.

الوقف في الاصطلاح: حبس أرض أو ممتلكات عقارية على ملك الواقف أو على ملك الله تعالى، والتصدق بالمنفعة^(٢)، وفي التعريفات: حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة^(٣).

ويمكن أن يعرف الوقف في هذا البحث بأنه: تخصيص مال أو عين للانتفاع بها في مناشط متنوعة دينية أو اجتماعية أو علمية أو اقتصادية.

العصر لغة: عصر: العين والصاد والراء أصول ثلاثة صحيحة، فالأول دهر وحين، والثاني ضغط شيء حتى يتحلب، والثالث تعلق بشيء وامتسك به، فالأول العصر، وهو الدهر قال

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، دار الفكر ١٩٧٩م: ١٣٥/٦، لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٣٥٩/٩.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م: ٢٤٨٥/٣.

(٣) التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ: ص ٢٥٣.

تعالى: {والعصر. إن الإنسان لفي خسر} (٤)، وربما قالوا عصر، وعاصره: عاش معه في عصر واحد، أي في زمن واحد (٥).

والعصر: الوقت في آخر النهار إلى احمرار الشمس... والعصران الغداة والعشي والليل والنهار، والدهر والزمن ينسب إلى ملك أو دولة أو إلى تطورات طبيعية أو اجتماعية، والعصر الحجري، وعصر البخار والكهرباء، وعصر الذرة، ويقال (في التاريخ): العصر القديم، والعصر المتوسط، والعصر الحديث، و (في الجيولوجيا): حقبة طويلة من الزمن تقدر بعشرات الملايين من السنين... يقال: العصر الفحمي (الكربوني)، والعصر الطباشيري (٦).

وعلى ذلك فالعصر اصطلاحاً في هذه الدراسة: هو الفترة الممتدة من بداية تأسيس الدولة الأيوبية في العام ٥٦٧هـ، الموافق ١١٧١م، على يد الناصر صلاح الدين الأيوبي، إلى سقوط الدولة في العام ٦٤٨هـ، الموافق ١٢٥٠م، والممتدة لثمانية عقود، وتحديد العصر بالأيوبي: لإخراج ما قبله أو بعده من العصور.

الأيوبية: نسبة إلى أيوب بن شاذي، الملقب بالملك الأفضل نجم الدين والد السلطان صلاح الدين يوسف، كما اتفق أهل التاريخ أن الأيوبيين ينتمون إلى بلدة دوين (٧)، وأنهم أكراد روادية، والروادية بطن من الهذبنانية وهي قبيلة كبيرة، وهذا النسل هم أشرف الأكراد (٨). وقد اختلف المؤرخون في نسب الأيوبيين (٩) إلا أنه مهما كان الاختلاف فإنه لا يستحق

(٤) سورة العصر، الآيات ١-٢، الجزء الثلاثون.

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مرجع سابق: ٤/٣٤٠، معجم اللغة العربية المعاصرة، مرجع سابق: ٢/١٥٠٧.

(٦) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى- أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار)، دار الدعوة ٢/٦٠٤.

(٧) دوين: بفتح أوله، وكسر ثانيه، وباء مثناة من تحت ساكنة، وآخره نون: بلدة من نواحي أران في آخر حدود أذربيجان بقرب تفليس، منها ملوك الشام بنو أيوب، (معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر- بيروت، ٢، ١٩٩٥م، ٢/٤٩١، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين ابن خلكان، دار صادر بيروت، ٥، ١٩٠٠م، ٧/١٣٩).

(٨) ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار الكتاب العربي لبنان، ط١، ١٩٩٧م، ٩/٣٤٢، ذيل مرآة الزمان قطب الدين موسى بن محمد البونيني، دار الكتاب الإسلامية-القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م: ١/٣٧.

(٩) أنكر جماعة من بني أيوب النسبة إلى الأكراد، وقالوا: إنما نحن عرب نزلنا عند الأكراد، وتزوجنا منهم، وادعى المعز إسماعيل بن سيف الإسلام ابن أيوب ملك اليمن نسباً في بني أمية. يقول ابن كثير رحمه الله: وما ادّعاء ليس بصحيح، ولا أصل له يُعتمد عليه، ولا مستند يُستند إليه، وقد أنكر صلاح الدين النسبة لني أمية وقال: ليس لهذا أصل أصلاً، وذكر المقرئ في نسب صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شادي بن مروان بن أبي علي بن عنتره الحسن بن علي بن أحمد بن أبي علي بن عبد العزيز بن هدبة بن الحصين بن الحارث بن

الوقوف كثيراً عنده، لأن المفاضلة في الإسلام مبنية على التقوى والعمل، فقد بذل الأيوبيون أنفسهم وأموالهم في سبيل الله ورفع راية الإسلام، منافحين عن حياضه، ومدافعين عن بلاده، وقد تكلموا باللغة العربية، ودافعوا ونافحوا عنها، وسكنوا البلاد العربية، وساهموا في صنع أحداث التاريخ الإسلامي، وخاصة في فترات الحروب الصليبية^(١٠).

الأثر لغة: بقية الشيء، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء، أي: ترك فيه أثراً، والآثار: الأعلام، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، وتأثر بالشيء: ظهر فيه الأثر وفيه تطبع، وقد يقال في الأثر: العلامة، وقد يقال فيه: لمعان السيف^(١١)، وفي التعريفات للجرجاني: الأثر: له ثلاثة معانٍ: الأول، بمعنى: النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء^(١٢).

الأثر في الاصطلاح: النتيجة والتغير الذي أحدثه الوقف في جميع الجوانب الحضارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في حياة الفرد والمجتمع ككل.

فقد كان للوقف في عصر الدولة الأيوبية دوره البارز في الحفاظ على الهوية الإسلامية من الانصهار في الهويات الأخرى، وانتشار الإسلام الوسطي في المجتمعات.

الحضارة في اللغة: حَصَرَ: الحاء والضاد والراء إيراد الشيء، ووروده ومشاهدته، والحاضرة والحَضْرَةُ والحَضْرُ هي: المدن والقرى والريف، سميت بذلك لأن أهلها حضروا الأمصار ومسكن الديار التي يكون لهم بها قرار^(١٣)، وحضارة: تمدن، عكس البداوة^(١٤)، ومن خلال

سنان بن عمرو بن مرة ابن عوف. (ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ١٤١/٧، نسب الأيوبيين للملك الأمد الأيوبي: قدم له صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد-بيروت، ط١، ١٩٧٨م، ص ٣٥-٥٩، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٥٣/٣٩، البداية والنهاية لابن كثير، دار الفكر، ١٩٨٦م: ٢٧١/١٢، السلوك لمعرفة دول الملوك: أحمد بن علي عبد القادر المقرزي، دار الكتب العلمية- لبنان، ط١، ١٩٩٧م ١٤٨/١-١٤٩).

(١٠) وهي الحملات والحروب التي قام بها الأوربيون على بلاد المسلمين من أواخر القرن الحادي عشر الميلادي حتى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر الميلادي، بدوافع دينية وتحت شعار الصليب، وبلغ عدد هذه الحملات حوالي ١٠ حملات تركزت على بلاد الشام بسبب وجود المسجد الأقصى في فلسطين. (ينظر: دراسات في تاريخ الأيوبيين: حمدي عبد المنعم، دار المعرفة، ٢٠٠٠م، الحركة الصليبية: سعيد عبد الفتاح عاشور، مكتبة الانجلو المصرية، ط١، ٢٠١٠م، ماهية الحروب الصليبية: قاسم عبده قاسم، عالم المعرفة، ١٩٩٠م).

(١١) ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٥/٤، مختار الصحاح الزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، المكتبة العصرية- بيروت، ط٥، ١٩٩٩م: ص١٣، المعجم الوسيط: ٥/١.

(١٢) التعريفات للجرجاني: ص٩.

(١٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٧٥/٢، تاج العروس للزبيدي: ٤٠/١١.

(١٤) معجم اللغة العربية المعاصرة: ٥١٣/١.

المعاني التي جاءت في اللغة؛ يمكن القول أن معنى الحضارة في اللغة يعني: القرار في المدينة وسكنها وبناءها وتعميرها.

الحضارة في الاصطلاح: هي: الحصيلة الشاملة للمدنية، والثقافية، والفكر، ومجموع الحياة، في أنماطها المادية والمعنوية^(١٥)، أو هي عبارة عن: مظاهر الرقي العلمي والفني والأدبي والاجتماعي في الحضرة^(١٦).

والخلاصة من دراسة هذه المصطلحات هو بيان أثر الوقف في عصر الدولة الأيوبية في التنمية الحضارية رغم قلة سنوات هذه الدولة، لتجسد هذه الآثار العظيمة بين أفراد المجتمع المسلم؛ قوله صلى الله عليه وسلم من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه: (مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)^(١٧).

المبحث الأول: ثمرات الوقف في العصر الأيوبي وأثره في النهضة الحضارية:

ساهم الوقف في العصر الأيوبي في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والعلمية والثقافية والحضارية، وكان له ثمار كبيرة، أهمها:

أولاً: التكافل الاجتماعي: الذي يشعر أفراد المجتمع باللحمة الواحدة، يقول تعالى: {إنما المؤمنون أخوة}^(١٨)، وفي الحديث يقول عليه الصلاة والسلام المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)، وكانت الأوقاف في العصر الأيوبي لها دور كبير في تطبيق هذا المبدأ كنموذج عملي لما يجب عليه أن يكون واقع البيئة الإسلامية، فقد انتشرت المؤسسات الوقفية في نواحي البلاد الأيوبية التي تؤوي المحتاج وتعين الفقير.

ثانياً: إبراز قيم الإسلام السمحة كقيمة الأخوة والمواساة والتعاون من خلال استشعار المسؤولية تجاه فئات المجتمع الضعيفة عبر بناء المرافق المهيئة لاستقبال المحتاجين والغرباء وابن السبيل، وكذلك الأوقاف لفكك أسرى المسلمين التي كانت ترجمة عملية لروح

(١٥) الحضارة الإسلامية: أحمد عبد الرحيم السايح، مجلة الجامعة الإسلامية، طبعة السنة العاشرة، العدد الثالث ٥١٣٩٧، ص ٧٠.

(١٦) معجم اللغة العربية المعاصرة: ٥١٣/١.

(١٧) أخرجه مسلم في صحيحه، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج ١٩٩٩/٤م، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، برقم ٢٥٨٦، ج ١٩٩٩/٤.

(١٨) سورة الحجرات، آية ١٠، الجزء السادس والعشرون.

الأخوة والمودة التي أوجبها الإسلام على أتباعه^(١٩).

ثالثاً: قيام المدارس والمركز والمؤسسات بدورها الريادي والحضاري، ولذلك نلاحظ أن هذه المؤسسات التي أنشأت في العصر الأيوبي كانت لها أوقافاً يرجع عائدها عليها للقيام بدورها الريادي، من رواتب وجريبات شهرية على المعلمين وطلاب العلم، وكذلك بتوفير المسكن والإعاشة لهم.

رابعاً: الرعاية الصحية التي كان يتلقاها المرضى، فقد كانت البيمارستانات في العصر الأيوبي تؤدي دوراً مهماً في توفير الرعاية الصحية للمجتمع الأيوبي، ويظهر ذلك في اهتمام صلاح الدين الأيوبي وبنائه عدة بيمارستانات وتسبيل الأوقاف لها، ومن ذلك: البيمارستان الصلاحي في القاهرة، والبيمارستان الذي بناه في القدس، والبيمارستان القيمني كما سيأتي معنا.

المبحث الثاني: أنواع الواقفين:

ونلاحظ الاهتمام بالوقف في العصر الأيوبي من تسابق الأمراء والعلماء والميسورين من العامة في واقع المجتمع الأيوبي على مثل هذه الأوقاف، حتى النساء الأيوبيات الملقبات بالخواتين؛ وكل ذلك وقفاً على وجوه البر، وإنفاقاً في سبيل الله، وتحقيقاً لمبدأ التكافل والتكاتف والتعاون بين أفراد المجتمع، فيذكر الرحالة ابن جبير في رحلته إلى دمشق في عهد صلاح الدين رحمه الله، فيقول: "حتى إن البلد تكاد الأوقاف تستغرق جميع ما فيه، وكل مسجد يستحدث بناؤه أو مدرسة أو خانقة يعين لها السلطان أوقافاً تقوم بها وبساكنيها والملتزمين لها، وهذه أيضاً من مفاخره المخلدة، ومن النساء الخواتين ذوات الأقدار من تأمر ببناء مسجد أو رباط أو مدرسة، وتتفق عليها الأموال الواسعة، وتعين أوقافاً لها من مالها، ومن الأمراء من يفعل مثل ذلك، لهم في هذه الطريقة المباركة مسارعة مشكورة عند الله عز وجل"^(٢٠).

ويمكن استعراض أبرز الواقفين في العصر الأيوبي على النحو الآتي:-

١- **الأمراء والسلاطين:** وقد جسد فئة الأمراء والسلاطين صلاح الدين الأيوبي رحمه الله إذ كان له قصب السبق في أعمال البر والخير، "فالروايات كثيرة تدل على أوقاف صلاح الدين للقرى والضياع وما تحويه من مواد وأرباح على الفقراء والمحتاجين، وبناء الخانات في

(١٩) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية: راغب السرجاني، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٠: ص١١٨.

(٢٠) ينظر: رحلة ابن جبير: ص٢٢٣.

الأماكن المنقطعة البعيدة عن العمران وفي الطرق الموصلة بين المدن خدمة لأبناء السبيل والمسافرين" (٢١).

وقد بنى صلاح الدين المدارس برسم الفقهاء من المذاهب الفقهية الأربعة وأوقف عليها الأوقاف التي تقوم بما تحتاجه من رعاية، ومن هذه المدارس:

- المدرسة الناصرية التي أنشأها صلاح الدين برسم الفقهاء الشافعية، وهي أول مدرسة بنيت في مصر سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠م (٢٢)، وهي غير المدرسة الناصرية الجوانية التي بناها أيضاً السلطان صلاح الدين بجانب الجامع الأموي، والتي درس بها قاضي القضاة صدر الدين ابن سنى الدولة والقاضي شمس الدين ابن خلكان (٢٣).

- المدرسة القمحية بجوار الجامع العتيق بمصر، أنشأها السلطان صلاح الدين للفقهاء المالكية سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠م، وهذه المدرسة من أجل المدارس للفقهاء المالكية، عرفت بالقمحية للقمح الذي كان يأتي من ريع أوقافها (٢٤).

- المدرسة السيوفية في مصر التي أوقفها على الحنفية ورتب لمدرسها أحد عشر ديناراً، وباقى ريع الوقف يصرف على باقي الطلبة، عرفت بالسيوفية من أجل السوق الذي كان على بابها، وهذه المدرسة هي أول مدرسة وفتت على الحنفية بديار مصر (٢٥).

- المدرسة الصلاحية تاج المدراس وأعظمها، بناها السلطان صلاح الدين سنة ٥٧٢هـ/١١٧٦م، في مصر بجوار قبر الشافعي، وشرط لمدرسها في كل شهر أربعين ديناراً (٢٦)، زارها الرحالة ابن جببر فتعجب منها فيقول: "لم يعمر بهذه البلاد مثلها، لا أوسع

(٢١) ينظر: صلاح الدين الأيوبي الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية، علي محمد، دار المعرفة بيروت، ١٤٢٩، ص: ٣٥٤.

(٢٢) ينظر: المواعظ والاعتبار للمقرزي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨، ص: ٢٠٠/٤.

(٢٣) ينظر: الدراسات في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م: ٣٥٠/١.

(٢٤) ينظر: تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: عبد الرحمن ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٤٠٨، ص: ٦٦٨/٧، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: احمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية-بيروت: ٣/٣٩٠، المواعظ والاعتبار للمقرزي: ٢٠١/٤.

(٢٥) ينظر: المواعظ والاعتبار للمقرزي: ٢٠٤/٤.

(٢٦) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية-مصر، ط١، ١٩٦٧م: ٢٥٧/٢، التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد، عبد المجيد أبو الفتوح بدوي، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٨م: ٢٣٣.

مساحة ولا أحفل ببناء، يخيل لمن يطوف عليها أنها بلد مستقل بذاته، بإزائها الحمام، إلى غير ذلك من مرافقها، والبناء فيها حتى الساعة، والنفقة عليها لا تحصى^(٢٧).

والمدرسة العادلية التي عمرها الملك العادل أبوبكر بن أيوب أخو السلطان صلاح الدين في مصر وأوقفها للمالكية، فعرفت به، وهي عامرة^(٢٨)، والمدرسة الأسيدي التي أنشأها أسد الدين شيركوه في دمشق، على الشافعية والحنفية^(٢٩)، والمدرسة الزنجيلية التي أنشأها الأمير عز الدين أبو عمرو عثمان بن علي الزنجيلي نائب عدن، على باب العمرة في الحرم المكي وتعرف بدار السلسلة، وقفها على الحنفية سنة ٥٧٩هـ/١١٨٣م^(٣٠).

والمدرسة المعزية أو مدرسة الميئين: التي بناها الملك المعز إسماعيل بن طغتكين بن أيوب سنة ٥٩٤هـ/١١٩٨م، وسميت بالمعزية أو مدرسة المعز نسبة إليه، وتقع في مدينة زبيد، والمعز هو أول من أسس المدارس باليمن^(٣١).

والمدرسة الصالحية التي بناها الملك الصالح نجم الدين بن الكامل على المذاهب الأربعة سنة ٦٣٩هـ/١٢٤١م، ورتب فيها دروساً لهذه المذاهب، وهو أول من عمل بديار مصر دروساً أربعة في مكان، وهي من أجل مدارس القاهرة^(٣٢).

٢- **العلماء والتجار:** ومن العلماء الذين كان لهم مساهمة كبيرة في الأوقاف؛ القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني، فقد بنى المدرسة الفاضلية سنة ٥٨٠هـ، وأوقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية، جعل فيها قاعة للإلقاء، أقرأ فيها الإمام الشاطبي ناظم الشاطبية، ووقف القاضي الفاضل بهذه المدرسة جملة عظيمة من الكتب في سائر العلوم^(٣٣)، حيث اشترى القاضي الفاضل أكثر كتب خزانة المكتبة الفاطمية وأوقفها لهذه المدرسة، فبقيت هذه الكتب في هذه المدرسة حتى استولت عليها الأيادي، فلم يبقى منها إلا القليل^(٣٤)، وللفاضل أوقافاً عظيمة في فكاك أسرى المسلمين، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

٣- **وقفيات النساء:** ومما شاع وانتشر ودل على مكانة المرأة في العصر الأيوبي، إضافة

(٢٧) رحلة ابن جبير: ص ٢١.

(٢٨) المواعظ والاعتبار للمقرئ: ٢٠٣/٤.

(٢٩) ينظر: الدراسات للنعمي: ١/١١٤، ٣٦٢.

(٣٠) ينظر: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للفاسي: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٩٩٨م: ١٧٣/٥.

(٣١) ينظر: المدارس الإسلامية في اليمن: إسماعيل بن علي الأكوغ، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٠هـ، ط ٢، ١٤٠٦: ص ١٠٦.

(٣٢) ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي: ٢٦٣/٢.

(٣٣) ينظر: المواعظ والاعتبار للمقرئ: ٢٠٤/٤.

(٣٤) ينظر: صبح الأعشى للقلقشندي: ٥٣٧/١.

لمساهمتهن في الحركة العلمية والثقافية؛ الأوقاف المسبلة، على وجوه البر والإحسان، وهذا مما تميزت به المرأة في الإسلام عن غيرها في جميع الأديان، فقد جعل الإسلام للمرأة الحرية في مالها، وعلى مر عصور الإسلام كان للمرأة أوقافها، ومساهمتهن في الحياة الفكرية والعلمية بشتى مجالاتها، إلا أن العصر الأيوبي بالتحديد أكثر العصور من المرأة اهتماماً بالوقف، وذلك لانتشار الحركة الثقافية في المجتمع، وسابقت النساء الرجل بالأعمال الخيرة، يقول ابن جببر في رحلته إلى دمشق: "ومن النساء الخواتين^(٣٥) ذات الأقدار من تأمر ببناء مسجد أو رباط أو مدرسة وتنفق الأموال الواسعة، وتعين لها من مالها الأوقاف"^(٣٦).

ومن أبرز الشخصيات النسائية التي لعبت دوراً هاماً في العصر الأيوبي، وفي الأوقاف العظيمة، عصمة الدين خاتون بنت معين الدين أنر؛ ابتداءً بزواجها من الملك العادل نور الدين، ثم زواجها من السلطان صلاح الدين رحمه الله، فكانت لهما نعم المرأة العفيفة الناصحة، وقد أنشأت المدرسة الخاتونية بدمشق للحنفية، وبنت خانقاها في بانياس للصوفية، وبنت للفقهاء الصوفية بدمشق مدرسة ورباطاً^(٣٧).

وأنشأت ست الشام^(٣٨) المدرسة الشامية البرانية التي أوقفت على الشافعية، وهي من أكبر المدارس وأعظمها، وأكثرها فقهاء، وأكثرها أوقافاً، وكذلك المدرسة الشامية الجوانية بجانب البيمارستان النوري، وأوقفت على هذه المدارس الأوقاف العظيمة^(٣٩)، وكانت ست الشام سيدة الخواتين، عاقلة، كثيرة البر والصلوات، والإحسان والصدقات، وكان يعمل في دارها من الأشربة والمعاجين والعقاقير في كل سنة بألوف دنانير تفرقها على الناس، وكان بابها ملجأً للقاصدين، ومفرجاً للمكروبين، أوقفت دارها قبيل وفاتها بدمشق مدرسة، وأوقفت

(٣٥) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: ٦٠٣/١.

(٣٦) رحلة ابن جببر: ٢٢٣.

(٣٧) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: دار ابن كثير- دمشق- بيروت، ط١، ١٩٨٦م: ٤٤٧/٦.

(٣٨) الست الجليلة المصونة خاتون ست الشام بنت أيوب بن شادي، وهي واقفة المدرستين البرانية والجوانية، وتعرف بالحسامية نسبة إلى ابنها حسام الدين بن لاجين، توفيت في دارها التي جعلته مدرسة سنة ٦١٦هـ (ينظر: مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي: ٢٤١/٢٢، الذيل على الروضتين: لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، دار الجيل- بيروت، ط٢، ١٩٧٤م، ص١١٩، البداية والنهاية لابن كثير: ٨٤/١٣).

(٣٩) ينظر: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي، دار الرسالة العلمية دمشق، ط١، ٢٠١٢م: ٢٤١/٢٢، الدراسات للنعيمة: ٢٠٨/١، ٢٢٧.

على التربة والمدرسة الجوانية أوقافاً كبيرة^(٤٠).

وأما ربعة خاتون بنت نجم الدين أيوب، أخت السلطان صلاح الدين رحمه الله؛ لها من الأوقاف العظيمة ما يدل على فضلها، فقد أنشأت المدرسة صاحبة أو صاحبية في جبل الصالحية، على الحنابلة وأوقفت عليها الأوقاف الكثيرة^(٤١)، والمدرسة صاحبية بناؤها عظيم يدل على الأبهة والجلالة، وهي من الآثار التي تدل على ارتقاء الفن المعماري في ذلك الزمن، ولما بنت صاحبة ربعة خاتون هذه المدرسة كان افتتاحها يوماً مشهوداً وحضرت الواقفة من وراء ستر^(٤٢).

والست الجليلة عصمة الدين مؤنسة خاتون ابنة الملك العادل أبي بكر بن أيوب، وشقيقة الملك الأفضل قطب الدين، كان لها جهد عظيم أيضاً في الأوقاف الخيرية في العصر الأيوبي، ومن ذلك: المدرسة القطبية في القاهرة التي بنتها، وسميت نسبةً إلى أخيها الملك الأفضل قطب الدين، واشترت لهذه المدرسة أوقافاً، وجعل فيها درساً للشافعية، ودرساً للحنفية^(٤٣).

مما سبق يتضح أن الوقف الخيري في العصر الأيوبي لم يكن موقوفاً على طبقة الأمراء والسلطين واليسوريين من العلماء والتجار، فقد كان للنساء الأيوبيات المشاركة الفاعلة في التنمية الحضارية للمجتمع الأيوبي، ومن الممكن أن "تطلق على العصر الأيوبي عصر الوقوف النسائية، ويعود ذلك لكثرة الوقوف النسائية على المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، بل نافس الرجال في تلك المآثر وأفعال الخير"^(٤٤).

المبحث الثالث: مجالات الوقف في العصر الأيوبي:

تعددت وتنوعت مجالات الوقف في العصر الأيوبي حتى شملت مجالات شتى من مجالات الحياة، تلبية لحاجات المجتمع العلمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنسانية، ومن هنا تبرز أهمية الوقف الإسلامي عبر ما تقدمه المؤسسات الوقفية من أعمال الخير والأوقاف العظيمة على الجوامع والمساجد والمدارس والبيمارستانات، والربط والتكيا ودار

(٤٠) ينظر: مرآة الزمان لسبط الجوزي: ٢٢/٢٤١.

(٤١) ينظر: مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي: ٢٢/٣٩١، الدرر للنعمي: ٦٢/٢.

(٤٢) ينظر: منادمة الأطلال ومسامرة الخيال: لابن بدران، ت: زهير الشاوش، المكتب الإسلامي-بيروت، ط٢، ١٩٨٥م: ص٢٣٧.

(٤٣) ينظر: المواعظ والاعتبار للمقريزي: ٤/٢٠٨.

(٤٤) الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي، مبارك عشوي فلاح، الأمانة العامة للأوقاف- الكويت، ١٤٣٨هـ: ص٩٨.

الحديث، ويمكن إجمال هذه المجالات في الآتي:

أولاً: المجال الديني والعلمي: تنوعت الأوقاف في العصر الأيوبي لتشمل بناء المساجد وتعميرها، أو الأوقاف التي يعود ريعها في خدمة طلبة العلم وتسهيل طلبهم العلم، من ترتيب جرايات شهرية، أو كفاية المؤونة والسكن.

ومن أهم الأوقاف التي اهتم بها أمراء الدولة الأيوبية؛ الأوقاف على الحرمين الشريفين، ولا أدل على ذلك من تأمين وتيسير طريق حجاج بيت الله، فلم يدخر السلطان صلاح الدين رحمه الله وسعاً بتذليل الصعوبات لقاصدي بيت الله الحرام^(٤٥).

فمن مفاخر السلطان المزلفة من الله التي أبقاها ذكراً جميلاً إزالته رسم المكس المضروب وظيفة على الحجاج مدة دولة العبيدين، فكان الحجاج يلاقون منه عنقاً ومشقة، وفي سنة ٥٧٢هـ/١١٧٦م أمر بإبطال الغفارة التي كانت تؤخذ من الحجاج المسافرين عن طريق البحر الأحمر، وأوقف الأوقاف على الحجاج وعلى الحرمين الأوقاف، وذلك لتصرف على مؤونتهم إبان أداء فريضة الحج^(٤٦).

وكذلك ورد "في أوقاف صلاح الدين رحمه الله وقفاً من أعمال مصر على أربعة وعشرين خادماً لخدمة المسجد النبوي الشريف، وذلك في ربيع الآخر سنة ٥٦٩هـ/١١٧٤م"^(٤٧).

ونلاحظ من هذا أن "صلاح الدين رحمه الله قد استخدم نظام الأوقاف كوسيلة لحماية فريضة الحج، واستمالة شرفاء مكة بمنحهم الأوقاف والاقطاعات بصعيد مصر ليتنازلوا عن رسوم الغفارة التي أرهقت حجاج بيت الله، كما وقف الأوقاف للصرف على القومة والسدنة والمتكفلين بخدمة الكعبة"^(٤٨).

ونالت المساجد وبشكل كبير الاهتمام من هذه الأوقاف، فهي "تعد أول مراكز التعليم الإسلامي على الإطلاق، حيث إنها بالإضافة إلى كونها محل تعبد المسلمين واجتماعاتهم، كانت أيضاً معاهد مفتوحة لكل راغب في الاستزادة من العلوم والمعارف والآداب، وقد قامت

(٤٥) ينظر: صلاح الدين الأيوبي وجهوده: ٢٨١.

(٤٦) ينظر: رحلة ابن جبير: ص ٢٨، تاريخ مصر الإسلامية زمن سلاطين بني أيوب، أحمد فؤاد السيد، مكتبة مديولي، ط ١، ٢٠٠٢م: ص ٢٠٧.

(٤٧) ينظر: الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها: إبراهيم بن محمد المشهور بابن دقماق، المكتب التجاري للطباعة والنشر-بيروت: ٤٩/٢.

(٤٨) ينظر: تاريخ مصر الإسلامية زمن سلاطين بني أيوب: ص ١٣٤.

تلك الحلق بأثر بارز في ازدهار حركة التعليم عند المسلمين^(٤٩).

واقترن بنشر الأيوبيين للمنشآت التعليمية والخيرية السنية، كثرة وقف الأوقاف والأحباس على هذه المنشآت التعليمية والخيرية، سواء من قبل الحكومة أو كبار الأمراء والتجار وغيرهم من أغنياء المجتمع، بحيث أصبح الوقف ظاهرة تسترعي النظر في العصر الأيوبي^(٥٠).

"تعتبر مؤسسة الوقف أهم مورد مالي رصد لحياة المسجد، ليستمر بكل ما يتعلق بالشؤون الإسلامية، ودور تحفيظ القرآن الكريم، وبخاصة دعم الوعاظ والحفاظ والخطباء في ممارسة أدوارهم في تنمية معاني الخير والحق، والحث على الجهاد في سبيل الله، ومعالجة قضايا الناس ومشاكلهم في الحياة"^(٥١).

"وكان للأوقاف أثرها الواضح في انتشار المساجد في سائر أنحاء العالم الإسلامي، وكذلك في قيام تلك المساجد بدورها الريادي الذي كان المسجد يقوم به في عصر صدر الإسلام"^(٥٢).

فيذكر ابن جبير في رحلته إلى الإسكندرية "أنها أكثر بلاد الله مساجد، وكلها بأئمة مرتبين من قبل السلطان"^(٥٣).

وعندما دخل دمشق ورأى معالمها ومشاهدها وسطر رحلته فيقول: "ولكل مشهد من هذه المشاهد أوقاف معينة من بساتين وأرض بيضاء، حتى إن البلد تكاد الأوقاف تستغرق جميع ما فيه، وكل مستجد يستحدث بناؤه أو مدرسة أو خانقاه يعين لها السلطان أوقافاً تقوم بها ويساكنها والملتزمين لها"^(٥٤).

ومن الأوقاف كذلك في دمشق؛ الأوقاف على الغرباء القاصدين مساجد دمشق للتزود من العلم والقرآن، فيقول ابن جبير: "ومرافق الغرباء في هذه البلدة أكثر من أن يأخذها الإحصاء، ولا سيما لحفاظ كتاب الله عز وجل، والمنتمين للطلب، فالشأن بهذه البلدة لهم عجيب جداً"^(٥٥).

(٤٩) ينظر: الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية، إبراهيم المزيني: ص ٥٧٩-٥٩٨.

(٥٠) ينظر: تاريخ مصر زمن سلاطين بني أيوب: ص ١٢٨.

(٥١) ينظر: الوقف في الفكر الإسلامي: محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المغرب، ١٤١٦هـ: ٥٧/٢.

(٥٢) الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية: ص ٥٩٨.

(٥٣) ينظر: رحلة ابن جبير: ص ١٦.

(٥٤) رحلة ابن جبير: ص ٢٢٣.

(٥٥) رحلة ابن جبير: ص ٢٣٢.

كذلك من مآثر السلطان صلاح الدين رحمه الله "المعربة عن اعتائنه بأمر المسلمين كافة، أنه أمر بعمارة محاضر أزمها معلمين لكتاب الله عز وجل، وتجري عليهم الجراية الكافية لهم"^(٥٦).

حيث "كانت هذه الأوقاف الكثيرة لتيسير سبل المعيشة في هذه المدارس للأساتذة والطلاب، إحدى الوسائل الهامة التي أسهمت في جذب العلماء وطلاب العلم، وقد كان من المتبع عند تأسيس أي مدرسة؛ أن يوقف عليها ما يكفي لاستمرار الحياة العلمية بها"^(٥٧). وحظيت بعض المدارس "بنصيب وافر نتيجة ثراء وقفها، فيحظى منتسبوها بنصيب من المال والمأكولات والملابس"^(٥٨).

ثانياً: المجال الاجتماعي:

تنوعت مناشط الأوقاف الخيرية والاجتماعية في العصر الأيوبي؛ لتعطي صورة جليظة وواضحة لدور الأوقاف في الواقع الثقافي والاجتماعي في العصر الأيوبي، وهو "انعكاس حقيقي لروعة أخلاق الواقفين المسلمين، وتضامنهم بالمجتمع الإسلامي كله"^(٥٩). وفي نفس الوقت امتداد "رائع لحضارة الإسلام المجيد، التي اهتمت بكافة الخدمات التي احتاجتها العامة والخاصة في تلك الآونة الزاهرة"^(٦٠)، وتطبيق واقعي لقيم الإسلام وإنسانيته. فمن الأوقاف الجليظة التي تدل على معاني الخير والقيم الإسلامية؛ ما يتعلق بالتكافل الاجتماعي، ويبرز ذلك ما أنشأه صلاح الدين رحمه الله في دمشق، فقد أنشأ وقفاً لإنشاء ميزاب يسيل منه الحليب، وميزاباً آخر يسيل منه الماء المذاب فيه السكر، تأتي إليه الأمهات يومين في كل أسبوع ليأخذن لأطفالهن وأولادهن ما يحتاجون إليه من الحليب والسكر"^(٦١). ومما يدل على معاني الخير وقيمة التكافل والرحمة والإحسان "حيث تجلت لنا نماذج وقيمة كثيرة على الأيتام؛ فقد قام صلاح الدين رحمه الله بتخصيص وقف على محضرة للأيتام ومدرسهم وكسوتهم ... وتعيين ناظر لهم حتى يهتم بشؤونهم... وكان بعض الواقفين يوزعون

(٥٦) رحلة ابن جبير: ص ٢٥.

(٥٧) ينظر: صلاح الدين الأيوبي وجهوده: ص ٢٥٦.

(٥٨) الوقف والحياة الاجتماعية، مبارك عشوي: ص ١٠٩.

(٥٩) ينظر: روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية للسرجاني: ص ١٠.

(٦٠) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية: ص ١٢١.

(٦١) ينظر: من روائع حضارتنا، مصطفى السباعي، دار الوراق للنشر والتوزيع والمكتب الإسلامي، ط١،

٢٠٣: ص ١٤٢٠.

اللحم على الفقراء والمحتاجين أيام الجمعة"^(٦٢).

وتعميقاً لمعاني الإسلام الجليلة وقيمه السماحة؛ انتشرت الأسبلة في العصر الأيوبي انتشاراً واسعاً، "والسبيل منشأة اجتماعية إسلامية اتصلت باستخدام الماء للشرب، وهو عبارة عن مبنى جرت عادة المسلمين على إقامته داخل المدن لسقاية المارة وإروائهم من باب التقرب إلى الله تعالى، ثم انتشرت الأسبلة في مختلف العصر الإسلامية"^(٦٣).

و"من أشهر الأسبلة الموقوفة التي أنشئت في حرم المسجد الأقصى ... ولم تخل مدينة أيوبية من إنشاء الأسبلة والصحاري والفوارات الموقوفة في المساجد والطرق العامة والأزقة وغيرها، فضلاً عن حفر الآبار في الصحاري والفيافي القاحلة"^(٦٤).

وكانت في مدينة تعز في اليمن عين ماء تنزل من جبل صبر، وهو خفيف هنيء مريء، ولا يشرب الغريب إلا من هذا الماء لطيبه، فاشتره سيف الإسلام طغتكين بعشرة آلاف دينار وسبله لجميع الناس"^(٦٥).

ومن الأوقاف العظيمة التي تدل على قيمة الإخاء بين المسلمين والوفاء؛ الأوقاف لفكك أسرى المسلمين "والتي كانت ترجمة عملية لروح الأخوة والمودة التي أوجبها الإسلام على أتباعه"^(٦٦).

فمن أهم هذه الأوقاف: وقف السلطان صلاح الدين رحمه، فإنه "لما ملك ديار مصر وقف وقفاً عظيماً في بلبيس على كثرته على فكك الأسرى"^(٦٧).

وللقاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني "صنائه في الرقاب، وأوقفه على سبل الخيرات متجاوزة على الحساب، لا سيما أوقفه لفكك أسرى المسلمين؛ فقد كان له ربع عظيم في مصر يؤجر بمبلغ كثير أوقفه على فكك أسرى المسلمين"^(٦٨).

وكذلك دارٌ أوقفها على فكك الأسرى من المسلمين ببلاد الفرنج، ودارٌ أخرى أوقفها ولها

(٦٢) ينظر: الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: ص ١٦٠.

(٦٣) ينظر: خانقاوات الصوفية، في العصرين الأيوبي والمملوكي: عاصم محمد رزق، مكتبة مدبولي، ط١، ١٤١٧هـ: ٧٨/١.

(٦٤) ينظر: روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية: ص ١١٩.

(٦٥) تاريخ المستبصر أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد، المعروف بابن الجوار، راجعه: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ١٩٩٦م: ص ١٨٧.

(٦٦) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية: ص ١١٨.

(٦٧) ينظر: كتاب الروضتين لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، ت: إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ: ١٠٤/٢.

(٦٨) ينظر: شنرات الذهب لابن العماد: ٥٣٣/٦، صلاح الدين الأيوبي وجهوده: ص ٣٠٨.

دخل عظيم، يجمع ويشترى به الأسرى من بلاد الفرنج، فيحضر الأسرى ويلبسون اللباس ويطوفون ويدعون له، فيقولون: يا الله يا رحمن يا رحيم، ارحم القاضي الفاضل عبد الرحيم، رحمه الله رحمة واسعة^(٦٩).

وخصص من وقفية البيمارستان القيمري الذي نسب إلى منسئته أبي الحسن بن أبي الفوارس القيمري؛ جزءاً من أوقافه على فكاك الأسرى^(٧٠)،

وكذا حبس مسرور الطواشي أحد خدام السلطان صلاح الدين رحمه الله خاناً للأسرى والفقراء بالحرمين، وهو مئة بيت إلا بيتاً وبه مسجد جامع^(٧١).

ومن الأوقاف الاجتماعية المشهورة في العصر الأيوبي؛ وقف الذري، والذي يعد دعامة اجتماعية للمحافظة على تماسك الأسرة وحفظ الأنساب وصلة الأرحام، ويعود ازدياد الأوقاف على الأولاد والذري لعدد من الأسباب؛ ومنها: الميل الفطري لمحبة الأبناء والخوف عليهم من الفقر، أو يعتمد بعضهم إلى الإضرار بالورثة، أو الخوف من مصادرة الأملاك والأراضي^(٧٢).

وعين لأبناء السبيل من المغاربة خبزتين لكل إنسان في كل يوم بالغاً ما بلغوا، ونصب لتفريق ذلك كل يوم إنساناً أميناً، فقد ينتهي في اليوم إلى ألفي خبزة أو أزيد بحسب القلة والكثرة، وهكذا دائماً^(٧٣).

وكذلك من الأوقاف العظيمة التي تدل على قيمة المواساة؛ المرافق المهيئة لاستقبال الغرباء والعناية بهم، يقول الرحالة ابن جبير في رحلته إلى دمشق: "مرافق الغرباء بهذه البلدة أكثر من أن يأخذها الإحصاء"^(٧٤).

وكذلك وقف الخان لأبناء السبيل والمسافرين الذي بناه الأمير بهاء الدين قراقوش في القاهرة وبه بئر ساقية وحوض^(٧٥).

ثالثاً: المجال الصحي:

تظهر أهمية الأوقاف في المجال الصحي مساندها الدولة الأيوبية في أحلك الظروف

(٦٩) ينظر: المواعظ والاعتبار للمقريزي: ١٤٤/٣.

(٧٠) ينظر: الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: ص ١٦١.

(٧١) ينظر: المواعظ والاعتبار للمقريزي: ١٦٧/٣.

(٧٢) ينظر: الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: ١٧٠-١٧٤.

(٧٣) رحلة ابن جبير: ص ١٥.

(٧٤) رحلة ابن جبير مرجع سابق: ص ٢٣٠.

(٧٥) ينظر: المواعظ والاعتبار للمقريزي: ١٦٩/٣.

التي مرت بها وأصعبها؛ مما يعكس الأهمية لتلك المؤسسات العلاجية التي كرسست لعلاج المرضى والمصابين والجرحى^(٧٦)، ومن هذه المؤسسات وأعظمها: البيمارستان الصلاحي: الذي بناه وعمره صلاح الدين وأوقف عليه الأوقاف^(٧٧)، ويذكر ابن جبير في رحلته إلى القاهرة، فيقول: "ومما شاهدناه أيضاً من مفاخر هذا السلطان؛ المارستان الذي بمدينة القاهرة، وهو قصر من القصور الرائقة حسناً واتساعاً، عين له قيماً من أهل المعرفة وضع لديه خزائن العقاقير، ومكنه من استعمال الأشربة وإقامتها على اختلاف أنواعها، ووضعت في مقاصر ذلك القصر أسرة يتخذها المرضى مضاجع كاملة الكسى، وبين يدي ذلك القسم خدّمة يتكلفون بتقعد أحوال المرضى بكرة وعشية، فيقابلون من الأغذية والأشربة بما يليق بهم، وبإزاء هذا الموضع؛ موضع مقطّع للنساء المرضى، ولهن أيضاً من يكفلهن"^(٧٨)، وكذا البيمارستان الذي بناه صلاح الدين بالقدس وأوقفه وعين له كبار الأطباء ووقف عليه أوقافاً كثيرة^(٧٩).

ومن البيمارستانات التي كانت تؤدي دوراً مهماً في المجتمع ولها أوقاف عظيمة؛ البيمارستان الذي بناه أبو الحسن القيمري "الذي كان يلبي الاحتياجات الصحية للمجتمع الدمشقي، على درجة راقية في تقديم الخدمات للمرضى، والعناية بهم، وتوفير الأدوية لهم"^(٨٠)، وجعل له وفقاً لمعالجة المرضى والأدوية وأجرة للطبيب والمشرفين والمعالجين^(٨١). وكانت ست الشام بنت أيوب أخت صلاح الدين من أكثر النساء صدقة وإحساناً إلى الفقراء والمحاويج، وكانت تعمل في كل سنة في دراهم بألوف من الذهب أشربة وأدوية وعقاقير وتقفره على الناس^(٨٢).

مما سبق يتضح دور الأوقاف في رفق الثقافة الإسلامية في العصر الأيوبي، والتي شملت مناشط عديدة في واقع الثقافة الإسلامية، دينياً وعلمياً واجتماعياً وصحياً، وكانت عاملاً كبيراً في استمرار العملية التعليمية، بحيث كانت الأوقاف سبباً للاطمئنان النفسي للمعلمين والمتعلمين، بتوفير الجرايات الشهرية والمؤونة والسكن، وراتب المعلمين، وحتى

(٧٦) ينظر: الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: ص ١٥٦.

(٧٧) ينظر: النجوم الزاهرة ليويسف بن تغري بردي وزارة الثقافة والإرشاد- مصر: ٧٩/٦.

(٧٨) رحلة ابن جبير: ص ٢٦.

(٧٩) صلاح الدين الأيوبي وجهوده: ص ٣٥٠.

(٨٠) ينظر: الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: ص ١٧٦.

(٨١) ينظر: خطط الشام: محمد بن عبد الرزاق كرد علي، مكتبة النوري- دمشق، ط ٣، ١٤٠٣هـ: ١٥٨/٦.

(٨٢) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٨٥/١٣.

العناية الصحية، عوضاً عن الانشغال بتوفير متطلبات السكن والمعيشة، كذلك قدمت لنا صورة جلية وواضحة عن مدى التكافل بين أبناء المجتمع المسلم، الذي يجسد مبدأ الأخوة الإسلامية، والتكافل الاجتماعي.

فقد كثر بناء المساجد والمدارس، فهذه دمشق "قد انتشرت المساجد بها بشكل كبير، وأصبحت تعج بالمصلين والمتعبدين، وتكفل الوقف بإعمار بعض المساجد وإيصال الماء إليها، ونفقات طلاب العلم الذين يتدارسون العلوم الدينية والمعارف والآداب"^(٨٣).

الخاتمة:

خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

- ١- انتشار الوقف في العصر الأيوبي في كثير من مجالات ومناحي الحياة الاجتماعية والحضارية عموماً، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في الدفع بعجلة التنمية الحضارية في واقع وحياة المسلم حينها.
- ٢- كان لتنوع فئات المجتمع المختلفة بالوقف أثره ودلالته فيما وصلت إليه النهضة الحضارية في العصر الأيوبي، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بالأوقاف واستغلالها في المناشط العلمية والاجتماعية والحضارية عموماً في الوقت الراهن.
- ٣- توصل البحث إلى دور المرأة وحضورها البارز في الوقف في العصر الأيوبي من خلال الأوقاف التي سبقتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والعلمية والصحية.
- ٤- إن تعدد منافع الوقف الحضارية والإنسانية وتطبيقها عملياً في العصر الأيوبي دليل واضح على قيم الإسلام العظيمة وعلى عالمية الإسلام وشموليته لكل بني الإنسان

(٨٣) ينظر: الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: ص ١١٩.

المصادر والمراجع:

- الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها: إبراهيم بن محمد المشهور بابن دقماق، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير: دار الفكر، ١٩٨٦م.
- تاج العروس للزبيدي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: عبدالرحمن ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دار الفكر-بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد، عبدالمجيد أبو الفتوح بدوي، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٨م.
- تاريخ المستبصر: أبو الفتوح يوسف بن يعقوب بن محمد، المعروف بابن المجاور، راجعه: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ١٩٩٦م.
- تاريخ مصر الإسلامية زمن سلاطين بني أيوب: أحمد فؤاد السيد، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٢م.
- التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٩٦٧م.
- الحضارة الإسلامية، أحمد عبدالرحيم السايح، مجلة الجامعة الإسلامية، طبعة السنة العاشرة، العدد الثالث ١٣٩٧هـ.
- خانقاوات الصوفية في العصرين الأيوبي والمملوكي: عاصم محمد رزق، مكتبة مدبولي، ط١، ١٤١٧هـ.
- خطط الشام: محمد بن عبدالرزاق كرد علي، مكتبة النوري -دمشق، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- الدراس في تاريخ المدارس: عبدالقادر بن محمد النعيمي الدمشقي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.
- ذيل مرآة الزمان، قطب الدين موسى بن محمد اليونيني، دار الكتاب الإسلامية-القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- رحلة ابن جبير لمحمد بن أحمد بن جبير الكناني، دار ومكتبة الهلال -بيروت.

- روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية: راغب السرجاني، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠١٠م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: احمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية-بيروت. صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ج ٤/١٩٩٩. صلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحرير بيت المقدس: علي محمد محمد، دار المعرفة- بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ.
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للفاسي: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٩٩٨م. الكامل في التاريخ لابن الأثير، دار الكتاب العربي لبنان، ط ١، ١٩٩٧م لسان العرب لابن منظور، دار صادر-بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ. مختار الصحاح لزين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الرازي، المكتبة العصرية-بيروت، ط ٥، ١٩٩٩م.
- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي، دار الرسالة العلمية دمشق، ط ١، ٢٠١٢م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبدالحמיד عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٨م.
- معجم اللغة لابن فارس، ت: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية المعاصرة (إبراهيم مصطفى وآخرون)، دار الدعوة. من روائع حضارتنا: مصطفى السباعي، دار الوراق للنشر والتوزيع والمكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال: لابن بدران، ت: زهير الشاوش، المكتب الإسلامي-بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: تقي الدين المقريزي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

الوقف في الفكر الإسلامي: محمد بن عبد العزيز بن عبدالله، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٦هـ.

الوقف وأثره في تشييد بنية الحضارة الإسلامية: إبراهيم بن محمد المزيني.

الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: مبارك عشوي فلاح، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٣٨هـ.

الوقف والحياة الاجتماعية في مدينة دمشق خلال العصر الأيوبي: مبارك عشوي فلاح، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٣٨هـ.



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



حماية البيئة في النظام القانوني الدولي

د/ أحمد قاسم محمد الحميدي

أستاذ القانون الدولي العام المشارك

كلية الحقوق- جامعة تعز- اليمن

تاريخ قبوله للنشر 28/3/2022

تاريخ تسليم البحث 15/3/2022

حماية البيئة في النظام القانوني الدولي

د/ أحمد قاسم محمد الحميدي

أستاذ القانون الدولي العام المشارك

كلية الحقوق- جامعة تعز- اليمن

ملخص الدراسة:

سعت الدراسة الى بيان واقع الحماية التي يوفرها النظام القانوني الدولي للبيئة، ومع ان هذا لنظام قد شهد تطورات حقيقية، منذ انطلاق العمل البيئي المؤسسي على المستوى الدولي، مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة (1972)، الا ان المخاوف من بقاء العديد من المعضلات المرتبطة بسياسة الدول، والتداعيات الخطيرة للعديد من السياسات التي لا تكثر، أولاً تولي العناية اللازمة لحماية البيئة والمصلحة الانسانية عموماً، مقابل تحقيق مصالح الشركات التجارية التي قد تكون وراء مثل تلك السياسات، حتم التساؤل عن واقع الحماية الدولية للبيئة؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات التي تطرحها على مستقبل البشرية؟

وقد تم في محثين مناقشة: كيفية تنامي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة، والعوامل التي حتمت على المجتمع الدولي سرعة التحرك لحمايتها، وأهم الالتزامات الملقاة على الدول بهذا الخصوص، ثم معضلة تلك الالتزامات، لنختتم الدراسة بالتأكيد على نتائج مفادها: أن التطورات المتلاحقة في المجال العلمي ولتكنولوجي أظهرت مدى الحاجة المتجددة لتصور نظام حماية فعال لمواجهة الاضرار التي قد تلحق بالبيئة، وأن واقع الحماية الدولية للبيئة أظهر أن المجتمع الدولي وخصوصا القوى الفاعلة فيه مازالت مترددة في تصميم نظام حماية فعلي وفعال للبيئة، وعلى الرغم من التفاؤل الذي خيم على قمة الأمم المتحدة للمناخ التي افتتحت في "جلاسكو" (31) أكتوبر (2021) إلا أنه بقدر ما عكس تنامي الوعي بالمخاطر المحدقة بمستقبل البشرية، أبان من خلال الالتزامات الني جاءت أشبه بالمناشدات، عن استمرار تحكم العوامل السياسية ومن خلفها ضغط الشركات الرأسمالية في اتخاذ قرار دولي لفائدة المستقبل المشترك للبشرية.

ومن زاوية التفكير بحلول أخرى تتجاوز الالتزامات المحدودة للدول الحققت نتائج الدراسة بتوصيات من شأنها: تعزيز الفهم المشترك لقضايا البيئة، وأهمية اصباح الحماية الدولية لقضاياها، وبيان المداخل الأساسية لتلك الحماية، لجعل الحماية هما مشتركا وسلوكا عمليا، يطبع سلوك كل الفاعلين الدوليين والمؤسسات الرسمية والشعبية.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة - النظام - القانوني الدولي.

Environmental protection in the international legal system

Dr. Ahmed Qassem Mohammed Al-Hamidi

Associate Professor of Public International Law

Faculty of Law - University of Taiz – Yemen

Abstract:

The study sought to show the reality of the protection provided by the international legal system for the environment, Two topics were discussed: how the international interest in environmental issues has grown, the factors that necessitated the international community to move quickly to protect them, and the most important obligations placed on states in this regard, then the dilemma of those obligations. Let us conclude the study by emphasizing the results : Successive developments in the scientific and technological field have shown the extent of the renewed need to envision an effective protection system to confront the damage that may be caused to the environment . And that the reality of international protection of the environment showed that the international community, especially the active forces in it , are still reluctant to design an actual and effective protection system for the environment.

From the point of view of thinking of other solutions that go beyond the limited obligations of states, the results of the study followed up with recommendations that would enhance the common understanding of environmental issues, the importance of international protection for its issues, and the statement of the basic approaches to that protection, to make protection a common and practical behavior that characterizes the behavior of all international actors and official and popular institutions.

Keywords: environmental protection - international legal system

مقدمة:

نتيجة للطبيعة العابرة للحدود للكثير من مشكلات البيئة فقد غدت مسألة حماية البيئة باعتبارها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زدهم ويؤدون فيها نشاطهم"⁽¹⁾ أهم تحد ليس لرفاه الإنسان فحسب وإنما لاستمرار وجوده وبقائه. فانقراض أنواع النباتات والحيوانات البرية والمواد الجينية الأخرى وتقهقر الغابات والتصحر والتلوث، سيكون له آثار سلبية على العالم بأسره بسبب الاعتماد المتبادل بين القارات في هذا المجال، لذا كان من اللازم المحافظة على المكونات البيئية من خلال سن التشريعات المحلية والدولية لتحقيق التوازن المطلوب بين ما تتطلبه التنمية من مقتضيات التطور التكنولوجي والعلمي وحتمية الحماية الواجبة للبيئة.

صحيح أن ثلثي أنواع النباتات والحيوانات البرية ومعظم تلك المهددة بالانقراض منها تعيش وتتمو في أقطار دول العالم الثالث، إلا أن هذه الدول لا تتوفر لديها الوسائل اللازمة لرقابتها وليس باستطاعتها ان تتحمل تكاليف ذلك بمفردها، كما أنها لا تجني في الحقيقة إلا فوائد رمزية من هذه الأنواع والثروات.

ومع أن تلك الثروات تبقى في الأغلب محتكرة من طرف الدول التي لديها المال والتكنولوجيا لتسخيرها، فإن جميع الدول بصرف النظر عن انتمائها للبلدان السائرة في طريق النمو أو البلدان المصنعة، مضطرة للمحافظة على هذه الثروات الطبيعية أينما وجدت لتجنب حدوث الكوارث المترتبة عن انقراضها⁽²⁾ وذلك من خلال تبني سياسة مضمونها المحافظة على الموارد الطبيعية وتميئها والحفاظ على توازنها الطبيعي وترشيد استغلالها ومكافحة التلوث والحد منه وترسيخ الوعي البيئي وصولا لتحقيق الحماية الواجبة للبيئة.

ولقد أدرك المجتمع الدولي ضرورة تضافر الجهود الدولية لحماية البيئة، وأخذ الاهتمام بها حيزا كبيرا من اهتمام منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما عقدت العديد من المؤتمرات، وصادقت الدول على العديد من المعاهدات، ووقعت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات، وصدرت العديد من الإعلانات الهادفة الى حشد الجهود

(1) اعتمد كل من مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية 1972 وكذا مؤتمر تبليسي للتعليم البيئي والتوعية البيئية 1987 هذا التعريف

(2) يؤكد التقرير الصادر عن الهيئة الدولية المعنية بتغيير المناخ التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الصادر في التاسع من أغسطس 2021 أنه من المتوقع تدهور الأوضاع المناخية في حال استمرار انبعاثات الغازات الدفيئة.. وأن مستقبل كوكب الأرض يعتمد اعتمادا كبيرا على الاختيارات التي تقررها البشرية في الوقت الراهن.

الدولية لمعالجة القضايا البيئية، وتحقيق الحماية اللازمة لها، وإلزام الدول باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية اللازمة لتحقيق ذلك.

ومع ان نظام القانوني الدولي الخاص بحماية البيئة قد شهد تطورات حقيقية وتحديدًا منذ انطلاق العمل البيئي المؤسسي على المستوى الدولي مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة (1972)، بحيث يمكن القول ان القانون الدولي لم يعد يعنى فقط بالمفهوم التقليدي للبيئة انطلاقًا من خصائصها الطبيعية من هواء وماء وتربة وانما يمتد ليشمل البيئة البشرية كالأوضاع الصحية والاجتماعية وكل ما يؤثر على بقاء الإنسان على وجه الأرض، واصبح يركز على الانسان ومدى تأثيره وتأثره بالمحيط الخارجي الطبيعي والاصطناعي من خلال تشييده لفكرة قانونية قائمة بذاتها ونظام حماية شامل، إلا أن المخاوف من بقاء العديد من المعضلات المرتبطة بسياسة الدول والتداعيات الخطيرة للعديد من السياسات التي لا تكثرث، اولا تولي العناية اللازمة لحماية البيئة والمصلحة الانسانية عمومًا، مقابل تحقيق مصالح الشركات التجارية التي قد تكون وراء مثل تلك السياسات، خصوصًا عندما تفلح في إيصال ممثليها للعب أدوارًا رئيسة في صناعة القرار السياسي على المستوى الدولي.

فما هي الخطوات الأساسية التي اتخذها المجتمع الدولي لحماية البيئة والمحافظة عليها والتي تعكس مدى تنامي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة؟ وما واقع الحماية الدولية للبيئة؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات التي تطرحها على مستقبل البشرية؟

للإجابة عن مختلف التساؤلات التي تطرحها إشكالية حماية البيئة في النظام القانوني الدولي، لابد من دراسة كيف تطور الاهتمام الدولي بحماية البيئة (مبحث أول) قبل تحليل واقع الحماية الدولية للبيئة في (مبحث ثاني) وذلك وفقًا للتفصيل التالي:

المبحث الأول: تنامي الاهتمام الدولي بضرورة حماية البيئة

لم يعد الانشغال بقضايا البيئة والاهتمام بإيجاد الحلول الملائمة لمعضلاتها من الأمور التي كان ينظر إليها في ظل قواعد القانون الدولي التقليدي باعتبارها من الأمور التي تدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدول. وقد كانت الدول الأوروبية سباقة في سن تشريعات للحد من الآثار الضارة على البيئة الطبيعية⁽³⁾.

(3) كانت الدول الأوروبية سباقة في مجال سن قواعد للحد من الآثار الضارة لمصادر التلوث فقد أصدرت بريطانيا سنة 1273 قانونًا خاصًا يمنع التلوث في الجو، ومرسومًا يمنع استخدام الفحم في الأفران سنة 1307؛ أنظر د/ أحمد حشيش: المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر، دار الفكر الجامعي، 2001 ص59.

فإذا كانت المعضلات الناجمة عن تفاعل الإنسان مع البيئة ظلت إلى زمن قريب مقصورة من حيث أثارها ومداهها على الوسط المحلي، ولم تكن تتجاوزه إلا في أضيق الحدود، فإن تفاقم حجم هذه المعضلات قد جعل من الانشغال بقضايا البيئة مسألة تتجاوز الحدود السياسية للدول، ذلك أن العناصر المشكلة للمحيط الحيوي لا تعرف الحدود، ومن هنا فإن التلوث الذي تتعرض له الأنهار يلحق الضرر بجميع الدول الواقعة على ضفافها والملوثات التي يلقى بها في البحار والمحيطات تجرفها التيارات البحرية لتنتشر على شواطئ جميع الدول القريبة من منبع التلوث، كما يتحول الهواء المحمل بالمواد السامة التي تنفثها المعامل في الجو غير مكترث بالحدود⁽⁴⁾، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى نشوء النزاعات بين الدول حول مسألة التعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بتلك المواد السامة، ناهيك عن التدمير الذي يلحق بالبيئة الأمر الذي قد يعرض الحياة برمتها على وجه الأرض للخطر، من هنا أدرك المجتمع الدولي أهمية تضافر الجهود لحماية البيئة، فكيف بدأ الاهتمام الدولي بقضايا البيئة؟

وما العوامل التي حتمت على المجتمع الدولي سرعة التحرك لحمايتها؟

المطلب الأول: بداية الاهتمام الدولي بقضايا البيئة

لا شك أن الاهتمامات البيئية حديثة النشأة

الفرع الأول: الأسس الأولية لحماية البيئة

ظهرت مع مطلع القرن المنصرم أول حركة إيكولوجية حذرت من الأخطار المحدقة بالبيئة، ودعت إلى تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل صيانتها، وتأسست على أثر ذلك عدة جمعيات للمحافظة على الطبيعة في دول أوربية عديدة، كانت لها تأثيرات إيجابية على الرأي العام فيما يخص السياسات البيئية، واليات ضغط لإصدار تشريعات لحماية البيئة على المستوى المحلي والدولي.

ومع انه يمكن القول ان قانون الأنهار الدولية قد اسهم في وضع أسس حماية البيئة في مرحلته الأولية. فالتوقيع على معاهدة باريس (1814) والتي تضمنت احكاما قانونية حول استخدام مياه نهر الرين بين البلدان التي يمر بها، شكل البدايات الأولى للاهتمام بها، إلا أن لانطلاقة الحقيقية والجادة لوضع أسس القواعد القانونية لحماية البيئة كان مع مطلع القرن العشرين، إذ انه خلال الفترة من (1921-1931) قامت عصبة الأمم آنذاك بالتعاون مع بعض الدول بإبرام اتفاقيات دولية للحد من تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن، كما شهدت الأربعينيات والخمسينيات من ذلك القرن عقد العديد من المؤتمرات للمحافظة على الأحياء

(4) انظر بهذا الخصوص: التلوث مشكلة العصر، مجلة عالم المعرفة، العدد 102، أغسطس 1990

المائية أو البرية مثل: المؤتمر الدولي لتنظيم صيد الحيتان سنة (1946)، والمؤتمر الدولي لمنع تلوث البحار بالنفط (1954)، وكانت النتيجة الحتمية للتطور في استخدام التكنولوجيا والنمو الاقتصادي وما استدعاه من استغلال مفرط لخيرات الطبيعة⁽⁵⁾، أن أصبحت فترة الستينيات نقطة الانطلاق للاهتمام بالبيئة عموماً، فمنذ ذلك الحين تم التوقيع والتصديق والانضمام إلى ما يزيد عن (150) من الاتفاقيات والإعلانات والبروتوكولات الهادفة إلى حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد أخذت الحركات الأيكولوجية أبعاداً أخرى وتعززت بعد أن فجعت البشرية بالعديد من الكوارث التي ألحقت بالبيئة خسائر فادحة، كان أهمها حادثة ناقلة النفط (توري كالنيون) التي وقعت ببحر الشمال سنة (1967م) والتي كان لأثارها وقع كبير على الرأي العام العالمي بصفة عامة والأوروبي بصفة خاصة، إذ تسببت في أضرار بيئية كبيرة بعد أن تلوثت الشواطئ الجنوبية لإنجلترا وإيرلندا الشمالية وفرنسا بالمواد النفطية كما أن الأضرار التي لحقت بالبيئة والبشر بسبب حادثة (تشر نوبل) سنة (1986 م) ما تزال مضاعفاتها واضحة للعيان⁽⁶⁾.

وبعد إدراك الرأي العام لمعضلات البيئة، أضحت حركة "الإيكولوجيين"، تشكل جماعات ضغط على الحكومات، ومع عقد السبعينات تحولت الحركة الأيكولوجية في الدول المتقدمة إلى قوة سياسية تمارس تأثيراً متزايداً، وأنجزت العديد من طموحاتها وأمام ضغط الجماعات والأحزاب الأيكولوجية لم تتردد حكومات تلك البلدان في اتخاذ التدابير الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة عليها.

لقد أيقن المهتمون بالبيئة أن من أفظع المشكلات البيئية مشكلة التلوث بكل أنواعه بسبب ما تحدثه الملوثات من غازات الاحتباس الحراري⁽⁷⁾ من أضرار وما يؤدي إليه من ظواهر من أهمها التغيرات المناخية والتي تؤكد الدراسات أن خطورتها توازي قيام حرب نووية⁽⁸⁾، وأن بعض الصناعات قد تهدد الحياة فوق الكرة الأرضية بفعل المواد الملوثة والسامة التي تسربت إلى الهواء والمياه الداخلية والبحار⁽⁹⁾، ناهيك عن تدمير الغابات التي

(5) أنظر د / بدرية العواضي: القوانين البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، ص 21-25

(6) Voir: Franck attar le droit international enter order et chaos, Hachette, 1994. p67-68

(7) Voir: Franck attar le droit international enter order et chaos, Hachette ,1994p p65.66

(8) سامي أحمد: مجال مشترك، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993.

(9) تسببت المواد السامة التي تقذفها المصانع إلى الهواء أو البحار في البلدان الصناعية إلى اختناق العديد من المواطنين والقضاء على كثر من الأسماك والكائنات الحية، كما قتلت المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة العديد من الطيور والحشرات النافعة وغيرها مما شكل تهديداً لتوازن الطبيعة.

تعد رؤية العالم⁽¹⁰⁾، وكذا مشاكل الانفجار الديمغرافي⁽¹¹⁾، وأدرك المجتمع الدولي أن الإفراط في استغلال البيئة وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة عليها يمثل خطراً جسيماً يهدد مستقبل البشرية برمتها⁽¹²⁾.

وهكذا وبعد التقدم المهم الذي أحرزته الأحزاب الايكولوجية في الانتخابات الأوروبية خصوصاً في الثمانينيات، أضحى البيئة من بين أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الفاعلين السياسيين في البلدان المصنعة، وكذا الرأي العام الدولي عموماً باعتبار المحافظة عليها حقاً من حقوق الإنسان⁽¹³⁾، وأحد أجيال هذه الحقوق تضمنته العديد من المواثيق الدولية وكذا دساتير العديد من الدول⁽¹⁴⁾، حتى ان الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت توصية في (12/21/1990) ضمنها التشديد على حق جميع الافراد في الحياة في بيئة ملائمة لصحتهم ورفاهيتهم، بل إن كثير من الدول عمدت إلى إصدار مواثيق وطنية تحدد حقوق وواجبات المواطنين والدولة فيما يتعلق بالبيئة⁽¹⁵⁾، وكونت أخرى مجالس وطنية أو رقيب بيئي يتكون من ممثلين عن السلطات الرسمية وممثلي المجتمع المدني لمواجهة أي أخطار بيئية⁽¹⁶⁾.

وكان اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة (1968) للتوصية رقم (2398) والخاصة بمناقشة الاخطار المحدقة بالبيئة الإنسانية، ثم انعقاد مؤتمر ستوكهولم (1972)

(10) راجع - أعبدا لله إبراهيم: مجال مشترك، مجلة العربي، العدد 369 أغسطس 1989.
(11) راجع - عالم المعرفة: التلوث مشكلة العصر، العدد 102 أغسطس 1990، ومستقبلنا المشترك، العدد 142.

(12) تشير بعض الدراسات إلى تعرض ما يزيد على 20 نوعاً من أنواع الكائنات الحيوانية والنباتات. للانقراض والابادة الكلية، انظر - أسامة أحمد: مجال مشترك، م، س، ص.

(13) لم يعد النظر إلى ذلك حكر على البلدان المصنعة بل حرصت الوثائق الإقليمية الأساسية لحقوق الإنسان في البلدان الأخرى إلى إدماج الحق في البيئة ضمن جملة من حقوق الإنسان الأخرى المتضمنة في تلك الوثائق من ذلك مثلاً تنص المادة 24 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على: " لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها"، كما جاء في المادة 38 من النسخة الأحدث للميثاق العربي لحقوق الإنسان أن لكل شخص " .. الحق في بيئة سليمة" وتضيف الفقرة "و" من المادة 39 أن على الدول مكافحة عوامل التلوث البيئي.

(14) تنص المادة 35 من دستور الجمهورية اليمنية النافذ على "أن حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وهو واجب ديني ووطني".

(15) من ذلك أحكام القانون رقم 26 لسنة 1995 الخاص بحماية البيئة في الجمهورية اليمنية والذي أوجب في المواد من 1 - 5 منه ضرورة حماية البيئة وتجنب الأضرار السلبية التي قد تلحق بها جراء تنفيذ برامج التنمية . وبحث يعطى موضوع حماية البيئة الأولية وجعله جزءاً من التخطيط الشامل للتنمية، هذا زيادة على القوانين الأخرى ذات الصلة كالقانون رقم 37 لسنة 1991 بشأن البحر الإقليمي والقانون رقم 42 لسنة 1991 بشأن حماية الأحياء المائية، وقانون الإجراءات الجزائية والقانون رقم 12 لسنة 1993 بشأن قانون الطيران المدني ثم القانون رقم 11 لسنة 1993 بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، والقانون رقم 13 لسنة 1994، والقانون رقم 15 لسنة 1994 بخصوص القانون البحري والقانون رقم 24 لسنة 1998 بشأن جرائم الاختطاف والتقطع، وكذا القانونين 39، 40 لسنة 1999 بشأن النظافة والسياحة.

(16) انظر د/ سحر حافظ: الحماية القانونية لبيئة المياه، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1 يناير 1995، ص203.

نقطة تحول في الفقه القانوني الدولي نحو الاهتمام بالحماية القانونية للبيئة وتأسيس التشريعات البيئية الحديثة.

وبفضل هذا الاهتمام الدولي والوعي المتزايد للرأي العام العالمي، وتحت تأثير هواجس الأضرار التي سببتها الكوارث البيئية، تعددت الدراسات والأبحاث العلمية التي قامت بها المنظمات البيئية المتخصصة في هذا المجال حيث توصلت في النهاية إلى قناعة مدارها أن معضلات البيئة لها بعد عالمي وبالتالي لا يمكن معالجتها إلا في هذا الإطار.

الفرع الثاني: أسباب تنامي الاهتمام بالبيئة في إطار العلاقات الدولية

لعل التغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي منذ بداية القرن العشرين، وإدراك المجتمع الدولي أن مستقبل البشرية مرتبط بمواجهة التحديات التي تواجه البيئة، وارتباط البيئة بالتنمية وتوسع نطاق حقوق الإنسان، وظهور أجيال لهذه الحقوق، ثم ما كرسته السوابق القضائية الدولية من ضرورة التزام أعضاء المجتمع الدولي بالمحافظة على البيئة، من أهم العوامل التي عززت اهتمام المجتمع الدولي بواجب حماية البيئة والمحافظة عليها.

أولاً: إدراك المجتمع الدولي للصلة المتينة بين مستقبل الحياة على ظهر الكرة الأرضية ومواجهة التحديات التي تواجه البيئة، وعدم كفاية الجهود الوطنية لحماية البيئة، أظهر الحاجة الملحة إلى التنسيق بين مختلف الجهود وتحقيق التكامل بينها وإتاحة الفرصة للإفادة من بعضها البعض وهذا بطبيعة الحال يفرض ضرورة التضامن والتعاون الدولي.

فتسخير الإنسان للطبيعة وإن كان قد أدى إلى نتائج تشهد على عبقرية العقل البشري فإنها قد جعلت من الحياة على الكرة الأرضية عرضة للفناء إذ أن ارتفاع حرارة الأرض وزوال الغابات والتخلف وتأثر طبقة الغلاف الجوي كلها عوامل حتمت إعادة النظر في مفهوم الحدود بين الدول والشعوب وجعلت مسألة الأمن تتجاوز الحدود التقليدية بل وقدرات الدول منفردة.

لم يعد التهديد الداخلي إذاً يقتصر على إمكانية التمرد أو قيام ثورة مسلحة، بل أضحت مسألة التخلف والتصحر وتوقف التنمية وما يصاحبها من مجاعات واضطرابات، أمور تهدد بانهايار الدول المعنية، ناهيك عن التهديدات الخارجية الأخطر والمتمثلة بالاستغلال الفاحش لموارد الطبيعة، وبما تلقى فوهات المصانع من سموم تنقلها الرياح إلى أماكن متعددة غير أبهة بالحدود، وتلوث المواد الغذائية نتيجة تلوث البيئة الطبيعية وغير ذلك من الأخطار المحدقة بالإنسان وبيئته، والتي استدعى التصدي لها ضرورة تضافر كل الجهود إذ يستحيل على أي دولة في العالم مهما بلغت إمكانياتها الاقتصادية والتقنية مواجهتها منفردة.

ثانياً: التغيير الذي طرأ على المجتمع الدولي منذ بداية القرن العشرين، ذلك أن المجتمع الدولي لم يعد مجتمعاً لجماعة من الدول تتفاعل فيما بينها وفقاً لنظرية السيادة في مفهومها التقليدي المطلق، بل صار مجتمعاً دولياً يتمتع بذاتية خاصة ومستقلة عن مجموع أعضائه فظهر مفهوم القرية الكونية، والإنسان العالمي وارتبط نجاح الإنسان في الحياة بقدر فهمه لأهمية البيئة وتحكمه فيها واستثماره لمواردها⁽¹⁷⁾، بل أن البشرية ذاتها قد أضحت موضوعاً محورياً للقانون الدولي العام، وظهر فرع جديد لهذا القانون هو القانون الدولي للبيئة، كان للتطورات التكنولوجية أثر كبير في ظهوره وتطوره، وهنا نشير إلى أن لجنة القانون الدولي في قرار لها سنة (1996) قد أكدت على "أن حق استخدام الدولة لأراضيها يسمح لها بتطبيق أنظمتها لقانونية على أراضيها، إلا أن هذا الحق غير مطلق فعي ملزمة بتقليل المخاطر أو أي ضرر عابر للحدود ضار بالبيئة".

ثالثاً: السوابق القضائية الدولية التي تؤكد على مبدأ الموازنة بين حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وضرورة عدم تعريض البيئة للخطر، وهو التزام ملقى على عاتق جميع الدول كقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي.

ففي قضية "صهر المعادن" وقضية سد "جيت" بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أكدت المحكمة الدولية في حكمها النهائي الصادر سنة (1941) بخصوص القضية الأولى والمتمثلة في الأضرار التي لحقت بولاية واشنطن جراء غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصنع كندي لصهر المعادن يقع على الحدود بين البلدين: "أنه ليس من حق أي دولة السماح باستعمال إقليمها الوطني على نحو من شأنه إلحاق الضرر بالبيئة المحيطة، أو في الأقاليم خارج حدود سيادتها الوطنية.. وكشفت بالتالي هنا عن قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي والمتمثل تحديداً بمبدأ مسؤولية الدولة في التعويض عن الأفعال الضارة التي تلحق بدول أو بمواطني دول أخرى حتى وإن كان عن أنشطة تبدو مشروعة من وجهة نظرها، كما ألزمت محكمة التحكيم سنة (1952) كندا بدفع التعويض المطلوب عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين الأمريكيين من جراء ارتفاع منسوب المياه في بحيرة "وتاريو" بسبب بناء كندا للسد المذكور.

(17) انظر علي قائد الحوباني: القانون الدولي للبحار والحفاظ على البيئة البحرية، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2010، ص 131-132.

وفي قضية (موكس) بين أيرلندا والمملكة المتحدة سنة (2001)، قضت المحكمة الدولية لقانون البحار، بضرورة فرض تدابير مؤقتة ضد المصنع الإنجليزي خشية ان يؤدي تشغيله الى تلويث البحر الإقليمي لإيرلندا.

أما في القضية المعروفة بقضية "برشلونة طراكشن"، فقد أكدت محكمة العدل الدولية أنه: يجب التمييز بين واجبات الدولة تجاه المجموعة الدولية، وبين التزاماتها تجاه دولة أخرى في إطار الحماية الدبلوماسية؛ فنظرا لطبيعة الواجبات الأولى ولأهمية الحقوق المعنية فإنها تهتم كل الدول وفي وسع جميع الدول أن تعتبر بان لها مصلحة قانونية في أن تحمي تلك الحقوق وتعمل لفرض احترامها كونها واجبات تلزم الجميع، ومثل هذه الواجبات في إطار القانون الدولي العام الحديث: حماية البيئة، وحظر أعمال الإبادة، وكذا المبادئ والقواعد المتعلقة بالحقوق الأساسية للإنسان، بما في ذلك الحماية من العبودية والتمييز العنصري⁽¹⁹⁾، كما بينت المحكمة في موضوع استخدام السلاح النووي: "أن الواجب العام على الدول هو الحرص على ملاءمة أي أنشطة على أراضيها للبيئة سواء لها او لغيرها".

رابعاً: لم يعد نطاق حقوق الإنسان وحرياته مقتصر على الحقوق والحريات التقليدية سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحرية العقيدة، وإنما امتد هذا النطاق ليضم حقوقاً أخرى من نوع جديد كالحق في بيئة سليمة ونظيفة والحق في التضامن والحق في الأمن الإنساني كمدخل جديد لحقوق الإنسان⁽²⁰⁾. وقد سبق للمحكمة الأوروبية في قضية (أوسترا لوسيز سنة 1994) ان اعتبرت ان الحق في البيئة يرتبط بحقوق الانسان الأخرى كالحق في الحياة والحق في احترام الحياة الخاصة. وتعطي المادة (34) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان حتى للإفراد والكيانات من غير الدول بتحريك المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية، وكذلك الحال في المواد (20 و36) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

خامساً: الارتباط الوثيق بين معضلات البيئة وقضايا التنمية في العالم، فزيادة على ظاهرة الاعتماد المتبادل التي باتت تفرض وجودها بإلحاح على جميع الدول خصوصاً في ظل تناقص الموارد البيئية المتاحة لإشباع الطلب المتزايد على المواد الأولية بحيث أصبح العالم يعيش على رأسماله البيئي لذا فان الكفاح من اجل التنمية لا ينبغي أن يتم على حساب إجهاد البيئة واستنزاف مواردها المتوفرة والغير قابلة للتجديد بسهولة.

(19) قضية شركة برشلونة للضوء والطاقة، المرحلة الثانية، تقارير محكمة العدل الدولية 1970 ص3-32.
(20) انظر بهذا الخصوص - د / عاطف غضبات: الامن الإنساني مدخل جديد لحقوق الانسان، ورق مقدمة في الدورة العربية الثالثة لحقوق الانسان، مركز المعلومات والأهيل لحقوق الانسان، ديسمبر 2003، ص10-12.

المطلب الثاني: قيادة الامم المتحدة للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة

تساهم الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها بصفة مباشرة أو غير مباشرة في حماية البيئة، التزاماً بميثاقها الذي ترد في الفقرة الرابعة من ديباجته: "أن ندفع بالبرقي الاجتماعي قدماً وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"، وفي هذه الديباجة نجد كذلك إن الأساس الثالث الذي تنطلق منه الأمم المتحدة لإدراك غايتها هو "أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها"، وتنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الميثاق، فيما يتعلق بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى احترام حقوق الإنسان". وإذا ما نظرنا في مواد الفصل التاسع من الميثاق بعنوان "التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي" لوجدنا أن المادة (55) تنص في فقرتها الأولى على أن تعمل الأمم المتحدة على:

أ- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ب- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

ومن قراءة وتحليل النصوص السالفة، نجد مبادئ وقواعد كثيرة تمثل مجالاً فسيحاً لإدارة الأمم المتحدة لقضايا البيئة ومعضلاتها، فهي كمنظمة دولية عالمية تقوم ببذل أقصى الجهود في مجال البيئة، وما يتصل بها ويتفرع عنها، بل أنه من خلال دراسة مختلف التقسيمات التي قدمها الدارسون لأهداف وأغراض الأمم المتحدة، يتضح أن الهدف الرسمي لنظام الأمم المتحدة يغطي مجالين واسعين هما: السلام والرفاهية العامة وهما مرتبطان إلى حد أنهما يؤلفان كما يقال مقصداً واحداً بصيغتين مختلفتين: (صيانة السلام وبناء السلام) ولم يعد خافياً مدى الترابط والالتحام بين قضايا البيئة الدولية والرفاهية والسلام وهذا هو تحديداً الغرض العام للأمم المتحدة.

فكيف تساهم الأمم المتحدة والوكالات التابعة في حماية البيئة؟ وما الدور الذي تلعبه في تنظيم الجوانب المختلفة لمشكلة حماية البيئة المحيطة والاستخدام المعقول للثروات الطبيعية؟ وبعبارة أدق ما هو الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة؟

الفرع الأول: دور الأمم المتحدة في حماية البيئة (الحماية المؤسسية)

ورثت المنظمة عصبية الأمم التي حاولت تحديداً خلال الفترة من (1921 إلى 1931) بالتعاون مع بعض الحكومات إلى التوقيع على اتفاقيات تهدف للحد من تلوث البيئة البحرية

بواسطة السفن كما عاصرت منذ البدايات الأولى لقيامها انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية حول المشاكل البيئية، كالمؤتمر الدولي لتنظيم صيد الحيتان (1946) والمؤتمر الدولي لمنع تلوث البحار بالنفط (1954)، ثم المؤتمر الدولي بشأن حظر التجارب النووية، (1963) وكانت قد نظمت سنة (1949) أول مؤتمر علمي خاص بالمحافظة على الموارد الطبيعية واستعمالها، وقد تناول المؤتمر مواضيع المحافظة على التربة والغابات والاسماك، ولم يتطرق هذا المؤتمر لمسألة التلوث وأثار المواد الكيماوية على الحياة الحيوانية والنباتية والتوازن البيئي ومرد ذلك إن هذه المشاكل لم تكن مطروحة بحدّة حتى تثير انتباه الرأي العام العالمي لكن يمكن القول ان تلك البدايات شكلت معالم في خلق الحركة البيئية على جميع المستويات بما لها من تأثير إيجابي في انشاء الراي العام والتأثير على السياسات البيئية نحو مزيد من التعاون الدولي للتصدي لتهديدات لبيئة وحماية التوازن البيئي.

أمام البعد العالمي الذي شهدته ظاهرة البيئة والمعضلات التي تهددها كان من اللازم ان لا تبقى منظمة الأمم المتحدة مكتوفة الأيدي حيال هذا الموضوع، لهذا أوصت الجمعية العامة لهذه المنظمة بعد اقتراح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها الثالثة والعشرين يوم 3 ديسمبر (1968م) بموجب التوصية رقم (2389)، بتنظيم مؤتمر دولي في غضون سنة (1972م) يتطرق لمعضلات البيئة البشرية، عرف فيما بعد بمؤتمر ستوكهولم الذي لم يكن فقط تعبيراً عن رغبة المجتمع الدولي في المشاركة بحماية البيئة، بل كان بداية الحماية المؤسسية للبيئة.

أولاً: مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة (ستوكهولم)

يمكن القول انه مع الأمم المتحدة بدا المجتمع الدولي في إيجاد نظام قانوني بيئي ينظم قضايا بيئية محددة إلا أنه بعد مؤتمر ستوكهولم، يمكن الحديث عن قانون دولي لحماية البيئة، خصوصاً بعد ما تأكدت الحاجة الى ذلك بتأكيد الدراسات ان أكثر من (60%) من العناصر الداعمة للحياة على كوكب الأرض بما في ذلك الهواء والماء والنظم الطبيعية النقية قد تدهورت، عندما اتسعت ظاهرة التعدي البشري على البيئة الطبيعية بما يخلفه من انعكاسات سلبية في تقشي الفقر والجوع وتدهور الصحة العامة في كثير من بقاع الأرض.

حضر المؤتمر (113) دولة وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية. ولقد استغرقت الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر (4) سنوات من الاجتماعات واللقاءات التحضيرية، وقد اتخذ المؤتمر خطوة ايجابية تجاه حماية "التراث المشترك من الثروات الطبيعية" من مواجهة فاجعة كونية، اذ انبثق عن اعلان ستوكهولم (26) مبدأً من المبادئ الأساسية الرامية لحماية البيئة، فقد أوضح أن الدول تتحمل مسؤولية أن تتحقق من

أن الأنشطة داخل اختصاصاتها الإقليمي لا تشكل تعديا على البيئة الطبيعية"، كما شدد المؤتمر أن التنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة، يعتمد كل منهما على الآخر، وأنه يجب توفير الموارد للبلدان النامية للإسراع بتنميتها. وقد تجلت مقاصد المؤتمر في تنبيه الشعوب والحكومات إلى أن الأنشطة الإنسانية تهدد بالإضرار البيئية، وتختلف مخاطر وكوارث مهولة تعكر الرفاهية الإنسانية والحياة البشرية، وان هذه المشاكل لا يمكن أن تجد حلها إلا في نطاق التعاون والاتفاق الدولي. كذلك بحث المؤتمر سبل تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية لتقوم بما ينبغي لحماية البيئة وتحسينها.

وقد سبقت المؤتمر أشغال تحضيرية أنجزتها لجنة تتكون من ممثلي (27) دولة قامت بدور استشاري لدى الأمين العام خلال مدة التحضير للمؤتمر هيأت خلال اجتماعاتها الأربعة التي انعقدت ما بين مارس (1970) ومارس (1972) مشروعا لجدول الأعمال ومشروعا للتوصيات ومشروع تصريح البيئة، كما نظمت اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة تظاهرات بمختلف القارات للتعريف بمشاكل البيئة.

وبعد انطلاق أشغال المؤتمر يوم 5 يونيو (1972) ظهر جليا منذ الوهلة الأولى من خلال وجهات نظر وفود الدول المشاركة، إن المؤتمرين ينقسمون إلى كتلتين تختلف رؤيتهما إلى البيئة: فالأولى التي تجسد الدول المصنعة، أنصب اهتمامها على مشاكل التلوث والإفراط في استنزاف الثروات الطبيعية ونوعية الحياة، في حين تمحور خطاب المجموعة الثانية التي تضم دول العالم الثالث حول قضية التنمية والقضاء على الفقر حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة.

وقد ختم المؤتمر أشغاله بالمصادقة على إعلان للبيئة يضم (26) مبدأ كما أسلفنا وعلى خطة عمل البيئة في شكل (109) توصية، حاولت هذه المبادئ والتوصيات التوفيق بين وجهات نظر المجموعتين حيث نصت على مقتضيات تتعلق بالإجراءات التي يجب على كل دولة إتباعها لحماية البيئة وأخرى تهتم بالتعاون الدولي تحت الدول المتقدمة على تقديم العون إلى دول العالم الثالث، حتى تستطيع هذه الأخيرة المساهمة في حماية البيئة.

وقد تضمن الإعلان الخاص بالبيئة الإنسانية مبادئ من أهمها: أن لكل إنسان أن يعيش في بيئة صحية، وأنه مسئول عن حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال المقبلة، هذا بالإضافة إلى مسؤولية الدول حتى لا تؤدي أنشطتها إلى إلحاق الدمار بالبيئة في الدول الأخرى، وعليها أن تتعاون في سبيل الوصول إلى قانون دولي ينظم كيفية مواجهة التلوث وغيره من الأضرار المهددة للبيئة الإنسانية، ومراعاة لمصالح الدول النامية التي تهددها

معضلات البيئة أكثر من غيرها، أكد الإعلان أن مساعدة البلدان النامية في مسائل البيئة امر ضروري لتأمين البيئة الصالحة لحياة الإنسان وعملة، بل إن التنمية السريعة لدى الدول النامية ستساهم في القضاء على مختلف مظاهر التخلف البيئي، من خلال ترتيبات مؤسسية ومالية تسعى لدعم التعاون الدولي في حماية البيئة في اطار منظمة الأمم المتحدة.

ثانيا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

كان من بين ثمار مؤتمر "ستوكهولم" (1972) أن أحدثت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس السنة ما يعرف ب "برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكون رسالته الأساسية العناية بشؤون البيئة وتتمثل وظائفه فيما يلي:

- أ- ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة وتقديم التوصيات المناسبة لهذا المطلب.
- ب- وضع الأنظمة الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية وتنسيقها في إطار نظام الأمم المتحدة.
- ت- متابعة تنفيذ البرامج البيئية وجعل الوضع البيئي الدولي تحت البحث والمراقبة المستمرة.

ث- ترقية مساهمة الهيئات العلمية المهنية لاكتساب المعارف البيئية وتقييمها وتبادلها.

ج- جعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة.

ح- تمويل برامج البيئة وتقديم المساعدة والتشجيع لأية جهة داخل الأمم المتحدة وخارجها للمشاركة في تنفيذ مهام البرنامج.

وهذا البرنامج يختلف عن المنظمات الأخرى التي تعمل في قطاع اجتماعي أو اقتصادي محدد كالزراعة أو الصحة أو التنمية الصناعية، بل يقوم بدور العامل الحافز لدمج الاعتبارات البيئية، في فكر منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، وتغطي نشاطاته نطاقاً فسيحاً من المجالات بدءاً برصد الأحوال البيئية، وتحليل ما تتعاقب عليها من تغييرات والتعرف على أسبابها، ثم السعي إلى أن تجد المعضلات البيئية الاهتمام الكافي من الدول.

ثالثاً: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "المنظور البيئي في سنة (2000) وما بعدها"

صدر هذا القرار عن الجمعية العامة سنة (1987) باعتباره إطاراً مرجعياً لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية السليمة بيئياً حيث قررت الحث على تحقيق التنمية القابلة للإدامة على أساس الإدارة الحكيمة للموارد العالمية والقدرات البيئية المتاحة ولصلاح البيئة التي تعرضت مراراً للتدهور وسوء الاستخدام باعتبار

ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي حتى سنة (2000) وما بعدها ومن بين الأهداف التي وردت في المنظور البيئي ما يلي:

أ- أن يتحقق بمرور الزمن توازن بين السكان والقدرات البيئية، ليتيح التنمية القابلة للإدامة مع مراعاة الترابط بين معدلات السكان وأنماط الاستهلاك والفقير وقاعدة الموارد الطبيعية.

ب- تحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف الموارد، أو إحداث تدر بيئي وإصلاح قاعدة الموارد في المناطق التي تعرف خللا بيئيا.

ت- تحقيق تحسينات مطردة لمستويات المعيشة في جميع البلدان، لاسيما البلدان النامية، عن طريق التنمية الصناعية التي تمنع الإضرار والمعضلات البيئية، أو نقلها على الأقل.

ث- توفير مأوى حسن تتوافر فيه سبل الراحة الأساسية في محيط امن نظيف يفضي إلى الصحة والوقاية من الأمراض المتصلة بالبيئة، وفي نفس الوقت يخفف من حدة التدر البيئي المزمن. وقد أوصت الجمعية العامة بأنه ينبغي تنفيذ التوصيات باتخاذ الإجراءات الواردة في المنظور البيئي، كلما كان ذلك ملائما، من خلال العمل الوطني والدولي من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات العلمية.

رابعا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض)

أمام تدهور البيئة تحت ضغط التنمية العشوائية، كلف الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر (1983) السيدة (برونتلاند)، وزيرة البيئة ورئيسة للوزراء سابقا بالنرويج بتكوين ورئاسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، لتقوم بدراسة مشاكل البيئة الشائكة في العالم، وصياغة مقترحات من شأنها أن تضع حدا للأخطار الايكولوجية التي باتت تهدد مستقبل الكرة الأرضية، وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات تشاورية، وجلسات عامة في العديد من مناطق العالم وأجرت زيارات ميدانية، ثم ختمت أشغالها بإنجاز تقرير تحت عنوان (مستقبلنا المشترك)، تمت دراسته من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (42) في خريف (1987) وعلى ضوء ما جاء في هذا التقرير، قررت الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي حول البيئة والتنمية (بريو دي جانيرو بالبرازيل) ما بين 1 و12 يونيو (1992).

وقد حدد موريس سترونج الأمين العام للمؤتمر الهدف الأول لهذا الأخير بقوله: "إن الهدف الأول من هذه القمة هو إرساء الأساس لمشاركة على الصعيد العالمي بين البلدان

النامية والمتقدمة صناعياً، تستند إلى الحاجة المتبادلة والمصالح المشتركة من أجل ضمان مستقبل هذا الكوكب، إننا نحتاج للعثور على توازن قابل للحياة وعادل بين البيئة والتنمية". ومن أجل أن يكون المؤتمر فعالاً في تحقيق أهدافه، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تمثل الدول الأعضاء للمؤتمر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. وفي التمهيد للمؤتمر، تم إعداد وثيقة تاريخية يوقعها الملايين من سكان الأرض في صورة "عهد" يعلنون فيه إشفاقهم على مصير الكوكب الذي نعيش عليه، ويتعهدون بتأييد المؤتمر والميثاق الذي ينبثق عنه.

وفي شهر (ديسمبر 1991) أقيم في مقر الأمم المتحدة حفل كبير، أعلن فيه الأمين العام للمنظمة الدولية، بدء التوقيع على وثيقة هذا العهد، ليحمل إلى المؤتمر رسالة من شعوب العالم تؤكد فيها إيمانها العميق بأن على "قمة الأرض" أن تبدأ عهداً جديداً في حياة هذا الكوكب، وتعهدها جميعاً بأن تعمل على تحويل الحلم إلى حقيقة، وقد اعتمدت فكرة جمع ملايين التوقيعات على هذه الوثيقة، كما شدد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة الالتزام الشعبي على مستوى العالم كله بالمبادئ والأهداف التي دعا من أجلها زعماء العالم ليجتمعوا على مستوى القمة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، واعتبر أن الإطار العريض لها هو أن تكون الأرض التي نعيش فوقها مكاناً أكثر أمناً وإن نساعدنا على أن تكون أكرم في استضافتها الأجيال القادمة.

وبعد عامين من المفاوضات عقد مؤتمر القمة المعني بالأرض "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" في ريودي جانيرو بالبرازيل خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 12 يونيو (1992). وأول ما سجل لصالح هذه القمة هي نسبة المشاركة التي وصلت إلى (178) بلداً وأكثر من (100) رئيس دولة وحكومة، ويعتبر هذا أكبر تجمع لزعماء العالم في التاريخ حينئذ وناقشت أهم الموضوعات التي تعنى بحماية البيئة عموماً وعلى رأسها:

- حماية المحيط الهوائي (خاصة تغيير المناخ، تآكل طبقة الأوزون، تلوث الهواء عبر الحدود).

- حماية التربة (مكافحة ائتلاف الغابات، والانحراف والتصحر والجفاف).

- المحافظة على التنوع البيولوجي.

- حماية موارد المياه العذبة.

- حماية البحار والمحيطات والمناطق الساحلية.

- ترشيد استخدام الموارد الحية وتنميتها.

- الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا والنفايات الخطرة بما فيها الموارد الكيماوية السامة.
- منع الإتجار غير المشروع بالمنتجات والنفايات السامة.
- تحسين نوعية الحياة والصحة البشرية وتحسين ظروف العيش والعمل عن طريق استئصال الفقر.

كما هدف المؤتمر إلى:

- صياغة ميثاق عالمي يضع المبادئ الأساسية التي تحكم التصرفات الاقتصادية والايكولوجية للشعوب والأمم حتى ضمان "مستقبلنا المشترك".
- مذكرة (21)، أي خطة عمل في الميادين المهمة التي تمس العلاقة بين البيئة والتنمية وتهم على الخصوص الفترة التي تفصلنا عن سنة (2000) مع تمديد العمل بها إلى القرن (21).

- اتفاق يتعلق بتدعيم المؤسسات حتى يمكن تنفيذ هذه التدابير.
 - اتفاقيات تخص التغيير الحاصل في المناخ والتنوع البيولوجي.
- وقد تعرض المؤتمر كذلك لموضوع الوسائل اللازمة للدول السائرة في طريق النمو، أي الموارد المالية الإضافية والتقنيات المقبولة ايكولوجيا التي هي في حاجة إليها، حتى تشارك بفعالية في التعاون العالمي في ميدان البيئة. ولكي تتمكن من ادماج الجانب الايكولوجي في تهيئة وتنفيذ مخططات تنميتها. وبجانب هذه المؤتمرات التي شكلت أهم الجهود المؤسسية في إطار الأمم المتحدة لحماية البيئة عمدت الدول وفي إطار المنظمة كذلك إلى عقد العديد من الاتفاقيات كإطار عام للتعاون فيما بينها بهدف الحفاظ على البيئة وحمايتها.

الفرع الثاني: بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة

مثلت العديد من الاتفاقيات بما حوته من أحكام، الحد الأدنى الواجب الاعتماد عليه من قبل الدول الأطراف في كل ما يتعلق بالبيئة سواء البحرية أو البرية أو الجوية، واعتبرت بالتالي بمثابة إطاراً عاماً للتعاون بين الدول، وسنحاول فيما يلي الإشارة إلى أهم الاتفاقيات الدولية مسطرين الضوء على الخطوط العريضة التي احتوتها في مجال حماية البيئة انطلاقاً من أنه لا توجد اتفاقية شاملة لكل قواعد حماية البيئة.

- اتفاقية لندن (1954) والخاصة بمنع تلويث البحار بالزيت.
- اتفاقية جنيف سنة (1958) والتي جاء في المادة (25) منها بخصوص أعالي البحار "أن على الدول أن تمنع تلويث البيئة البحرية".
- اتفاقية بروكسل (1969) الخاصة بالمسؤولية المدنية عن اضرار التلوث البحري بالإغراق من السفن والطائرات.

- اتفاقية رامسبار الخاصة بالأراضي الرطبة

وقعت هذه الاتفاقية بتاريخ 2 فبراير (1971) في رامسبار بإيران، وقد دخلت حيز النفاذ بتاريخ 21 ديسمبر (1975) وتهدف الاتفاقية إلى حماية الأراضي ذات الأهمية العالمية كموئل للطيور، لذلك أوجبت المواد من 2 . 6 منها على الدول "تحديد ورسم حدود كل أرض مبتلة أو رطبة على الخارطة، والحفاظ عليها وتتميتها، وتشجيع البحوث وتبادل المعلومات والحقائق والمنشورات المتعلقة بهذه الأراضي وحياتها النباتية وكذا حفظ وإدارة الأسراب المهاجرة من الطيور المائية..، وقد أوكلت الاتفاقية مهمة الإشراف والرقابة على تنفيذها للاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية".

- اتفاقية لندن 1972 الخاصة بمنع التلوث البحري بإغراق النفايات والمواد الأخرى.

- اتفاقية بون بخصوص الحفاظ على الأحياء البرية والموائل الطبيعية.

وقعت هذه الاتفاقية في بون بألمانيا في 17 فبراير (1979) من قبل مجلس أوروبا آنذاك وتعد هذه الاتفاقية من الناحية العملية مكملة ومنتمة لاتفاقية رامسبار؛ وبعد تأكيدها على العلاقة بين الإنسان والبيئة أوجبت على الدول في المواد من (2 - 4) العديد من التدابير التشريعية والتنفيذية الرامية لحماية الحيوانات والنباتات وكل ما يتعلق بالأحياء البرية خصوصا ما يتصل بتلك المعرضة لخطر الإقراض، مع إلزام الدول بإرسال تقارير دورية تصف حالة هذه الأحياء ومتطلباتها.

- اتفاقية الجزائر بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية.

عقدت هذه الاتفاقية في 16 سبتمبر (1968) في الجزائر، برعاية منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك؛ وبحسب المواد من (2- 8) على الدول الأطراف اتخاذ التدابير لضمان حفظ وتنمية التربة والمياه والموارد النباتية، مع ضرورة وضع وتنسيق السياسات للحفاظ على الموارد المائية، والالتزام بحسن الاستفادة من الغابات وإدارتها، وصيانة الموارد الحيوانية، كما أولت الاتفاقية عناية خاصة بالموارد المهددة بالانقراض، والمحميات الطبيعية.

- اتفاقية باريس لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

دعت منظمة اليونسكو في 17 اكتوبر (1972) إلى انعقاد هذا المؤتمر بباريس تمخض عنه التوقيع على هذه الاتفاقية في 16 نوفمبر (1972)، وبعد تعداد الاتفاقية لحالات التراث الثقافي أوجبت على الدول تطوير الدراسات والبحوث العلمية، واتخاذ التدابير العلمية والقانونية والإدارية اللازمة للحفاظ على هذا التراث⁽²¹⁾.

(21) راجع المواد من 1 - 5 من الاتفاقية.

- اتفاقية جنيف للحماية من تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات
اعتمدت هذه الاتفاقية في 20 يونيو (1977) بعد دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر دولي لمناقشة هذه الاتفاقية التي جاء فيها: أن على الأطراف وضع مقاييس ومستويات فنية لمستويات تلوث الهواء في بيئة العمل، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لخفض معدلات تلوث الهواء والضوضاء في أماكن العمل، مع ضرورة إعلام العمال بمخاطر المهنة في أماكن العمل والوسائل المتاحة للوقاية منها أو تقليلها، مع إلزام أرباب العمل بتأمين العلاج للعمال الذين يتعرضون لمثل تلك المخاطر.

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982).

تعد هذه الاتفاقية بمثابة المصدر الرئيسي لقواعد حماية البيئة البحرية وللقانون الدولي للبحار عموماً، وقد اعتبرت كل ما هو خارج البحر الإقليمي للدولة تراث مشترك للإنسانية جمعاء، كما أوجبت على الدول مجموعة من الالتزامات والتدابير بهدف حماية البيئة من التلوث، كإطلاق المواد السامة أو الضارة، أو التلوث من السفن، أو من المنشآت والأدوات المستخدمة في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية لقاع البحر وباطن أراضيه، أو نتيجة للاستخدام المفرط للتكنولوجيا.

وبالإضافة إلى ما سبق نصت الاتفاقية على مجموعة من الوسائل القانونية لتنفيذ تلك الالتزامات: كالالتزام بالتعاون في وضع المعايير والمستويات الخاصة بالتلوث وإعداد الدراسات والأبحاث والبرامج العلمية وتبادل المعلومات عن التلوث، والإخطار الفوري عن أية معلومة حول إمكانية تعرض البيئة البحرية للخطر، وزيادة على الالتزام بإقامة نظم الرصد والتقويم البيئي أوجبت الاتفاقية على الدول الالتزام بسن القوانين ولأنظمة واتخاذ التدابير المنسجمة مع المعايير الدولية لمنع تلوث البيئة البحرية من أية مصادر في البر والبحر⁽²²⁾.

- اتفاقية فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون.

تمخض عن المؤتمر الدبلوماسي الذي دعا إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مارس (1985) التوقيع على الاتفاقية الخاصة بحماية طبقة الأوزون في 22 مارس (1985)؛ وقد أوردت الاتفاقية في موادها من (1-6) على الدول الأطراف العديد من الالتزامات بهدف حماية البيئة من الآثار التي نشأ عن أية أنشطة قد تحدث تغييراً في طبقة الأوزون، بما في ذلك اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة والتنسيق بين السياسات الوطنية لفائدة حماية طبقة الأوزون، مع ضرورة الدول مع الهيئات المعنية من أجل تنفيذ الاتفاقية.

(22) راجع نصوص المواد من 193 - 212 من اتفاقية قانون البحار.

- اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول (كوبوتو) الملحق بها. برزت قضية التغير المناخي والاحتباس الحراري، بتهديده لكل اشكال الحياة على كوكب الأرض في جدول الأعمال السياسية منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، إذ تم تأسيس الهيئة الدولية المعنية بالمناخ سنة (1988). وبعد تقريرها المعد سنة (1990) والذي اكدت فيه بموجب دراسات علمية متخصصة: ان التغير المناخي يشكل تهديدا حقيقيا للحياة على كوكب الأرض، وانه يتطلب اتفاقاً دولياً لمعالجة المشكلات التي يطرحها، استجابة الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنت بدء المفاوضات لعقد اتفاقية حول التغيرات المناخية، وشكلت لجنة للتفاوض لوضع هذه الاتفاقية التي وقع عليها في 9 مايو (1992) ودخلت حيز النفاذ في 21 مارس (1994)، ثم الحق بها بروتوكول كيوتو باليابان (1997) وضع حدودا ملزمة قانونا لانبعاث الحراري بالنسبة للبلدان المصنعة التي عليها المبادرة في التغير المناخي، كونها المسؤول عن انبعاثات الغازات الدفينة، ووجد النيات مبتكرة للمساعدة على التقيد بتلك الحدود، ومع أنه دخل حيز النفاذ في نوفمبر (2004) إلا أن الولايات المتحدة وبعض البلدان المصنعة رأت أن التزامات واردة فيه قد يعرقل نموها الاقتصادي.

- اتفاقية باريس للتغير المناخي (2015).

بعد سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أعقبت تعثر الالتزام ببروتوكول كوبوتو⁽²³⁾، تم التوقيع على اتفاقية باريس للتغير المناخي التي سعت الى احداث توافق بين الدول حول التخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة، ثم التكيف لمواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتزام الدول بالشفافية عند تقديم المعلومات عن انبعاثات الغازات، والجهود المبذولة لتحديدها بموجب الاتفاقية ومساائل التمويل للتصدي لمشاكل تغيير المناخ، وتقييم الخسائر والاضرار بما يكفل التمييز بين الدول المصنعة والنامية وفي نفس الوقت الحرص على العمل الجماعي والجهد المشترك في مجال التخفيف من انبعاثات الغازات واتخاذ التدابير الوطنية من قبل كل دولة.

وعليه فقد شكلت الجهود المبذولة سواء في إطار منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أو في إطار التعاون الثنائي أو الجماعي بين الدول والمتمثلة بشقيها المؤسسي أو الاتفاقي⁽²⁴⁾، ما عرف بالقانون الدولي لحماية البيئة من خلال: وضع أسس التنمية

(23) راجع للتفصيل حول ذلك: قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ (دراسة تحليلية)، رسالة علمية مقدمة من، موج فهد علي، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 48 وما بعدها
(24) تشير دساتير العديد من المنظمات والوكالات المتخصصة الى واجباتها في حماية البيئة: من ذلك دستور الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ورد فيه اختصاص الوكالة بوضع مستويات الأمان لحماية الصحة وتقليل الخطر على الحياة كما وردت التزامات مشابهة بغرض التحكم بالتلوث حماية للبيئة الطبيعية بشكل عام في دساتير المنظمة الدولية للبخر والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية ومنظمة الأغذية ولزراعة،،

المستدامة والمسؤولية المشتركة في مجال حماية البيئة والحفاظ على حقوق الأجيال، فما هو واقع الحماية الدولية للبيئة؟ وما طبيعة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول بهذا الشأن؟

المبحث الثاني: واقع الحماية الدولية للبيئة

لقد وضعت المعضلات الملحة لتلوث البيئة أعضاء المجتمع الدولي أمام ضرورة تكثيف وتعزيز التضامن الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، من أجل مواجهة التحديات التي تهدد مستقبل البشرية، وهي معضلة تقتض تدخل القانونين الوطني والدولي. وإذا كانت حماية البيئة من التلوث والحفاظ عليها والاستخدام المعقلن لثرواتها هو في صالح البشرية جمعاء، الأمر الذي يستوجب مشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي في توفير الحماية الواجبة، إلا أن الدول الغنية يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في هذا المجال ليس فقط لضعف إمكانيات الدول الفقيرة وامتلاك البلدان المصنعة لمثل تلك الإمكانيات وقدرتها على الاستفادة الأكبر من مكونات الطبيعة والتأثير سلبيًا وإيجابيًا عليها، وإنما وفقًا لما تقرره أحدث التنظيمات الدولية بهذا الخصوص من ضرورة التزام الدول ذاتيًا حسب مقدراتها الوطنية بتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة، بما يتطلبه ذلك من سعي للموازنة بين البيئة والتنمية.

وإن كان ما سبق يشكل جوهر الالتزام بالقواعد القانونية التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة، إلا أن طابع الالتزامات في هذا الجانب على المستوى الدولي مازال بناء على طبيعة ذلك المجتمع، أشبه بالمناشدة وإن كان قد قطع في العديد من جوانبه مراحل مهمة من ناحية إلزام الدول بما قطعته على نفسها من تعهدات، على الأقل، رغبة في تجنب الإنسانية في هذه المرة حربا عالمية تالفة بين الإنسان والبيئة المحيطة به. وعليه سنتوقف عند أهم الالتزامات الملقاة على الدول بهذا الخصوص (مطلب أول) قبل الشروع في مناقشة معضلة تلك الالتزامات (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مرونة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول

توجب العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والأعراف الدولية، وكذا قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها بهذا الخصوص على الدول جملة من الالتزامات، هي جوهر القانون الدولي للبيئة باعتباره: مجموعة من القواعد التي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الإضرار المختلفة التي تنتج من مصادر عديدة، للمحيط البيئي أو خارج حدود السيادة الإقليمية، وهذه الالتزامات بمصادرها المختلفة تتسم بما تتسم به جل قواعد القانون الدولي لعام الذي يعد القانون الدولي للبيئة فرع حديث له، بل "أكثر فروعها شيابا وحيوية"، من حيث كونه قانون

تتسيق وقانون دول متقابلة من هنا سيكون من المنطقي أن تأت التزامات الدول بموجب قواعده وأحكامه مبنية على الموازنة بين سيادة الدول على ثرواتها مع السعي للمحافظة على البيئة من خلال الآلية المتبعة على المستوى الدولي وهي الية التعاون بين الدول في هذا المجال. وعليه سنتناول أهم التزامات الدول في مجال حماية البيئة من خلال: الموازنة بين سيادة الدول على ثرواتها وعدم الاضرار بالبيئة (الفرع الأول) ثم الية التعاون الدولي في مجال حماية البيئة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الموازنة بين سيادة الدول على ثرواتها وعدم الاضرار بالبيئة

تجمع مختلف النصوص التي تهدف الى إيجاد الحلول للمشكلات البيئة على المستوى الدولي على أن للدول السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية والتصرف التام بما توفره الطبيعة لها من موارد، شريطة مسؤوليتها عن أي إضرار بالبيئة خارج حدود سيادتها الوطنية.

ولا غرابة أن نجد أن أولى تلك الالتزامات قد نصت عليها بداية القواعد الدولية التي تصدت لمعالجة مسائل البيئة في أهم عناصرها، وهي المياه سواء تعلق الامر ببيئة الأنهار او البيئة البحرية، لاعتبارات موضوعية اساسها أن المياه تغطي ثلثي المعمورة وان ثلثي سكان العالم يتوزعون على ضفاف الأنهار وشواطئ البحار والمحيطات، مما يجعل البيئة المائية أكثر عرضة للتلوث وأول احتياج للتنظيم.

وبالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقاً، من كون قانون الأنهار الدولية قد أسهم في وضع اللبنة الأولى لقانون حماية البيئة، فإن أهم أولى الاتفاقيات الدولية على المستوى الدولي خصصت لمعالجة قضايا البيئة البحرية، وتلتها العديد من الاتفاقيات التي أوجبت التزامات على الدول لحماية البيئة البحرية والبرية والجوية. وأهم تلك الالتزامات هنا:

1- الالتزام بوضع التشريعات والأنظمة اللازمة لحماية البيئة من التلوث سواء من مصادر في البر، او من أنشطة تجري في قاع البحر، أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة، أو عن طريق الإغراق، أو التلوث من الجو، أو من السفن⁽²⁶⁾.

2- مسؤولية الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي عن الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يخص حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها⁽²⁷⁾ لذلك تلتزم الدول.

- بعدم إطلاق المواد السامة او الضارة من أية مصادر في البر أو الجو أو عن طريق الإغراق.

(26) راجع نصوص المواد 208 الى 212 من قانون البحار 1989.

(27) راجع نص المادة 230 من قانون لبحار لسنة 1989 والمواد 223، 224، 226، 228 من نفس القانون.

- عدم التلوّث من السفن، أو التلوّث من المنشآت والأجهزة المستخدمة في استكشاف واستغلال المواد الطبيعية لقاع البحار وبواطن أراضيها.
- اتخاذ التدابير لمنع الحوادث، ومواجهة الطوارئ، وتأمين سلامة العمليات البحرية.
- 3- تلتزم الدولة بإتاحة الرجوع الى القضاء من أجل الحصول على التعويض العادل عن أي ضرر ناتج عن تلوث البيئة البحرية من أي أشخاص يخضعون لولايتها الإقليمية.
- 4- الالتزام بتجريم والمعاقبة لكل مخالفة جسيمة لقواعد حماية البيئة البحرية.
- 5- الالتزام بحماية الأراضي الرطبة وتتميتها كموائل للطيور⁽²⁸⁾، واتخاذ ما يلزم من التدابير لحماية الحيوانات والنباتات البرية⁽²⁹⁾، وضمان حفظ وتنمية التربة والمياه والموارد النباتية والحيوانية، وحسن إدارة الغابات واستخدامها، مع إيلاء العناية القصوى للموارد المهددة بالانقراض وبالمحميات الطبيعية⁽³⁰⁾، ثم اتخاذ ما يلزم من التدابير القانونية والعلمية والفنية لحماية التراث الثقافي المادي والمعنوي⁽³¹⁾.
- 6- التزام الدول باتخاذ الضمانات الكافية لحماية البيئة من الأنشطة البشرية التي قد تحدث اضراً بطبقة الأوزون، بما في ذلك اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والفنية⁽³²⁾، واتخاذ التدابير الضرورية لخفض معدلات تلوث الهواء، والامتناع عن تلوّث بيئة الكرة الأرضية والفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح في الفضاء⁽³³⁾.
- 7- التزام الدول بالحد من زيادة متوسط درجات حرارة الأرض، والسعي الى تحقيق توقف عالمي للغازات الدفينة، والتكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي، وتمويل المناخ بالإضافة الى اتخاذ التدابير الوطنية لتحقيق التوازن المناخي بالتخفيض من انبعاث الكربون الى أدنى مستوى⁽³⁴⁾، مع التمييز دائماً في الالتزام بين الدول المصنعة والدول النامية.

الفرع الثاني: تعاون الدول في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها

لأن مشكلة مكافحة التلوث وحماية البيئة مشكلة عالمية وليست وطنية فقط ، وذلك بسبب طبيعة النشاطات التي تؤثر على البيئة والتي تمتد آثارها الضارة عنوة خارج الحدود الإقليمية للدول، ولكون جميع أعضاء المجتمع الدولي تقتضي مصلحتهم المشتركة تقليل

(28) راجع المواد من 2 الى 8 من اتفاقية رامسا لعام 1971.

(29) راجع المواد من 2 الى 4 من اتفاقية بون لسنة 1979 بشأن الحفاظ على الاحياء البرية.

(30) راجع المواد من 5 الى 8 من اتفاقية الجزائر لسنة 1968 بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية.

(31) راجع المواد من 1 الى 5 من اتفاقية باريس 1972 الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

(32) راجع المادتان 2 و6 من اتفاقية فينا 1985 بشأن حماية طبقة الأوزون.

(33) راجع المواد 1 و4 و6 من اتفاقية موسكو 1967 خصوص منع انتشار الأسلحة النووية وكذا توصية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1884 أكتوبر 1963 وكذا التوصية 1962 ديسمبر 1963.

(34) هذا أهداف الطموح جاءت به اتفاقية باريس 2015.

الاضرار التي قد تلحق بالبيئة نتيجة تلك الاثار، ومراقبة المخاطر البيئية والعمل معا من أجل الاستخدام المفيد لموارد الطبيعة وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد مثلت الية التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، الية التنسيق المثلى لوضع القواعد واعتماد الاليات والأنظمة اللازمة لتلك الحماية، فاتخذت على المستوى الدولي العديد من القرارات المحفزة للدول، وانشئت العديد من اللجان المتخصصة بهدف التنسيق بين الأنظمة والقوانين الوطنية بهذا الخصوص⁽³⁵⁾، بل يمكن القول أن مختلف الاتفاقيات الدولية التي تصدت لمسألة حماية البيئة مثلت في مجملها إطارا للتعاون بين الدول ويتجلى ذلك في أمور عدة أهمها:

- الالتزام بالتعاون في وضع المعايير وبرامج الدراسات والبحوث الخاصة بالبيئة⁽³⁶⁾.
- الالتزام بالتعاون في مجال الرصد والتقييم البيئي، وتنسيق السياسات المناسبة لمراقبة أو تحديد، أو خفض، أو منع الأنشطة التي من المرجح أنها تضر بالتوازن البيئي⁽³⁷⁾.
- صياغة استراتيجية عالمية لصيانة الطبيعة، بغية ترشيد استغلال النظم البيئية وما تحويه من الاحياء والغابات والمراعي⁽³⁸⁾.
- التقييم المتعدد الأطراف لمساهمات البلدان في الحفاظ على حرارة الارض واعتماد الية صندوق حماية البيئة⁽³⁹⁾.

وصفوة القول: شكلت مختلف الالتزامات السابقة ما يعرف اليوم بمبادئ القانون لدولي للبيئة التي يمكن إجمالها في مبدئين اثنين كان مؤتمر ستوكهولم قد أرسى قواعدهما: المبدأ الأول: هو سيادة الدولة الكاملة على ثرواتها الطبيعية. المبدأ الثاني: عدم الإضرار بالبيئة المحيطة خارج حدود الولاية الإقليمية، ومضمونها هو واجب الدول في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، ومساعدة الأجيال الحاضرة والمستقبلية على الاستفادة الرشيدة والمفيدة من ثرواتها الطبيعية والمبدأ المذكور ينمو باستمرار في إطار القانون الدولي العام ويتكون من خمسة عناصر هي:

1- حماية وتحسين البيئة المحيطة هي قضية ذات طابع عام وضرورية لصحة وتحسين الوضع الاقتصادي الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

(35) من ذلك مثلا التوصيات رقم 29، 78، 82 الصادرة عن مؤتمر ستوكهولم 1972.

(36) راجع المواد من 194 الى 201 من اتفاقية قانون البحار. 1982

(37) راجع المواد من 200 الى 205 من اتفاقية قانون البحار 1982 والمواد 2 و6 من اتفاقية فيينا بشأن حماية الأوزون 1985.

(38) صدرت هذه الإستراتيجية سنة 1980 عن الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية.

(39) راجع المواد من 2 الى 14 من اتفاقية باريس للمناخ 2015.

2- حث الدول وأشخاص القانون الدولي الأخرى باتخاذ الإجراءات المناسبة سواء على المستوى الفردي أو الإقليمي أو العالمي من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث.

3- تعهد الدول وأشخاص القانون الدولي الأخرى، تحت أي ظرف من الظروف، بألا يؤدي نشاطها داخل حدود سيادتها الإقليمية إلى أضرار بالبيئة المحيطة للدول أخرى أو خارج حدود سيادتها الإقليمية.

4- تكتيف الجهود على المستويين الوطني والدولي من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها.

5- اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى الحيلولة دون قيام حروب نووية تعرض الإنسان وبيئته المحيطة للخطر.

ومع كل ما سبق ولأن مختلف الالتزامات تتسم بالطابع الرضائي، تبقى مسألة حماية البيئة رهينة بفعالية الآليات والوسائل التي تراضى أعضاء المجتمع الدولي أن تكون بمثابة الرقيب على جوهر الإدراك الحقيقي لمعضلات البيئة، وصدق الإرادة في توفير الحماية اللازمة لها، وتجسيد ذلك في فعالية قواعد المسؤولية الدولية في مجال حماية البيئة.

المطلب الثاني: معضلة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول في مجال حماية البيئة

توجب قواعد القانون الدولي للبيئة وفقاً لما بيناه على الدول نوعين من الالتزامات على المستويين الداخلي والخارجي:

فعلى المستوى الداخلي تلتزم الدول باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وكل ما من شأنه مراقبة النشاطات التي تقع فوق ترابها الإقليمي، أو في نطاق ولايتها لتحديد أو منع النشاطات التي من المرجح أن يكون لها آثار ضارة على البيئة الطبيعية⁽⁴⁰⁾، وبالتالي حث جميع المواطنين والمقيمين وكل ما يخضع لولايتها الإقليمية على المساهمة في كسب المعركة من أجل حماية البيئة⁽⁴¹⁾، وكذا اتخاذ كل التدابير اللازمة للتخلص من المواد السامة والضرارة بالموارد الطبيعية والكائنات الحية، وكذا كل التدابير الضرورية لمنع التلوث، ثم الشروع في إجراء بحوث علمية، وعملية تقييم مستمرة لمختلف الأنشطة لقياس الآثار التي يمكن أن تنعكس بأي شكل من الأشكال على البيئة، وبالتالي تقويم أو حظر الضار منها، و تشديد الرقابة على عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، والعمل على تخفيض معدل توليد النفايات إلى أدنى مستوى ممكن⁽⁴²⁾.

(40) راجع نصوص اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون والمنبثقة عن المؤتمر الدبلوماسي الذي دعا إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1981 والذي انعقد بمدينة فيينا خلال الفترة من 18 - 22 مارس 1985.

(41) انظر التوصيات الصادرة عن مؤتمر ستوكهولم 1972.

(42) انظر فقرات المادة 4 من اتفاقية بازل 1989 بشأن التحكم في نقل النفايات.

أما على المستوى الدولي فتلتزم كل دولة من الدول عند استغلالها لمواردها الطبيعية بعدم الإضرار ببيئة الدول الأخرى، أو بيئة المناطق التي تخرج عن نطاق ولايتها الوطنية، وتتعهد الدول بالتعاون فيما بينها لحماية البيئة، من خلال اتفاقيات ثنائية أو جماعية، وتسعى لإبرام اتفاقيات دولية لتدمير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وذلك لتجنب أخطار التلوث النووي المدمر للبيئة⁽⁴³⁾، كما تتعهد الدول بالتعاون من أجل اتخاذ الإجراءات والتدابير الأربعة لحماية طبقة الأوزون، وتتعاون فيما بينها، ومع مختلف الهيئات الدولية المتخصصة عن طريق الرصد والبحث وتبادل المعلومات، من أجل تقييم آثار النشاطات البشرية على طبقة الأوزون وانعكاسات ذلك على البيئة⁽⁴⁴⁾، وعليها الالتزام بعدم تحويل ونقل أي نشاطات ومواد تسبب تدهورا شديدا أو يتبين أنها ضارة بصحة الإنسان إلى دول أخرى أو منع هذا التحويل والنقل⁽⁴⁵⁾.

على أن مختلف تلك التعهدات، وإن قدمت بعض الحلول للمشكلات المتشعبة المرتبطة بالمسؤولية عن الأضرار البيئية، إلا أنها تصطدم في الواقع بمسألتين: محدودية مجالات المسؤولية عن الأضرار البيئية، وإشكالية تأسيس المسؤولية الدولية بناء على الأركان التقليدية للمسؤولية الدولية.

الفرع الأول: محدودية مجالات المسؤولية عن الأضرار البيئية

على الرغم من كل الجهود المبذولة في مجال المسؤولية عن الأضرار البيئية، فإنها لم تصل إلى بلورة نظرية متكاملة للمسؤولية عن تلك الأضرار. فالتلوث البيئي نفسه وتحديد الضرر البيئي كذلك، لم يتم الاتفاق على تعريفه وتقديره تقديرا يصلح أساسا لإسناد المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية بما يتوافق وطبيعة التطورات الهائلة في مجال استغلال الطبيعة وحجم الهدر الحاصل لمواردها، الأمر الذي قد يترتب عليه أحيانا أخطارا محدقة وأضرارا ماحقة تستدعي الأخذ بفكرة نظرية المخاطر لتجاوز القصور الذي يفرضه الإلتكاء على الأساس التقليدي للمسؤولية عن الأضرار البيئية.

كما أن صعوبة تحديد أركان المسؤولية الدولية، كضبط الخطأ وصوره ومعياري قياسه والمتسبب فيه وطرق إثباته، وكذا تحديد الضرر، كونه لا يتحقق دوما دفعة واحدة، وإنما يستمر تحققه لعدة شهور وربما سنوات بل أجيال⁽⁴⁶⁾، وزيادة على أنه قد يكون مباشر أو

(43) راجع التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة.

(44) راجع أحكام اتفاقية فيينا سنة 1985 لحماية طبقة الأوزون.

(45) المبدأ 14 من إعلان ريو دي جانيرو سنة 1992 (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية) الذي أطلق عليه قمة الأرض.

(46) لذلك نجد أن المادة السادسة من اتفاقية فيينا 1969 بخصوص المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية تجعل مدة انقضاء الحق في المطالبة بالتعويض عشر سنوات من وقوع الحادث المتسبب بالضرر بل إن اتفاقيات أخرى حددت مددا أطول.

غير مباشر، ثم صعوبة حصر آثاره وتقدير التعويض عنه، وتحديد الفاعل وحجم مشاركته في الفعل الضار، خصوصاً عند تدخل عوامل طبيعية كحركة الرياح والأمطار وجريان مياه الأنهار، كلها معيقات واقعية، تجعل الحلول التي توافق عليها المجتمع الدولي، حتى الآن، عاجزة عن بلورة نظرية فعلية وفاعلة في ترسيخ فكرة المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة.

وبالإضافة إلى اتصال الفعل المترتب عنه الضرر البيئي بأكثر من نظام قانوني، وتشعب المسؤولية بين شقيها المدني والجنائي، وصعوبة إثبات العلاقات السببية أحياناً عندما يكون الضرر غير مباشر، وكذا الصفة عندما يتعلق الأمر مثلاً بطرح قضايا الأضرار البيئية باعتبارها تراث مشترك للإنسانية، كلها صعوبات فعلية تجعل مجالات المسؤولية عن الأضرار البيئية محدودة، بالرغم من محاولات خلق حلول مبتكرة لمعالجة آثار الأضرار البيئية، من صنف ما تضمنته المادة الثامنة من اتفاقية مجلس أوروبا، عندما أكدت على أن "الهدف من ذلك، ليس إيجاد تطابق كامل وتام بين الوسط البيئي قبل الضرر وبعده، وإنما وسطاً مقارناً له" وذلك في إدراك فعلي لاستحالة إعادة الحال إلى ما كان عليه، وهذه واحدة من المعضلات الفعلية التي تطرح بقوة عندما يتعلق الأمر بالالتزامات الملقاة على عاتق الدول في مجال حماية البيئة، بجانب إشكالية تأسيس المسؤولية الدولية بناء على الأركان التقليدية للمسؤولية الدولية.

الفرع الثاني: إشكالية تأسيس المسؤولية الدولية بناء على الأركان التقليدية للمسؤولية الدولية

وفقاً لما استقر عليه القانون الدولي في ما يخص شروط انعقاد المسؤولية الدولية، فإن المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية تستلزم ارتكاب شخص من أشخاص القانون الدولي لفعل مخالف لما تقرره قواعد القانون الدولي البيئي، ثم وقوع ضرر بيئي نتيجة لذلك الفعل. وعليه تتأس المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية على: الخطأ الصادر عن شخص من أشخاص القانون الدولي، سواء كان بالعمل أو بالامتناع عن عمل، ثم إتيان عمل مخالف لقاعدة من قواعد القانون الدولي البيئي أو ترك التزام يوجبه هذا القانون، على أن مقتضيات التطورات العلمية والتكنولوجية على المستوى الدولي، أفضت إلى إمكانية حدوث أضرار قد تكون جسيمة دون أن يكن هناك خطأ أو حتى إهمال من طرف الدولة المتسببة في الحاق الضرر بدولة أو دول أخرى، ناهيك عن الصعوبات القائمة في مجال إثبات الخطأ إن وجد. ومع أنه بموجب نظرية إتيان الدولة لعمل غير مشروع أو ترك التزام يوجبه القانون يمكن أن تقوم المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية⁽⁴⁷⁾، إلا أن ما شهدته الحياة الدولية

(47) تؤسس العديد من اتفاقيات حماية البيئة مسؤولية الدول على نظري الفعل غير المشروع من ذلك مثلاً المادتان 145، 192 من اتفاقية قانون البحار 1982.

بفعل التطورات العلمية، والممارسات الدولية وتداعياتها الخطيرة على البيئة الطبيعية أبرز عجز حتى هذه النظرية عن توفير الحد اللازم لقيام المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة بتوفير الحماية الواجبة لها.

صحيح أن ازدياد مخاطر استعمال ما أفرزته التطورات العلمية من تقنيات قد أفضى إلى التوصل الى فكرة تحمل الدولة للمسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، حتى ولو ثبت انتفاء أي خطأ أو إهمال من جانبها، وفقاً لنظرية المخاطر باعتبار المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة مسؤولية خطر وليست مسؤولية ضرر، إلا أن جسامه الأضرار واستحالة إعادة الحال إلى ما كان عليه زماناً ومكاناً، يجعل من النتائج المترتبة على ثبوت المسؤولية الدولية هنا: كالتعويض العيني، والترضية، أو التعويض المادي في أغلب الحالات غير ذي معنى، مما يستوجب التفكير بحلول أخرى تتجاوز الالتزامات المحدودة للدول من مثل:

- البدء بتفعيل التزامات الدول باتخاذ تدابير وقائية تتمثل بإلزام الدول بتقييم المشروعات قبل البدء فيها، بغية وضع قواعد تبدأ بالتقييم وقد تنتهي بالمنع إذا ما تأكد أنه سيترتب على مثل تلك المشروعات اهلاك للبيئة بسبب الآثار الضارة لمثل تلك المشاريع.

- تطوير أسس تحمل المسؤولية الدولية، لتتناسب مع خصوصية الضرر البيئي؛ وإثارة مبدأ المسؤولية الدولية الجنائية عن الأضرار البيئية، على غرار نظام المسؤولية الجنائية الذي أنشأته اتفاقية "الحماية الجنائية للبيئة الطبيعية التي أقرها مجلس أوروبا (1998)"، خصوصاً وأن لجنة لقانون الدولي كانت بخصوص المسؤولية الدولية قد أشارت في المادة التاسعة من أحد المشروعات التي أعدتها بهذا الخصوص إلى أنه "يمكن أن تنشأ جريمة دولية عند حدوث مخالفة خطيرة لالتزام دولي يتعلق بحماية البيئة كالاتزام بالحظر المطلق لتلويث الغلاف الجوي ومياه البحار والمحيطات"⁽⁴⁸⁾.

الخاتمة:

أظهرت التطورات المتلاحقة في المجال العلمي والتكنولوجي مدى الحاجة المتجددة لتصور نظام حماية فعال لمواجهة الأضرار التي قد تلحق بالبيئة، ذلك أنه على الرغم من تنامي الاهتمام الدولي بضرورة حماية البيئة، وظهور أول حركة إيكولوجية حذرت من الأخطار المحدقة بالبيئة مع مطلع القرن المنصرم، وبالرغم من تزايد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة، وقيادة الأمم المتحدة للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة إلا أن واقع الحماية الدولية للبيئة قد أظهر أن المجتمع الدولي وخصوصاً القوى الفاعلة فيه مازالت مترددة في

Report of international law commission 29 session u n doc a32 19 3 d 1977 (48) /283at

تصميم نظام حماية فعلي وفعال للبيئة، وهو ما تجلّى بوضوح في: معضلة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول في مجال حماية البيئة، سواء من خلال محدودية مجالات المسؤولية عن الأضرار البيئية، وإشكالية تأسيس المسؤولية الدولية بناء على الأركان التقليدية للمسؤولية الدولية. وعلى الرغم من التفاؤل الذي خيم على قمة الأمم المتحدة للمناخ التي افتتحت في "جلاسكو" 31 أكتوبر (2021)، إلا أنه بقدر ما عكس تنامي الوعي بالمخاطر المحدقة بمستقبل البشرية، أبان من خلال الالتزامات التي جاءت أشبه بالمناشدات، عن استمرار تحكم العوامل السياسية، ومن خلفها ضغط الشركات الرأسمالية في اتخاذ قرار دولي لفائدة المستقبل المشترك.

وبالرغم من أهمية ما توافق عليه المجتمع الدولي بهذا الخصوص، ومن زاوية التفكير بحلول أخرى تتجاوز الالتزامات المحدودة للدول أرى:

1- تصدي البشرية (المشترك والمتباين) للتغيير المناخي كإجراء وقائي عاجل من خلال وفائها بالتزاماتها بالتعجيل في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها وضع حد لمقدار الإحترار العالمي، بحيث لا يتجاوز (1.5) درجة مئوية، لتجنب الآثار الوخيمة للتغيرات المناخية على مستقبل البشرية.

2- جعل مسألة حماية البيئة قاعدة دستورية، مع انشاء مجالس خاصة بحماية البيئة، تتولى تفعيل الاستثمار في مجال البيئة وتخصيص نسبة من الناتج الوطني الإجمالي لتعزيز هذا التوجه.

3- اعداد مراجع خاصة بالثقافة البيئية، بقصد حشد الجهود للضغط على المؤسسات الحكومية للتوقف عن الاستثمار في الملوثات وتوجيه تدخل المؤسسات الحكومية والخاصة في الاستثمار "الأخضر".

قائمة بأهم المراجع:

أولاً: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.
- اتفاقية الجزائر لسنة 1968 بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية.
- اتفاقية باريس 1972 الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- اتفاقية فينا 1985 بشأن حماية طبقة الأوزون.
- اتفاقية موسكو 1967 بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية.
- اتفاقية رامسا لعام 1971.

- اتفاقية بون لسنة 1979 بشأن الحفاظ على الاحياء البرية.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985.
- اتفاقية بازل 1989 بشأن التحكم في نقل النفايات.
- اتفاقية فيينا سنة 1985 لحماية طبقة الأوزون.
- اتفاقية فيينا 1969 بخصوص المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.
- اتفاقية باريس للمناخ 2015.
- التقرير الصادر عن الهيئة الدولية المعنية بتغيير المناخ التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أغسطس 2021.
- إعلان ريودي جانيرو سنة 1992.

ثانياً: الوثائق الإقليمية

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، أكتوبر 1986.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، مايو 2004.

ثالثاً: القوانين الوطنية

- دستور الجمهورية اليمنية.
- القانون رقم 26 لسنة 1995 الخاص بحماية البيئة في الجمهورية اليمنية.
- القانون رقم 37 لسنة 1991 بشأن البحر الإقليمي.
- القانون رقم 42 لسنة 1991 بشأن حماية الأحياء المائية، وقانون الإجراءات الجزائية.
- القانون رقم 12 لسنة 1993 بشأن قانون الطيران المدني.
- القانون رقم 11 لسنة 1993 بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث.
- القانون رقم 13 لسنة 1994، والقانون رقم 15 لسنة 1994 بخصوص القانون البحري.
- القانون رقم 24 لسنة 1998 بشأن جرائم الاختطاف والتقطيع.
- القانونين 39، 40 لسنة 1999 بشأن النظافة والسياحة.

رابعاً: الكتب

- أحمد حشيش: المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر. دار الفكر الجامعي، 2001.
- أحمد مدحت اسلام: التلوث مشكلة العصر، مجلة عالم المعرفة، العدد 102، أغسطس 1990.
- بدرية العواضي: القوانين البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي. ط1، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

سحر حافظ: الحماية القانونية لبيئة المياه. ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1995.
علي قائد الحوياني: القانون الدولي للبحار والحفاظ على البيئة البحرية. دار جامعة عدن
للطباعة والنشر، عدن، 2003.

خامسًا: الرسائل والأبحاث العلمية

قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ (دراسة تحليلية)، رسالة
علمية مقدمة من، موج فهد علي، جامعة الشرق الأوسط، 2017.
التلوث مشكلة العصر. مجلة عالم المعرفة، العدد 102، أغسطس 1990.
عاطف غضبات: الأمن الإنساني مدخل جديد لحقوق الانسان، ورقة مقدمة في الدورة
العربية الثالثة لحقوق الانسان، مركز المعلومات والأهيل لحقوق الانسان، ديسمبر
2003.



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



البناء اللغوي ودلالته في نقش قانون شمر يهرعش دراسة وصفية مقارنة

أ.د/ عبد الله محمد سعيد

أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة تعز

الباحث/ علي عزي قائد الوصابي

طالب دكتوراه في اللسانيات قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة تعز

aliezzi2020@gmail.com

تاريخ قبوله للنشر 4/4/2022

تاريخ تسليم البحث 15/3/2022

البناء اللغوي ودلالته في نقش قانون شمر يهرعش دراسة وصفية مقارنة

أ.د/ عبد الله محمد سعيد

أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة تعز

الباحث/ علي عزي قائد الوصابي

طالب دكتوراه في اللسانيات قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة تعز

ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل نقشاً مسندياً من لهجة سبأ، يعود إلى المرحلة الوسطى من مراحل الدولة السبئية، وهو قانون شمر يهرعش لتنظيم البيع والشراء، وتأتي أهمية دراسة هذا النقش من أنه يصور موضوعاً مهماً، يكمن في سن القوانين التي تحكم السوق آنذاك، وتميز بنائه اللغوي بكثير من القضايا اللغوية والأسلوبية التي هي محل نقاش حول تأويلها وتفسيرها، وقد قسمت الدراسة إلى مدخل، وأربعة محاور تدرس المعجم اللغوي والبناء الصوتي والصرفي والتركيبي، ثم ملحق يتضمن مقارنة ألفاظ النقش بمثيلاتها في اللغات السامية، وتنتهي بالخاتمة ثم التوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن البناء اللغوي لهذا النقش القانوني انماز بمعجم ثري بالمفردات ذات الاختصاص، وبناء صرفي وتركيبى خاص؛ بدأ متأثراً بنوعية هذا النقش وموضوعه القانوني من حيث تكوينه وأهدافه وأغراضه الخاصة، فبرز بقضايا لغوية وأسلوبية ميزته عن بقية النقوش ذات اختصاصات أخرى.

الكلمات المفتاحية: البناء - اللغة - نقش - قانون - شمر يهرعش.

**Linguistic structure and its significance in the engraving
of the law of Shammar Yharash, a descriptive
and comparative study**

By

Prof/Abdullah Mohammed Said

&

Ali Ezzi Qaid Al-Wesabi

Abstract

This research deals with the study and analysis of a predicate inscription from the Sheba dialect, dating back to the middle stage of the Sabaean state, which is the law of shammar scrambles to regulate buying and selling, and the importance of studying this inscription comes from It depicts an important topic, which lies in the enactment of laws that govern the market at the time, and its linguistic structure is distinguished by many linguistic and stylistic issues that are under discussion about its interpretation and interpretation. The words of the inscription are similar to their counterparts in Semitic languages, and end with the conclusion, then recommendations, and a list of sources and references.

The study reached a general conclusion that the linguistic structure of this legal inscription was characterized by a rich dictionary of specialized vocabulary, and a special morphological and syntactic structure; It seemed influenced by the quality of this inscription and its legal subject in terms of its composition, goals and special purposes, so it emerged with linguistic and stylistic issues that distinguished it from the rest of the inscriptions with other specializations.

Keywords: construction-language-inscription-law-Shammar Yharash.

مقدمة:

تعد دراسة النقوش اليمنية القديمة والبحث في نظامها اللغوي والأسلوبي، ومعرفة موضوعاتها المختلفة من الأهمية بمكان، يوازيها بأهمية البحث والتتقيب عن ملامح الحضارة اليمنية القديمة، فالكتابة تمثل أهم منجز إنساني، حيث تدل في شكلها ومضمونها على مستوى حضارة أمة ما وريقها، وشاهد على منجزاتها، فهي مدونة التاريخ، وكتاب الأمم، وسجل المنجزات، ومنجز الحضارات، واليمنيون القدماء قد عرفوا الكتابة قبل الميلاد بقرون عدة، ودونوا بها أهم منجزاتهم، فكانت الحضارة والتاريخ معاً.

وما بين يدي الدراسة نقش شاهد على المستوى الحضاري والإنساني الذي وصلت إليه ممالك اليمن القديمة، وهو نقش قانوني يتضمن مادة تشريعية صادرة عن الملك شمر يهرعش، إلى جميع فئات الشعب، شعب سبأ ومارب وما جاورها، في موضوع تنظيم البيع والشراء، وقد تميز هذا النقش بأنه تشريع إنساني خالص، لم يأت بأمر الآلهة أو بإشرافها، فالفعل صادر عن الملك شمر يهرعش إلى أتباعه مباشرة، دون وسيط أو مرجع إلهي.

وقد انعكست فيه كثير من القضايا اللغوية مثلت خصيصة بنائية لهذا النقش، تراءت للباحث بصعوبتها، فانبى لها عازماً في الكشف عن بنائه اللغوي ضمن مستوياته المختلفة، وتبيان دلالته، من أجل الوصول إلى تأويل أو ترجمة صحيحة لمضمون النقش.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة نقش قانون شمر يهرعش، من ندرة الدراسات حوله دراسة لغوية مقارنة، فضلاً عن الاحتمالات الدلالية التي اتسم بها تأويل بعض المفردات والتراكيب اللغوية داخل النقش، واحتوائه على أدوات لغوية لا يوجد لها تفسير - حسب متخصصي النقوش، وهي متأتية من بنائه اللغوي المكوّن من مصطلحات متعددة المعاني، ومن نظامه الصرفي والتركيب الذي تشكّل ضمن ميدان معين، وهو الميدان التشريعي باستعماله الخاص للغة، وأسلوبه الشرطي في تحرير الحكم القانوني، فضلاً عن خصائص اللهجة السبئية، لذا اتسم بناؤه اللغوي بوفرة القضايا اللغوية التي سيتوقف عندها الباحث.

قضية الدراسة وأسئلتها:

تتجلى قضية الدراسة من كون هذا النقش يتضمن كثيراً من القضايا اللغوية للهجة سبأ، ولمّا تدرس بعد، فضلاً عن أهمية مضمونه الدال على ما وصلت إليه الحضارة اليمنية من تقدم حضاري وإداري، ومن ثم سنعالج هذه القضية من خلال الإجابة عن السؤال الآتي:

ما القضايا اللغوية التي شكلت البناء اللغوي للنقش القانوني لشمر يهرعش؟

ومنه تتفرع الأسئلة الآتية:

- بم يتسم المعجم اللغوي للنقش في علاقته بموضوعه، ومقارنة باللغات السامية؟
- ما سمات النظام الصوتي المتوافرة في النقش؟
- ما خصائص البناء الصرفي للأسماء والأفعال والأدوات، وقضاياه اللغوية؟
- ما نوعية الجمل وخصائصها التركيبية؟ وأثر موضوع النقش في بنائها التركيبي؟

الأهداف:

- تفسير الكلمات بوصفها تشكل الهيكل البنائي للنقش، وعمل مقارنة بينها وبين المفردات السامية المشابهة.
- معرفة نظام البناء الصوتي والقضايا الصوتية التي تتصل به.
- دراسة البناء الصرفي، وتبيان قضاياه اللغوية.
- دراسة البناء التركيبي للنقش، ومعرفة أثر موضوعه في بناء تراكيب الجمل وأساليبها.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تنظيم مادتها ودراسة موضوعها على المنهج الوصفي، ثم الاستعانة بالمنهج المقارن؛ لمقارنة المعجم المشترك مع اللغات السامية، وتضم هذه الدراسة مدخلا تضمن الحديث عن الكتابة المسندية واللهجة السبئية، ثم التعريف بنقش قانون شمر يهرعش، وأربعة محاور: تناول المحور الأول المعجم، وعالج المحور الثاني القضايا الصوتية، أما الثالث والرابع، فتناولوا القضايا الصرفية والتركيبية، ثم ملحقا لمقارنة مفردات هذا النقش بنظيراتها في اللغة السامية، ثم الخاتمة والتوصيات.

الدراسات السابقة:

لم يتوافر الباحث على دراسات سابقة لهذا النقش؛ درسته بمستوياته اللغوية كافة أو بإحداها، سوى دراسة واحدة قام بها ألفرد بيستون في مجلة ريدان (حولية الآثار والنقوش اليمنية القديمة، العدد الخامس- ١٩٨٨، المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف - عدن)؛ حيث ترجم النقش إلى اللغة الإنجليزية، وناقش بعض القضايا اللغوية؛ كتصدر الفعل بصوت الكاف في السطر الأول، وتفسير أداة الشرط (كمنمو).

مدخل:

أولاً- الكتابة المسندية

تعد الكتابة المسندية من أقدم الكتابات التي تروي معالم حضارة اليمن، بها دون اليمنيون جملة معارفهم وخبراتهم، في مجالات عدة لا سيما البناء، والطقوس الدينية، والتشريعات والقوانين، وقد سُطرت بخط المسند، وهو في رسمه من اختراع اليمنيين القدماء^(١).

ومع ذلك اختلف الباحثون حول إذا ما كان خط المسند هو أصل جميع الخطوط أم لا، فهذا سيد فرج بعد بحث مضمّن توصل إلى أن اللغة اليمنية هي أم اللغة السامية، وأن الخط المسند هو أصل جميع الخطوط، وأن ما يقال عن لغة كنعانية وأبجدية فينيقية، ما هي إلا نوع من العبث، وألوان من المحاولات اليائسة التي قام بها بعض المستشرقين؛ بهدف التشويش على منبع الحضارة العربية، وخلخلة بنيان وحدتها اللغوية^(٢).

كما "يجمع العلماء أن القلم المسند هو أقدم الأقلام التي عُرفت حتى الآن في الجزيرة العربية، وتنقسم النقوش المدونة به والمشتقة منه إلى عربية جنوبية وعربية شمالية"^(٣)، "وقد أظهرت الاكتشافات الحديثة أن استعماله لم يكن قاصراً على اليمن فقط، بل لقد كان القلم المستعمل في كل أنحاء بلاد العرب، وقد استخدمه العرب في خارج بلادهم أيضاً؛ لأنه قلمهم الذي به كانوا يكتبون"^(٤)، يقول الجاحظ: "وكانوا يجعلون الكتاب حفراً في الصخور، ونقشاً في الحجارة، وخلقة مُرْكَبَةً في البُنيان، فربّما كان الكتابُ هو الناتئ، وربّما كان الكتابُ هو الحفر، إذا كان تاريخاً لأمر جسيم، أو عهداً لأمرٍ عظيم، أو مَوْعظةً يُرْتَجَى نفعُها، أو إحياء شرفٍ يريدون تخليد ذكره، أو تطويل مدته، كما كتبوا على قُبّة عُمْدَان، وعلى باب القَيْرُوان، وعلى باب سَمَرْقَنْد، وعلى عمود مارِب، وعلى ركن المشقّر، وعلى الأبلق الفرد، وعلى باب الرُّها، يعمِدُون إلى الأماكن المشهورة، والمواضع المذكورة، فيضعون الخطَّ في أبعِد المواضع من الدُّثور، وأمنعها من الدروس، وأجدر أن يراها من مرَّ بها، ولا تُنسى على وجه الدهر"^(٥).

(1) ينظر: العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، الحلقة الأولى (نقوش المسند)، رفعت هزيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٨، جزء ٢، ص ٢٣٩.

(٢) ينظر: الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، سيد فرج راشد، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) أضواء على النقوش العربية، حسن بن أحمد الهيكلي، مجلة الفيصل، ٧٦٤، ص ٧٦.

(٤) النقوش السبئية القديمة، دراسة لغوية، ميادة شهاب، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ١٨٤.

(٥) الحيوان، الجاحظ، دار صادر، بيروت، ط ٢، ص ٥١.

وعلى ذلك فقد "كان عرب جنوبي الجزيرة العربية يعملون في الألف الأول ق.م لغة عربية مكتوبة، تنقش بخط المسند على الأحجار أو المعدن، يسمون ما يُدون بها (نقوش المسند)^(٦)؛ "أو تحفر بخط الزبور على عُشب النخل وأعواد النخل، وأعواد الخشب، يُسمون كتابتها (زُبُر حمير)"^(٧).

أهمية النقوش:

إن النقوش المسندية تشكل شاهدا تاريخيا مهماً على تاريخ طويل يمتد على مساحة زمنية طويلة لحضارة اليمن والقديم، ومختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلاقاته الخارجية، ولأهميتها هذه كتبت الغالبية العظمى من النقوش على الحجر أو البرونز، حفاظا عليها من الزوال^(٨).

يقول محمود الغول مبينا أهمية النقوش: "لم يصلنا من العرب قبل الإسلام عن طريق الأخبار والشعر الجاهلي وسائر المصادر الأخرى مجتمعة، ما يعدل في كميته وقيمه ووثوق مصدره، ما تحويه هذه النقوش، لذلك لا يجوز أن يتصور أحد أنه قادر عن الاستغناء عن مادة النقوش هذه، إذا شاء أن يعرف تاريخ العرب وأهلها قبل الإسلام"^(٩).

تسمية النقوش وتصنيفها:

انتهى المستشرقون بتسميات عدة للنقوش اليمنية القديمة، إلى تسميتها بـ(العربية الجنوبية القديمة)، في حين يغلب استعمال مصطلح (النقوش اليمنية القديمة) لدى الباحثين العرب، وقد تبين أن لغتها تشمل أربع مجموعات كبرى: سبئية ومعينية وحضرية وقتبانية، وهي عند بعضهم لغات، وعند آخرين لهجات، وهو المذهب الذي نرجحه؛ لأن الفروق اللغوية بينها أقل من أن نجعلها لغات يستقل بعضها عن بعض"^(١٠).

وتنقسم النقوش إلى ضربين: الأول "النقوش النثرية/ الدينية، التي تتحدث عن تقدمه معينة للآلهة حمداً لما وهبت وأعطت، أو شكرًا على الرعاية والعناية، أو وفاء لنذر، والآخر: نقوش البناء التي تصف أعمال البناء والترميم،...، أما الأحداث والوقائع التاريخية، وكذلك المسائل التاريخية، فإنها تذكر غالباً في تضاعيف النقوش من شتى الأضراب"^(١١).

(٦) والمسند كلمة منقولة من اللغات الصبهدية حيث معناها سند مكتوب، ينظر: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، محمد عبد القادر بافقيه وآخرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٥، ص ٦٨.

(٧) العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، الحلقة الأولى (نقوش المسند)، رفعت هزيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٨، جزء ٢، ص ٣٢٥.

(٨) ينظر: مختارات من النقوش اليمنية، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٩) المرجع السابق، ص ٧.

(١٠) العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، مرجع سابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(١١) المرجع السابق، ص ٣٢٩.

ونحن نرى أن النقوش المتخصصة بسن القوانين تمثل صنفًا مستقلًا بنفسه، لا يتصل بالذور أو البناء، لخصيبتها التشريعية واللغوية التي تبعدها عن خصائص نقوش الذور وأسلوبها التقديمي، فضلا عن البناء، إضافة إلى ذلك شهرتها، كقانون سوق شمر، وقانون شمر يهرعش.

التاريخ الكتابي للملكة سبأ:

تمثل لهجة سبأ اللهجة الأساسية في اللغة اليمنية القديمة، وقد أضحت قواعدها اللغوية واضحة ومؤكدة، يُعتمد عليها في دراسة لغة النقوش الجنوبية، فاللهجة السبئية هي لهجة مملكتي سبأ وحمير، فاقت اللهجات الأخرى من حيث انتشارها، وطول زمن استخدامها، الذي أدى إلى تفوقها على بقية اللهجات من حيث عدد نقوشها التي عثر عليها^(١٢)، وبها دونت أكثر النقوش، ولذا يتم وصف الخصائص اللغوية لبقية اللهجات بناء على هذه اللهجة، ثم يضاف إلى ذلك أهم ما تختلف به اللهجات الثلاث المعينية والقنابانية والحضرية عنها^(١٣)، وكثرة النقوش السبئية، ترجع إلى أن السبئية ظلت تستعمل دون انقطاع زمنا طويلا يزيد على اثني عشر قرنا، وأدى ذلك إلى حدوث تغييرات لغوية ونحوية يمكن تمييزها^(١٤).

وقد شهدت هذه اللهجة نظرًا لطول مدة استخدامها، والامتداد التاريخ والسياسي للملكة سبأ- تطورات لغوية متنوعة، ولذلك يقسمها الباحثون، إلى ثلاثة مراحل هي^(١٥):

- ١- المرحلة القديمة المبكرة، تمتد من البدايات حتى حوالي الميلاد. حيث اتسمت الكتابة المسندية في هذه المرحلة، بالطابع الهندسي والأشكال المستطيلة، والزوايا القائمة، والتناسق بين أحجام الحروف، وكثرت فيها استخدام أسلوب المحراث، أي البدء من اليمين لليسر، ثم العودة من اليسار إلى اليمين، وهكذا حتى نهاية النقش.
- ٢- المرحلة الوسطى، تمتد من الميلاد، حتى أوائل القرن الرابع الميلادي، وإليها تعود أكثر النقوش.

ظهر في هذه المرحلة الميل إلى الزخرفة، وحلت الزوايا الحادة محل القائمة، وصارت الخطوط المستقيمة تميل إلى الانحناء.

(١٢) ينظر: اللغة اليمنية القديمة، فاروق اسماعيل، دار الكتب العلمية - تعز، ٢٠٠٠، ص ٤٦.

(١٣) ينظر: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، ص ٦٨.

(١٤) ينظر: العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، مرجع سابق، ص ٣٣١.

(١٥) ينظر: اللغة اليمنية القديمة، مرجع سابق، ص ٤٦- ٥٨.

٣- المرحلة الحديثة، أو المتأخرة، تمتد من أوائل القرن الرابع حتى النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، وهنا اتسع نطاق الزخرفة في الكتابة إلى حد كبير. إن مملكة سبأ هي الموطن الأول للمسند، لانتماء أغلب النقوش إلى هذه المملكة وانتشارها في مناطقها^(١٦).

ثانياً- التعريف بنقش قانون شمر يهرعش:

يحتوي هذا النقش على تشريع قانوني ينظم النشاط التجاري في سوق مدينة مارب، سنة الملك شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان، لشعب سبأ (أهل مارب) وما والاها، في تنظيم البيوع بالمواشي والرقيق، فحدد المدة التي يعد فيها البيع تاماً، وهي أمد شهر، والمدة التي يجوز فيها رد المبيع إلى البائع، وهي بين عشرة أيام وعشرين يوماً، كما بين حكم الحيوان الهالك في أثناء المدة التي يحق للمشتري فيها رد ما اشتراه إلى البائع، فحددها بسبعة أيام، فإن مضت هذه الأيام، وهلك الحيوان في حوزة المشتري وجب عليه دفع الثمن كاملاً إلى البائع، ولا يحق له الاعتراض عليه، والاحتجاج بأن الحيوان قد هلك في أثناء مدة أجاز له القانون فيها فسخ عقد الشراء^(١٧).

وهذا النقش من النقوش التي دونت في أوائل أيام حكمه؛ أي الأيام التي حكم فيها بلقب (ملك سبأ وذي ريدان)، ولم يكن قد استولى بعد على حضرموت ويمنت^(١٨)، كما أنه - أي النقش - بموضوعه ليس القانون الوحيد الذي سنه الملك شمر يهرعش، وإنما هو واحد من ضمن قوانين له أخرى، وهي:

- ١- قانون تنظم بيع وشراء العبيد والمواشي - موضوع الدراسة.
- ٢- قانون العقوبات.
- ٣- قانون الخروج عن الحاكم.
- ٤- قانون بناء السجون.

تحليل نقش

أوصاف نقش شمر يهرعش^(١٩):

النقش: ربريوار رقم (٣٩١٠)، نقش حفر على لوحة حجرية.
المصدر: مارب (مرب في النص)، النقش يوجد حالياً في لندن (المتحف البريطاني).

(١٦) ينظر: المرجع السابق، ص٥٥.

(١٧) المفصل في تاريخ العرب، جواد علي، ج٢، ص٥٤٠-٥٤١.

(١٨) ينظر: المرجع السابق، ج٢، ص٥٤٠.

(١٩) مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، ص١٦٦.

- [٣] م ن ن / و س ت ق ض ن / ب ن / أن س م / وأ ب ل م / و ث و ر م / و ب ع ر م /
 و ش أ م ت / ك م ن م / و / ذ ي ش أ م ن / ع ب د م / ف أ و / أ م ت م / و ب ع ر
 [٤] م / و ش أ م ت م / ف ل ي ك ن ن / م ع د ه و / أ ح د / و ر خ م / و ذ ي ه ج ب
 أن / ب ع د ن / ع ش ر ت / ي م ت م / ف أ و / ع ش ر ي / أ ب ل م / ف أ و / ث
 [٥] و ر م / ف أ و / ب ع ر م / ف ل ي ه ب ن / ع س ب ه و / س ع ت ن / ذ ي س
 ب أن / ب ع ل ي ه و / و ب ك ن / ي م ت م / ب ع ر م / ب ع م / ذ ي ش أ م ن ه
 و / و
 [٦] ي ج ز ن / س ب ع م / ي و م م / ف ب ر أ م / م ه ش أ م ن / ب ن / م و ت ه و /
 و ب ط ل ت ه و / و ل / ي ف ي ن / ل م ه ش أ م ن / ش ر ع ه و / و م ن
 [٧] م / و / ذ ي ه ر أ ب ن / و ي ه و ح ب ن / و ر ق م / و د ع ت م / ف أ و / ي ه
 ر أ ش ن / ز أ د م / ف أ و / س أ ر ت / ض م ر م / ع ب د م / ف أ و / أ م ...
المحور الأول- المعجم (٢٠):

(وقه): فعل ماضٍ بمعنى أمر، **(ريسن):** مصدر للفعل (ريس) وهو فعل ماضٍ بمعنى أمر أو أصدر مرسوماً، **(هكنن):** مصدر للفعل أمر، و**(هحرن):** من حور، مصدر بمعنى (أمر) من الفعل الماضي، **(يهنعم):** اسم شخص مفرد مذكر، بمعنى ينعم، على وزن الفعل المتعدي بالهاء **(يهفعل)**، **(ملك):** اسم وهو لفظ سامي مشترك - فالسبئيون كانوا يطلقون كلمة ملك على ملوك المقاطعات التابعة لهم، أما المعينيون فكانوا يستعملون كلمة (كبر)، (كبير) لوصفهم، وهم المسؤولون عن المقاطعات البعيدة ويقومون مقام حاكم الولاية، **(سبأ):** إحدى أهم الممالك اليمنية القديمة، **(مرب):** مارب، وهي عاصمة مملكة سبأ، وتكتب بالألف وليس بالهمز؛ لأن اللهجة السبئية إنما تحذف الأصوات الطويلة، ومنها صوت الألف، وتثبت الهمزة، **(ريدن):** اسم قصر في ظفار يقع على بعد (١٧ كم) جنوب مدينة تريم^(٢١)، وإليه نسبت الأسرة الملكية الحميرية، وزعماء حمير من الأقبال والملوك، فيقال لهم: بنو ذي ريدان، "وقد رافق ظهورهم ظهور لقب جديد حمله بعض الملوك في سبأ من مارب وصنعاء، وهو لقب ملك سبأ وذي ريدان"^(٢٢)، **(أبعل):** اسم جمع، بمعنى أسياد، **(أدم):** أتباع أو رعية، **(شعين):** اسم بمعنى الشعب أو القبيلة، ويأتي في النقوش مضافاً إلى قبيلة (شعب سبأ)،

(٢٠) استعان الباحث في عمل هذا المعجم، بالمعجم السبئي، ببيستون وآخرون، ١٩٨٢.

(٢١) معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم أحمد المقفي، دار الكلمة - صنعاء، ١٩٨٥، ص ١٨٦.

(٢٢) ينظر: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، ص ٣٠.

لذا فقد استعملت (شعب) نظير قبيلة أو عشيرة عند العرب الشماليين، غير أن ما يميزها أنها ارتبطت بأرض تملكها، وتستند في أمور حياتها إلى هذه الأرض التي ترتبط بها، وقد يحصل لها تطورات، حينما تستقر على أرض زراعية، أو تكون في مركز تجاري، ومن هنا جاءت تسميتها ب(شعب)^(٢٣) وليس قبيلة بدوية، (هجرن): مدينة أو أهل مدينة، (أسرر): سرر بطن الوادي، أو أرض مزروعة عند مجرى الوادي، وأسرر: اسم جمع.

(شأمت): اسم يتضمن معنى البيع والشراء؛ لذا ينصرف معناه إلى (بضاعة) أو (مبيعات)، والفعل منه شأم، و(يشأمن): فعل مضارع بمعنى يشتري، ومهشأمن: اسم فاعل بمعنى البائع، (أقيض): اسم جمع، بمعنى المبادلات التجارية، يطلق على البضاعة التي تتم عن طريق المقايضة أي المبادلة التجارية، والفعل: قيض أو قايض، والمضارع منه (ستقضن).

(إنسم): إنسان، (عبدم): عبد خادم مولى تابع، لفظ سامي مشترك، (أمت): جارية، (إيلم): اسم يطلق على المفرد والجمع، وهو من أسماء الجموع التي لا واحد له من لفظه، ويطلق على طيع الجمال والنوق، (بعرم): أي بعير، ويطلق على الذكر والأنثى من الإبل، وقد ظهر لفظ بعير في نقوش القرن السابع ق.م للدلالة على الماشية بصفة عامة^(٢٤)، (ورخم): اسم، بمعنى شهر، (شرعهو): حقوقه أو حقه، (بطلتهو): نفوقه، (عسبهو): عسب اسم بمعنى أجر، (زأدم): كفالة أو ضمانته، (سأرت): اسم بمعنى أي شيء آخر، (ورقم): مكتوب، (ودعتم): مصدر من الفعل ودع أو يدع بمعنى أعلم أخبر أعلن، (ضمرم): رهن، والضمار رأس المال الذي يبدأ به التاجر تجارته، كما يطلق على الولد والمال.

(يجزن): فعل مضارع بمعنى تجاوز، من جوز وجاز؛ أي مضى زمنًا، (يهجبان): فعل مضارع من هجبا (هفعل) والياء علامة المضارعة؛ بمعنى يعيد أو يرجع، والهاء والنون صوتان زائدان، (يهين): من الماضي وهب وأعطى، (يسبان): فعل مضارع بمعنى تصرف، (يفين): فعل مضارع من الماضي وفي، أي يؤدي التزامًا، (يهرابن): فعل مضارع بمعنى يستأجر/ يتعاقد، (يهوحبن): الهاء من أصل الكلمة، والياء للمضارعة، وهو حجب فعل بمعنى توافق، (يهراش): يتاجر أو يقدم ضمانته تجارية.

(٢٣) التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، عبد العزيز الدوري، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٨٤، ص٢٤.

(٢٤) ينظر: حيوانات النقل والحرب في جنوب الجزيرة العربية قبل الإسلام، دراسة في ضوء النقوش والآثار، محمد عوض باعليان، مركز عدن للدراسات والبحوث، عدن، ١، ص٨٧.

الترجمة إلى الفصحى:

هكذا أمر/أصدر مرسوما صادرا محررا الملك شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان بن ياسر يهنعم ملك سبأ وذي ريدان، لأتباعه قبيلة سبأ أسياذ مدينة مارب وأوديتها، بخصوص كل المبيعات والمقايضات التجارية التي تباع أو تقايض، إذا ما اشترى أحدهم عبدا أو أمة وإبلا وبعيرا وبضاعة، فليكونن موعده شهرا واحدا، والذي يعيد بعد عشرة أيام أو عشرين، إبلا أو ثورا أو بعيرا/ ماشية؛ فليهب إيجاره المدة التي تصرف بها بملكته، وحينما/لما يموت بعير/ماشية مع/عند الذي يشتريها وتجاوزت مدة الشراء سبعة أيام، فالبايع بريء من موته وهلاكه، وليفي للبائع حقوقه، وإذا ما يعقد أحدهم اتفاقا فليكن مكتوبا ومعلنا، أو يقدم ضمانا/ كفالة تجارية، أو أي شيء آخر ضمارة عبد أو أمة.

المحور الثاني - القضايا الصوتية:

لا ترد في اللهجة السبئية بوجه عام الأصوات الصائتة إلا إذا استثنينا جواز استعمال صوتي الواو والياء استعمال الصوامت تارة، واستعمال الصوائت تارة أخرى، دون ضابط قاعدي، ولا يوجد فيها فتحة طويلة التي يسميها القدماء بـ(الألف)؛ ولذا ينبغي كتابة الألف بهمزة القطع؛ لأن همزة الوصل لا ترد في النقوش إطلاقاً^(٢٥).

ومن القضايا الصوتية المتوافرة في هذا النقش:

- ١- القلب المكاني: أي تبديل صوتين مكانيهما في كلمة واحدة، كما في لفظ (و د ع ت م): من ودع أو يدع، ربما أن صوت التاء جاء بديلا لصوت الواو أو الياء، إذ نلاحظ هذه الظاهرة في كلمة أخرى وردت في النقش، وهي (يتمم)؛ بمعنى يوم.
- ٢- الإشباع أو الإطالة: كما في كلمة (أ د م ه و).
- ٣- الحذف: أي حذف الحركات الطويلة كتابة، وقد جاء في النقش بعض الكلمات التي حذف منها الحركات الطويلة، وهي:
 - ذ ريدن: ذي ريدان، يسرم: ياسر.
 - مارب: مارب، حذف صوت الألف للتسهيل، ولأن الكتابة القديمة لا تثبت الحركات الطويلة كتابة، فكلمة (مارب) تكتب وتتطق هكذا بالألف، وليس بالهمزة (مأرب).
 - ضمرم: ضمارة، يمتن: يموت.

(٢٥) ينظر: العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، مرجع سابق، ص ٣٢٩-٣٣١.

١ - الإبدال:

- بن: حرف جر بمعنى (من)، ويلاحظ أن (بن) تحمل الهجاء نفسه لـ(بن) التي بمعنى (ابن)، والمعنى يتضح من خلال السياق، حيث أبدلت الميم بالباء، لأنهما من الأصوات المتقاربة في المخرج والصفة، فهما شفويان مجهوران.

المحور الثالث - القضايا الصرفية:

أولاً - الصيغ غير الاشتقاقية

أ- الضمائر الشخصية:

توافرت اللغة العربية الجنوبية على الضمائر المتصلة منها والمنفصلة، ويتقسيمها إلى ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، غير أن ضمائر المتكلم والمخاطب لم ترد إلا في شواهد قليلة، وذلك يعود إلى طبيعة موضوعات تلك النقوش، وإلى أسلوبها الكتابي، الذي يتطلب أن يسند مضمون النقش إلى الغائب.

وقد جاء في هذا النقش مجموعة من ضمائر الغياب المتصلة بالاسم؛ في محل جر بالإضافة، والمتصلة بالفعل في محل رفع أو نصب، وهو ما سنوضحه في الآتي:

١ - ضمائر الغيبة المتصلة بالاسم:

شواهد ضمير الغيبة (ه و) المتصل بالاسم:

- (ل أ د م ه و): الشاهد (ه و)، ضمير متصل للغائب المفرد المذكر، في محل جر بالإضافة، يعود على الملك شمر يهرعش.

- (م ر ب _ و أ س ر ر ه و): الشاهد (ه و) ضمير متصل للغائب المفرد المؤنث، في محل جر بالإضافة، عائد على مدينة مارب.

- (م ع د ه و): الشاهد (ه و) ضمير متصل بالاسم/الطرف، يعود على غائب مفرد في محل جر بالإضافة.

- (ع س ب ه و): الشاهد (ه و) ضمير متصل في محل جر بالإضافة، يعود على الغائب، أي كراؤها؛ كراء الحيوانات التي انتفع بها.

- (ب ع ل ي ه و): الشاهد (ه و) ضمير متصل بالاسم في محل جر بالإضافة، يعود على المشتري الذي انتفع بالماشية وتصرف بها.

- (م و ت ه و): الشاهد (ه و) ضمير متصل بالمصدر في محل جر بالإضافة، عائد على مفرد غائب، وكذلك في كلمة (ب ط ل ت ه و) العائد على الماشية التي باعها.

- (ش ر ع ه و): الشاهد (ه و) ضمير متصل في محل جر بالإضافة، يعود على البائع، بمعنى حقه.

الاسم	الغائب	الغائبة	الغائبون
أدم	أدم ه و	-	-
أسرر	-	أسرر ه و	-
معد	م وع د ه و	-	-
عسب	-	ع س ب ه و	-
بعل ي	ب ع ل ي ه و	-	-
موت	-	م و ت ه و	-
بطلت	-	ب ط ل ت ه و	-
شرع	ش ر ع ه و	-	-

٢- ضمائر الغيبة المتصلة بالفعل:

ورد في هذا النقش ضمير الغيبة متصلاً بالفعل المضارع في شاهد واحد، عائداً على المفرد المؤنث في محل نصب مفعولاً به، وذلك في قوله: (ذ ي ش أ م ن ه و)، أي؛ مع/عند الذي يشتريها، فالشاهد (ه و) ضمير متصل يعود على المفعول به (بعرم) أي الماشية.

وما يمكن ملاحظته في هذا النقش هو غياب ضمير الغائبين للجمع، على الرغم من أن الأمر صادر لكل أتباع الملك وهم شعب سبأ، وذلك لأن السياق قانوني عام لا يتناسب مع وجوده.

أ- الأسماء الموصولة:

استخدم الاسم الموصول (ذ) في هذا النقش للمفرد المذكر والمؤنث، للعاقل وغير العاقل بلا تصرف، كما في الجدول أدناه:

العائد	الاسم الموصول
ذ - اسم موصول بمعنى الذي، عائد على مفرد مذكر عاقل	ذيهجان
ذ - اسم موصول بمعنى الذي عائد على مفرد مذكر عاقل	ذيشامن
ذ - اسم موصول بمعنى التي عائد على مؤنث غير عاقل (سعتن)	ذيسبان

كما أتى (ذ) للدلالة على الأنساب؛ في كلمة (ذ ر ي د ن) ف(ذ) أصلها (نو) بمعنى صاحب.

أما بقية الأسماء الموصولة الواردة في النقش؛ فلها وضع صرفي ونحوي مختلف عما سبق؛ لمجيء أدوات لغوية قبلها، صرفتها عن معناها ووظيفتها الأساسية، فهي تأتي بمعنى

(ما) المصدرية، وذلك إذا جاءت بعد حرف الجر (بعد)؛ وقياسا على ذلك يمكن عدّها زائدة إذا جاءت بعد الشرط (كمنو ومنمو)؛ لتوكيد الشرط، أي بمعنى (إذا ما).

ب- أسماء الشرط:

(كمنمو - منمو):

إن أداة الشرط البسيطة في السبئية الفصحى التي تقابل (إذا)، هي (هم) وأحيانا تأتي على صيغة (همي)، وقد جاء في محرم بلقيس صيغتا (منمو) و(مهنمو) في سياقين متشابهين، للدلالة على المستقبل، فتقابلان (إذا) بالعربية، وكذلك صيغة (كمنمو)^(٢٦)، ومن ثم تترجم (كمنمو - منمو) ب(إذا أحدهم)، ف(منمو) من الأسماء الموصولة العامة؛ لكنها في الاستعمال يغلب عليها معنى الشرط^(٢٧)، وهي في الأصل مكونة من (من) الاسم الموصول للعاقل الذي يرد مركبا مع صوت الميم (م) أو الميم والواو (مو) الزائدين، لإفادة التوكيد، فتكون الصيغة على النحو الآتي: (منم - منمو) للاسم الموصول الذي يحمل معنى الشرط، وقد تليه (ذ) الوصلية، وهي من التراكيب التي يصعب ترجمتها إلى العربية حرفيا^(٢٨).

وتستخدم (منمو) استخداما ظرفيا زمانيا محضا، فتكون بمعنى حالما^(٢٩)، الذي يحمل معنى الشرط أيضا، ولذا يمكن تأويل (منمو) في نهاية النقش، ب(حالما)، والواو قبلها حالية، تربط ما قبلها بما بعدها، أي وليفي للبائع حقه حالما يعقد الاتفاق مكتوبا ومعلنا أو يقدم ضمانا، ...، أو بمعناها السابق (إذا).

(بكن):

أداة شرط تؤول في هذا النقش ب(لما)، وتأتي لتعليق الجواب بالشرط.

ج- أسماء الإشارة:

(ك): تستهل كثير من نقوش التشريعات في نصوص العهد المبكر بصوت (ك) منفردا، أو مركبا مع صوت النون (كن)، للدلالة الإشارية، فيكون بمعنى (هكذا)^(٣٠)، ومجيء الكاف في مستهل النقش يكاد يكون خاصا بنقوش التشريعات القانونية، بيد أنها في هذا النقش لا تمثل بدايته، إذ ثمة محذوف قبلها، ومع ذلك فإن اتصالها بالفعل، يبعدها عن أن تكون للجر، وإذا كانت (كن) تتصل بنقوش التشريعات القانونية، بمعنى هكذا شرع أو أمر أو هذا

(٢٦) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، كتابات المسند، ألفرد بيستون، تر: رفعت هزيم، ١٩٩٥، مؤسسة حمادة للخدمات الجامعية، الأردن، ص ٨٠.

(٢٧) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٤، وما بعدها.

(٢٨) ينظر: اللغة اليمنية القديمة، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢٩) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٨٨.

ما أمر، كذلك - وكما يرى بيستون - تؤول الكاف بأنها رابطة إشارية بمعنى (هكذا)^(٣١)، أو كذلك.

د - ألفاظ الأعداد:

تضمن هذا النقش ألفاظ الأعداد الآتية:

- أحد: واحد، جاء مع المعدود المذكر (ورخم)، أي شهر واحد.
- عشت: عشرة، جاء مع المعدود المؤنث الجمع (ي م ت م)، أي عشرة أيام.
- عشري: عشرين، من أسماء العقود، معطوف على ما قبله مجرور مثله وعلامة جره الياء.
- سبعم: سبع، جاء مع المعدود المفرد (ي و م)، أي سبع يوم (سبعة أيام).

ثانيا - أبنية الأسماء غير الاشتقاقية:

أ- الاسم المفرد:

توافر في هذا النقش بعض الأسماء المفردة؛ منها ما تدل على الأعلام، ومنها للأماكن أو للحيوان أو الجنس أو غير ذلك، وهي الآتي:

- شمر: اسم علم مفرد مذكر على وزن فَعَل بفتح الفاء وتشديد العين.
- سبأ: اسم مفرد مؤنث، على وزن فَعَل.
- يسرم: اسم علم مفرد مذكر، على وزن فاعل (ياسر)، وهذا البناء شائع في الأسماء.
- إنسم: اسم جنس على وزن فِعْل، والميم للتمييز/التنوين.
- بن: اسم مفرد مذكر، بمعنى ابن، وهو من الأبنية الثنائية التي تعبر عن ألفاظ القرابة.
- ثورم: اسم حيوان مفرد مذكر، على وزن فَعَل.
- هجرن: اسم مفرد مؤنث، على وزن فَعَل.
- مرب: اسم مفرد مؤنث، على وزن فاعل؛ أي مارب.
- سعتن: اسم مفرد مؤنث معرف بالنون، على وزن فَعْل، والنون علامة التعريف.
- ملك: لقب لاسم مفرد مذكر، على وزن فَعْل.
- ذ ريدن: اسم مركب.
- ورخ: اسم مفرد مذكر، على وزن فَعْل.
- يومم: اسم يوم، على وزن فَعْل، والميم للتمييز/التنوين.
- ضمرم: ضممار، على وزن فعال، الميم علامة التنكير/التييم أو التنوين.

(٣١) ينظر: المرجع السابق، ص ٩٣.

ب- أبنية جمع التكسير :

وينقسم إلى:

- ما كان مخالفاً لأوزان الجمع، أي إن له مفرداً من لفظه، لكنه لا يجمع على صيغة جمع المذكر السالم؛ وهي الآتي:
- أبعل: اسم جمع تكسير، على وزن أفعل، ومفرده بعل.
 - أقيض: جمع تكسير على وزن أفعل، ومفرده قيض.
 - أسرر: جمع تكسير، على وزن أفعل، ومفرده سرر.
- ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه، وإنما واحده من معناه:
- آدم: اسم جمع لا مفرد له من لفظه، على وزن فَعَل.
 - إيلم: اسم يطلق على المفرد والجمع، وهو من أسماء الجموع التي لا واحد له من لفظه، ويطلق على قطع الجمال والنوق، وأصل الإيل: الاسم المفرد إيل، وقد جاء على وزن فِعِل، وكذلك كلمة (بعير)، وهي على وزن فَعِيل.
 - شعبين: اسم مفرد على وزن فَعَل، وهو من أسماء الجموع لا واحد له من لفظه.

ثالثاً- أبنية الأسماء المشتقة:

أ- المصادر:

- المصدر في السبئية هو الصيغة المجردة للفعل مضافاً إليه (ن) في آخره علامة على المصدرية، أو يأتي مجرداً منها، وللمصدر استعمالان محددان:
- 1- أن يكون اسماً، وهو ما يسمى في العربية بالمصدر^(٣٢)، أي أن يكون خالياً من الحدث والزمن، ومن شواهد في النقش الآتي:
 - موتم: موت، وهو مصدر مات.
 - بطلتهو: مصدر من الفعل المجرد بطل، و(هو) ضمير متصل.
 - عسب: مصدر على وزن فعل.
 - زأدم: زاد مصدر على وزن فَعَل، والميم للتمييز/ التثنية.
 - شأمت: مصدر من الجذر شأم، وشأمت على وزن فعلت، حيث ترد التاء في نهاية المصادر سواء من المجرد أو المزيد^(٣٣) علامة على المصدرية.

(٣٢) قواعد النقوش العربية الجنوبية، المرجع السابق، ص٣٧.

(٣٣) ينظر: مرجع سابق، ص٣٨.

٢- المصدر المماثل للفعل:

إن توالى فعلاً أو أكثر في جملة واحدة، فالمألوف أن يكون الأول منهما بصيغة الفعل التام، بينما تكون الأفعال الأخرى بصيغة المصدر؛ لكنها تماثل الأفعال التامة من حيث الدلالة، أي يصح أن يتصل ضمير الفاعل بالفعل الأول، ثم تأتي الأفعال التالية مجردة من الفاعل^(٣٤).

فالأفعال التالية للفعل الأول (وقه)، وهي (رسن - هكنن - هحرن) تعد مصادر، لكنها من حيث الدلالة تحمل معنى الفاعلية، دون أن تستعمل استعمال الأفعال التامة، والنون اللاحقة ليست من أصل الكلمة، وإنما تلك الأفعال في الأصل كانت بهذه الصيغة: (ريس) و(هكن) و(هحر)، أي على صيغة الفعل الثلاثي، والنون للمصدرية، وهذا من الاستعمالات النادرة، والغالب أن يكون الفعل الأخير من الأفعال المتتالية من هذا الضرب، أي بصيغة المصدر المنتهي بالنون، ومن النادر أن يستعمل هذا المصدر - أي المنتهي بالنون، في سلسلة كاملة من الأفعال المتتالية^(٣٥).

وكل الأفعال الأربعة الموجودة بداية النقش تنصرف إلى معنى أمر و(سن) سن قانونا.

أ- اسم الفاعل:

يشترك اسم الفاعل في اللهجة السبئية من الفعل الثلاثي دون زوائد كتابية، أما إذا كان الفعل مزيداً بالهاء أو التاء أو التضعيف، فيشتق منه بإضافة ميم في أوله^(٣٦). وقد جاء اسم الفاعل في هذا النقش في الشاهد (مهشأمن) أي البائع، وهو مشتق من الفعل المزيد بالهاء (هشأم)، ما يعنى أن الفعل (شأم) بمعنى اشترى، والفعل (هشأم) بمعنى باع، ولذا أتى الفعل (يشأمن) في النقش دون الهاء للدلالة على الشراء وليس البيع، وفي القرآن الكريم يحمل الفعل (يشري) كلا المعنيين، حيث يأتي بمعنى باع وبمعنى اشترى.

ب- اسم المفعول:

هو اسم مشتق من الفعل؛ يدل على ما وقع عليه الفعل، ويكون في صيغة (فعل) في لهجة سبأ، ومن أمثاله في هذا النقش، الشاهد (ورقم): بمعنى مكتوب، و(دعتم) اسم مفعول من الفعل الثلاثي ودع أو يدع، بمعنى معلن.

(٣٤) ينظر: مرجع سابق، ص٣٧.

(٣٥) ينظر: مرجع سابق، ص٣٧-٣٨.

(٣٦) ينظر: مرجع سابق، ص٣٨.

ج- اسم الزمان:

جاء اسم الزمان في هذا النقش على وزن مفعّل - وهو من أبنية العربية الفصحى - في الكلمة (معهو)، ويبدو أن صوت الواو حذف من الكلمة؛ إذ لا ضابط صوتي للهجة السبئية، ولذا يكون على وزن مفعّل، أي موعّد اسم زمان من الفعل الثلاثي المعتلّ الأول صحيح الآخر من (وعد)، يصاغ على وزن مضارع، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

د- أبنية الصفة المشبهة:

- ملك: صفة مشبهة على وزن فاعل.
- يهرعش: صفة على وزن يهفعل.
- يهنعم: صفة على وزن يهفعل.
- أدمهو: صفة مشبهة على وزن فَعَل.
- أبعل: مفردها بعل، صفة مشبهة على وزن فَعَل.
- برأم: بمعنى بريء، على وزن فاعل.
- أمتم: وردت في النقش صفة بمعنى جارية /عكس حرة، وليست اسم جنس بمعنى أنثى، وكذلك (عبدم) فهو اسم صفة وليس اسم جنس، إذا الكلمتان تصفان اسم الجنس (إنسم) بوصفه من ضمن المبيعات، أي الرقيق.
- وكل تلك الأبنية هي أبنية فصيحة، أي تتوافر في العربية الفصحى.

رابعاً- تصريف الفعل:

أ- الفعل من حيث البناء

جل الأفعال في هذا النقش مبنية للمعلوم، عدا فعلين يمكن عدّهما من المبني للمجهول؛ لاختلافهما في الصيغة عن المبني للمعلوم، وهما (يشأمنن - ستقضن)، حيث يصعب التفريق بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول في اللهجة السبئية، لكن وجود بعض الفوارق في صيغ الفعل الواحد دل على أن الفعلين مبنيان للمجهول للدلالة على العموم والشمول، فالفعل (يشأمنن) ورد بهذا الصيغة، وبصيغة أخرى دون النون الثانية (يشأمن)، والزيادة في الفعل الأول دل على أنه مبني للمجهول^(٣٧)، فضلاً عن أنه يعود على

(٣٧) فوجود صيغ للمعلوم وأخرى للمجهول مؤكّد في اللهجة السبئية، على أن الفارق بين الصيغتين لا يظهر في الكتابة، وإنما ينبغي البحث عنه لو كان ممكناً، لكن طريقة الكتابة وغياب الحركات لا تسمح لنا باستنتاج اختلافات في الشكل الكتابي بين الصيغتين، ينظر: المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(شأمت) الذي ينوب مناب الفاعل، وهو طرفا عقد البيع (البائع والمشتري)، ومجيء السين والتاء بداية الفعل (ستقضن) دال على أن الفعل يعود على مؤنث لا على مذكر، فضلا عن أن بقية الأفعال المضارعة في النقش بدأت بالياء دالة على فاعل مذكر.

ب- **الفعل من حيث الدلالة الزمنية:** هناك زمانان للفعل في اللهجة السبئية: هما الماضي، والمضارع الذي يُبدأ بسوابق صرفية (ي-ت)، ولم ترد شواهد مؤكدة على مجيء فعل الأمر^(٣٨) للمخاطب، أما الأمر الغائب فهو كالمضارع بتقديم لام الأمر^(٣٩).

١- الفعل الماضي

يدل على وقوع الحدث في الماضي، "والفعل الماضي في لغة النقوش لا تلحقه نون، فإن وجدت صيغة الماضي ملحقه بنون، دل ذلك على أن هذه الصيغة المصدر، أي الصيغة الاسمية من الفعل، والنون، في نهايتها للتعريف"^(٤٠).

- وقه: فعل ماضٍ ثلاثي على وزن فَعَلَ.

- ريسن: ريس فعل ماضٍ ثلاثي على وزن (فَعَلَ)، ويحتمل أن يكون معبرا عن (فَعَلَ)، لكن مجيئه بعد فعل حوله إلى المصدر مع الإبقاء على دلالاته الفعلية، والنون لاحقة علامة للمصدرية، وكذلك الفعلان اللذان جاء بعده (هكنن - هحرن)، فتلك الأفعال الثلاثة هي في الأصل أفعال ماضية، لكن أسلوب تتالي الأفعال في اللهجة السبئية حول تلك الأفعال التي جاءت بعد الفعل الأول إلى مصادر تحل محل الفعل.

٢- الفعل المضارع

ينقسم الفعل المضارع في اللهجة السبئية إلى نوعين: مضارع بسيط، وهذا النوع لا ينتهي بلاحة النون، ويستخدم في الجمل الرئيسية، ومضارع منون؛ وهو الذي ينتهي بلاحة (النون)، وذلك حين يأتي في جمل الطلب والجمل التابعة بمختلف أضرِبها، بما في ذلك الجمل الوصلية^(٤١)، فكثيرا ما يوجد المضارع المنون في الصفة، وبعد لام الأمر والرجاء^(٤٢).

وقد جاءت الأفعال المضارعة في هذا النقش مزيدة بلاحة النون؛ لأن الفعل الرئيس في النقش أتى بصيغة الماضي (وقه) أمر، والأفعال المضارعة جاءت ضمن جمل موصولة أو تابعة تفسر مضمون ذلك الأمر أو المرسوم، أو في سياق الأمر.

(٣٨) ينظر: المرجع السابق، ص٤٣.

(٣٩) مختارات من النقوش البيمنية القديمة، مرجع سابق، ص٤٧.

(٤٠) النقوش السبئية القديمة، دراسة لغوية، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٤١) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، ص٣٦.

(٤٢) مختارات من النقوش البيمنية القديمة، مرجع سابق، ص٣٧.

ومن شواهد المضارع المنتهي بالنون - لمجيئه في الجمل الموصلية- الأفعال الآتية: (وذ يشأمن- ذ يهجبأن- وذ يسبأن- وذ يهرأين- يهوحبن- يهرأشن)، فقد جاءت هذه الأفعال ضمن جمل تابعة غير مستقلة، تصف ما قبلها، وكذلك الفعلان: (يشأمنن - يستقضن)؛ لأنهما يصفان ما قبلهما.

كما جاء الفعل المضارع في هذه النقش ملحقا بالنون؛ لاتصاله بلام الأمر، وذلك في الشواهد الآتية: (فليكنن- فليهبين- ليفين).

ج- أوزان الفعل:

جاءت الأفعال في هذا النقش على أوزان مختلفة، منها على وزن (فعل)، و (هفعل)، أي مزيدة بالهاء للتعديّة، أو على وزن (ستفعل)، كما في الجدول الآتي:

الفعل	مجرد	مزيد بالهاء	مزيد بالسين والتاء
وقه	فعل		
ريسن - هكنن	فعل + ن	-	-
هحرن	-	هفعل + ن	-
ستقضن	-	-	ستفعل + ن
يشأمنن يهبين يفين يسبأن يمتن يجزين	فعل، يفعل + ن		
يهجبأن، يهرأين، يهوحبن، يهرأشن	هفعل، يهفعل + ن		

د- تقديم الفعل على الفاعل:

عادة ما يتقدم الفاعل على الفعل في اللهجة السبئية، فالفعل لا يرد في مستهل النقوش في أول الجملة البتة، إذ يغلب أن يسبقه فاعله، وربما تقدمه عنصر إشاري، نحو: هذا ما تقدم به فلان، أو تقدمته الواو الإشارية^(٤٣)، لكن لخصيصة هذا النقش وهو التشريع القانوني، تقدم الفعل على الفاعل، وقد سبقته (ك) (كوقه)، وهي بمعنى هكذا أمر أو كذلك أمر.

خامسا- الحروف والأدوات:

- أداة التعريف والتكثير:

جاءت الأسماء في هذا النقش إما معرفة بأداة التعريف في اللهجة السبئية وهي (ن)، بمعنى (أل) في العربية الفصحى، مثل (ملكنن) بمعنى (الملك)، أو معرفة بالإضافة دون أن تلحقها أي علامة؛ كما في الشاهد (لكل شأمت وأقيضن)، فهما اسمان معرفان بالإضافة، ولم تلحقهما نون التعريف.

(٤٣) قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، ص ٢٩.

أما علامة التنكير فهي الميم، وتسمى علامة التمييز أي (التنوين)، تلحق نهاية الاسم، مثل: (إبلم- بعرم- شأتم- ...).

حروف الجر:

- اللام: حرف جر بمعنى (إلى)، وقد جاء في الشاهد (ل أ د م ه و)؛ أي لعبيده أو إلى عبيده.

- بن: حرف جر بمعنى (من)، ويلاحظ أنها تحمل الهجاء نفسه لـ(بن) بمعنى (ابن)، والمعنى يتضح من خلال السياق.

- بعدن: بمعنى بعد، وقد جاءت في النقش ملحقة بالنون الزائدة.

- بعم: ظرف أو حرف جر؛ دخلت عليها الباء (ب)، وهي بمعنى مع أو عند.

حروف العطف:

ورد حرف العطف في النقش بصورتيه (و- فأو) رابطاً بين الكلمات والجمل، ونلاحظ أن حرف العطف (ف أ و) مركب من (ف) و(أ) التي تعيد التخيير، ولم تكتب فاصلة عمودية بين كلا اللفظين.

- حرف (الفاء):

جاء حرف الفاء رابطاً بين الجمل في جواب الشرط، وفي خبر الاسم الموصول، كما في: (فليكنن- فليهبين)، و(فبرأم).

- لام الأمر:

جاء لام الأمر في هذا النقش مرتبطاً بالأفعال الآتية: (فليكنن- فليهبين- وليفين)، وقد اقتضى الأسلوب ذلك، إذ الأمر صادر من الملك لأتباعه وشعبه على وجه الإلزام بما يتضمنه هذا التشريع الصادر عنه.

- ألفاظ العموم:

- (كل).

- (سأرت)، بمعنى: بالإضافة إلى أو إلى جانب.

المحور الرابع- القضايا التركيبية:

يبحث هذا المحور في القضايا التي تتصل بتراكيب الجمل ونوعيتها؛ من جمل بسيطة أو مركبة وارتباطها ببعض، والبنى الأساسية للجمل أو البنى الإسنادية المضافة إليها، والأشكال النحوية المولدة عنها، وما يدخل عليها من مطيلات تزيد في بنائها، من أجل

الوصول إلى خصائص الجملة المسندية، وأبعادها التي تتصل بمضمون نص النقش، وكذلك أثر المرسل والمرسل إليه.

يتكون هذا النقش من جملة رئيسة وجملة أخرى تابعة، لها استقلالية إعرابية، لكنها في المعنى تُفصل ما جاء في الجملة الأولى، وهي الآتي:

الجملة الرئيسية:

... كوفه وريسن وهكنن وهحرن ملكن شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان، لأدمهو،... لكل شأمت وأقيض يشأمنن وستقطن.

يتصدر صوت الكاف بداية هذه الجملة كسابقة للفعل الماضي (وقه)، فضلا عن تقدم الفعل على الفاعل، وهو من الأساليب القليلة في اللهجة السبئية، وتصدر صوت (الكاف) يؤول في النقوش التشريعية إلى معنى (هكذا)، متعلقا بمحذوف قبلها - دل عليه الحذف في بداية النقش - فتكون رابطة بين جملة سابقة تؤول إلى مبتدأ محذوف خبره (الكاف) وهي بمعنى (هكذا)، فتؤول بـ(مثل ذلك الأمر والمرسوم هكذا أمر الملك شمر يهرعش وأصدر مرسوما).

أو بمعنى (كذلك) فتكون متعلقة بمحذوف في محل نصب مفعول مطلق، يؤول بما جاء بعدها، تقديره (كذلك الأمر أمر الملك)، وذلك إذا علمنا أن هذا القانون ليس المرسوم الوحيد الذي سنه الملك شمر يهرعش.

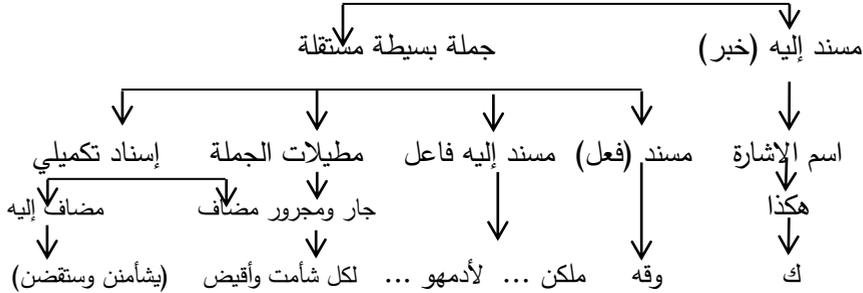
فالظاهر أن الجملة بسيطة مكونة من مسند/فعل، ومسند إليه/فاعل، ومكملات لها تطيلها لأمر استدعاه إصدار المرسوم، ضمن ثلاثية (مرسل، رسالة، مرسل إليه)، فهي مكونة من إسناد أساسي، وإسناد آخر يقع ضمن مكملات الجملة، ولا يقع طرفا في المكون الإسنادي، لذا تعد جملة بسيطة مطولة.

تصدر هذا النقش بجملة من الأفعال الماضية المتوالية التي تعود على فاعل واحد، وهنا نجد أن الأفعال التالية للفعل الأول جاءت بصيغة المصدر بعلامته (ن)، شكلا ومعنى، وهذه من القضايا النحوية التي تتميز بها لهجة سبأ، "فإن توالى فعلان أو أكثر في جملة واحدة؛ فالمألوف أن يكون الأول منهما بصيغة الفعل التام، بينما تكون الأفعال الأخرى بصيغة المصدر أي مجردة من الفاعل، تلحقها نون في آخرها، وهي من حيث الدلالة مماثلة للفعل" (٤٤).

ومن ثم يكون تأويل الجملة الأولى ب(هكذا/كذلك أمر/ أصدر أمرا مرسوما محررا الملك شمر يهرعش لأتباعه...)، مكونة من (فعل- مفعول مطلق- فاعل)، وما بعدها توابع أو مطيلات الجملة، وهي (لكل أو بخصوص المعاملات التجارية/ المبيعات والمقايضات تباع أو تقايض/ تبادل من إنسان وأبل وثور وماشية وبضاعة)، فحرف الجر (من) في هذه الجملة يفيد التحديد والتقسيم، أي تحديد نوعية المبيعات التي تُشترى أو تُبادل أو تُعاوض، وهذه الجملة تابعة للجملة السابقة، بمعنى أن الأمر صادر بخصوص المعاملات التجارية من مبيعات ومبادلات تجارية محددة بنوعية معينة.

ولذا يكون مخطط المكونات الأساسية للجملة الأولى على النحو الآتي:

(كوقه وريسن وهكنن وهحرن ملكن شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان، لأدمهو،...، لكل شأمت وأقيض يشأمنن وستقضن).



والملاحظ أن الإسناد التكميلي متصل من حيث البناء والدلالة بالإسناد الأساسي (جملة الأمر وإصدار القانون)، ومكمل له يفسر مضمون المرسوم، ويخصص القانون بمعاملات محددة، أي أن الأمر صادر بخصوص معاملات البيع والشراء والمقايضة، وما بعده تفصيل لذلك.

تتابع الجمل التالية للجملة الأولى، وقد تصدرتها أداة شرط، ويتكون بناؤها التركيبي من فعل الشرط وجوابه على وجه الإلزام، بحيث تتنوع الأدوات الشرطية (كمنمو- بكن- منمو)، وقد أتى جوابها متصدرا بلام الأمر (فليكنن- فليهنن- وليفين).

ولأجل ذلك ارتأينا أن نقسم الجمل في هذا النقش إلى جملة رئيسة تتضمن إصدار القانون، تبدأ من السطر الأول للنقش حتى منتصف السطر الثالث، أي قبل جملة الشرط، وجمل تابعة متصلة بها دون أن يربطها أداة العطف بالجملة الرئيسية، وهي عبارة عن جمل معطوفة على بعض، تكون وحدة متصلة، تفسر أسس القانون وشروطه ومضمونه، وهي الآتي:

الجملة الأولى:

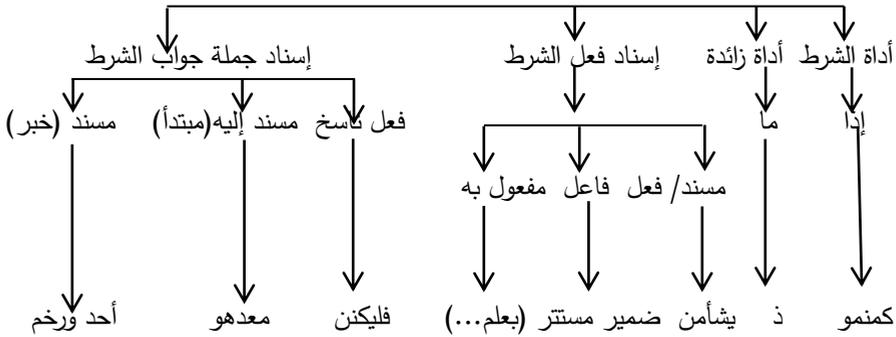
تبدأ هذه الجملة بأداة الشرط (كمنمو)، بمعنى (إذا)، وما بعدها فعل الشرط ثم جواب الشرط وهو جملة اسمية.

(كمنمو ذ يشأمن عيبدم أو أمتم ويعرم وشأمتم)

(كمنمو) أداة شرط بمعنى (إذا أحدهم^(٤٥))، و(ذ) بمعنى (ما) حرف زائد لتوكيد الشرط، إذ غالباً ما تأتي بعد (كمنمو ومنمو)، وبوصفهما أداتي شرط، يلحقهما فعل ولا يلحقهما اسم موصول، ولذا تعد أداة زائدة لتوكيد الشرط، (يشأمن) فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر يعود على سابق؛ أي على (أدمهو)، و(عيبدم أو أمتم^(٤٦)) ويعرم وشأمتم، مفعول به، ثم تأتي جملة جواب الشرط جملة اسمية توضح مدة فترة الشك؛ أي (ما قبل إنهاء البيع)، وقد حددت مدته بشهر واحد.

والقضية النحوية التي تميزت بها هذه الجملة تكمن في الاسم الموصول (ذ)، فهذا النقش نص قانوني له أسلوبه الخاص، من التقديم والتأخير والاختصاص والعناية والأهمية، وبما أن جملة جواب الشرط تخص مهلة عقد البيع والشراء، ولا تخص المشتري أو البائع، فاسم الموصول (ذ) يعد مؤكداً للشرط ولزومية العمل بجوابه الخاص بفترة البيع، والمهلة المحددة لإتمام عقده أو فسخه وجواب الشرط، على الرغم من أنه جملة اسمية، إلا إن دخول لام الأمر على الفعل الناسخ (فليكنن)، ضمّنته الدلالة على الفعلية.

وهذه الجملة هي جملة شرطية مركبة، وتخطيطها على النحو الآتي:

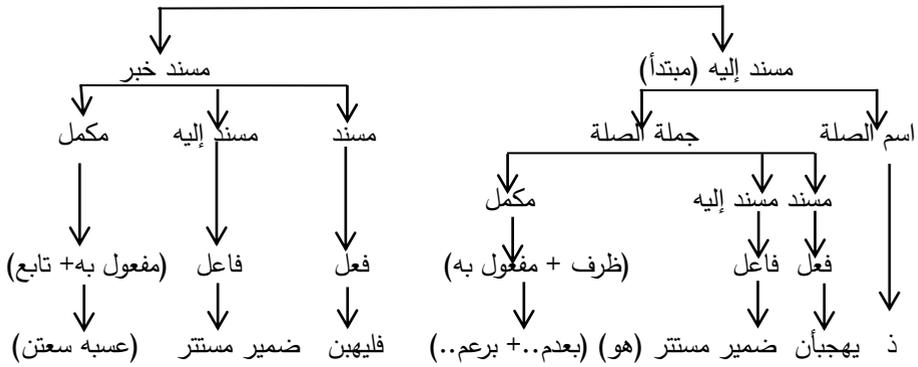


(٤٥) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، ص ٩٣. حيث فسرها بيستون بـ (إذا أحدهم).
 (٤٦) تأتي كلمتا عيبد وأمة بمعنى (ذكر وأنثى)، أو بمعنى (عيبد)، وبما أن الحديث بخصوص نوعيات البضاعة، فضلاً عن أنه قد تقدم ذكر (أنسم) من جملة المبيع، فالكلمتان تفسران بمعنى (عيبد) أي عيبد وجارية.

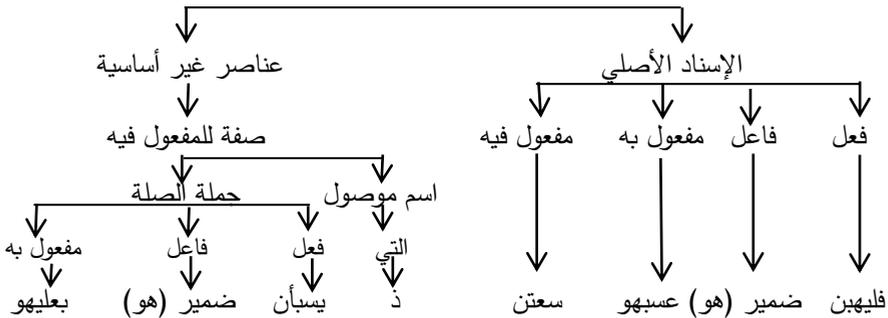
الجملة الثانية:

(و ذ يجبان بعدن عشرت يمتم فأو عشري إبلهم فأو ثورم فأو بعرم، فليهبين عسبهو سعتن
ذ يسبان بعليهو):

الواو حرف عطف، و(ذ) اسم موصول في محل رفع مبتدأ، (يهجبان) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، بعد ظرف زمان، وما بعده مضاف إليه، و(إبل أو ثور أو ماشية) مفعول به، فليهبين: الفاء رابطة لاسم الصلة، واللام لام الأمر، يهبين: فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، (عسبهو) مفعول به، عسب مضاف والضمير (هو) مضاف إليه عائد على الحيوان، والجملة في محل رفع خبر الاسم الموصول.
ومن ثم يتبين أنها جملة مركبة ذات إسنادين، تتضمن معنى الشرط، ومخططها الآتي:



وجملة الخبر تتكون من إسناد أساسي؛ هو الخبر، وإسناد مكمل يتكون من المفعول به مضاف إلى الجملة الواقعة في موقع الصفة للمفعول فيه، ومخططها على النحو الآتي:

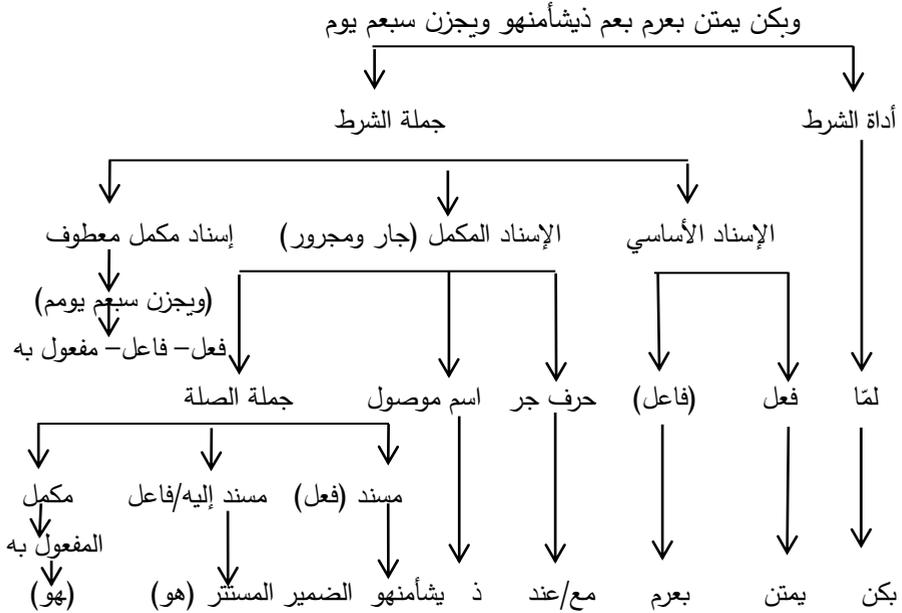


والجملة هنا تتضمن معنى الشرط، فالاسم الموصول يشبه الشرط لدخول الفاء في جوابه، ووظيفة الفاء أنها رابطة للجواب بما يفيد التوكيد وترتب الجزاء على الشرط، أي إن دفع أجر الحيوان للبايع يترتب على التراجع وإعادة الماشية له في الزمن المحدد؛ ترتب

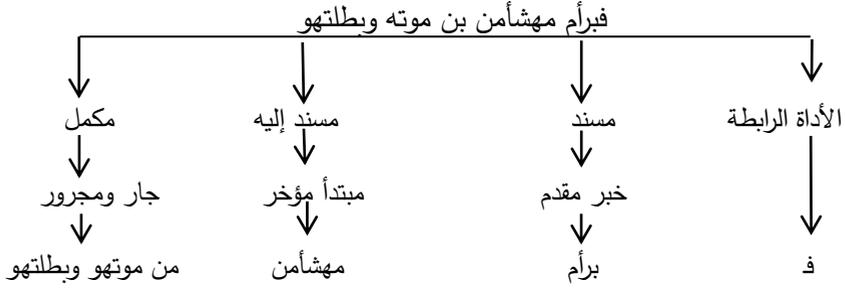
الجزء على الشرط، فيكون إعادته سببا في حصول البائع على ثمن إيجار الماشية المدة التي تصرف بها المشتري، وهي المدة التي حددها القانون، ولهذا ترتب عليه - أسلوبيا - تداخل الجمل.

الجملة الثالثة:

(وبكن يمتن بعرم بعم ذيشأمنهو ويجزن سبعم يومم، فبرأم مهشأمن بن موته وبطلتهو)
هذه الجملة تعد جملة شرطية مركبة، حيث تؤول الأداة (بكن) ب(لما) التي تغيد تعليق الجواب بالشرط، وقد جاءت جملة الشرط جملة فعلية، وجواب الشرط جملة اسمية، فالجملة الأولى مقسمة إلى إسناد أساسي، وإسناد مكمل يتكون من جملتين؛ إحداهما معطوفة على الأخرى، فالأولى تتكون من الظرف (عند/ مع)، والمسند (ذيشأمنهو) والمسند إليه (الضمير المستتر هو)، والمكمل الذي يتكون من المفعول به (هو)، والجملة المعطوفة (فعل + فاعل + مفعول به) (ويجزن سبعة يوم)، فالمسند الخبر جاء مركبا مسنديا، وهو الجملة الفعلية. ومن ثم يكون التخطيط على النحو الآتي:



فجملته جواب الشرط - وهي الإسناد المقصود - جملة بسيطة ذات إسناد أصلي؛ مكونة من:

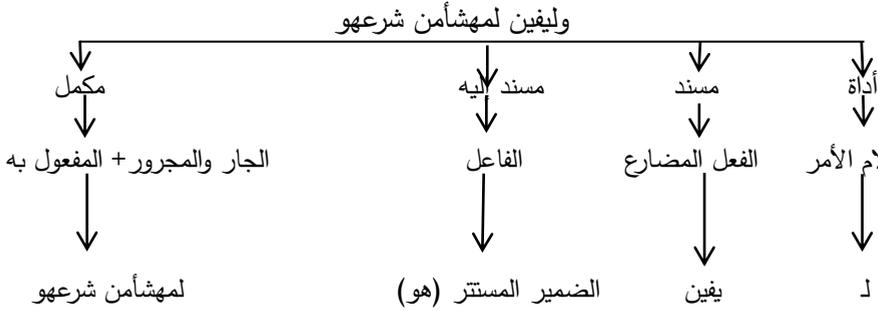


هذه الجملة تعد جملة ظرفية تابعة، تدل على الغاية والعاقبة، لذا أتى الفعل بعد (بكن) المؤولة إلى (حينما أو لما) فعلا مضارعا دالا على المستقبل^(٤٧).

الجملة الرابعة:

تمثل هذه الجملة من حيث الترتيب الجملة الثانية، وذلك لتوافرها على الاستقلالية الدلالية بإقرار قانون البيع والشراء كأساس من أسس التشريع للبيع والشراء، وهو إتمام البيع ووفاء البائع حقه، سواء حسب الحالة السابقة أو بتمام البيع، وما بعدها تفصيل لكيفية أداء الحق وتتمام الاتفاق على عقد البيع والشراء.

فهذه الجملة تعد إحدى الجمل الرئيسية أو المهمة في القانون، لذا جاءت جملة بسيطة، تربط الجمل السابقة بالجمل اللاحقة، ومخططها على النحو الآتي:



وردت هذه الجملة مستقلة إسناديا، وقد جاءت مجردة من الفاء، لكنها ومن حيث الأسلوب والمضمون ترتبط بما قبلها وما بعدها، بمعنى إذا مات البعير في المدة المحددة؛ فالبايع بريء من موته ونفوقه، وعلى المشتري أن يوفيه حقه، وبهذا تكون الجملة تابعة لما

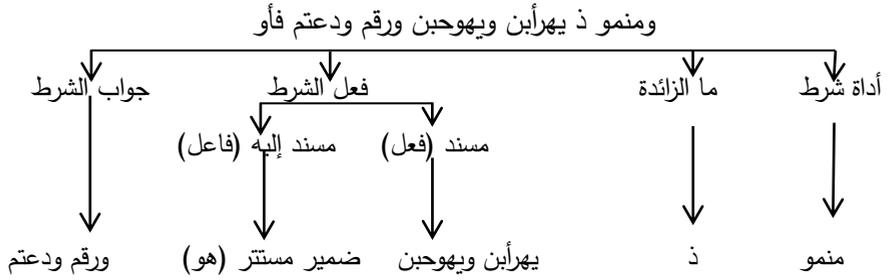
(٤٧) ينظر: المرجع السابق، ص ٩٠.

قبلها، وبالنظر إلى الجمل التي بعدها، نجد أنها تفصيل لسداد هذا الحق والوفاء به، الناتج عن الحالة السابقة أو بتمام البيع أو المقايضة، حالما عُقد الاتفاق وكان مكتوباً ومعلناً، فليعطه حقه في حينه أو يقدم كفالة مؤجلة أو رهناً؛ كأن يكون عبداً أو أمة.

الجملة الخامسة:

تتضمن هذه الجملة جملاً متتالية ترتبط ببعض على سبيل التخيير، تبدأ بأداة الشرط (منمو) التي تربط بقية الجمل بحكم واحد يتصل بوفاء الحق وحفظه مكتوباً ومعلناً، أو تقديم البديل.

ومخططها على النحو الآتي:



إذا أحدهم يعقد اتفاقاً فمكتوب أو معن، بمعنى فليكن مكتوباً ومعلناً، وقد حذف الحرف الرابط بين فعل الشرط وجوابه، لدلالة ما قبله عليه، ويمكن تأويل جواب الشرط بمحذوف دل عليه ما قبله، وهو الوفاء للبايع حقه، أي فليوف للبايع حقه حالما يعقد الاتفاق مكتوباً ومعلناً، أو يقدم بدائل.

وبقية الجمل تابعة للجملة الأولى على سبيل التخيير الذي يُتم عقد البيع، (فأو يهراش زأدم فأو سأرت ضمرم عبدم فأو أمتم)، بمعنى (أو يقدم ضماناً/كفالة أو أي شيء آخر ضمار عبد أو أمة).

ومما سبق ويلاحظ في النقص أن الجمل جاءت جملاً شرطية في الغالب، وبعضها متضمنة معنى الشرط؛ لأن النقص عبارة عن سن قانون، فيه قدم الشرط وأسبابه مؤكداً؛ فجاء الجواب بصيغة الأمر على وجه الإلزام، وما يترتب عليه، ما أدى - أسلوبياً - إلى تعقد الجمل وإسنادها، وتداخلها بحيث يصعب تحديد جمل مستقلة أو بسيطة مستقلة بذاتها، فهي جمل تابعة، إما جمل شرطية، أو صلة أو ظرفية جملتها تتضمن معنى الشرط، والفعل فيها فعل مضارع دال على المستقبل، سوى الجملة الأولى وهي من الجمل البسيطة وفعلها ماضٍ، أما بقية الجمل فهي تقدم تفاصيل عملية البيع وتنظيم المعاملات بين البايع

والمشتري، بما يحفظ الحقوق لكليهما، فهو عبارة عن معاملة تجارية تقع ضمن ثلاثية (بائع، مشتري، بضاعة)، في سوق تجاري يشمل كل أتباع الملك/ شعب سبأ، دون تخصيص.

ملحق:

مقارنة المفردات الواردة في النقش باللغات السامية:

العربية	السريانية	الآرامية	الفينيقية	العبرية	الأكادية	الأنثوية	الفتانية	السبئية	الكلمة
بعل						baal	بعل	بعل	بعل
عشرة	cesra	Casra	-	casara	-	Casartu	عشرت	عشرت	عشرة
عشرون	cesrin	Cesrin	Esru	cesrim	-	Cesra	عشري	عشري	عشرون
وفي-آتم	-	-	-	-	-	Waffaya	وفي	وفي	وفي
سبع	sbac	Sbac	Sibi	sebac	-	Sabcu	سبع	سبع	سبع
جارية	amta	Amt	Amt	Amt	Amtu	Amat	أمت	أمت	أمت
ابن	Bar	Bar	Bin	Ben	Ben	Bin	ابن	بن	بن
من							بن	بن	بن
واحد	Had	Had	Edu	Ehad	-	Ahadu	أحد	أحد	واحد
شهر	yarha	Yarha	Arhu	yerha	-	-	ورخ	ورخ	شهر
يوم	yawma	Yawma	Umu	Yom		Yam	يوم	يوم	يوم
أتباع/شعب	رجل	-	شعب	رجل	أدم	-	أدم	أدم	أدم
أمر	emar	Amar	-	Amar	Amar	Amar	وقه	وقه	وقه
نو	d	Di	-	Ze	-	H	ذ	ذ	نو
-	-	Nsa	Nasu	Nasa	-	nasa	هكن	هكن	هكن

خاتمة:

إن لكل نوعية من النقوش بناءها اللغوي وتقاليد اللغوية الخاصة بها، بحيث تصنف إلى نقوش نذرية وتشريعية، ونقش خاصة بالبناء والمعاملات اليومية وهكذا، وهذا ما تبين في هذا النقش الذي يختلف اختلافاً كلياً عن النقوش النذرية مثلاً، فأنفرد بناؤه بخصائص وقضايا لغوية ميزته عن باقي النقوش ذات الاختصاصات الأخرى، وتلك القضايا نجمها في النتائج الآتية:

تميز البناء اللغوي للقانون باستخدام مفردات خاصة بالمرسوم التجاري، فهي ذات مدلول اجتماعي خاص بمضمون القانون، وليست مفردات معجمية خالصة، وقد جاءت ضمن حقل دلالي خاص بعملية (البيع والشراء)، سواء كانت أسماء أم أفعالاً، مترادفات أم تقع ضمن حقل اشتقائي أو دلالي واحد، وهو ما منحها التعدد الدلالي، فضلاً عن اشتراك كثير من مفرداته مع اللغات السامية، في البناء والمعنى.

وقد جاء البناء الصوتي خالياً من أي نظام صوتي محدد، لغياب علامات الإعراب والأصوات الطويلة، وهو ما تميزت به لغة النقوش عامة، واللهجة السبئية خاصة.

اتسم البناء الصرفي في هذا النقش - على صغر حجمه - بتوافره على تفاصيل صرفية كثيرة، جمعت أغلب خصائص البناء الصرفي للهجة، ثم إن هذا النقش لا يختلف بناؤه

الصرفي عن البناء الصرفي للغة العربية الفصيحة، ولذا رصدنا القضايا اللغوية التي اتسم بها هذا البناء من خلال موضوعه الذي صيغ بلغة أمره وملزمة، تقع ما بين إصدار الأمر/القانون (حرر/أصدر) بالفعل الماضي الصادر من الأعلى/الملك - وهو الفاعل القانوني - إلى الأدنى، على وجه الإلزام والوجوب، وبين (عقد) تكوّن ضمن سياق شرطي لتحريّر القانون، نهض بناؤه على الفعل المضارع مقترنا بأداة الشرط ولام الأمر؛ فعلا وجوابا، للدلالة على المستقبل، والإلزامية الفعل وما يترتب عليه من نتائج.

ومن القضايا الصرفية التي شكلت قضية لغوية خاصة بهذا النقش وموضوعه، غياب ضمائر الجمع، فالمرسل والمرسل إليه المقترن بالفعل جاء بصيغة المفرد لا الجمع، بوصفه- أي الفرد المرسل إليه- يقوم مقام جميع الفئات/الأتباع، ومع تحديد نوعيتهم التي تشكل طرفي العملية التجارية (مشتري وبائع)، لذا تكررت مفردات البيع والشراء.

حضور الأثر الموضوعي (الأسلوب القانوني) في تشكيل الصيغ الصرفية، الذي تجلّى في الترادف في الأفعال (وقه ريسن هكنن هخرن)، وهي أربعة أفعال متتالية مترادفة تتضمن معنى أمر وأصدر مرسوما، والاشتقاق كما في (شأمت يشأمئن يشأمئن مهشأمئن) و (أقيض ستقضن)، والتقارب الدلالي الذي يجمع بين (يهرأبن- يهوحبن- يهرأشن).

التنوع في أدوات العطف لغاية دلالية تقضي بربط الجمل على وجه الإلزام أو التخيير، فكانت (و- فأو)، كما لم ترد الأدوات الشرطية الخاصة المعروفة في لهجة سبأ؛ بل حلت محلها أدوات الشرط (كمنمو بكن منمو)، وهي أدوات شرطية عامة تحمل أكثر من معنى؛ ما بين موصولية وظرفية وشرطية، ومن القضايا الصرفية أيضا، تعطيل الوظيفية الوصلية لاسم الموصول (ذ)؛ لمجيئه بعد أداتي (كمنمو و منمو)، ولذا أولناها بما الزائدة لتوكيد الشرط.

أما في محور البناء التركيبي فيمكن أن نسجل النتائج الآتية:

بدأت الجملة الأولى بصوت (الكاف) مقترنا بالفعل، وتمثل هذه الظاهرة قضية لغوية تركيبية خاصة بالبناء اللغوي للقوانين والتشريعات الصادرة، ويفسر به (هكذا أو كذلك).

نهض البناء التركيبي للنقش على الجمل الفعلية، وقد تصدر النقش بالفعل، وليس بالفاعل على عادة النقوش الأخرى، وهذا أيضا يعود إلى خاصية موضوع النقش وأسلوبه، معبرا عن أن الأمر صادر عن سلطة حاكمة مخولة بإصدار الأحكام، لذا غابت الآلهة، واتسم الأمر بالحضور الإنساني الخالص، على خلاف المتعارف عليه في بقية النقوش.

استمت الجمل التابعة للجملة الأولى بالتركيب الشرطي ولوازمه، وهذا ما عَدَّ التركيب بتتابع جملة ومكملاتها، فالبناء اللغوي للجمل التابعة للجملة الأولى أسس بأداة شرط، والفعل المضارع وجوابه الذي استهل بالفاء ولام الأمر، وهو تركيب ذو قيمة أمره ملزمة تفرض على طرفي العقد تطبيقه والالتزام به، فضلا عن بقية الجمل المعطوفة عليها التي تتضمن معنى الشرط أيضا، ضمن حالات معينة تيسر عملية البيع والشراء، وتنتهي إلى التوافق وأخذ كل ذي حق حقه.

فالطول في الجمل جاء من أجل تفسير القضايا الجزئية المرتبطة بقضية كلية عامة والإحاطة بها، وطرح الخيارات المتاحة التي تقضي بسد الثغرات التي ممكن أن تقف عائقا في تمام المعاملة التجارية، لا سيما في الجمل الأخيرة التي يربط بينها حرف العطف (فأو) الذي تقيد التخيير وطرح البدائل.

التوصيات:

مما سبق تبين أن البناء اللغوي لهذا النقش يتوافر على كثير من القضايا اللغوية التي هي محل نقاش يخص اللهجة السبئية ككل، ولأن المساحة المسموحة للبحث لا تسمح لنا بتناول كل قضية بالتفصيل، نطرح التوصيات الآتية:

- دراسة كل مستوى من المستويات اللغوية للنقش على حدة، مرتبنا بأبعاده الدلالية.
- دراسة هذا النقش دراسة نصية أسلوبية من خلال المقارنة بينه وبين نقوش قانونية أو تشريعية أخرى؛ للخروج إلى نتائج علمية، تخص اللهجة ككل.

المصادر والمراجع

- التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، عبد العزيز الدوري، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ١٩٨٤.
- حيوانات النقل والحرب في جنوب الجزيرة العربية قبل الإسلام، دراسة في ضوء النقوش والآثار، محمد عوض باعليان، مركز عدن للدراسات والبحوث، عدن، ط١.
- الحيوان، الجاحظ، دار صادر، بيروت، ط٢.
- العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، الحلقة الأولى (نقوش المسند)، رفعت هزيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٨٨، جزء ٢.
- قواعد النقوش العربية الجنوبية، كتابات المسند، ألفرد بيستون، تر: رفعت هزيم، ١٩٩٥، مؤسسة حمادة للخدمات الجامعية، الأردن.
- الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، سيد فرج راشد، القاهرة، ١٩٩٢.

- اللغة اليمنية القديمة، فاروق إسماعيل، دار الكتب العلمية - تعز، ٢٠٠٠.
- مختارات من النقوش اليمنية القديمة، محمد عبد القادر بافقيه وآخرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٥، ص٦٨.
- مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، سباتينو موساكتي وآخرون، تر: مهدي المخزومي، عبد الجبار المطلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- المفصل في تاريخ العرب، جواد علي، ج٢، بغداد، ط٢، ١٩٩٣.
- معجم البلدان والقبايل اليمنية، إبراهيم أحمد المقحفي، دار الكلمة - صنعاء، ١٩٨٥.
- المعجم السبئي، بيستون وآخرون، ١٩٨٢.
- أضواء على النقوش العربية، حسن بن أحمد الهيكلي، مجلة الفيصل، ع٧٦.
- النقوش السبئية القديمة "دراسة لغوية" ميادة شهاب، بحث، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٩م.



الاستشهاد النَّحويُّ في العصر الإسلامي دراسة في شعر حسان بن ثابت (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) أنموذجاً

د/ أحمد محمود علي عاطف
أستاذ الصَّرف واللغة المساعد
كلية التربية زنجبار – جامعة أبين

د/ رشيد محمد حسن الرهوي
أستاذ النَّحو واللغة المشارك
كلية التربية زنجبار – جامعة أبين

تاريخ قبوله للنشر 6/4/2022م

تاريخ تسليم البحث 12/2/2022م

الاستشهاد النحوي في العصر الإسلامي دراسة في شعر حسان بن ثابت (رضي الله عنه)، نموذجاً

د/ أحمد محمود علي عاطف
أستاذ الصّرف واللغة المساعد
كلية التربية زنجبار - جامعة أبين

د/ رشيد محمد حسن الرهوي
أستاذ النحو واللغة المشارك
كلية التربية زنجبار - جامعة أبين

الملخص

درس البحث الشّاهد النّحويّ في شعر الصحابي الجليل حسان بن ثابت رضي الله عنه الذي عايش المصطفى (ﷺ)، فهدفتُ من خلاله الكشف عن دور شعر الصحابي الجليل حسان بن ثابت في تأصيل قواعد اللغة، فقد استشهد بشعره النّحاة جميعاً، لما لشعره من أصالة عظيمة؛ لأنّه قيل في زمن التنزيل القرآني، فكان شاهداً على أصالته، وصحته؛ إذ إنّ أكثره قيل بحضرة رسول الله ﷺ فأجازه. وقد اعتمدنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، بجمع شواهد النّحويّة الواردة في شعر الصحابي حسان بن ثابت - ﷺ - من مظانها، في ديوانه، ومعاجم الشواهد، وكتب النحويين المتقدمين، والمتأخرين، مع بيان دراسة الشّاهد لديهم، ثم عرضت آراء النّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم. وقد جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، خصصتُ المبحث الأوّل في الاستشهاد النّحويّ في الأسماء المرفوعة، والمنصوبة، والمجرورة، وتناول المبحث الثاني الاستشهاد النّحويّ في الأفعال المبنية والمعربة، وجاء المبحث الثالث في الاستشهاد النّحويّ في الحروف المفردة، والثنائية، والثلاثية وما زاد، ثم جاءت الخاتمة، وقد تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان. الكلمات المفتاحية: الشعر، الاستشهاد النّحوي، حسان بن ثابت.

**The Grammatical Citation in the Islamic Era: A Case Study
with Reference to the Poetry of Hassan Bin Thabit
(May Allah be well-pleased with him)**

Dr.. Rashid Mohammed Hassan Al-Rahwi

Associate Professor of Grammar and Language
College of Education Zanzibar - Aryan University

Dr.. Ahmed Mahmoud Ali Atef

Assistant professor of morphology and language
College of Education Zanzibar - Aryan University

Abstract

This research aimed at studying the grammatical indices in the poetry of Hassan Bin Thabit (may Allah be well-pleased with him) who lived through the life of the Prophet Mohammed (peace and prayers be upon him). It aimed at finding out the role of Hassan's poetry in originating the Arabic language rules. His poetry has been cited by all grammarians for it has a great originality because it was said at the period of Qur'anic Revelation which is an evidence of its originality and validity as it was said at the presence of the Prophet Mohammad (peace and prayers be upon him) and hence got approved by him (The Prophet Mohammed).

The research has used the descriptive and analytical approach where the grammatical indices in the poetry of the prophet's companion, Hassan Ben Thabit (may Allah be well-pleased with him) have been elicited and constructed from the sources including his Devan (collection of poems), dictionaries of indices, earlier and later grammarians' books along with stating their studies of the indices. Then, the views of Basra, Kufa and other grammarians have been reviewed.

The research has been organized into an introduction, three main sections, and a conclusion. The first of the main sections has been devoted to the grammatical citation of the nouns of nominative case, accusative case and genitive case. The second section has presented the grammatical citation of the indeclinably-ended or uninflected (mabniy) verbs and the inflected (mu'rab) verbs. The third section has been concerned with the function words of single characters, double characters, triple characters, and above. The conclusion has been added to include the main findings and results of the study.

Keywords: poetry, grammatical citation, Hassan bin Thabet.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
أمّا بعدُ:

فإنَّ الشَّعْرَ ديوانُ العربِ، والقرآنُ نزل باللسان العربي المبين، قال ابن فارس: "والشَّعْرُ ديوانُ العرب، وبه حفظت الأنساب وعُرِفَت المآثر، ومنه تُعْلِمَت اللغة، وهو حُجَّةٌ فيما أشكل من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحديث صحابته والتابعين" (ابن فارس، ١٩٩٧، ٢١٢).

لذلك هناك ارتباط وثيق بين القرآن والمعنى الشعري، حتى أصبح الشَّاهِدُ منهما له أهمية كبيرة في علوم اللغة عامة، والنحو خاصة، فأخذ الشَّاهِدُ الشعريُّ يحتل مكانة كبيرة في المؤلفات الأولى في اللغة والنحو، وأصبح جزءاً لا ينفصل عنها.

ويُعَدُّ الشَّاهِدُ النُّحويُّ الشعريُّ، من أكثر الشَّواهد استعمالاً لدى النُّحاة، وذلك لما يؤديه من استنباط قاعدة، أو تأكيدها، أو توضيحها؛ ولذلك فقد حظيت الشَّواهد النُّحويَّة بعناية علماء النحو واللغة منذ عهد مبكر، وقد ظهر هذا الاهتمام جلياً عند إمام النحويين سيبويه في كتابه (الكتاب)؛ وقد استشهد سيبويه في الكتاب بما يزيد عن ألف شاهد شعري (سبويه، ١٩٨٨، ٣٤٦/٢)، وهناك نحويون تقارب عدد الشَّواهد الشعريَّة عندهم بعدد الشَّواهد القرآنية؛ فالشَّواهد الشعرية عند المبرِّد في كتابه (المقتضب) تقرب كثيراً في عددها من الشَّواهد القرآنية (المبرِّد، ١١٥/١).

فالشَّاهِدُ النُّحويُّ الشعريُّ، يُعَدُّ مصدرًا من مصادر الاحتجاج عند النحويين؛ إذ بنوا عليه كثيراً من قواعدهم، واستخلصوا منه كثيراً من أصولهم، ولا تكاد مسألة من مسائل النحو تخلو من شاهد شعريٍّ أو أكثر وهو مشار خلاف وجدل بين نحويي البصرة والكوفة، فقد تميز البصريون بالثبوت في اختيار شواهدهم، في حين نرى الكوفيين تميزوا بالتسامح في ذلك، وهذا ما ذكره السيوطي: "... اتفقوا على أنَّ البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيين أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها" (السيوطي، ١٩٨٩، ٤٢١).

ولذلك فكلما شاهد تحمل معاني عدة من الناحية اللغوية، إلا أنَّ المعنى الأول الذي يهمننا في هذا المقام هو ما يدلُّ على معنى الاستدلال والاحتجاج والتوضيح، فالشَّاهد عند النحويين واللغويين وغيرهم يساقُّ للدلالة والاحتجاج لإثبات قاعدة نحوية، ولذلك فإن معنى وشهده شهوداً؛ أي: حضره، فهو شاهد، هو أقرب المعاني؛ لأنَّ الشاهد النحوي سيكون بمعنى الحجة الحاضرة.

ودراسة الشَّاهد الشعري تفتضي دراستها لغةً، واصطلاحاً، فالشَّاهد لغةً: اسم فاعل من الفعل (شَهِدَ)، وهو أصل يحمل معاني كثيرة يدل على حضور، وعلم، وإعلام قال الخليل: "شهد: الشَّهْدُ: العسل مالم يُعَصَّر من شُعبه، شهاد، والواحدة: شَهْدَةٌ وشَهْدَةٌ، والشَّهادة أن تقول: أسْتُشْهِدُ فلاناً فهو شهيد، وقد شهد عليّ فلانٌ بكذا شهادةً، وهو: شاهد وشهيد والتَّشْهيدُ في الصَّلَاة من قولك: أشْهَدُ أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وفلانٌ يشْهَدُ بالخطبة منه والمشْهَدُ: تجمُّع النَّاسِ، والجمع: مشاهدٌ ومشاهدٌ مكَّة: مواضع المناسك، وقولُ الله عزَّ وجلَّ وشَهِدِمْ... (الفراهيدي، ٣/٣٩٨)، ولم يختلف كلام ابن سيده عن كلام الخليل، فالشَّاهد عنده هو العَالَمُ الَّذِي يبين ما علمه، شَهِدَ عَلَيْهِ شَهَادَةً (ابن سيده، ٢٠٠٠، ٤/١٨١) وَالشَّهيدُ: الْقَتيلُ فِي سَبيلِ اللَّهِ، قَالَ قَوْمٌ: سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ

مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ تَشْهَدُهُ، أَي تَحْضُرُهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِشُقُوطِهِ بِالْأَرْضِ، وَالْأَرْضُ تُسَمَّى الشَّاهِدَةَ، وَالشَّاهِدُ: اللِّسَانُ، وَالشَّاهِدُ: الْمَلَكُ (ابن فارس، ١٩٧٩م، ٣/٢٢١).

وخصَّ ابن منظور الشَّهادةَ بأنَّها خبرٌ قاطعٌ، تقولُ مِنْهُ: شَهِدَ الرَّجُلُ عَلَى كَذَا، وَرَمَّا قَالُوا شَهِدَ الرَّجُلُ، بِسُكُونِ الْهَاءِ لِلتَّخْفِيفِ؛ وَشَهِدَ الشَّاهِدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَي: بَيَّنَّ مَا يَعْلَمُهُ وَأَطْهَرَهُ، وَشَهِدَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ بِحَقِّ، فَهُوَ شَاهِدٌ وَشَهِيدٌ، وَاسْتَشْهَدَ فُلَانٌ، فَهُوَ شَهِيدٌ. وَالْمَشَاهِدَةُ: الْمُعَايِنَةُ. وَشَهِدَهُ شَهِودًا؛ أَي: حَضَرَهُ، فَهُوَ شَاهِدٌ. وَقَوْمٌ شُهِدُوا؛ أَي: حُضِرُوا، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٣/٢٣٩).

والشَّاهد الشعري اصطلاحًا عند أهل اللغة، هو الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزء من التنزيل، أو من لسان العرب الموثوق بعريبتهم " (التهانوي، ١٩٩٦م، ١/١٠٠٢)، والاستشهاد لا يقتصر على أهل النحو واللغة، بل يلجأ إليه علماء البلاغة والمفسرون؛ وذلك لشرح كلمة غريبة، أو لإبراز صيغة في الاشتقاق شاذة، وطريقهم في ذلك كله قواميس اللغة ومعاجم اللغة المعتمدة (اليعلاوي، ١٩٨٩م، ٢٠)، وعَرَفَهُ أحد الباحثين المحدثين بأنَّه جملة من كلام العرب، أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم تتسم بمواصفات معينة، وتقوم دليلاً على استعمال العرب لفظاً لمعناه، أو نسقاً في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره، أو على علاقة بين لفظ وآخر، أو معنى وغيره، وتقديم وتأخير، أو اشتقاق أو بناء، ونحو ذلك مما يصعب حصره، ومما محسوب في مناحي كلام العرب الفصحاء (جبر، ١٩٩٢م، ٢٦٥).

وعلى هذا، فإنَّ للشَّاهد وظيفة إثبات القاعدة، وتأكيدها، بل الحكم بصحة اللفظة، والتركيب؛ مع بيان ما قد يعترض القاعدة من الشذوذ، وعدم الاطراد، وأحياناً يطلق الشاهد على البيت كله دون تعيين لموضع الشاهد منه كما هو عند بعضهم الآخر وعلى هذا يكون المقصود بالشَّاهد الشعري اصطلاحاً: هو الشعر الذي يستشهد به في إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب لكونه من شعر من يوثق بعريبتهم (علوان، ١٩٧٦م، ٢١).

المبحث الأول: الاستشهاد النحوي في الأسماء المرفوعة، والمنصوبة والمجرورة.

أولاً: الاستشهاد النحوي في الأسماء المرفوعة:

(١) قال حسان - رضي الله عنه: -

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ^(١)

الشَّاهد قوله: (ويمدحه وينصره)، والمسألة هي: (حذف الموصول الاسمي "من")؛ أي إنَّ هناك اسماً موصولاً يعرب مبتدأ عند قوله: (ويمدحه وينصره)، وفي المسألة قولان: فالكوفيون، والأخفش، والبغداديون (الفراء، ٣١٥/٢، والأخفش، ١٩٩٠م، ١/٢٥٩)، يرون أنَّ المحذوف اسم موصول، ووافقهم على ذلك ابن مالك؛ إذ قال: "وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا عَلِمَ، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلَّا الأخفش" (ابن مالك، ١٩٩٠م، ١/٢٣٥)، وأخذ بقولهم من المتأخرين؛ إذ قال ب: "حذف الموصول وإبقاء صلته" (لأشموني، ١٩٩٨م، ١/١٦٣)، ويرى أنَّه قد "يُحْدَفُ ما عَلِمَ من موصولٍ غير (أل)، ومن صلته غيرها" (المصدر نفسه، ١/١٦٣)، مستدلاً على ذلك بقول حسان:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

^١ - من الوافر، في ديوانه: ٢٠.

وقد احتج أصحاب هذا القول بالسَّماع (السيوطي، ٣٤٣/١)، كقوله تعالى: " ... وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ... " { العنكبوت: ٢٩/٤٦؛ أي (والذي أنزل إليكم)؛ لأنَّ المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب، وقول الشَّاعر:

فَوَ اللَّهُ مَا نَلِثُمْ وَمَا نَلِثُمْ مِنْكُمْ ... بمعتدل وفق وَلَا مُتَقَارِبٍ (١)

وقد جوَّز هذا السيوطي في الموصول الاسمي غير أل دون الحروف، ثمَّ ذكر أنَّ هذا الموصول قد أجازَه الكوفيون، والبغداديون، والأخفش، وابن مالك (السيوطي، ٣٤٣/١).

وذكر شوقي ضيف أنَّ كتب النَّحو تنصُّ كثيراً على أن الكوفيين تابعوا الأخفش في هذا الرأي أو ذلك، ومما تابعوه فيه أنَّ اسم الموصول قد يُجذف إذا عُلم، كقول حسان: ويمدحه وينصره سواء؛ إذ كان يقدر: ومن يمدحه، وكان يجيز، وتابعه الكوفيون " (حسن، ١/٩٨).

وهناك من المحدثين من وافق أصحاب هذا المذهب بقوله: "ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أنَّ الهجاء، والمدح، والنصر كل أولئك من فريق واحد، فالتقدير، فمن يهجو رسول الله، ومن يمدحه وينصره سواء" (المصدر نفسه، ١٩٨٢م/٣٩٣).

ويرى المبرِّد أنَّ المحذوف الاسم الموصوف، والوصف قام مقامه، قائلاً: "جعل من نكرة، وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف، فكأنه قال: وواحد يمدحه وينصره؛ لأنَّ الوصف يقع موضع الموصوف إذا كان دالاً عليه، وعلى هذا جاء قول الله تعالى: { وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا } { النساء: ١٥٩/٤ }، كأنه قال- والله أعلم- (وإن أحد من أهل...)، وقال الشاعر (٢):

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَارَةٌ أُمُوتٌ، وَأُخْرَى أَبْغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

يريد (وتارة أخرى) (المبرِّد، ١٣٧/٢) ووافقه في هذا تلميذه ابن السَّراج ثم قال: "وهذا كله قول أبي العباس ومذهبه" (ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ١٧٧/٢).

والذي يراه الباحثان هو القول الأول؛ لأنَّ ذلك ثابت بالقياس والسَّماع، فالقياس على "أَنَّ" فإنَّ حذفها مكنتياً بصلتها جائز بإجماع، مع أنَّ دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول على (من)؛ لأنَّ صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصِّلة؛ وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي، وأيضاً فإنَّ الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا عُلم جائز، فكذلك ما أشبهه... " (ابن مالك، ١٩٩٠، ١/٢٣٥).

(٢) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

أَمْحُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنْدٍ فَشِرْكُكُمْ لِخَيْرِكُمْمَا الْفِدَاءُ (٣)

الشاهد قوله: (فشركم لخيركم الفداء)، والمسألة فيها (إيراد أفعال، للتفضيل بين ما ليس بينهما تفضيل).

^١ - من الطويل لعبد الله بن رواحة وليس في ديوانه: ينظر: ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣٩/١، ابن مالك، ١٩٨٢م، ٨٤٦/٢.

^٢ - من الطويل لابن مقبل في ديوانه، ٣٨ و ٣٩.

^٣ - من الوافر، ديوانه: ٢٠.

وقد ذكر في (أفعل التفضيل) بأنه اسم لدخول علامات الاسم عليه، وهو ممتنع من الصرف، للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف على صيغة أفعل، إلا أنّ الهمزة حذفت في الأكثر من "خير" و "ش" لكثرة الاستعمال، وقد يعامل معاملتها في ذلك "حب" كقول الشاعر:

وَزَادِي كَلْفًا بِالْحَبِّ أَنْ مُنِعْتُ ... وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا^(١)

فالشاهد في حبّ شيءٍ إنما أراد (وأحبُّ شيءٍ) فأصله "أحبب" على وزن أفعل، ولما اجتمع مثلان أولهما متحرك والثاني ساكن، أدغم أحدهما في الآخر فصار "أحبب" ولما كثر استعماله خففوه بحذف الهمزة الأولى فصار "أحبب" (الأشموني، ١٩٩٨م، ٢/٢٩٨)، وقال أيضًا: "ورود أفعل التفضيل عاريًا من معنى التفضيل (المصدر نفسه: ٢/٢٩٨).

وظهر في هذه المسألة قولان، فالأشموني يقر بورود أفعل التفضيل عاريًا عن معنى التفضيل، مستدلًا بالسَّماع، كما في قوله تعالى: {رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ...} {الإسراء: ١٧/٥٤} وقوله تعالى: {... وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ...} {الروم: ٣٠/٢٧}، وقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَانِيَهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٢)

فالشاهد هنا: «أعزُّ وأطول»؛ حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنّه لا يعترف بأنّ لجرير بيتًا دعائمه عزيزة، طويلة... (شُراب، ٢٠٠٧م، ٢/٢٣٧)، وقول حسان: "... فشركما لخيركما" فإن كلاً منهما أفعل تفضيل، وجاء عاريًا عن معنى التفضيل، وهذا جائز (الأشموني، ١٩٩٨م، ٢/٢٣٧).

ويرى السهيلي أنّه لا يكون هذا التفضيل، وذلك لشناعة لفظه، وقد ذكر هذا القول البغدادي، بقوله: "فشركما لخيركما الفداء، قال السهيلي: في ظاهر هذا اللفظ شناعة؛ لأنّ المَعْرُوفُ أَنْ لَا يُقَالَ: هُوَ شَرُّهَا إِلَّا وَفِي كِلَيْهِمَا شَرٌّ، وَكَذَلِكَ شَرٌّ مِنْكَ" (البغدادي، ١٩٩٧م، ٩/٢٣٧)، وَلَكِنْ سَيَبَوِّئُهُ قَالَ: تَقُولُ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَرٌّ مِنْكَ، فَهُوَ نَعْتُ عَلَى أَنَّهُ نَقَصَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ. وَمِنْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ، فَهُوَ نَعْتُ لَهُ بِأَنَّهُ قَدْ زَادَ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ..." (سيبويه، ١٩٨٨م، ١/٤٢٣).

وهذا يدفع الشناعة عن الكلام الأول، وَتَحْوِ مِنْهُ، ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوْلَهَا» (مسلم، باب تسوية الصفوف وإقامتها، حديث رقم، ٤٤٠، ١/٣٢٦) يُرِيدُ: نُقْصَانُ حَظِّهِمْ عَنْ حَظِّ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، كَمَا قَالَ سَيَبَوِّئُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ التَّفْضِيلَ فِي الشَّرِّ (البغدادي، ١٩٩٧م، ٩/٢٣٩).

وكذلك تقول العرب: "أخزى الله أمرين خيرهما الشح" (الجاحظ، ١٤١٩هـ، ٢٢١)، فالراجح الذي يراه الباحثان جواز هذا التفضيل، وذلك لوروده في القرآن، والحديث، وكلام العرب شعره، ونثره.

(٣) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

وَشَقُّ لَهٗ مِنْ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَدُو الْعَرْشِ مُحَمَّدٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ^(٣)

١- من البسيط، للأحوص في ديوانه: ١٥٣.

٢- من الكامل للفرزدق في ديوانه: ١٥٥/٢.

٣- من الطويل، ديوانه: ٥٤.

الشاهد في قوله (وهذا محمد)، والمسألة فيها (إيراد اسم العلم على صورة الوصف)؛ إذ يلمح الوصف في اسم محمد، أي: ذو المحامد.

وهو أنّ المتكلم من الشعراء وغيرهم، يذكرون الممدوح، ثم يجعلون الكلام الذي يشير إلى العلمية الدالة على المذكور بما يتضمن الوصفية، كما جاء في الخزانة "على أنه يمكن لمخ الوصف مع العلمية؛ أي يمكن أن يُلاحظ بعد العلمية الوصف الذي كان قبلها، وبملاحظته يوضع علمًا، فإن (محمد) وضع علمًا على نبينا ﷺ - (البغدادي، ١٩٩٧م، ٢٢٣/١)، ومحمد وأحمد: مِنْ أَسْمَاءِ سَيِّدِنَا الْمُصْطَفَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَقَدْ سَمَّيْتُ مُحَمَّدًا وَأَحْمَدًا... والمحمد: الَّذِي كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ١٥٧/٣) كما قال الأعشى في مدح النعمان بن المنذر:

إليك، أبيت اللعن، كأن كلاًها، ... إلى الماجد الفرم الجواد المحمّد^(١)

فنرى أنه بعد أن صار علمًا، يجوز أن يُلاحظ معناه اللغوي كما لحظه حسان في هذا البيت (البغدادي، ١٩٩٧م، ٢٢٤/١)، "محمود لا يدل على الكثرة، و(محمد) يدل على ذلك (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤٦/١)، والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر:

فلمست بمحمود ولا بمحمد ... ولكئنا أتت الحيط الحيات^(٢)

وذكر الشيخ خالد الأزهرى أنّ (محمدًا) "علمٌ منقولٌ من اسم مفعول (حمد) بالتشديد، سُمِّيَ ﷺ بذلك لكثرة خصاله الحمودة" (الأزهرى، ٢٠٠٠، ٨/١).

(٤) قال حسان - رضي الله عنه -

أهاجيتهم حسان عند ذكائه فغني لأولاد الحماس طويل^(٣)

الشاهد عند قوله: (فغني لأولاد الحماس طويل)، والمسألة هي (مجيء غني مرفوع)، وتأتي هذه المسألة في المصادر التي تُصَبَّ على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره..... عند المصادر الناصبة؛ إذ ذكر سيبويه كلامًا مفصلاً في بابه ثم قال: "وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه.... وهو شبه بيت سمعناه ممن يوثق بعريتهم يرويه لقومه، قال:

عذيرك من مؤلى إذا نمت لم ينم ... يقول الحنا أو تغتريك زنايره^(٤)

يقول: إنما عذيرك إياي أن تعذربي من مؤلى هذا نعتي. والشاهد: رفع «عذيرك» على الابتداء، وخبره الجار والمجرور بعده. وكان الوجه في «عذيرك» النصب، لوضعه موضع الفعل (سبويه، ١٩٨٨م، ٣١٣/١).

قال سيبويه: "فإن قيل: حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض، وأبكيك قومك بعضهم أكرم من بعض، كان الرفع الوجه؛ لأن الآخر هو الأول ولم تجعله في موضع مفعول هو غير الأول وإن شئت نصبته على قولك: حزنت قومك بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً على الحال؛ لأنك قد تقول: رأيت قومك أكثرهم وحزنت قومك بعضهم، فإذا جاز هذا أتبعته ما يكون حالاً وإن كان مما يعدى إلى مفعولين أنفذته إليه؛ لأنه كأنه لم تذكر قبله شيئاً كأنه رأيت قومك، وحزنت قومك. إلا أن أعربه وأكثره إذا كان

^١ - من الطويل ديوان الأعشى: ١٣١.

^٢ - مجهول النسب، ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤٦/١.

^٣ - من الطويل، ديوانه: ٢١٠.

^٤ - الرجز للملبد بن حرمة، السيرافي، ١٩٧٤م، ٢٠٥/٢، وهو بلا نسبة الكتاب، ينظر سيبويه، ١٩٨٨م، ٣١٣/١.

الآخر هو الأول أن يُبتدأ وإن أُجريت على النَّصب، فهو عربيٌّ جيّدٌ (المصدر نفسه، ١/١٥٨) وهذا مثل بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ^(١)

فلم تُردِّ حننٌ، ولكنها قالت: أمرنا حنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ، وفي هذا المعنى كلُّه معنى النَّصب، ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعلٍ قوله عرٌّ وجلٌ: {قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} {الأعراف، ٧/١٦٤}، لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمرٍ ليُموا عليه، ولكنهم قيل لهم: "لم تعظون قومًا؟" قالوا: مؤعظتنا معذرةٌ إلى ربكم.

ولو قال رجلٌ لرجلٍ: معذرةٌ إلى الله، وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارًا، لنصب، ومثل ذلك قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَىٰ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَىٰ^(٢)

فالنَّصَبُ أكثر وأجود؛ لأنه بأمره، كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ، والذي يُرْفَعُ عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره، وتركُ إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنصَبُ فيه ومثله قول بعض العرب: مَنْ أَنْتَ زيدٌ، أي من أنت كلامك زيدٌ، فتكروا إظهارَ الرفعِ كتركِ إظهارِ النَّصبِ؛ ولأنَّ فيه ذلك المعنى، وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وسترى مثله إن شاء الله (المصدر نفسه، ١/٣٢١).

وذكر السيرافي في شرحه أنه يجوز "رفع المصدر في غير الدعاء، قال سيبويه في المنصوبات: رفع صبرٌ أي: صبرٌ جميلٌ أصلح من الشكوى" (السيرافي، ١٩٧٤م، ١/٢٠٨).

ويرى ابن مالك أنه إذا استوفيت الشروط "يجوز في نحو: (له عليٌّ دينارٌ اعترافًا) رفع اعترافٍ على تقدير: هذا الكلام اعترافٌ، وإذا استوفيت شروط نصب المشبه به فرعه على الاتباع جائز، وكذلك نصبه على الحال والعامل بيديه أو نحوه (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٠٠١م/١٩١).

فالشاهد: رفع «صبرٌ» على الابتداء أي: وصبرٌ جميلٌ أمثلٌ. أو: على الخبر أي: أمرك صبرٌ جميلٌ... (شُرَاب، ٢٠٠٧م، ٣/٣٥٤).

ويؤكد الجرجاني على أن "يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ} {يوسف: ١٢/١٨ و٨٣}، وقوله: {مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} {التَّحَلُّل: ١٦/١١٧}، لا بدَّ من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء أكان في التنزيل أم في غيره، فإذا نظرت إلى: «صبرٌ جميلٌ»... وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التنزيل؛ وذلك أنَّ الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا، هو أنَّ الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و«جميلٌ» صفة «للصبر» (الجرجاني، ٢٠٠١م، ١/٢٩٥).

وأجاز النَّجَّار أن "يكون المحذوف هو المبتدأ، أي: صبري صبرٌ جميلٌ، أو الخبر، أي: صبرٌ جميلٌ خير من غيره" (النَّجَّار، ٢٠٠١م، ١/١٩٩)، وهذا هو الحذف الوارد في لغة العرب، وهو الذي نكون عليه؛ سيرًا مع علمائنا.

^١ - لم ينسب أحد من النحاة هذا البيت إلى أحد، ينظر: المبرد (المقتضب): ٢٢٦/٣، والصَّبَّان: ٣٢٤/١.

^٢ - رجز لم يُعلم قائله، ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ١/٣٢١.

(٥) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: -

فَنِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبِ الرِّكْبِ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ^(١)

الشاهد فيه: (فَنِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ)، والمسألة فيها: (ورود فاعل نعم اسمًا منكراً مضافاً إلى نكرة).
ذكر ابن يعيش أنَّه "قد جاء فاعل "نعم" و"بئس" على غير هذين المذهبين، قالوا: "نعم غلامٌ رجلٌ زيدٌ"، فرفعوا بـ "نعم" النكرة المضافة إلى ما لا ألف ولا لام فيه زعم الأخفش أن بعض العرب يقول ذلك... قال أبو علي: وذلك ليس بالشائع، ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه؛ لأنَّ المرفوع بـ "نعم" و"بئس" لا يكون إلاً دالاً على الجنس، لو قلت: "أهلك الناسَ شاةٌ وبعيرٌ"، لم يدلَّ على الجنس كما يدلُّ عليه الشاة والبعير، ولو نصبت "صاحب قوم" في غير هذا البيت على التفسير، لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك: "نعم رجلاً"، لكنَّه ضعيفٌ ها هنا؛ لعطفك في قولك: "وصاحب الركب عثمان" والمرفوع لا يعطف على المنصوب، وكان الذي حسن ذلك في البيت قوله: "وصاحب الركب"، لما عطف عليه ما فيه الألف واللام، دلَّ على أنهما في المعطوف عليه مرادُهُ؛ لأنَّ المعنى واحد (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤/٣٩٥).

وفي أثناء حديثه عن (نِعَمَ وَبئس) ذكر رضي الدين أنَّه "قد يرد فاعلهما منكراً مفرداً نحو: نعم رجل زيد، أو مضافاً إليه، كقوله نِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ... وهو قليل (رضي الدين، ١٩٧٥م، ٤/٢٥٣).
وأشار المرادي وابن هشام في كتابيهما توضيح المقاصد وأوضح المسالك إلى أنَّ الفراء، ومن تبعه من الكوفيين وابن السراج، أجازوا إضافة الفاعل إلى النكرة كما في قول الشاعر.... وخصَّ جمهور النحاة ذلك بالضرورة (المرادي، ٢٠٠٨م، ٢/٩٠٦)، (ابن هشام، ٣/٢٤٢).
قال الأشموني: "وهذا جائز عند الفراء والكوفيين في سعة الكلام، ومنع ذلك عامة النحويين إلاً في الضرورة (الأشموني، ١٩٩٨م، ٢/٢٧٨).

وقد جاءت في هذا التركيب أقوالٌ منها، المنع، وهو قول سيبويه؛ إذ ذكر أبو علي أنَّه لا يجوز ذلك على مذهب سيبويه؛ لأنَّ المرفوع بنِعَمَ لا يكون إلاً على الجنس (ابن عادل، ١٩٩٨م، ١٩/٧٥).
ثمَّ أشار إلى أنَّ العرب قد "تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولاً بمنزلة ما فيه (الألف واللام) فترفعه، كما ترفع ذلك فتقول: نعم أخو قوم زيد. قال: فد (نعم صاحب قوم...) هو بمنزلة صاحب القوم. فإن قلت: لعلَّه ينشد بالنصب صاحب قوم قلت: لا يكون ذلك؛ لأنَّك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة. وهذا ضعيف" (الفارسي، ١٩٨٥م، ١/٦٤٠).

وأكد أبو حيان على "أنَّه لا يجوز في فاعلهما إذا كان ظاهراً إلاً كونه ذا (أل)، أو مضافاً إلى ما هما فيه، فلا يجوز: نعم رجلٌ زيدٌ، ولا: نعم ابنٌ رجلٌ زيدٌ، ولا: بئس غلامٌ سفرٌ زيدٌ، وهو مذهب سيبويه؛ لأنَّ فاعل نعم وبئس عنده لا يكون واقعاً إلاً على الجنس... (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٠/١٠١).
وأجاز الفراء، ذلك، ونقل إجازته إلى الكوفيين، وابن السراج أي جواز هذا التركيب، وقد حكى الأخفش جواز ذلك عن أناسٍ من العرب (التجار، ٢٠٠١م، ٣/٩٤).

وذكر ابن مالك ما حكاه الأخفش بقوله: "يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. وإلى ذلك أشرت بقولي: "وقد ينكر مفرداً أو مضافاً"، فيقال على هذا نعم امرؤ زيد، ونعم صاحب قوم عمرو... (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣/١٠٠)، وقال: "وبعضهم فاعل "نعم" نكرة... بغير قيد نحو: "نعم ذو قرى"، وهكذا

١ - البيت من البسيط لحسان وليس في ديوانه، ينظر: الإستراباذي، ١٩٧٥م، ٤/٢٥٣.

"نعم خليل العلاء". ... و"نعم من هو" رواوا مستعملًا؛ أي: بغير اشتراط إضافة أو إفراد. فيقال: "نعم خليل العلاء" و"نعم جليس قوم هو" (ابن مالك، ١٩٨٢م، ١١٠٤/٢).

أما عامة النحويين يقولون إن هذا ضرورة شعرية (ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ٢٥/٢٥٣٧) وهذه المسألة ورد تفصيلها في الخزانة؛ إذ ذكرها البغدادي بقوله: "قَالَ الْمُرَادِي فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ بَعْدَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: وَقَدْ يُكْرَمُ مُفْرَدًا أَوْ مُضَافًا: حَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَرْفَعُونَ بِنَعْمِ النَّكَرَةِ مُفْرَدَةً وَمُضَافَةً فَيُقَالُ عَلَى هَذَا: نَعْمَ امْرُؤٌ زَيْدٌ وَنَعْمَ صَاحِبٌ قَوْمِ عَمْرٍو، وَوَأَفَقَ الْأَخْفَشُ فِي كَوْنِ الْفَاعِلِ نَكْرَةً مُضَافَةً، وَإِلَى هَذَا وَنَحْوِهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: وَفَاعِلٌ فِي الْعَالِيَةِ، وَنَقَلَ إِجَازَةً كَوْنَهُ مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ السَّرَّاجِ. وَمَنْعَ ذَلِكَ عَامَّةَ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا فِي الصَّرْوَةِ ... (البغدادي، ١٩٩٧م، ٩/٤١٥).

ويرى الباحثان جواز هذا؛ لسماحه عن أناس من العرب، كما نقل الأخفش أنَّ العرب يرفعون ب(نعم) النكرة المفردة والمضافة.

(٦) قَالَ حَسَّانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

حَارِ ابْنَ كَعْبٍ أَلَا الْأَحْلَامُ تَرْجُرُكُمْ
عَيْنِي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَّاحِ
لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طَوْلٍ وَمِنْ عِظْمٍ
جِسْمِ الْبِغَالِ وَأَحْلَامِ الْعَصَافِيرِ^(١)

في هذين البيتين شواهد لمسائل هي:

الأولى: الرفع في قوله: جسم البغال وأحلام العصافير. والثانية: حذف حرف النداء، والثالثة حار ابن كعب؛ إذ جاء مرحمًا؛ فالمسألة الأولى جاء فيها قوله: (جسم البغال)، و(أحلام العصافير)، مرفوعين؛ لأنه أوردتها على طريقة تعداد الصفات، ولم يردها على طريق الشتم فتصب. وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله: "فلم يرُدُّ أن يجعله شتمًا، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرهما، فكأنه قال: أَمَا أَجْسَامُهُمْ فَكَذَا، وَأَمَا أَحْلَامُهُمْ فَكَذَا. وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتمًا فنصبه على الفعل كان جائزًا وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل، ولا يريد مدحًا ولا ذمًا ولا شيئًا مما ذكرت لك (سيبويه، ١٩٩٨م، ٢/٧٤).

وكما تقدم يجوز النَّصْبُ كما نقل السيرافي عن الخليل "لو جعله شتمًا فنصبه جاز؛ لأنَّ عِظْمَ الأَجْسَامِ مَعَ قِلَّةِ الْعُقُولِ ذَمٌّ أَبْلَغُ مِنْ ذَمِّ صَغْرِ الْعَقْلِ مَعَ صَغْرِ الْجِسْمِ" (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢/٤٠٢).

وقد ذكر سيبويه هذا الشَّعْرَ بعد أبيات انشدها، وحدد فيها أسماء قد نصبت على طريق الشتم والتحقير وأنشد هذا الشعر، ورفع قوله (جسم البغال وأحلام العصافير) وقوله: ولم يرُدُّ أن يجعله شتمًا يريد أنه لم يجعله شتمًا من طريق اللفظ، وإنما هو شتم من طريق المعنى، وهو أغلظ من كثير من الشتم... ثم قال: "وقوله: لا عيب بالقوم من طول ومن عظم، يريد أن أجسامهم لا تعاب، هي عزيمة طويلة، ولكنها كأجسام البغال، التي لا حلوم معها، وقوله: وأحلام العصافير؛ أي: أحلامهم حقيرة وأجسامهم عظيمة، ويجوز أن يريد أنهم لا أحلام لهم كما أنَّ العصفور ليس له حلم... (المصدر نفسه: ١/٣٩٠).

وهذه المسائل واردة عند العرب في كلامهم، والباحثان أحدهم؛ لذلك فهو مع جمهور العرب في ورود هذه التراكيب في لغتنا، والله الحمد.

والمسألة الثانية: جاء الاسم المنادى دون حرف من حروف النداء، قال سيبويه: "وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبه"

^١ - من البسيط، في ديوانه: ١٢٩.

(سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/٢٣٠) ووافقه المبرّد، فقال: هذا باب الحروف التي تنبيه بها المدعو، ثم ذكر أنّه "قد تبدئ الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف..." (المبرّد، ٢/٢٣٠)، وقال الله عزّ وجلّ: { رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ... } [يوسف: ١٠١/١٢].

وقد اشترط ابن جني على وجود دليل عند الحذف؛ إذ قال: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته، فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتخصيص، نحو قولك: زيداً، إذا أردت: اضرب زيداً، أو نحوه، ومنه إياك، إذا حذرته؛ أي: احفظ نفسك ولا تُضعبها، والطريق الطريق، وهالاً خيراً من ذلك، وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ؛ أي: إن فعل المرء خيراً جزياً خيراً، وإن فعل شراً جزياً شراً" (ابن جني، ٢/٣٦٠).

وذكر الزركشي في البرهان أنّه من شروط الحذف أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف إمّا من لفظه أو من سياقه، وإلا لم يُمكن من معرفته فيصير اللفظ مُخلاً بالفهم (الزركشي، ١٩٥٧م، ٣/١٢٧). والمسألة الثالثة هي قوله: حارّ ابن كعب؛ إذ جاء مرخماً؛ والترخيم في اصطلاح النحويين هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص (حسن، ١٩٨٤م، ص٧). فمادة (رَحِمَ) في اللغة تدلّ على معنى اللين والرقّة والسهولة، يُقال: رخم الكلام والصوت رخامة، فهو رخم؛ لأنّ ورقً وسهلاً، ويُقال: رخمته الجارية فهي رخيمة، ورخم إذا كان سهل المنطق؛ فالترخيم عند ابن منظور التلين، ومنه الترخيم في الأسماء؛ لأنهم إمّا يحذفون أو آخرها لسهول النطق بها (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ١١٤٧).

وقد تحدث سيبويه عن باب الترخيم، فقال: "هذا باب الترخيم؛ والترخيم حذف أو آخر الأسماء المفرد تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، وقد كتبناه فيما مضى... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/٢٣٩). ويرى ابن الصائغ أنّه "رُحِمَ على لغة من يحذف آخر الاسم، ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الزاء؛ وهذه اللغة هي الأكثر (الصائغ، ٢٠٠٤م، ٢/٦٣٤).

وجعله ابن هشام "مرخماً على لغة من ينتظر فيحذف آخر الاسم، ويبقي الباقي على ما كان عليه من كسر الراء، وهذه اللغة هي الأشهر والأكثر؛ لأن فيه لغتين ذكرهما صاحب القطر بقوله: "وأشرت بِقَوْلِي كَمَا جَعَفَ ضَمًّا وَفَتْحًا إِلَى أَنْ التَّرْخِيمَ يَجُوزُ فِيهِ قَطْعُ النَّظَرِ عَنِ الْمَحْذُوفِ، فَتَجْعَلُ الْبَاقِي أَسْمَاءَ بِرَأْسِهِ فَتَضْمُهُ، وَيُسَمَّى لُغَةً مِنْ لَا يَنْظُرُ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَقْطَعَ النَّظَرَ عَنْهُ بَلْ تَجْعَلُهُ مُقَدَّرًا، فَيَبْقَى مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى لُغَةً مِنْ يَنْتَظِرُ، فَتَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَعْفَرٍ: يَا جَعْفُ، بِبَقَاءِ فَتُحَذِئُ الْفَاءَ، وَفِي مَالِكٍ: (يَا مَالِ)، بِبَقَاءِ كَسْرَةِ اللَّامِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ (فِي الْآيَةِ ٧٧ مِنْ سُورَةِ الزَّخْرَفِ، يَنْظُرُ: النُّحَاسُ، ١٤٢١هـ، ٤/١٢١)، وَفِي مَنْصُورٍ: يَا مَنْصُ، بِبَقَاءِ ضَمِّهِ الصَّادِ، وَفِي هِرْقَلٍ: يَا هِرْقُ، بِبَقَاءِ سُكُونِ الْقَافِ، وَتَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى يَا جَعْفُ، وَيَا مَالِ، وَيَا هِرْقُ، بِضَمِّ أَعْجَازِهِنَّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي السَّرِيِّ الْغَنَوِيِّ وَيَا مَنْصُ بِاجْتِلَابِ ضَمِّهِ غَيْرِ تِلْكَ الضَّمِّ، الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ التَّرْخِيمِ (ابن هشام، ١٣٨٣هـ، ١/٢١٤).

(٧) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: -

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهُمْ وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا^(١)

الشاهد فيه (الأمُّ الأحياءُ أكرمهم) و (أعدرُ الناسَ وافيها)، والمسألة فيها (تقديم الخبر على المبتدأ). الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كما أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة، نحو: "سعيدٌ قائمٌ" و"خالدٌ مجتهدٌ"، ولكنهما قد يجيئان معرفتين تساوت رتبتهما، نحو: "اللهُ ربُّنا" و"مُحَمَّدٌ نبيُّنا" و"سعيدٌ أخوك" و"خالدٌ المطلقُ"؛ فأَيُّ منهما هو المبتدأ؟ (جرجيس، ٢٠٠٤، ١١٧).

وجاء في شرح التسهيل أنَّه "لو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنَّه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول الشاعر:

وأغناها أرضاهما بنصيبه ... وكلُّ له رزقٌ من الله واجب^(٢)

فألأم الأحياء، وأغناها خبران مقدمان، وأكرمها وأرضاهما مبتدآن مؤخران، مع التساوي في التعريف؛ لأنَّ المعنى إنما يصح بذلك (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٩٦/١)، ومثل ذلك قول الآخر:

بنونا بنو أبنانا وبنائنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ^(٣)

ففي قوله "بنونا بنو أبنانا" تقدّم الخبر، ويجوز: "بنو أبنانا بنونا" بتقديم المبتدأ، فلا يمنع من ذلك؛ إذ المعنى في كلِّ حال "أنَّ بني أبنانا هم بنونا" (الغلاييني، ١٩٨٧م، ٢٦٧/٢)؛ أي: "إنَّهم مثل بنينا" (ابن هشام، ١٤٦/١، ابن هشام، ١٩٨٥م، ٥٨٩)؛ لأنَّ أصله: بنو أبنانا مثل بنينا، فقدّم وأخر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه؛ إذ المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء، وليس العكس (باحمص، ٢٠٠٥، ٧١)؛ أي إنَّ مراد القائل الإعلام بأنَّ بني أبناناهم كبنيتهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٩٦/١، والسيوطي، ٣٤٨/١)، وقد اشترط أبو حيان وجود قرينة تميز الخبر من المبتدأ جاز التقديم للخبر على المبتدأ (الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣٣٧/٣).

وللتحويين في هذا التقديم والتأخير كلامٌ؛ إذ إنَّ الكوفيين منعوا بعض هذا التقديم، فنلاحظ التفرُّق بين النحاة إلى مذهبين، فالأول: هو المنع؛ إذ منع الكوفيون تأخير المبتدأ، وتقديم خبره، قال أبو البركات الأنباري في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملةً؛ فالمفرد" نحو: "قائم زيد، وذهب عمرو" والجملة نحو: "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو."

والثاني: وهو الجواز؛ إذ ذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة، واحتجوا بأن قالوا: إنما جَوِّزنا ذلك؛ لأنَّه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٥٦/١).

وأكدَ مُجَدِّ عِيدِ عَلِيٌّ أَنْ: "الشاهد في كلا الشطرين أنَّ كلاً من المبتدأ والخبر متعین؛ إذ هو مفهوم من سياق الكلام، والأصل "أكرمها الأم الأحياء" و"وافيها أعدر الناس بالجيران"، فقدّم الخبر على المبتدأ، وهو لا بأس به ما دام مفهومًا (عيد، ٢٢٦/١).

وذكر أصحاب الشواهد الشعرية ذلك البيت لحسان بن ثابت، أنشده السيوطي شاهداً على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف، وهنا: أكرمها مبتدأ، وألأم خبر؛ أي:

^١ - من البسيط، في ديوانه: ٢٥٤.

^٢ - من الطويل مجهول القائل ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣٣٧/٣.

^٣ - من الوافر لمالك بن خالد الهذلي كما نسبه إليه ابن منظور: ٤٧٤/٢.

أكرمها ألام الأحياء، وسوّغ التقديم وجود قرينة مانعة من التوهم بابتدائية الخبر؛ إذ المراد الإخبار عن «أكرمها» بأنّه ألام الأحياء وعن «وافيها بأنّه أغدر الناس» (شُرَاب، ٢٠٠٧م، ٣/٣٢٢).

وهذه المسألة تكلم فيها كثير من النحاة، على جواز هذا التقديم عند العرب، وما منعه النحاة إلا إذا وقع لبسًا في المعنى، أمّا إذا فهم المعنى، فلك التقديم والتأخير كيفما شئت.

ثانيًا: الاستشهاد النحوي في الأسماء المنصوبة

(١) قال حسان - رضي الله عنه -

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

الشاهد في قوله: (يكون مزاجها عسل وماء)، والمسألة جاء فيها (خبر كان معرفة وأخبر به عن نكرة)، وهذه المسألة فيها أقوال عدة، منها ما ذكره الخليل فقال: "وَرُبَّمَا جَعَلُوا النِّكَرَةَ اسْمًا وَالْمَعْرِفَةَ خَبْرًا فَيَقُولُونَ كَانَ رَجُلٌ عَمْرًا إِلَّا أَنَّ النِّكَرَةَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْأَشْيَاءِ نِكْرَةٌ وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا التَّعْرِيفُ... (الفراهيدي، ١٩٩٥م، ١/٤٦١).

ووافق السيوطي الخليل، فيرى أنّه: "إذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا عكس إلا في الشعر، هذا مذهب الجمهور، وجوز ابن مالك العكس اختيارًا بشرط الفائدة... (السيوطي، ٤٣٥/١).

وذهب سيويبه إلى أهم: "كرهوا أن يبدووا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس" (سيويبه، ١٩٨٨م، ١/٤٨) وقال أيضًا: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام؛ حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة (ضرب)، وأنّه قد يعلم إذا ذكرت زيدًا وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام" (المصدر نفسه: ٤٩/١).

ويرى المبرد أنّها الضرورة الشعرية، بقوله: "وَاعْلَمَ أَنَّ الشُّعْرَاءَ يَضْطَرُّونَ فَيَجْعَلُونَ الْإِسْمَ نِكْرَةً وَالْخَبْرَ مَعْرِفَةً، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مَعْرِفَتُهُمْ أَنَّ الْإِسْمَ وَالْخَبْرَ يَرْجِعَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَمِنْ ذَلِكَ بَيْتُ حَسَانَ... وَكَانَ الْمَازِنِيُّ يَرَوِي بِكَوْنِ مَزَاجِهَا عَسَلًا وَمَاءً يُرِيدُ فِيهِ مَاءَ (المبرد، ٩٢/٤).

وهو ما ارتضاه ابن هشام في المعنى "أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، نحو: كان زيدًا قائمًا، ولا يعكس إلا في ضرورة الشعر" (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/٥٩١).

وهناك قول يقرر أنّ نكرة الجنس تفيد مفاد المعرفة "ألا ترى أنّك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب فتجد معناه فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما، وذلك أنّك في الموضعين لا تريد أسدًا واحدًا معينًا، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحدا من هذا الجنس.... حتى قال: "إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء؛ فهذا تسهل هذه القراءة ولا تكون من القبيح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش (ابن جني، ١٩٩٩م، ١/٢٧٩).

وهو مذهب ابن السراج: "أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر، نحو قوله: ... يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ، فيجعل اسم "كان" عسل وهو نكرة، وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلًا وماءً نوعان، وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالحلقة والعدد

١ - من الوافر، ديوانه: ١٨.

نحو: تمة وجوزة، والضمير الذي في "مزاجها" راجع إلى نكرة وهو قوله: سلافة، فهو مثل قولك: خمرة مزوجة بماء..." (ابن السراج، ١٩٩٦م، ١/٦٧).

كما ذهب إلى هذا المذهب ابن الوراق، فيرى أن "العسل نكرة، وهي اسم كان، والمزاج معرفة وهو الخبر، وإنما حسن مثل هذا؛ لأن العسل اسم جنس فتعريفه كتنكيره في المعنى، وقلما يوجد في أشعارهم أن يكون الخبر معرفة محضة، والاسم نكرة محضة، لما ذكرناه من قبح" (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ١/٢٥٢).

أما ابن جني فقد ذهب إلى أنه "رؤي عن عاصم أنه قرأ: 'وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ' نصباً" إلا مَكَاءً وَتَصْدِيَةً" رفعا، رواه عبيد الله عن سفيان عن الأعمش أن عاصمًا قرأ كذلك قال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت؟! وقد رؤي هذا الحرف أيضاً عن أبان بن تغلب، والأعمش، وعاصم، أنه قرأ كذلك (ابن جني، ١٩٩٩م، ١/٢٧٩).

قال أبو الفتح: "لسنا ندفع أن جعل اسم نكرة وخبرها معرفة قبيح، وإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفضح الأعراب..." (المصدر نفسه، ١/٢٧٩).

وهذا هو ما ذهب إليه صاحب الكشاف (الزنجشيري، ١٤٠٧هـ، ٢/٣٢٦)، وهو ما نقله صاحب خزانة الأدب عنه فقال: "إنه يجوز أن يخبر في بابي (كان، وإن) بمعرفة عن نكرة في الاختيار كهذا البيت، فإن مزاجها روي بالنصب على أنه خبر مقدم وهو معرفة، وعسل اسم كان مؤخر وهو نكرة، لكنه خالفه بقوله: "ولا يجوز هذا إلا في ضرورة الشعر" (البغدادي، ١٩٩٧م، ٩/٢٨١).

وفي تقديري أن أحسن التخریجات في البيت، ما ذكره ابن الوراق، أن العسل اسم جنس فتنكيره كتعريفه في المعنى، وهذا ما سوغ مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

(٢) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

لَعَنَ الْإِلَهَ وَرَجَحَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهِنُودِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ^(١)

الشاهد في قوله (وزوجها هند)، والمسألة فيه هي (تقديم التابع على المتبوع، في العطف على المعطوف عليه).

أولاً: هل هذا التقديم بالواو فقط، أو يشاركه غيره معه؟

يرى صلاح الدين الدمشقي أنه "لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف إليه إلا في الواو خاصة، بثلاثة شروط: الأول: ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً، فلا تقول: وعمرو زيد قائمان، في قولك زيد وعمرو قائمان، والثاني: ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، مثل: إن وعمراً زيداً قائمان، والثالث: ألا يكون مجروراً، فلا تقول: مررت وعمرو بزید، وعند خلوه من هذه الثلاثة يجوز (الدمشقي، ١٩٩٠م، ١/١٥١).

وهذا التقديم فيه قولان: قول بصري يميز ذلك عند الضرورة الشعرية، وقول كوفي يراه بالاختيار (المسموع)؛ فالبصريون أجازوا ذلك عند الضرورة الشعرية، وقد أشار إلى ذلك ابن السراج بقوله: "لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئاً أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نسق به عليه، وقالوا: إذا لم يكن شيء يرفع لم يجر تقديم الواو، والبيت الذي أشدوه (ابن السراج، ١٩٩٦م، ٢/٢٢٦).

^١ - من الكامل، في ديوانه: ١٣٨.

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ ... عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(١)

وجعل جلال الدين تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة (السيوطي، ٢٢٨/٣) كما أن أبا السَّعادات ابن الأثير يؤكد على أن ما بعد هذه الحروف، لا يتقدّم على ما قبلها، وما جاء من ذلك، فإنما جاء مع «الواو» في الشَّعر، في الرَّفْع والنَّصْب، دون الجَرِّ (ابن الأثير، ١٤٢٠هـ، ٣٧٠/١) وهناك نماذج من تقديم المعطوف بـ(الواو) للضرورة كقول الشاعر:

جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَيْمَةً ... ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا مُرْعَوِي^(٢)

وهذا لإمكان جعل الواو عاطفة قُدمت هي ومعطوفها، فالشاهد فيه (وفحشًا)؛ إذ ذهب الجمهور إلى أن (الواو) هذه هي (واو) العطف، وأن (فحشًا) معطوف على (نيمَةً)، لكنَّ الشَّاعر اضطرَّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتَّقدير: جمعت غيبَةً ونَيْمَةً وفُحْشًا (ابن الصائغ، ١٤٢٤هـ، ٣٧٣/١)، وهذه الضرورة قبيحة لا يقاس عليها، وهي واقعة في بعض الأبيات عند الشَّعراء العرب في تقديم المعطوف على المعطوف عليه... (السِّياري، ١٩٧٤م، ٣٣١/١).

وهو مسموعٌ شادٌّ كما ذكره الدكتور عباس حسن قائلًا: "ورد في المسموع تقديم المعطوف على المعطوف عليه بالواو، وهو تقديمٌ شادٌّ لا يجوز القياس عليه" (حسن، ٦٤٠/٣).
والذي يطمئن إليه الباحثان، هو أن هذا التقديم ضرورة، اضطرَّ إليها الشَّاعر كما هو عليه الجمهور.

(٣) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: -

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدَهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا^(٣)

الشاهد في قوله: (أبقى مجده الدهر مطعمًا)، والمسألة ورد فيها (عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً).

وقد ظهرت في هذه المسألة أقوال؛ منها جواز هذه الصُّورة، ومنها المنع، ومنها إجازة ذلك في الشَّعر دون النثر؛ فالقول الأول يرى جواز هذه الصُّورة، فقد أجازها الأَخفش وابن جني، مستدلِّين بقول حسان بن ثابت - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يرثي مطعم بن عدي: "... أبقى مجده الدهر مطعمًا؛ بقوله: (الدهر) منصوب على الظرفية الزمانية... والشاهد قوله: "أبقى مجده الدهر مطعمًا"؛ إذ عاد الضمير من الفاعل المتقدِّم على المفعول المؤخَّر.

ويرى بعض العلماء أن ذلك ونحوه خلافُ الأولى، وكأنَّ الذي سوَّغ ذلك من وجهة نظر المجيزين تقدُّم ذكر المفعول، وكأنَّ الشَّاعر قال: أبقى مجد هذا المذكور المتقدم ذكره مطعمًا فوضع الظاهر موضع المضمر، كما لو قلت: إن زيدًا ضربت جاريتَه زيدًا؛ أي: ضربت جاريتَه إياه، ولا بأس بمثل هذا - كما قال عبد القادر البغدادي - ولا سيما إذا قصدت التعظيم والتفخيم لذكر الممدوح، والجمهور يُقصرون جواز ذلك على الضرورة... (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ١٠٨/٢).

^١ - من الوافر. لم يُعرف قائله، ينظر: ابن عقيل، ٢٠٠١م، ٤٧٥/٢، ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ١٠٠٧/٢.

^٢ - من الطويل ليزيد بن الحكم الثقفي، ينظر: ابن السَّراج، ١٩٩٦م، ٣٢٦/١، وابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٥٣/٢، والأزهري، ٢٠٠٠م، ٥٣٢/١، والصَّبَّان، ١٩٩٧م، ٢٠٢/٢.

^٣ - من الطويل، في ديوانه: ٢٣٥.

وذكر الصَّبَانُ أَنَّهُ "شَدَّ في كلامهم تقديم الفاعل المتنبس بضمير المفعول عليه "نحو زان نوره الشجر"، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة قال الناظم: والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسمع وأنشد على ذلك أبياتاً... (الصَّبَان، ١٩٩٧م، ٨٣/٢).

وأشار إلى أن "ممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين، وأبي عبد الله الطوال من الكوفيين، وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها، وقد أجاز النَّحَاة ذلك في الشَّعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنما ورد في الشعر (المصدر نفسه، ١٩٩٧م، ٨٥/٢)، وأصدر الدكتور عباس حسن حكماً بأنَّه "من المسموع الشَّاذ الذي لا يقاس عليه..." (حسن، ٢٦١/١).

ويرى أصحاب القول الثاني - بعض النَّحَاة - أَنَّهُ يجوز في الشعر دون النثر، وهذا ما أخذ به ابن هشام الأنصاري، "ووجه الاستشهاد؛ اشتمال الفاعل المتقدم على ضمير يعود على المفعول المتأخر لفظاً، ورتبة، وحكم تقديم الفاعل في هذه الحالة الشذوذ عند الجمهور" (ابن هشام، ١١١/٢) وأشار المرادي إلى أن بعض النَّحَاة أجازوه "في الشَّعر دون النثر، وهو الإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنما ورد في الشعر" (المرادي، ٢٠٠٨م، ٥٩٧/٢).

ومن المحدثين من يؤكد على عدم جواز "أن يقال "أكرم غلامه سعيداً"، لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك محظورٌ. وأما قول الشاعر: (أبقى مجدُّه الدهرَ مُطعمًا)... فَضُرُورَةٌ، إن جازت في الشعر، على قبحها، لم تجز في النثر (الغلاييني، ١٩٨٧م، ٩/٣).

أما القول الثالث فذهب إلى منع ذلك، وهو مذهب جمهور النَّحَاة؛ هذا المنع ذكره ابن مالك، وعزاه إلى أكثر النَّحَاة، فقال: "ومنع أكثر النَّحويين تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب، نحو: ضرب غلامه زيداً (ابن مالك، ١٩٩٠م، ١٣٥/٢).

وذهب ابن هشام إلى عدم جواز ذلك في غير الشعر، فقد توقف عند قوله تعالى: (وإذا ابتلى إبراهيم ربه)، فقال: "... وإذ ابتلى إبراهيم ربه وذلك؛ لأنَّه لو قدم الفاعل هنا فقبل ابتلى ربه إبراهيم، لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، وكذلك نحو قولك ضربني زيد وذلك أَنه لو قيل ضرب زيد إياي، لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك أيضاً لا يجوز..." (ابن هشام، ١٣٨٣هـ، ١٨٥) ويرجح الباحثان القول الثاني؛ إنصافاً لوروده في الشَّعر فقط وهو ما عليه ابن هشام وغيره من النَّحَاة.

(٤) قال حسان - رضي الله عنه:-

تَبَلَّتْ فُوَادُكَ بِالْمَقَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدِ بَسَامٍ^(١)

والشاهد فيه (تسقي الضجيع بيارد بسام)، والمسألة فيه ورود (التعدي إلى المفعول الثاني بحرف جر زائد).

جاء في شرح التسهيل "عند الكلام عن (الباء) وزيادتها مع المفعول، نحو قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...} [البقرة ١٩٥/٢]، ومعناه ولا تلقوا أيديكم، وقوله: {هُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِينًا} [مریم ٢٥/١٩]، ومعناه وهزي إليك جذع... وقوله: {فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ} [الحج ١٥/٢٢]، ومعناه فليمدد سبباً، وقوله: {وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظَلَمٍ نُدْفَهُ مِنْ عَذَابٍ

^١ - من الكامل، في ديوانه: ٢١٣.

أليم} {الحج ٢٢/٢٥}، ومعناه يرد فيه إحدًا، وقوله: {تُنْبِتُ بالدُّهْنِ} {المؤمنون ٢٣/٢٠}، في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ٤٤٥). وقوله: {يَكَادُ سَنَا بَزْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ} [النور ٢٤/٤٣]، في قراءة أبي جعفر (التحاس، ١٤٢١هـ، ٩٩/٣، القيسي، ١٤٠٥، ٥١٤/٢، ابن الجزري، ٣٣٢/٢).

وكفى بنا فضلًا على من غيرنا ... حبُّ النبي مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أراد كفانا فضلًا حب النبي إِيَّانَا.

وكثرت زيادتها مع مفعول "عرف" وشبهه وقلَّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين كقول حسان... (ابن مالك، ١٩٩٠م، ١٥٤/٣، المرادي، ١٩٩٢م، ٥١/١).

وأشار أبو حيان إلى قول الفراء: "تقول العرب: هَزَّ وهَزَّ به، وخذ الخطام، وبالخطام، ورأسه، وبرأسه، ومدّه، ومد به، منه: «فليمدد بسبب» ثم ذكر أيضًا أنَّ ابن مالك قال: "وكثر في مفعول (عرف) وشبهه، وقلَّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين... تسقي الضجيع ببارد..." (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٧٠٢/٤).

وعدها الصَّبَان وغيره من ضرورات الشعر، وذلك بقوله: "وهذه للضرورة" (الصَّبَان، ١٩٩٧م، ١٤٠/٢)، وكذلك جعلها الدكتور عَبَّاس حسن ضرورة شعرية مستدلًا بقول القائل ... تسقي الضجيع ببارد بسام (حسن، ١٨٥/٢).

ويرى أنَّ الفعل "تسقي" ينصب مفعولين بنفسه، ولكنه تعدى إلى الثاني هنا: "بالباء" نزولًا على حكم الضرورة الشعرية، وهذه الوسيلة أيضًا مما يجعل الفعل في حكم اللازم، وليس باللازم حقيقة (المصدر نفسه، ١٨٥/٢).

وهنا أجمع النحاة على أن هذا ضرورة شعرية، وهو الراجح عند الباحثين، على ما ذهب إليه الجميع.

(٥) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجَمَانَةِ الْبَحْرِ سَلَّ نِظَامَهَا^(١)

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (مُنِيرَةً)؛ إِذْ هِيَ (حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَافِقٌ عَامِلُهُ)، وَقَدْ ذَكَرَ سَبِيحِيَّةٌ فِي بَابِ مَا يَنْتَضِبُ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ لِلْمَعْرُوفِ: وَهُوَ الْحَقُّ بَيِّنًا وَمَعْلُومًا؛ لِأَنَّ ذَا مَا يُوَضِّحُ وَيُؤَكِّدُ بِهِ الْحَقُّ، وَ(بَيِّنًا وَمَعْلُومًا) يَنْتَضِبَانِ عَلَى الْحَالِ، وَهَذِهِ الْحَالُ هِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ يَرِيدُ أَنَّهَا تُؤَكِّدُ مَعْنَى الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا (هُوَ الْحَقُّ) فِيهِ إِعْلَامٌ وَتَبْيِينٌ أَنَّ الدِّينَ أَخْبَرْنَا عَنْهُ بِأَنَّهُ الْحَقُّ وَاضِحٌ بَيْنَ مَعْلُومٍ، فَقَدْ أَكَّدْنَا إِخْبَارَنَا عَنْهُ بِأَنَّهُ الْحَقُّ بِقَوْلِنَا (بَيِّنًا وَمَعْلُومًا) يَرِيدُ كَوْنَهُ حَقًّا وَمَعْلُومًا (السِّيَرَانِي، ١٩٧٤م، ٣٨٢/١).

وأشار إليها ابن جني بقوله: "ومن ذلك الحال المؤكدة، كقوله: "كفى بالنأي من أسماء كاف؛ لأنه إذا كفى فهو كافٍ لا محالة، ومنه قولهم: أخذته بدرهم فصاعدًا، هذه أيضًا حال مؤكدة، ألا ترى أنَّ تقديره: فزاد الثمن صاعدًا، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعدًا غير أنَّ للحال هنا مزية عليها في قول بشر بن أبي خازم الأسلمي:

كفى بالنأي من أسماء كافٍ وليس حبها إذ طال شاف^(٢)

^١ - من الكامل، في ديوانه: ١١٢.

^٢ - من الوافر، في ديوانه: ١٤٢.

لأنَّ صاعداً ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد، "وكافٍ" ليس بنائب في اللفظ عن شيء، ألا ترى أن الفعل الناصب له ملفوظ به معه ومن الحال المؤكدة قول الله تعالى: { تَمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ } { التوبة: ٢٥/٩ }، وقول ابن دارة:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِمَا نَسِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ^(١)

وهو باب منقاد... " (ابن جني، ٢٧٠/٢).

ويؤكد الرَّخْشَرِي على أنَّ "الحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك زيد أبوك عطوفاً، وهو زيد معروفاً، وهو الحق بيناً، ألا تراك حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبين أنَّ الرجل زيدٌ وأنَّ الأمر حقٌ، وفي التنزيل: { ... هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ... } { فاطر: ٣١/٣٥ }، وكذلك أنا عبد الله أكلاً، كما يأكل العبيد، فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها وتقول أنا فلان بطلاً شجاعاً وكرهماً جواداً، فتحقق ما أنت متَّسِم به، وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت: زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أحلت، إلا إذا أردت التبني والصدقة والعمل فيها أحق أو أثبت مضمراً" (الرَّخْشَرِي، ١٩٩٣م، ٩٢).

وبَيَّنَّ العكبري سبب تسميتها بالحال المؤكدة في توضيحه لقوله تعالى: { ... وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ... } { البقرة: ٩١/٢ }، "وإنما كانت هذه الحال مؤكدة؛ لأنَّ الحقَّ لا يكون إلا مصدقاً للحق، وإنما جيء بها لشدة توكيد الحق بالتصريح المُغني عن الاستنباط والعامل في هذه الحال ما في الجملة من معنى الفعل تَقْدِيرِهِ، وهو الثَّابِتُ مُصَدِّقًا وَصَاحِبُ الْحَالِ الضَّمِيرِ ... " (العكبري، ١٩٩٥م، ٢٨٨).
وأجاز أبو حيان أن تكون غير منتقلة، واستدلَّ بقوله تعالى: { وَوَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ... } { الأنعام: ١٥٣/٦ }، وقوله: { ... هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ... } { فاطر: ٣١/٣٥ }، وقوله: { ... وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } { البقرة: ٦٠/٢ }، وغيرها وقال الشاعر:

ولا عيب فيها غير شكله عينها ... كذاك عناق الطير شكلاً عيونها^(٢)

فهذه أحوال مؤكدة لا مبينة؛ لأنَّه لم ينبهم ما قبلها فتكون مبينة له، وإنما هي مؤكدة لما قبلها ولا يجوز أن تكون الحال غير منتقلة ولا شبيهة بالمنتقلة إذا كانت مؤكدة (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٢/٩).
أمَّا ابن مالك فقد قسَّم الحال المؤكدة، وجعلها على ضربين: "أحدهما ما يؤكد عامله، والثاني ما يؤكد خبر جملة لا عمل لجزئها فيه، فالأول ضربان: ضرب يوافق عامله معنى لا لفظاً وهو كثير، وضرب يوافق عامله لفظاً ومعنى وهو قليل ثمَّ دللَّ على الضربين بآيات من الذكر الحكيم، فمن الأول قوله تعالى: { ... وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } { الأعراف: ٧٤/٧ }، وقوله تعالى: { ... تَمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ } { التوبة: ٢٥/٩ }، وقوله تعالى: { ... ويوم أبعث حياً } { مريم: ٣٣/١٩ }، وقوله تعالى: { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا... } { يونس: ٩٩/١٠ }، وقوله تعالى: { فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا ... } { النمل: ١٩/٢٧ } ومن هذا القبيل بيت لبيد ... " (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٥٥/٢).

^١ - البيت لشاعر الجاهلي يدعى سالم بن مسافع بن سريح بن يربوع بن كعب ابن عدي بن جشم بن عوف بن بهثة بن عبد الله بن غطفان، ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٧٩/٢.

^٢ - لم أجد له نسبه إلى أي شاعر. ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٢/٩.

وفي تفسير قوله تعالى: {لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} {يونس: ٩٩/١٠}، قال ابن هشام: "فجميعًا حال مؤكدة معنى صاحبها، وهو "من"، ومعنى الجمعية: هو معنى العموم المستفاد من "من" بدون ذكر الحال" (ابن هشام، ٢٠٥١/٢).

وقال محمد شرّاب: "قوله: «منيرة» فإنه حال من فاعل «تضيء»، ومعنى هذه الحال قد فهم من قوله «تضيء»؛ لأنّ الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً فتكون هذه الحال، مؤكدة لعاملها (شرّاب، ٢٠٠٧، ٢٦٦/٣)، وذكر أبو حيان في كتابيه التذليل والارتشاف أنّ الفراء أنكروا وجود الحال المؤكدة، وتبعه في ذلك السهيلي (الأندلسي، ١٣/٩، والأندلسي، ١٩٩٨، ١٥٢٦/٢).

فالسّهيلي قد خالفهم بالأدلة، وأوضح سبب ذلك، فقال: "وأما قوله عز وجل: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} {البقرة: ٦٠/٢}، فقد حكوا أنّها حال مؤكدة، ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنّ التوكيد هو المؤكّد في المعنى، وذلك نحو: "قم قائماً" و"مشيت ماشياً"، و"أنا زيد معروفًا"، فهذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة وأما {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا}، فليست بحال مؤكدة؛ لأنّه قال: {مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ} وتصديقه لما معهم ليس في معنى الحق؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذباً له، بل الحق في نفسه (حق)، وإن لم يكن مصدقاً لغيره ولكن {مُصَدِّقًا} ههنا حال من الاسم المجرور من قوله تعالى: {...وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ...} {البقرة: ٩١/٢}، وقوله: {وَهُوَ الْحَقُّ} جملة في معنى الحال أيضاً، والمعنى: كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذا الحال؟ أعني مصدقاً لما معهم، كما تقول: لا تشتم زيداً وهو أمير محسناً إليك فالجملة حال، و"محسناً" حال بعدها، والحكمة في تقديم الجملة التي في موضع الحال على قولك: "محسناً" و"مصدقاً" أنّك لو أخرتها لتوهم أنّها في موضع الحال من الضمير، الذي في "محسن، و(مصدق)، ألا ترى أنك لو قلت: "أتشتم زيداً محسناً إليك (وهو أمير)، لذهب الوهم إلى أنّك تريد محسناً إليك في هذه الحال فلما قدمتها اتضح المراد وارتفع اللبس (السّهيلي، ٣٠٥، ١٩٩٢).

وعند الباحثين هو وجود الحال المؤكدة؛ وذلك لأنها جاءت في أفصح كلام، وهو كلام المولى سبحانه وتعالى في قوله: {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} {لقمان: ١٧/٣}، فجاءت (رسولاً) مؤكدة ل(أرسلناك)، كما قال جمهور النحاة... وغيرها كثير.

(٦) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

وَأَنْتَ الَّذِي - يَا سَعْدُ - أَبْتَ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَنْتَوَابَ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ^(١)

الشّاهد فيه قوله: "وأنت الذي يا سعد أبت بمشهد"؛ إذ فصل بحرف النداء والمنادى، وبين الموصول وصلته.

ذكر ابن مالك في باب الموصول: "ومما لا ينبغي أن يُعدّ أجنبياً النداء الذي يليه مخاطبٌ كقول الشاعر: وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَعْدُ بُؤْتُ بِمَشْهَدٍ... فلو لم يله مخاطبٌ عدّ أجنبياً ولم يجز إلا في ضرورة (ابن مالك، ١٩٩٠، ٢٣٢/١) وقال: "ولا تتقدم الصلة، ولا شيء يتعلق بها ولا تفصل هي ولا شيء منها بأجنبي، وأعني به ما لا يتعلق بها، ولا يغني تعلقه بالموصول، بل لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمامها، أو تقدير تمامها، وقد فصل بينهما بالنداء فصلاً مستحسناً إن كان الذي يلي المنادى، هو المنادى في

^١ - من الطويل لحسان، في ديوانه: ١١٤.

المعنى... (ابن مالك، ١٩٨٢م، ٣٠٨/١) وقال في شرح التسهيل: "وما عمِلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيًّا، ومما لا ينبغي أن يُعدَّ أجنبيًّا النداء الذي يليه مخاطبٌ كقول الشاعر حسان... (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٣٢/٢).

ووافقه في ذلك السيوطي؛ إذ وهو يتكلم عن الصلة ومعمولها وجواز الفصل بينهما... ومُجملة النداء بعد الخطاب، ذكر أن ابن مالك قال: "فإن لم يكن مخاطبًا عد الفصل أجنبيًّا ولم يجز إلا في ضرورة" (السيوطي، ٢٤١/١) وهذا الفصل جائز عند العرب، وهو ما يراه الباحثان.

(٧) قال حسان - رضي الله عنه -

قد تكلمت أمه من كنت واحده وبات منتشبا في برثن الأسد^(١)

الشاهد بقوله: (قد تكلمت أمه من كنت واحده)، والمسألة فيه هي: "جواز تقديم الخبر (قد تكلمت أمه) على المبتدأ (من كنت واحده) والأصل في المبتدأ أن يتقدم، والأصل في الخبر أن يتأخر، نحو: "القناعه كثر لا يعني"، "عدو عاقل خير من صديق جاهل"، "الدين النصيحة"؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، فلا بد من تقديمه ليتحقق (السيوطي، ٣٢٩/١)، والأصل في الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو المخبر عنه، والخبر هو المخبر به (الخوارزمي، ٢٠٠٠م، ٢٦٣/١) كما أنه إذا لم يعلم ما يخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، فالخبر تالي للمبتدأ في الترتيب (الجزجاني، ١٩٨٢م، ٣٠٢/١).

أشار أبو علي إلى تقديم الخبر جوازًا بقوله: "وقد يجوز أن تقدم خبر المبتدأ، فنقول: منطلق زيد" (الفارسي، ١٩٩٦م، ٩٨) فيكون (منطلق) مقدمًا في اللفظ، مؤخرًا في النية.

وأجاز ابن جني تقديم الخبر على المبتدأ، تقول: "قائم زيد"، "خلفك بكر"، والتقدير: زيد قائم، بكر خلفك (الكوفي، ٢٠٠٢م، ١١٤)، فقدم الخبران اتساعًا، وفيهما ضمير؛ لأن النية فيهما التأخير (ابن جني، ٣٨٢/٢) وذلك لإزالة الوهم عن ذهن السامع إذا كان السامع يظن أن زيدًا قاعد لا قائم، أمًا إذا تأخر الخبر كقولنا: "زيد قائم" عد المخاطب خالي الذهن، فهو إخبار أولي لا يعلمه السامع (السامرائي، ١٩٨٦م، ١٦١/١).

ونقل ابن عقيل في شرحه في باب الابتداء "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، فنقول: قائم زيد، وقائم زيد أبوه، وأبوه منطلق زيد" (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ٢٢٧/١).

ويرى الأشموني أن "الأصل في الأخبار أن تؤخر" عن المبتدأ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنته موافق في الإعراب لما هو له، دال على الحقيقة أو على شيء من سببية؛ ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه "وجوزوا التقديم إذ لا ضرر" في ذلك" (الأشموني، ١٩٩٨م، ١٩٩/١).

وقد اختلف علماء البصرة وعلماء الكوفة في "قائم زيد"، فذهب البصريون (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٤٦١-٤٧) إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة؛ لأنه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل "في بيته يؤتى الحكم" وقولهم "في أكفانه لف الميت" و"مشنوء من يشنؤك"، وحكى سيبويه "تميمي أنا"، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحكم يؤتى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميمي، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

^١ من البسيط لحسان في ديوانه ص ٧٠.

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبِنَانِنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(١)

ويروى "الأكارم" وتقديره: بنو أبنائنا بنونا وقال الآخر:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَى، إِذَا شَتُونَا ... وَحُبُّ الرَّأْدِ فِي شَهْرِي قُمَاح^(٢)

وتقديره: ابنُ الأعْرَى فتَى ما إذا شَتُونَا (الرّهوي، ٢٠١٣م، ٣٥٨).

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة، وذلك لأنه يؤدي إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت "قائمٌ زيدٌ" كان في (قائم) ضميرٌ (زيد)، وكذلك إذا قلت: "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في (أبوه) ضمير (زيد)، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، لهذا لا يجوز تقديمه عليه، وحقته في ذلك أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة؛ لأنه يؤدي إلى أن تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب ألا يجوز تقديمه عليه (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٤٦/١).

ويرى الباحثان أن ما ذهب إليه البصريون من جواز تقديم الخبر على المبتدأ هو القول الأمثل، وذلك أن الخبر وإن كان مقدّمًا في اللفظ، فإنّه متأخّر في الرتبة، مثله في ذلك جواز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو قولك: "ضرب غلامه زيد"؛ لأنّ (غلامه) تقدّم لفظًا، وتأخّر حكمًا، فلم يمنع من تقديم الضمير، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه ٦٧/٢٠]، ف(الهاء) عائدة إلى (موسى)، وإن كان متأخّرًا لفظًا؛ لأنه في الأصل مقدّم رتبةً وحكمًا (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م، ٤٧/١).

ثالثًا: الاستشهاد النحوي في الأسماء الجرورة:

(١) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصْفِقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٣)

الشاهد فيه (بردَى يصفق)، والمسألة فيه (إقامة المضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه)؛ إذ فيه تذكير الضمير الراجع إلى (بردَى) وهو مؤنث، ألا ترى أن ألفه كآلف (حمرَاء) و(بشكى) وهذا البناء لا تكون ألفه إلا للتأنيث، وهذا ظاهر اللفظ، ويجوز أن يكون المضمّر عائدًا إلى المحذوف وهو الماء (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ١٩٤/٢) وهنا يحذف المضاف ويقوم مقامه المضاف إليه في التذكير؛ "لأنّه أراد ماء بردى، ولو لم يبق مقامه في التذكير لوجب أن يقال (تصفق) بالبناء للتأنيث؛ لأنّ بردى من صيغ المؤنث، وهو نحر دمشق (البغدادي، ١٩٩٧م، ٤٨١/٤) وهذا الحذف يكون في حالة أن المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه، قال: "إذا كان المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه جاز أن يحذف ويجعل المضاف إليه معرفًا بإعرابه، ونائبًا عنه فيما جيء بالإعراب لأجله (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٦٥/٣).

وقد جاء هذا الحذف في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعُجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ {البقرة: ٩٣/٢}؛ أي: حُبُّ العجل وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسَأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ {يوسف ٨٢/}؛ أي: أهل القرية وكذا بقوله: ﴿إِذَا

^١ - من الطويل للفرزدق همام بن غالب في ديوانه: ٢١٧.

^٢ - من الوافر لمالك بن خالد الهذلي كما نسبته إليه ابن منظور: ٤٧٤/٢.

^٣ - من الكامل، في ديوانه: ١٨٤.

لَأَذْفَنَّاكَ ضِعْفَ حَيَاتِهِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ { {الإسراء: ١٧/٧٥}؛ أي: ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات.

وأما قوله تعالى {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} {الأعراف: ٤/٧}، فالمراد: وكَم من أهل قريةٍ، ثم حذف المضاف، وعاد الضمير على الأمرين فأنت في قوله: {فجاءها بأسنا}، نظرًا إلى التأنيث في اللفظ، وهو القرية، وذكر في قوله: {أو هم قائلون}، ملاحظة للمحذوف" (ابن يعين، ٢٠٠١م، ١٩٥/٢) ومعنى هذا الكلام أنَّ المضاف قد يحذف، ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، والتذكير أو التأنيث.

قال صاحب الهمع: "الأفصح نيابة الثاني أي المضاف إليه عن المضاف في أحكامه من الإعراب والتذكير... وذكر شاهدنا" (السبوطي، ٥٢٠/٢).

وجاء في الحديث عنه عليه السلام: "كان يصلي الهجير التي يسمونها الأولى حين تدحض الشمس" (١)، أراد صلاة الهجير، فحذف المضاف وأنت الصفة، وهي الاسم الموصول (التي) لكون الصلاة مرادة" (الزمخشري، ٤١٣/١) وهذا الحذف وارد وجائز إذا أمن اللبس، وذلك لوروده في كلام العرب، وهو ما يراه الباحثان.

(٢) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: -

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو (٢)

الشاهد فيه قوله: (لسعد أبي عمرو)؛ إذ فيه تقديم الاسم الذي هو (سعد) على الكنية (أبي عمرو) وهذا جائز فمن المعلوم أنَّ اسم العلم ينقسم إلى اسم، وكنية، ولقب؛ فالكنية: كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر، وأم كلثوم واللقب: كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته، كزين العابدين، وأنف الناقة والاسم: ما عداهما، وهو الغالب كزيد، وعمرو... (ابن هشام، ١٣٦/١) فالترتيب بينها فيه مذهب واحد هو جواز تقديم الاسم على الكنية، والعكس؛ لأنَّه لا ترتيب بينهما.

وقد ذكر النَّحَّاءُ والشُّرَّاحُ في كلامهم أنَّه لا ترتيب بين الكنية وغيرها، كما جاء في شرح الأشموني "لا ترتيب بين الكنية وغيرها، فمن تقديمها على الاسم قوله (من الرجز):

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصِ عُمَرَ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ (٣)

ومن تقديم الاسم عليها في بيت الشاعر: إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو (الأشموني، ١١٩٩٨م، ١١١/١).

فقدَّم الاسم وهو "سعد"، على الكنية وهو "أبو عمرو". وأصل هذا البيت أنَّ السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكلحه، فتألم قليلاً ومات منه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اهتز العرش لموت سعد بن معاذ" (٤)، فنظمه حسان رضي الله عنه (الأزهري، ٢٠٠٠م، ١٣٤/١).

ويذهب الباحثان إلى ما ذهب إليه جميع النحويين من جواز التقديم والتأخير، بين الاسم والكنية؛ إذ هو الوارد عن العرب.

^١ - ينظر: البخاري في صحيحه، باب وقت صلاة العصر: ١١٤/١، حديث رقم (٥٤٧)، وأحمد في مسنده: ١٢/٢٣، حديث رقم (١٩٧٦٧).

^٢ - من الطويل لحسان، وليس في ديوانه، ينظر: الأزهري، ١٢٩/١، ٢٠٠٠م.

^٣ - من الرجز، بلا نسبة في أكثر المصادر، ولعبد الله بن كيسة، ينظر: البغدادي، ١٩٩٧م، ١٥٤/٥.

^٤ - البخاري أخرجه في فضائل الصحابة برقم: ٣٥٩٢.

(٣) قال حسان - رضي الله عنه: -

ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيلا^(١)

الشاهد فيه (عليك بأخيلا)، والمسألة فيه ورود: (بأخيلا)؛ ممنوعاً من الصرف لوزن الفعل (أفعل) ولمح الصفة؛ لأنه مأخوذ من (المخيول)، وهو الكثير الخيلان وبعضهم خالف في هذا القول، فكان هذا الخلاف سبب في ظهور مذاهب، فسيبويه منع الصرف؛ إذ قال: "باب ما ينصرف وما لا ينصرف، (هذا باب أفعل)، اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل؛ إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه... (سيبويه، ١٩٩٨م، ١٩٣/٣).

وأوضح ابن مالك سبب منع هذه الصيغة من الصرف، فقال: "اللغة المشهورة فيها وفي أمثاله منع الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف "أزب"، و"أكلب" حين أجريا مجرى الصفات، إلا أن الصرف لكونه أصلاً ربما رجع إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف، فإنه خروج عن الأصل، فلا يصار إليه إلا بسبب قوي." (ابن مالك، ١٩٨٢م، ١٤٥٣/٣).

ومن المتأخرين الذين منعوا صرفها الصبان، فأكد أن اللغة المشهورة منعها من الصرف؛ لأنها صفات، استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها (الصبان، ١٩٩٧م، ٣٤٩/٣).
 وذهب الميرد إلى الصرف لهذه الألفاظ؛ إذ قال: "هَذَا بَاب مَا كَانَ مِنْ أَفْعَالٍ نَعْتًا يَصْلَحُ فِيهِ التَّأْوِيلَانِ جَمِيعًا)، فَمَنْ ذَلِكَ أَجْدَلُ، وَأَخِيلُ الْأَجُودُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَجْدَلَ إِذَا يَدُلُّ عَلَى الصَّقْرِ بَعِيْنِهِ، وَالْأَخِيلُ أَيْضًا: اسْمُ طَائِرٍ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ (أَجْدَلَ)، إِذَا هُوَ مَأْخُذٌ مِنَ الْجَدْلِ، وَهِيَ شِدَّةُ الْحُلُقِ، وَأَخِيلٌ إِذَا هُوَ أَفْعَلٌ مَأْخُذٌ مِنَ الْخَيْلَانِ، وَكَذَلِكَ أَفْعَى إِذَا هُوَ (أفعل) مَأْخُذٌ مِنَ الْكَادَةِ قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ كَذَلِكَ، وَإِلَى هَذَا كَانَ يَذْهَبُ مِنْ يَرَاهُ نَعْتًا، وَلَا يَصْرِفُهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ، وَلَيْسَ بِأَجُودِ الْقَوْلَيْنِ أَجُودَهُمَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَنْصَرَفَةً فِي النُّكْرَةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى ذَاتِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَجْدَلَ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى الصَّقْرِ، تَقُولُ: أَجْدَلَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا: صَقْرٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَخِيلٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى طَائِرٍ بَعِيْنِهِ... (الميرد، ٣٣٩/٣).

ووافق الأشموني الميرد في صرفها، فذكر في شرحه: "وأجدل وأخيل وأفعى... مصروفة وقد ينلن المنعاً "وأجدل" للمصقر "وأخيل" لطائر ذي نقط، كالخيلان يقال له الشقراق "وأفعى" للحية "مصروفة"؛ لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع، ولا أثر لما يلحق في أجدل من الجدل وهو الشدة، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في أفعى من الإيذاء؛ لعروضه عليهن "وقد يتلن المنعاً" من الصرف؛ لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل؛ لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر... (الأشموني، ١٩٩٨م، ١٤٠/٣).

وأجاز ابن الصائغ جواز الوجهين: الصرف ومنعه وبه قال: "و(أجدل) للصقر، و(أخيل) لطائر ذي خيلان، و(أفعى) لضرب من الحيات فأكثر العرب يصرفونه للتجرد عن الوصفية؛ ومنهم من لا يصرفه ملاحظة معنى الوصفية (الصائغ، ٢٠٠٤م، ٧٤٩/٢).

١- من الطويل، في ديوانه: ٢٠٦.

فجواز الوجهين الصرف والمنع، أرجعه ابن قيم الجوزية إلى أصلها، "فقد رجَّع بعض النحاة صرفها وعدمه إلى أصلها، هل هي اسم أو صفة، حيث قال: ... وأما (أجدل، وأخيل)، فإنها مصروفة لكونها أسماء في الأصل، والحال، وبعض العرب بمنعها الصرف التفاتاً إلى معنى الصفة، التي لأجلها سميت هذه الحيوانات بذلك، وهي القوة، والتلون في أجدل، وأخيل، وهي أبين لظهور الاشتقاق" (الجوزية، ١٩٥٤م، ٢/٧٤٠).

أما ناظر الجيش الحلبي، فقد ذكر أن "لهذه الألفاظ الثلاثة استعمالين: فالأكثر استعمالها اسماً فيصرف، ف «الأجدل» هو الصقر، و«الأخيل» اسم لنوع من الطير، و«أفعى» اسم لنوع من الحيات، وبعض العرب استعمالها صفات فمنعها الصرف، ف «أجدل» بمعنى: شديد، و «أخيل» أفعال من الخيلان، و«أفعى» بمعنى: خبيث؛ فهي إذ ذاك صفات خلفت موصوفاتها ووليت العوامل كما تليها الأسماء" (الجيش، ٢٠٠٧م، ٨/٣٩٨٩).

والذي يميل إليه الباحثان، هو المذهب الأول؛ وذلك لحيء أشعار منعت فيها هذه الألفاظ من الصرف، وإن وُجد المصروف منها، فهو رجوع إلى الأصل، ولو بسبب ضعيف كما قال ابن مالك.

(٤) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: -

نَصَرُوا نَبِيَهُمْ وَشَدُوا أَرْزُهُ
بِحَيْنٍ حِينَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالُ^(١)

الشَّاهد فيه قوله (بحين)، والمسألة فيه (ترك صرف ما ينصرف للضرورة)، فقد ذكر السيرافي أن الكوفيين والأخفش أجازوا ترك صرف ما ينصرف، ولكن سيبويه وأكثر البصريين يمنعون ذلك؛ لأنه ليس يحاول منع صرف ما ينصرف أصل يردُّ إليه، وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلها تتخرَّج على غير ما أولوه، وتنشد على غير ما أنشدوه؛ فمن ذلك إنشادهم قول عباس بن مرداس السلمي:

فَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ^(٢)

فلم يصرف (مرداسا)، وهو أبوه، وليس بقبيلة (النَّحَّاس، ١٩٨٦م، ١/١٩٣)، فترك صرف (مرداس)، وهو اسم منصرف؛ وهذا قبيح لا يجوز ولا يقاس عليه؛ لأنه لحنٌ.

وأشار ابن عصفور إلى أن هناك خلافاً في صرف ما ينصرف، بين البصريين والكوفيين، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين ومنعه سيبويه وأكثر البصريين، واحتج المانعون له بأنه إخراج الاسم عن أصله؛ لأنَّ الأسماء العربية الأصل فيها أن تكون منصرفة قالوا: وإنما يجوز في الضرورة رد الكلمة إلى أصلها، لا إخراجها عن ذلك وزعموا أن ما أنشده الكوفيون، شاهداً على منع صرف ما ينصرف، على غير ما أولوه، أو ينشد على غير ما أنشدوه... (ابن عصفور، ١٩٨٠م، ١٠١) وقال: والدليل على أنَّ حنيناً يستعمل مؤنثاً قوله: نصرُوا... بَحَيْنٍ...، فمنعه الصرف وقال تعالى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً} {التوبة: ٢٥/٩}، فصرفه وذهب به إلى المكان (ابن عصفور، ١٩٨٠م، ٢/٢٤١).

كما أكَّد مُجَّد شراب على هذا الخلاف، فقال: "وترك صرف المصروف في ضرورة الشعر، رأي الكوفيين، ومن وافقهم، ويرى البصريون أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.. ويرى أنَّ

^١ - من الكامل، في ديوانه: ١٩٦.

^٢ - من المتقارب للعبَّاس بن مرداس في ديوانه: ٨٤.

علل الكوفيين وشواهدهم كثيرة وأقرب إلى الصواب، أمّا علل البصريين، فهي نوع من المماحكة والجدل العقيم... " (شّراب، ٢٠٠٧م، ١/١٢١).

وذكر ابن الصائغ خمسة أسماء جوزوا صرفها وعدمه، فقال: "وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة؛ وهي: (مئى) و(دابق) و(هجر) و(حنين) و(حجر)؛ فيجوز صرفها وترك صرفها، وما عدا هذه المواضع فالغالب ترك صرفه، وجائز في صنعة الشعر الصلّف... أن يصرف الشعائر ما لا ينصرف" (الصائغ، ٢٠٠٤م، ٢/٧٧٣).

وقد ورد هذا في أشعار العرب في أبيات لشعراء يحتج بشعرهم، وقد جاء في أصول النحو، جامعة المدينة "في أبيات تركوا فيها صرف ما ينصرف للضرورة، وذلك في كثير من أشعارهم، وإذا ثبت النقل عنهم في ورود المدعى، فلا اعتبار للقياس ولا التفات إليه ومن هذه الأبيات التي تشهد لذلك، وأوردتها الأنباري بيت حسان (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤٠٣).

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب: فالكوفيون وأبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، يذهبون إلى أنّه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وحجتهم على أنّه يجوز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، أنّه قد جاء ذلك كثير في أشعارهم، قال الأخطل:

طلب الأرزاق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة الشعور غدور^(١)

فترك صرف (شيب) وهو منصرف (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م، ٢/٤٠٣) فالشاهد في قوله (بشيب)؛ حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية، وهي وحدها لا تقتضي منعه من الصرف، ومع ذلك فقد منعه للضرورة" (ابن مالك، ١٩٨٢م، ٣/١٥٠٩)، ووافق هذا المذهب ورجحه الأنباري (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤٠٣)، وابن مالك (ابن مالك، ١٩٨٢م، ٣/١٥٠٩)؛ وذلك لكثرة النقل الذي خرج عن حد الشذوذ.

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز منع صرف المنصرف، فقد أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، وحجتهم أنّه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنّا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤١٨).

أمّا الفراء فقد أجاز الوجهين، صرف الاسم، أو عدم صرفه إذا كان اسماً معرفة، يراد به المؤنث فيجوز صرفه إذا أريد به معنى المذكر، ويمتنع صرفه إذا أريد به معنى المؤنث، ومن هذا عند قوله تعالى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمُ فُلُجٌ لَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً} {التوبة: ٩/٢٥}؛ إذ قال: "وحنين واد بين مكة والطائف، وجرى (حنين)؛ لأنه اسم لمذكر، وإذا سميت ماءً أو وادياً أو جبلاً باسم مذكر لا علة فيه أجرته من ذلك حنين، وبدر، وأحد، وجرأ، وثبير، ودابق، وواسط... وربما جعلت العرب واسط وحنين وبدر، اسما لبلدته التي هو بها فلا يجرونه"، واستشهد على عدم الصرف بقول حسان بن ثابت: نصرنا... حنين... فقصد ب (حنين) واقعة حنين المعروفة أو البقعة والبلدة التي جرت فيها تلك المعركة؛ ولذلك منعه من الصرف" (الحري، ٢٠٠٥م، ٣٥١ و ٣٥٢).

^١ - من الكامل للأخطل في ديوانه: ١٩٧.

ووافقه الجوهري؛ إذ قال: "وحنين اسم وادٍ بين مكة والطائف كانت به وقعة بين المسلمين والكفار، ذكره الله في كتابه بقوله تعالى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْيَبْتَكُمْ كَثُرْتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا} (التوبة: ٢٥/٩)، وقد أجمع القراء على صرفه في الآية الكريمة" (الجوهري، ١٩٨٧م، ١٢٠٥/٥).
والذي يظهر لنا أنه يجوز الصرف وعدمه؛ لأنه يؤنث ويذكر كما ذُكر ذلك في الصحاح: "وحنين موضع يُذكر ويؤنث، فإن قصدت به البلد والموضع ذكرته وصرفته، كقوله تعالى: {ويوم حنين}، وإن قصدت به البلدة والبقعة أنثته، ولم تصرفه كما قال الشاعر... بحنين" (المصدر نفسه، ١٩٨٧م، ١٢٠٥/٥) ويرجح الباحثان ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم؛ وذلك لكثرة في أشعار العرب.

المبحث الثاني: الاستشهاد النحوي في الأفعال المبنية والمعربة:

أولاً: الاستشهاد النحوي في الأفعال المبنية:

(١) قال حسان - رضي الله عنه: -

أَلَسْتُ بِنَعْمٍ الْجَارُ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ ... أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعَدِّمَ الْمَالِ مُصْرَمًا^(١)

الشاهد بقوله: أَلَسْتُ بِنَعْمٍ الْجَارُ، والمسألة هي: القول في نَعْمٍ وَبَيْسٍ، أفعالان هما أم اسمان؟ ذكر سيبويه المسألة في باب "ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك، أو الحرف على أصله لو حُرِّك فقال "نعم وبئس وإنما فعل وهو أصلهما" (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٧٩/٢). وقال أبو علي: نَعْمٍ وَبَيْسٍ فعلان ماضيان (الفارسي، ١٩٩٦م، ١١٠).

وبيّن ابن السراج حقيقة (نَعْمٍ وَبَيْسٍ)، فقال: "نَعْمٍ وَبَيْسٍ فعلان ماضيان، كان أصلهما، نَعْمٍ وَبَيْسٍ، فَكُسِرَتْ الفاءان منهما من أجل حربي الحلق، وهما: العين في "نَعْمٍ"، والهمزة في "بَيْسٍ" فصار: نَعْمٍ وَبَيْسٍ (ابن السراج، ١٩٩٦م، ١١١/١).

وانقسم النحويون في هذه المسألة على مذهبين: فنحويو البصرة يرون أن (نَعْمٍ وَبَيْسٍ)، فعلان ماضيان لا يتصرفان، قال سيبويه: "وأصل (نَعْمٍ وَبَيْسٍ)، (نَعْمٍ، بَيْسٍ)، وهما الأصلان اللذان وصفا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى" (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٧٩/٢) ووافقهم من الكوفيين علي بن حمزة الكسائي (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٨٢/١).

وحجتهم في ذلك، بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بما على حد اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نَعْمًا رجلين، ونَعْمُوا رجالاً"، وحكى ذلك الكسائي، وقد رُفِعَ مع ذلك المظهر في نحو "نَعْمَ الرجل، وبَيْسَ الغلام" والمضمر في نحو: "نَعْمَ رجلاً زيداً، وبَيْسَ غلاماً عمرو"، فدل على أنهما فعلان (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٨٢/١).

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما ببناء التانيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، ولك قولهم "نعمت المرأة، وبئست الجارية"؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م، ٨٢/١).

ووافقهم ابن يعيش بقوله: "اعلم أن "نَعْمَ"، و"بَيْسَ"، فعلان ماضيان، فد "نَعْمَ"، للمدح العام، و"بَيْسَ"، للذم العام، والذي يدل أنهما فعلان أنك تُضَمِرَ فيهما، وذلك أنه إذا قلت: "نعم رجلاً زيداً" و"نعم غلاماً غلامك" لا تضمّر إلا في الفعل، وربما برز ذلك الضمير، واتصل بالفعل على حد اتصاله

^١ - من الطويل في ديوانه: ص ٢٤٢.

بالأفعال قالوا: "نِعْمَا رَجُلَيْنِ"، و"نِعْمُوا رَجَالًا" كما، تقول: "ضرباً"، و"ضربوا" (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤/٣٨٩).

وسار على هذا المذهب ابن هشام، فقال: "والصحيح أن الأربعة أفعال (نعم، بنس، عسى، ليس)؛ بدليل اتصال تا التانيث الساكنة بمن (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/٣٩٢)، كقوله ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ لَهُ أَفْضَلُ"^(١). وأيد السيوطي البصريين بقوله: "باب "نِعْمَ، وَبِنَسٍ وَمِنْهُ أَي الْجَامِدِ نِعْمَ وَبِنَسٍ فَعَلَانٌ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ... (السيوطي، ٢٣/٣).

وذهب نحويو الكوفة إلى أحما اسمان، قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "نِعْمَ، وَبِنَسٍ" اسمان مُبْتَدَأَانِ" (الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨١)، وحثهم على "أحما اسمان: دخول حروف الخفض عليهما؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمَا تَقُولُ "مَا زِيدَ نِعْمَ الرَّجُلُ"، واستدلوا بقول حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ ... أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعَدِمِ الْمَالِ مُصْرِمًا^(٢)

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال "نِعْمَ السَّيِّئُ عَلَى بِنَسٍ الْعَيْبِ" (الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨١) كما حكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال "والله ما هي نعم المولودة: نُصِرْتُهَا بِكَاءٍ، وَبُرُّهَا سِرْقَةً" فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا حَرْفَ الْخَفْضِ، وَدَخُلُوا حَرْفَ الْخَفْضِ يَدُلُّ عَلَى أَحْمَا اسْمَانٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ (الأنباري، ١٩٩٩م، ٩١).

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أحما اسمان أن العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداؤهم (نعم) يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أحما ليسا بفعالين أنه لا يحسن اقتران الزمان بما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: "نعم الرجل أمس" ولا "نعم الرجل غداً" فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أحما ليسا بفعالين، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أحما ليسا بفعالين أحما غير متصرفين؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دلَّ على أحما ليسا بفعالين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أحما ليسا بفعالين أنه قد جاء عن العرب "نعيم الرجل زيد" وليس في أمثلة الأفعال فاعيل ألتية، فدلَّ على أحما اسمان، وليسا بفعالين (الأنباري، ٢٠٠٣م، ١/٨٣).

ويرى الباحثان أحما فعالان، ماضيان، بدليل اتصال تا التانيث الساكنة بمن، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ لَهُ أَفْضَلُ" ليس بعده أي قول

(٢) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ ... وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرُ مَا دَامَ يَذْبُلُ^(٣)

الشاهد فيه: وليس يكون الدهر والمسألة هي: ورود (ليس) للنفي قال سيبويه: "فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلَّقَ اللهُ مثله" (سيبويه، ١٩٨٨م، ١/٧٠).

^١ - ينظر العسقلاني: فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٣٩٢/٢، باب فضل الغسل يوم الجمعة... وغيره .

^٢ - سبق تخريجه.

^٣ - ديوانه: ١٩٩.

وذكر المرادي أنَّ "مذهب أكثر النحويين أن (ليس وما الحجازية) مخصوصان بنفي الحال قال ابن مالك: والصحيح أنهما ينفيان الحال، والماضي، والمستقبل، وقد حكى سيبويه: ليس خلق الله مثله ومن نفيها بيت حسان.

وينبغي لأن يحمل كلام الأكتريين على ما إذا لم تقتزن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، فيحمل؛ إذ ذلك على الحال، كما يحمل عليه الإيجاب. وقد أشار إلى ذلك الشلوبين (المرادي، ١/٤٩٩). ويرى ابن هشام أنَّها: "كلمة ذالَّة على نفي الحال وتنفى غيره بِالْقَرِينَةِ حُو لَيْسَ خَلَقَ اللهُ" (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/٣٨٦).

وظهر قولان في هذه المسألة، الأول: أن (ليس) مخصوص بنفي الحال، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين؛ إذ قال: "وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فنقول: ما يفعل، وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى، تقول: عبدالله منطلق، فنقول: ما عبدالله منطلق أو منطلقاً، فتنفي بهذا اللفظ، كما تقول: ليس عبدالله منطلقاً" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٤/٢٢١).

ووافق سيبويه كثير من النحويين (المترد، ٤/١٨٨، والسيرافي، ١٩٧٤م، ٣/١٦، وابن السَّجَرِي، ١٩٩١م، ٢/٥٥٦، الأنباري، ١٩٩٩م، ١٤٣، وابن عصفور، ١٩٨٠م، ١/٤٠٩، والمالقي، ٢٠٠٢م، ٣١٠، والمرادي، ٣٢٣، وابن عقيل، ١٩٨٠م، ١/٢٠٣، والسَّيُّوطِي، ١١٠٢). القول الثاني: أنَّها نفي الحال، والماضي، والمستقبل، وهو قول ابن مالك، ويرى أنَّ كثيراً من النحويين زعموا أنَّ "ليس وما" مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال (ابن مالك، ١٩٩٠م، ١/٣٨٠).

وذكر أبو علي الشلوبين أنَّ الأظهر عند النحويين أن ليس إنَّما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال؛ لأنَّ سيبويه حكى: ليس خلق الله مثله، وأجاز: ما زيد ضربته، على أن تكون "ما" حجازية (الشلوبين، ١٩٩٣م، ٢/٧٧٢).

وبين الشلوبين أنَّ مراد القائلين: أن ليس لانتفاء الصفة في الحال؛ لأنَّ الخبر إذا لم يكن مخصوصاً بزمان دون زمان، ونُفِيَ بليس، فإنَّه يحمل نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضاً فإنَّ اقتزن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقتزن به، موجَّباً كان أو منفيّاً بليس (المصدر نفسه، ١٩٩٣م، ٢/٧٧٢).

وقد ورد استقبال المنفي بليس في القرآن العزيز وأشعار العرب كثيراً، وكذا ورد استقبال المنفي بما فمن استقبال المنفي بليس قوله تعالى: {...أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...} {هود: ١١/٨}، وقوله تعالى: {...وَلَا تَبْتَغُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْمِضُوا فِيهِ وَعَاوَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَمِيدٌ} [البقرة: ٢٦٧/٢]، وقوله تعالى: {لَيْسَ هُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ} [الغاشية: ٦/٨٨] ومنه بيت حسان.. " (ابن مالك، ١٩٩٠م، ١/٣٨٠).

وأوضح ابن عقيل أنَّ "هذه الكلمة تدلُّ على نفي الحدث الذي دلَّ عليه خبرها في الزمان الحاضر، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل، فإذا قلت: "ليس خلق الله مثله" (فليس) أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة الفعل الماضي - وهو خلق - وفاعله في محل نصب خبرها (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ١/٢٦٣) وقال السَّيُّوطِي "ومن أَثْبَلَةُ الْمُنْفِيِّ بِ(لَيْسَ) قَوْلِ الْعَرَبِ لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ" (السَّيُّوطِي، ١/٤٢٣).

وقد أشار العثيمين إلى أنّ "ليس": لنفي الحال، ولنفي غيره بالقرينة، مثل: ليس خلق الله مثله. وهي فعل لا يتصرف (العثيمين، ١٤٢٧ هـ، ١/١٠٧).

ونرى أنّ القول الثاني هو الحق، وذلك لوجود الشاهد، وهو نفي الماضي، والحال، والاستقبال، وأمّا ما ذهب إليه الأكترون، فيحتمل كلامهم على ما إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، فيحمل عندئذٍ على الحال.

ثانياً: الاستشهاد النحوي في الأفعال المعربة:

(١) قال حسان - رضي الله عنه -:

مُحَمَّدٌ تَفِدُّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِيفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا^(١)

الشاهد في قوله: "مُحَمَّدٌ تَفِدُّ"، والمسألة هي: مجيء الفعل (تفد) مجزئاً من غير جازم والاستشهاد بالبيت في قوله: "تفد"، فإنّ سيبويه خرجها، كتخرج الكوفيين على أنّ الأصل "لتفد" ب(لام) الأمر الجازمة للمضارع، بحذف (الياء) من آخره، وإبقاء الكسرة دالة عليه، ثم حذفت (اللام)، وبقي الفعل على ما كان عليه معها، أي: مجزئاً.

قال سيبويه: "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك: (لم، ولما، واللام) التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، و(لا) في النهي، وذلك قولك لا تفعل؛ فإنّما هما بمنزلة (لم)، واعلم أنّ هذه (اللام ولا) في الدعاء بمنزلةتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيراً واعلم أنّ هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرّة، كأنّهم شبهوها ب(أنّ) إذا عملوها مضمرّة. وقال الشاعر: مُحَمَّدٌ تَفِدُّ نَفْسَكَ... وإنما أراد: لتفده" (سيبويه، ١٩٨٨ م، ٨/٣)

وذكر ابن السراج بعد الكلام عن الجزم أنّه "يروى عن رسول الله - ﷺ - أنّه قرأ: {فَبَدَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا} [يونس، ٥٨/١٠]، فإذا لم يكن الأمر للحاضر فلا بُدَّ من إدخال (اللام)، تقول: ليقم زيد، وتقول: زُرْ زيداً، وليزرك، إذا كان الأمر لهما جميعاً؛ لأنّ زيداً غائب، فلا يكون الأمر له إلّا بإدخال (اللام)، وكذلك إذا قلت: ضرب زيد فأردت الأمر من هذا قلت: لِيُضْرَبْ زيداً؛ لأنّ المأمور ليس بمواجه، والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر.. " (ابن السراج، ١٩٩٦ م، ١٧٤/٢). وينشدون لمتمم بن نويرة:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاحْمِشِي ... لَكَ الْوَيْلُ حَرُّ الْوَجْهِ أَوْ بَيْكَ مَنْ بَكَى^(٢)

وعلّل الزجاجي على صحة حذف (لام الأمر) "أنّ الشاعر قد يضطر إلى حذف (اللام) من فعل المأمور المخاطب في لغة من يقول: يا زيد لتذهب فيحذفها، ويضمها، ويترك الفعل على بنائه وعلى ذلك قول شاعر بيت أنشده سيبويه وغيره (مُحَمَّدٌ تَفِدُّ... فاضمر (اللام) وترك الفعل على بنائه كما يوجب القياس" (الزجاجي، ١٩٨٥ م، ٩٦/١).

وجعل الزمخشري حذف (اللام) في هذا الموضع ضرورياً؛ إذ قال: "ولام الأمر نحو قولك: ليفعل زيد وهي مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى: {... فليستحيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون} [البقرة، ١٨٦/٢]، وقد جاء حذفها في ضرورة (الزمخشري، ١٩٩٣ م، ٤٥١/١).

^١ - من الوافر، لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ينظر: ابن هشام، ٢٧٥/١.

^٢ - من الطويل لمتمم بن نويرة، ينظر: سيبويه، ١٩٨٨ م، ٩/٣.

ويتضح من هذا أنَّ في المسألة قولين، فالأول: الضرورة الشعرية: وهو قول سيبويه، وغيره من البصريين؛ حيث جعلوها "ضرورة ملجئة لتصحيح النظم، وإقامة الوزن" (الحريري، ١٩٩٦م، ١/١٣٦، والخنود، ٢٠٠١م، ١/٤١٠).

وجاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف كما في هذا الشاهد، والتقدير: (لتفد نفسك)، فحذف (اللام) وأعملها في الفعل الجزم ففي هذا القول نجد سيبويه - رحمه الله - خرَّج هذا على أنَّ الأصل "لتفد" ب(لام) الأمر المكسورة وبجزم الفعل المضارع بحذف (الياء) وإبقاء الكسرة دالة عليها، ثم حذفت (اللام)، وبقي الفعل على ما كان عليه معها، فقال: "واعلم أن هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، وكأهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/٨).

أما القول الثاني فقد نسبة الأنباري إلى بعض النحويين، بقوله: "وقد خرج قوم تخريباً آخر فذهبوا إلى أنَّ "تفد" فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على (الياء) المحذوفة للتخفيف اجتزاء بكسر ما قبلها للدلالة عليها، وكأنه قال: "مُجَّد تفدي نفسك كل نفس"، ثم حذف (الياء) مضطراً ليقوم وزن البيت، واكتفى بالكسرة التي قبلها، وقد قرر المؤلف أنَّ العرب قد تحذف حروف المد واللين، وتكتفي بالحركات التي قبلها؛ لأنها مجانسة لها" (الأنباري، ٢٠٠٣م، ٢/٤٣٢)، فالأصل: تفدي نفسك، من غير تقدير (لام)، وهو خير يراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لك، وبرحمك الله، وإنما حذف (الياء) لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء (المصدر نفسه، ٢٠٠٣م، ٢/٤٣٢) والظاهر أنَّ هذه ضرورة شعرية، ولكنها قبيحة لعدم وجود ما يؤول ذلك الحذف، وهذا هو تقدير الباحثين.

(٢) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

مِنْ حَمْرِ بَيْسَانَ تَحَيَّرْتَهَا تَرِياقَةً تُوشِكُ فَقَرَ الْعِظَامِ^(١)

الشاهد في قوله: (توشك فقر العظام)، والمسألة فيها: جاء بعد الفعل توشك اسم، والأصل أن يأتي بعده أن والفعل المضارع.

أشار خالد الأزهري إليه، بقوله في باب أفعال المقاربة: كقول حسان:.... ترياقه توشك فقر العظام، وذكر مُجَّد بن بري في حواشي الصحاح، وقد يقال: إنَّه على حذف كان، أي: توشك أن تكون فقر العظام" (الأزهري، ٢٠٠٠م، ١/٣٧٩).

وقال جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إِذَا جَهَلَ اللَّئِيمُ، وَلَمْ يَقْدِرْ بَعْضُ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا^(٢)

وجاء عند ابن منظور "الذي في شعره تُسرِّعُ فُتْرَ الْعِظَامِ، قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ أَوْشَكَ بَابُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ أَنْ وَالْفِعْلُ" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٦/٣٢)، وقال أيضاً: "وَقَدْ يَأْتِي يُوشِكُ مُسْتَعْمَلاً بَعْدَهَا الْإِسْمُ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَعْدَهَا أَنْ وَالْفِعْلُ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ حَسَانَ: ... (المصدر نفسه: ٦/٣٢).

وأوضح مرتضى الزبيدي ذلك بقوله: "وَيُوشِكُ الْأَمْرُ أَنْ يَكُونَ كَذَا، وَيُوشِكُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَمْرُ، وَقَدْ يَأْتِي مُسْتَعْمَلاً بَعْدَهَا الْإِسْمُ، وَمِنْهُ قَوْلُ حَسَانَ... وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَعْدَهَا أَنْ وَالْفِعْلُ، وَبِذَلِكَ جَاءَتِ الْأَحَادِيثُ... (الزبيدي، ٢٧/٣٩١)، وهذا الذي ورد في لغة العرب، وهو جواز المحيء بعد أوشك اسم، وهو ما يراه الباحثان.

^١ - من السريع، ديوانه: ٢٢٥.

^٢ - ديوانه: ٦٥.

المبحث الثالث: الاستشهاد النحوي في الحروف المفردة، والثنائية، والثلاثية وما زاد

أولاً: الاستشهاد النحوي في الحروف المفردة:

(١) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ، اللَّهُ يَشْكُرُهَا، ... وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)

الشاهد فيه قوله: "الله يشكرها"، والمسألة فيه: حذف الفاء الرابطة في جواب الجزاء والتقدير "فالله يشكرها".

وقد أشار الخليل إلى هذا الموضع عند ذكره قول الله جلَّ وَعَلَا: " { وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ } [آل عمران: ٣/١٢٠] من جزم فعلى الجزاء، ومن رفع فعلى إضمّار الفاء، ومن نصب فعلى التضعيف، و(لا) لا تعمل شيئاً لأنّه حرف جاء بمعنى الجحد (الفرايدي، ١٩٩٥م، ٢٢٠/١).

وقد ذكره سيبويه عند قوله: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعرٌ، من قبل أن أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، و(الفاء وإذا) لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً؛ حيث لم يشبهه الفاء وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يتكلم به من الفعل كبيت حسان بن ثابت (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦٤/٣) فمذهب الخليل وسيبويه إجازة ذلك في الضرورة الشعرية فقط وأجاز ابن الوراق حذفها في الشعر (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ٤٤٠/١).

وأجاز الأخفش حذفها ضرورةً واختياراً واختصاراً وهي مرادة (العكبري، ١٩٧٦م، ١٤٦/١)، وخرّج عليه قوله تعالى: " { وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ } [الأنعام: ٦/١٢١]، وكذلك استدلل الأخفش على جواز حذف الفاء في سعة الكلام، بقرأة أهل المدينة والشام، لقوله تعالى: " { وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ } [الشورى: ٤٢/٣٠]، وعدّها قراءةً مشهورةً معروفةً كما ذهب الأخفش إلى جواز اختياراً في الشعر والنثر، وفي غير الضرورة أيضاً، واستشهد عليه بقوله تعالى: " { كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ } [البقرة: ١٨٠/٢]؛ أي: فالوصية للوالدين

أما المبرّد فجزم على عدم حذف الفاء، وأما مرادة الذكر دائماً، فيرى أنّه "لا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء؛ لأنّ التقديم فيه لا يصلح" (المبرّد، ٧٢/٢)، فالمبرّد حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر والنثر مطلقاً، وردّ رواية حذف الفاء في الشاهد الشعري السابق، فزعم أنّها من صنع النحاة، وأن الرواية الصحيحة فيه هي: من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

وذكر ابن الحاجب فيه وجهاً آخر نسبة لبعض النحاة، وهو حمله على التقديم والتأخير، وتقديره: "الله يشكرها من يفعل الحسنات"، إلا أنّه ردّ هذا التفسير أيضاً وكان المبرّد قد ردّه من قبل بقوله: "فلا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء؛ لأنّ التقديم فيه لا يصلح" (الحري، ٢٠٠٥، ٣٠٥، ٣٠٦).

وجعله بعضهم على الإضمار كما فعل صاحب أصول النحو، الذي أكّد "على إضمار الفاء في كل قول" (ابن السراج، ١٩٩٦م، ٤٦٢/٣)، وهناك تعليق لابن الصائغ مرده أنّ (الفاء) في هذه الأجوبة

١ - من البسيط لحسان في زيادات ديوانه: ٥١٦.

ونحوها، مما لا يصلح أن يجعل شرطاً، واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة، أو تُدور (ابن الصائغ، ٢٠٠٤م، ٢/ ٨٨٤).

وظهر لنا أن في هذه المسألة أقوالاً، الأول: أن الحذف على الضرورة الشعرية، وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور النحويين (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٦٣/٣، وابن السراج، ١٩٩٦م، ٣/ ١٩٥، وابن جني: ٢٨٣/٢، وابن الوراق، ١٩٩٩م، ١/ ٤٤٠، وابن مالك، ١٩٨٢م، ٣/ ١٥٩٧، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ١١/ ٤٧، والفيروز آبادي، ٢٠٠٥م، ١/ ١٣٥١).

القول الثاني: يجوز حذفها ضرورةً واختياراً واختصاراً وهي مرادة (ابن جني، ٢٠٠٠م، ١/ ٢٧٥)، وجاء ذلك عن الأخفش (العكبري، ١٩٧٦م، ١/ ١٤٦)، وخرَّج عليه قوله تعالى: {وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} [الأنعام: ١٢١/٦].

القول الثالث: المنع في جميع الحالات وهو قول المبرد، وقال: وَأَنَّهُ زَعَمَ، أَنَّ الزَّوَايَةَ مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ (ابن جني، ٢٠٠٠م، ١/ ٢٦٥)، وذكر ابن السراج قولاً للأصمعي، وهو أن النحاة غيروا الرواية إلى "من يفعل الخير فالرحمن يشكره" (ابن السراج، ١٩٩٦م، ١/ ١٩٥).

القول الرابع: الندرة (السكاكي، ١٠٦/١)، وحذفها في التدور كما أخرجه البخاري من قوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي ابن كعب: "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"^(١)؛ أي: وإلا فاستمتع بها، بحذف (الفاء) من جواب الشرط ويرى الباحثان أن قول سيبويه وجمهور النحويين هو القول الأصح بين الأقوال الأربعة.

(٢) قَالَ حَسَّانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:-

تناغي غزلاً عند باب ابن عامر وَكَجَلِّ مَأْيِكَ الْحَسَانَ بِأَمْدٍ^(٢)

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ "تَنَاغِي غَزَالاً... وَكَجَلِّ مَأْيِكَ"، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهِ: عَطْفُ الْجُمْلَةِ الْإِنْشَائِيَّةِ (كَجَلِّ) عَلَى الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ (تَنَاغِي) وَقَدْ خَصَّ الْأَشْمُونِي فِي شَرْحِهِ فِي عَطْفِ الْخَبَرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَعَكْسَهُ خِلَافَ مَنْعِهِ الْبَيَانِيونَ، وَابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ عَصْفُورٍ (الْأَشْمُونِي، ١٩٩٨م، ٢/ ٤٠٦)، لِذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ، الْأَوَّلُ: الْجَوَازُ مَطْلَقاً، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحَاةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...} [البقرة: ٢/ ٢٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ} [الصف: ٦١/١٣]؛ إِذْ عَطَفْتَ وَصْفَ جَمَلَةِ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِ عَلَى وَصْفِ ثَوَابِ الْجَمَلَةِ الْكَافِرِ.

وليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يُطلب مُشاكل، أو أمر، أو نهي يُعطف عليه، وإنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد، والإرهاق، وبشتر عمراً بالعمو، والإطلاق (الزَّخْمَشْرِي، ١٤٠٧هـ، ١/ ١٠٤).

والثاني: المنع، وهو ما ذهب إليه البلاغيون، وابن مالك (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢/ ٢٤٧)، فتكون جملة (وبشر الذين آمنوا...) معطوفة على جملة (واتقوا النار...)، وهو ما ذكره الزخمشري أيضاً بقوله: "ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: (فَاتَّقُوا)، كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتهم، وبشر يا فلان بنى أسد بإحساني إليهم" (الزَّخْمَشْرِي، ١٤٠٧هـ، ١/ ١٠٤) والواضح من الشواهد الواردة على ألسنة الفصحاء جواز ذلك؛ إذ وردت شواهد في القرآن الكريم، والشعر الفصيح بذلك.

^١ - الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللقطة، باب إذا أخبره ربُّ اللقطة بالعلامة دفع إليه، ٢٤٩/٣، ومسلم في صحيحه، كتاب اللقطة: ١٣٥٠/٣، وأحمد في مسنده: ١١٥/٤، ١٢٦/٥.

^٢ - من الطويل، في ديوانه: ٨٣.

(٣) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:-

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حبُّ النبي مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(١)

الشَّاهد في "كفى بنا فضلاً"، والمسألة فيه (زيادة حرف الجر (باء) على (كفى) المتعدي لواحد)، وقد ذكر الخليل هذه المسألة فيرى أنَّ "النَّصْبَ بِحَبْرٍ كَفَى مَعَ (الْبَاءِ) قَوْلُهُمْ كَفَى بَزِيدٍ رَجُلًا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {... وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا...} [النساء: ٦/٣]؛ وقوله: {... وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا...} [النساء: ٧٩/٣]، وقوله: {... وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا...} [الفرقان: ٣١/٢٥]؛ ومثله كثير في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وكما في بيت الشَّاعر وهو حسان بن ثابت؛ حيث نصب فضلاً ب(كفى) وخفض غيرنا؛ لِأَنَّه جعل (من) نكرةً كأنَّه قَالَ على حَيِّ غَيْرِنَا، وَقَدْ رَفَعَهُ نَاسٌ، وَهُوَ أَجُودُ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى مَنْ هُمْ غَيْرِنَا؛ أَي: عَلَى حَيِّ هُمْ غَيْرِنَا فَيَضْمُرُونَ هُمْ، كَمَا قَرَأَ هَذَا الْحَرْفُ فِي الْأَنْعَامِ: {... ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} [الأنعام: ١٥٤/٦]؛ أَي: عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ وَمَنْ قَرَأَ (عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ، فَإِنَّ مَحَلَّهُ الْحُفْضُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى أَفْعَلٍ وَأَفْعَلٌ لَا يَنْصَرَفُ" (الفراهيدي، ١٩٩٥م، ١١٥/١).

وابن هشام بعد ذكره زيادة الباء المفردة، عدَّد مجيئها في أربعة عشر معنى، فقال: "وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد" (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١٤٨/١)، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: (فِي بِالْمَرْءِ إِذَا مَا يَحْدُثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)^(٢).

وأكد السيوطي على أنَّ "زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنين، كقوله: (تَسْقَى الصَّجِيعَ بِيَارِدٍ بِسَامٍ...)"، وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد (السيوطي، ١٤/٢)، وَقِيلَ: إِذَا هِيَ فِي الْبَيْتِ زَائِدَةٌ فِي الْفَاعِلِ وَحَبَّ بَدَلِ اشْتِمَالٍ عَلَى الْمَحَلِّ (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١٤٨/١).

وهذه الزيادة ذكرها النَّحَاةُ في مواضع من كتبهم، وهي زيادة صحيحة واردة في مواضع عدة من لغتنا الأم، وهو ما يرتضيه الباحثان.

ثانيًا: الاستشهاد النحوي في الحروف الثنائية:

(١) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:-

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد^(٣)

الشَّاهد في "على ما قام"، والمسألة فيه: (إثبات وكتابة ألف ما الاستفهامية بعد حرف الجر وهو واجب الحذف).

لقد تحدث ابن هشام عن هذا الموضوع، ووضح الفرق بين الاستفهام والخبر، فيرى أنَّه "يجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عَلَيَّهَا نَحْوُ: فِيمَ وَإِلَامٍ وَعِلَامٍ وَمِمَّ... وَعَلَّةُ حَذْفِ الْأَلْفِ الْفَرْقِ بَيْنِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، فَلِهَذَا حَذَفَتْ فِي نَحْوِ: {فِيمَ أَنْتَ مِنْ دُخْرَاهَا} [النازعات: ٧٩/٤٣]، وَنَحْوِ: {... فَنَاطِرَةٌ يَمْ يَرِجُّعُ الْمُرْسَلُونَ} [النمل: ٣٥/٢٧]، وَنَحْوِ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف: ٦١/٢]، وَتَبَتَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: ١٤/٢٤]، وَنَحْوِ: {... وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ...} [البقرة: ٤/٢] (ابن هشام، ١٩٨٥م، ٣٩٣/١).

^١ - من الكامل لحسان، ولا يوجد في ديوانه، شرح أبيات سيبويه: ٣٧٠/١.

^٢ - ينظر: النيسابوري، ١٤/١.

^٣ - من الوافر، في ديوانه: ٣٢٤.

هذا الحذف قسّمه السيوطي على قسمين: "مقيس وشاذ؛ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو: {عَم يتساءلون} [النبا: ١/٧٨]، ونحو: {فِيمَ أَنتَ من ذكراها} [النازعات: ٤٣/٧٩]، ونحو: {لَمْ تُوذُونِي} [الصّفا: ٥/٦١]، وشذ إبقاؤها في بيت حسان، ووجه الحذف من الاستفهامية التّخفيف وخصّ بها؛ لأنّها مستبدّة بنفسها، بخلاف الشّرطيّة؛ لأنّها مُتعلّقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصّلة" (السيوطي، ٤٦١/٣).

وفي حديثه عن تقاسيم (ما) ذكر الجرجاوي أنّها استفهامية نحو قوله تعالى: {وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى} [طه: ١٧/٢٠]، ويجب في الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورة نحو قوله تعالى: {عَم يتساءلون} [النبا: ١/٧٨]، وقوله: {فناظرة يَم يرجع المُرسَلون} [النمل: ٣٥/٢٧]، الأصل (عَن مَا) و(بِمَا) فحذفت الألف فرقاً بين الاستفهامية والخبرية، وسمع إثباتها على الأصل نثراً وشعراً؛ فالنثر كقراءة عيسى وَعِكرَمَة {عَمَّا تَعْمَلُونَ} بإثبات الألف، والشعر كبيت حسان رضي الله عنه.... " (الجرجاوي، ١٤٩/١، م١٩٩٦).

وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جرت فمسلّم في المجرورة بالحرف، وأنّما ما جاء عن حسان، فضرورة، وحكاة الأخفش لغة (الأزهري، ٢٠٠٠، م٢٣٥/٢).

ويتضح مما سبق أنّ في المسألة - وهي بقاء الألف هنا - أقوالاً: منها أنّها لغة: كما حكى الأخفش، ونقل الأزهري أن هذا الإثبات على الأصل واردٌ شعراً ونثراً، لكن قال ابن جني: وإثبات الألف أضعف اللغتين، وقيل إنّهُ شاذ، كما ذكره السيوطي، وقيل إنّها ضرورة شعرية: كما جاء في المعني، وشرح الأشموني، وشذا العرف والذي يراه الباحثان أنّ هذا في الشعر ضرورةٌ شعريّة.

(٢) قال حسان - رضي الله عنه: -

لَا أَبَالِي أَنْتَبَ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ ... أَمْ لِحَايَ بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ^(١)

الشّاهد في "أم لحاي"، والمسألة فيه: وقوع "أم" حرف عطف؛ عطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها.

قال سيبويه: "وتقول: أتجلس، أو تذهب، أو تحدثنا، وذلك إذا أردت هل يكون شيء من هذه الأفعال؛ فأما إذا ادّعت أحدهما فليس إلّا أتجلس، أم تذهب، أم تأكل، كأنك قلت: أيّ هذه الأفعال يكون منك، وتقول: أتضرب زيداً، أم تشم عمرًا، أم تكلم خالدًا ومثل ذلك، أتضرب زيداً أو تضرب عمرًا، أو تضرب خالدًا، إذا أردت هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء وإن أردت أي ضرب هؤلاء يكون قلت: أم، قال حسان بن ثابت: ... كأنّهُ قال: ما أبالي؛ أي: الفعلين كان (سيبويه، ١٨٠/٣، م١٩٨٨).

وأما الميرد فقال: وَهَذِهِ (أم) المنقطعة؛ لأنّهُ أدركهُ الشك في بصرهم، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا، وقد مضى تفسير هَذَا؛ فَهَذَا فِي قَوْلِ جَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ لَا تَعْلَمُ بَيْنَهُمُ اخْتِلَافًا فِيهِ (الميرد، ٢٩٧/٣).

وذكر ابن مالك أنّ (أم) المعتمد عليها في العطف، هي المتصلة، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وسميت متصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلّا بهما، وشرط ذلك أن يكون متبوعها مسبوقاً بجمزة صالح موضعها لأي، كالواقعة في: أزيد عندك أم عمرو؟ وفي قوله تعالى:

^١ - من الخفيف، في ديوانه: ٢٢٣، و٣٧٨.

{ ... سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ... } [البقرة: ٦/٢]، وقوله: { ... وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ } [الأنبياء: ١٠٩/٢١]، و: { ... فُلْ أَدْلِكَ خَيْرٌ أَمْ جِنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ } [١٥/٢٥] وقد يكون مصحوبها ما فعلين لفاعلين متباينين، كما في شاهدنا... (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣٥٩/٣)، وقال في كتابه الآخر: وأمّا (أم) المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة وسميت متصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ وشرط ذلك أن يقرن ما يعطف بها عليه بجمزة التسوية، أو بجمزة يطلب بها، وبـ (أم) ما يطلب بـ(أي)، وعلامة ذلك صلاحية الاستغناء بها عنهما فمن لوازم ذلك كون الناطق بـ(أم) المذكورة مدعيًا العلم بنسبة الحكم إلى أحد المذكورين دون تعيين... ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين إذا كان معنى الكلام معنى "أي" كقولك: "ما أبالي أبعض التيوس ناب، أم بعض اللغام ساب" (ابن مالك، ١٩٨٢م، ١٢١٢/٣).

وقسم ابن هشام (أم) على قسمين: متصلة، ومنقطعة، ثمّ تحدث عن المتصلة، قائلاً: "وأما (أم) فضربان: منقطعة وستأتي، ومتصلة: وهي المسبوقة إما بجمزة التسوية؛ وهي الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين؛ نحو: { ... سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } [البقرة: ٦/٢]، أو اسميتين؛ سميت بذلك؛ لوقوعها غالباً بعد لفظ "سواء" أو: لا أبالي، أو: لا أدري، أو ما يشبهها؛ في الدلالة على أنّ الجملتين بعدها متساويتان في الحكم عند المتكلم، كما في بيت حسان (ابن هشام، ٣٣٢/٣) وهو الوارد في التنزيل، ولغة العرب، وهو خلاصة القول، وهو ما يراه الباحثان.

ثالثاً: الاستشهاد النحوي في الحروف الثلاثية وما زاد:

(١) قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

إِذَنْ، وَاللَّهِ، نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ^(١)

الشَّاهد بقوله "إذن - والله - نرميهم"، والمسألة فيها: دخول إذن على الفعل المضارع؛ أي: (نصب المضارع وهو "نرميهم" بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم) وهناك ثلاثة شروط تتعلق بعمل (إذن) ذكرها ابن هشام، منها: أن تكون مصدرية فلا تعمل شيئاً في نحو قولك: (أنا إذن أكرمك) لِإِنَّهَا مُعْرَضَةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَلَيْسَتْ صَدْرًا، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا فَلَوْ حَدَّثَكَ شَخْصٌ بِحَدِيثٍ فَقُلْتَ لَهُ: (إذن تصدق)، رفعت؛ لِأَنَّ نَوَاصِبَ الْفِعْلِ تَقْتَضِي الإِسْتِقْبَالَ، وَأَنْتِ تُرِيدُ الْحَالَ فِتْدَافِعًا، وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ إِمَّا مُتَّصِلًا وَإِمَّا مُنْفَصِلًا بِالْقِسْمِ أَوْ بِلَا النَافِيَةِ. فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِكَ إِذَنْ أَكْرَمَكَ وَالثَّانِي نَحْوُ: إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ وَقَوْلِ حَسَانَ: إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ... وَنَحْوُ: إِذَنْ لَا أَفْعَلْ، فَلَوْ فَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَجِزِ الْعَمَلُ كَقَوْلِكَ إِذَنْ يَا زَيْدَ أَكْرَمَكَ (ابن هشام، ٣٧٤/١).

وذكر صاحب القطر أنّ (إذن) عند سيبويه هي حرف جواب وجزء، وعند الشلوبين هي كذلك في كل موضع، وقال الفارسي في الأكثر، وقد تمحض للجواب بديل أنه يُقال أحبك، فتقول إذا أطنك صادقاً؛ إذ لا مجازة بها هنا (ابن هشام، ١٣٨٣هـ، ٥٩/١) ثمّ حدد ثلاثة شروط لكي تكون ناصبة هي: أن تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت: (زيد إذن) قلت: أكرمه بالرفع، والثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً فلو حدثك شخص بحديث فقلت: (إذن تصدق) رفعت؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْحَالَ، وَالثَّالِثُ: أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ غَيْرِ الْقِسْمِ نَحْوُ: (إذن أكرمك) و(إذن والله أكرمك)...، وَلَوْ قُلْتَ: (إذن يا

^١ - من الوافر، في ملحق ديوانه: ٣٧١.

زيد) قلت: (أكرمك) بالرفع وكذا إذا قلت: (إذن في الدار أكرمك) و(إن يوم الجمعة أكرمك) كل ذلك بالرفع (المصدر نفسه: ٥٩/١).

وأشار السيوطي في كتابه همع الهوامع إلى أن التجاج والفارسي جعلوا الناصب أن مضمره بعدها لا هي؛ لأنها غير مختصة إذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو: (إذن عبد الله يأتيك) وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل (السيوطي، ٣٧٤/٢).

وقرر الصبان أنه "لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فيجيب الرفع في نحو: (إذن أنا أكرمك) ويغترف الفصل بالقسم، ثم ذكر ابن بابشاذ قد أجاز الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف، والصحيح المنع؛ إذ لم يسمع شيء من ذلك وأجاز الكسائي وابن هشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (الصبان، ١٩٩٧م، ٢٤٣/٣).

وقد نقل شوقي ضيف كلاماً عن النحاة فقال: "ومن ذلك أن جمهور البصريين كان يميز الفصل بين (إذن) ومعمولها بلا النافية وبالقسم؛ لورود ذلك في الاختيار وفي الشعر مثل: إذن والله نريمهم، وتوسع الكسائي - وتبعه هشام - فجوز الفصل بمعمول الفعل مطلقاً مثل: "إذن صاحبك أكرم"، ويبقى الكسائي لإذن عملها، ويلغيه هشام رافعاً للمضارع، وكان سيويه والبصريون يشترطون لنصبها المضارع أن تكون في صدر العبارة... (٤) (ضيف، ١٩٦٨م، ١٨٢/١).

وفي حكم (إذن) إذا فصل بينها والفعل بفواصل ذكر القرشي أن النحاة ذهبوا إلى أنه لا يجوز الفصل بين (إذن) ومنصوبها؛ لضغفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، إلا أنهم اغتفروا الفصل بالقسم، نحو: "إذن والله أجيئك"، ومنه قول حسان بن ثابت: "...، أو الفصل بـ "لا" النافية، نحو: "إذن لا أكرمك"، ومنه قراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - {فإذا لا يؤثون الناس تقيراً} [النساء: ٥٣/٤]، وما عدا ذلك اختلف النحاة فيه) (القرشي، ١٤٢٣هـ، ٤٢٧/١).

ويظهر في إعمال (إذن) كلامٌ كثيرٌ، وخاصة نصبها مع وجود الفاصل، فكثير الكلام بين من يعملها ومن يمنع، لكنهم مجمعون على جواز الفصل بالقسم، كما هو وارد في شاهدنا، لوجوده في الشعر العربي المحتج به.

(٢) قال حسان - رضي الله عنه -:

يُعشون حتى لا تهر كلابهم... لا يسألون عن السواد المقبل^(١)

الشاهد في قوله: "حتى لا تهر"، والمسألة فيها دخول الحرف (حتى) على الفعل ولم تؤثر فيه (رفع تهر ولم يجعله غاية) فسيويه يرى (حتى) ناصبة "على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: "سرت حتى أدخلها"، كأنتك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً فالفعل إذا كان غايةً نصب، والاسم إذا كان غايةً جرّ وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر، فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها، وذلك قولك: "كلمته حتى يأمر لي بشيء"، واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين: تقول: "سرت حتى أدخلها"، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: "سرت فأدخلها"، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل

^١ - من الكامل، في ديوانه: ١٢٣.

بالسير كاتصاله بالفاء فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنها لم تجيء على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك: "إذن أظنك"، وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أمتع، أي حتى أني الآن أدخلها كيفما شئت ومثل ذلك قول الرجل: لقد رأى مني عاماً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء، ولقد مرض حتى لا يرجونه والرفع ههنا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم، قال الفرزدق:

فيا عَجَباً حَتَّى كَلَيْتَ تَسْبِيئِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(١)

ف(حتى) ههنا بمنزلة إذاً، وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء ومثل ذلك: (شربت حتى يجيء البعير يجربطنه)، أي حتى إن البعير ليجيء يجربطنه، ويدلك على حتى أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذاك كما تقول: فإذا إنه يفعل ذاك ومثل ذلك بيت حسان بن ثابت... ومثل ذلك: (مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه)، و(سرت حتى يعلم الله أني كحال) والفعل ههنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه متصل كاتصاله به بالفاء، كأنه قال سيرٌ فدخل... (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٧/٣، ١٨).

وتحدث السرياني عن مجيء (حتى) حرف ابتداء، مستعياً بكلام شيخه سيبويه في باب (حتى): "ويدلك على حتى أنها حرف من حروف الابتداء والخبر، أنك تقول: حتى إنه يفعل ذلك، كما تقول: فإذا إنه يفعل ذلك). قال: "ومثل ذلك قول حسان بن ثابت":

أولادُ جفنةٍ حولَ قبرِ أبيهم ... قبرِ ابنِ ماريةَ الكريمِ المُفضِلِ
يُعشَوْنَ حتى لا تُهْرُ كلابُهُمْ ... لا يسألون عن السوادِ المُقبِلِ

يمدح بذلك آل جفنة الغسانيين، وبلادهم الشام فالشاهد على أنه رفع (تهر) ولم يجعله غاية قال سيبويه وتقول: (سرت حتى يعلم الله أني كأل فالفعل هاهنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه، متصل كاتصاله به بالفاء، كأنه قال: سيرٌ فدخل)، فسيبويه أراد أن الفعل المرتفع بعد (حتى) يقع على وجهين: أحدهما أن الفعل الواقع بعدها وقع ومضى قبل وجوب الإخبار، والوجه الآخر أن الفعل الذي قبل (حتى) قد مضى، والفعل المرفوع بعدها ثابت في حال الإخبار، ويكون الفعل المتقدم سبباً لوقوع الفعل الذي في الحال.

وسيبويه يجعل (حتى) في الوجه الأول - الذي الفعل فيه قد مضى وانقضى - بمنزلة الفاء، وأن الفعل الذي بعد (حتى) متصل بالفعل الذي قبل (حتى) وقد مضى جميعاً والثاني بعد الأول متصل به كاتصال ما بعد الفاء في العطف بما قبلها (السرياني، ١٩٧٤م، ٨٠/٢).

وذكر ابن هشام أن من أوجه (حتى) أن تكون حرف ابتداء أي حرفاً تبدأ بعده الجملة أي تستأنف فيدخل.... وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع - رحمه الله - { حتى يقول الرسول } برقع يقول، وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام حتى الثلاثة كقولك: (أكلت السمكة حتى رأسها)، فلك أن تخفض على معنى إلى وأن تنصب على معنى الواو وأن ترفع على الإبتداء (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١٧٣/١).

أما الصبان فقد قسمها على ثلاثة أضرب: جارة وعاطفة، وابتدائية؛ أي: حرف تبدأ بعده الجملة؛ أي: تستأنف، فتدخل على الجملة الاسمية كقوله:

^١ - البيت للفرزدق من الطويل: ينظر الفراهيدي، ١٩٩٥م، ٢٠٦، وسيبويه، ١٩٨٨م، ١٨/٣.

فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقولهِ: يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَحَرَّرَ كِلَابُهُمْ، وقراءة نافع: { حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ } [البقرة: ٢١٤/٢]، وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو: { حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا } [الأعراف: ١٩٥/٧]، وزعم المصنف أنَّ حتى هذه جارة وتُوزَع في ذلك (الصَّبَان، ١٩٩٧م، ٣/٤٤٠).

والقول الصحيح أنَّ (حتى) تأتي لمعانٍ عدة، منها الابتداء، كما هو وارد في اللغة، والشعر العربي الفصيح.

الخلاصة:

- بلغ عدد الأبيات المستشهد بها محلَّ الدراسة واحد وثلاثين شاهداً، منها واحد وعشرون شاهداً في مبحث الأسماء، وأربعة شواهد في مبحث الأفعال، وستة شواهد في مبحث الحروف.
- بلغ الاستشهاد النَّحويُّ في الأسماء المرفوعة سبعة شواهد، وثمانية شواهد في الأسماء المنصوبة، وثلاثة شواهد في الأسماء المحرورة.
- بلغ الاستشهاد النَّحويُّ في الأفعال المبنية شاهدين اثنين، وشاهدين اثنين الأفعال المعربة.
- بلغ الاستشهاد النَّحويُّ في الحروف المفردة شاهدين اثنين، وشاهدين اثنين في الحروف الثنائية، وشاهدين اثنين في الثلاثية وما زاد.
- بلغ عدد الأبيات المأخوذة من ديوانه ثمانية وعشرين بيتاً، وبلغ عدد الأبيات غير الموجودة في ديوانه ثلاثة أبيات.
- تنوعت أبيات حسان بن ثابت بين البحور الشعريَّة المختلفة، فبلغ عدد الأبيات المأخوذة من البحر الطويل عشرة أبيات، والوافر تسعة أبيات، والبسيط خمسة أبيات، والكامل خمسة أبيات، والسريع بيت واحد، والخفيف بيت واحد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: قائمة الكتب:

- ابن الأثير، أبو السَّعادات مجد الدين المبارك بن مُجَدِّ بن مُجَدِّ بن عبد الكريم الشَّيباني (١٤٢٠هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي، ط ١، مكة المكرمة - المملكة العربية السَّعودية، جامعة أم القرى.
- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين مُجَدِّ بن مُجَدِّ بن يوسف، النَّشر في القراءات العشر، تحقيق: علي مُجَدِّ الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (٢٠٠٠)، سر صناعة الإعراب، ط ١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (١٩٩٩)، المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن مُجَدِّ بن أبي بكر بن أيوب بن قيم (١٩٥٤)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: د. مُجَدِّ بن عوض بن مُجَدِّ السهلي، ط ١، الرياض، أضواء السلف للنشر.
- ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد الشَّيباني (٢٠١٠)، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: مكتب البحوث بجمعية المكنز، ط ١، جمعية المكنز الإسلامي.
- ابن السَّراج، أبو بكر مُجَدِّ بن السري بن سهل النَّحوي (١٩٩٦)، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٢، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٢٠٠٠)، **الحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة (١٩٩١)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود مُجد الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ابن الصائغ، أبو عبد الله، شمس الدين مُجد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي (٢٠٠٤)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (١٩٩٨)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي مُجد معوض، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُجد الحضرمي الإشبيلي (١٩٨٠)، **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح، بغداد، (د.ط.).
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُجد الحضرمي الإشبيلي (١٩٨٠)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم مُجد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (١٩٨٠)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: مُجد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (٢٠٠١)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. مُجد كامل بركات، ط٢، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٩٧)، **الصاحي**، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٧٩)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام مُجد هارون، ط٢، دار الفكر.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين مُجد بن عبد الله، الطائي الجبالي (١٩٦٧)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: مُجد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين مُجد بن عبد الله، الطائي الجبالي (١٩٩٠)، **شرح التسهيل**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. مُجد بدوي المختون، ط١، مصر، هجر للطباعة والنشر.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين مُجد بن عبد الله الطائي الجبالي (١٩٨٢)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ودمشق دار المأمون للتراث.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (١٤٠٠هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، مصر، دار المعارف.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مُجد بن مكرم بن علي الأنصاري (١٤١٤هـ)، **لسان العرب**، ط٣، بيروت، دار صادر.
- ابن النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن مُجد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحَّوي (١٤٢١هـ)، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات مُجد علي بيضون، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

- ابن الوراق، أبو الحسن مُجَدِّد بن عبد الله بن العباس (١٩٩٩)، **عِللُ النَّحوِ**، تحقيق: محمود جاسم مُجَدِّد الدرويش، ط١، الرياض، السعودية، مكتبة الرشد.
- ابن هشام، أبو مُجَدِّد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ مُجَدِّد البقاعي، لبنان، دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام، أبو مُجَدِّد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، **شذور الذهب**، الطبعة: الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ابن هشام، أبو مُجَدِّد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (١٩٨٥)، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: د. مازن المبارك، ومُجَدِّد علي حمد الله، ط٦، دمشق، دار الفكر .
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُجَدِّد بن علي (٢٠٠١)، **شرح المفصل**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأوسط (١٩٩٠)، **معاني القرآن**، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُجَدِّد الجرجاوي (٢٠٠٠)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: مُجَدِّد باسل عيون السُّود، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- الأشُمُوني، أبو الحسن علي بن مُجَدِّد بن عيسى نور الدين الشافعي (١٩٩٨)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن عبيد الله الأنصاري (١٩٩٩)، **أسرار العربية**، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن عبيد الله الأنصاري (٢٠٠٣)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط١، المكتبة العصرية.
- الأندلسي، أبو حيان مُجَدِّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (١٩٩٨)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان مُجَدِّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الأندلسي، أبو حيان مُجَدِّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (١٩٩٨)، **التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هندواوي، ط١، دمشق، دار القلم.
- باحمص، أحمد عوض (٢٠٠٥)، **نظام الجملة عند ابن هشام الأنصاري**، أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، كلية التربية عدن، جامعة عدن.
- البخاري، أبو عبد الله مُجَدِّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (١٩٨٧)، **صحيح البخاري (الجامع الصحيح)**، ط١، القاهرة، دار الشعب.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٩٩٧)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: د. عبد السلام مُجَدِّد هارون، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- التَّهَانَوِي، مُجَدِّد بن علي ابن القاضي مُجَدِّد حامد بن محمد صابر الفاروقي (١٩٩٦)، **كشاف اصطلاح الفنون**، تحقيق د. علي دحروج، ط١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الكنايني (١٤١٩هـ)، **البخلاء**، ط٢، بيروت، مكتبة الهلال.
- جر، يحيى عبد الرؤوف (١٩٩٢)، **الشاهد اللغوي**، مجلة النجاح للأبحاث، العدد السادس.
- جرجيس، أيوب (٢٠٠٤)، **الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب**، الإسكندرية، دار الإيمان للطباعة والنشر.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُجَدِّ (٢٠٠١)، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُجَدِّ (١٩٨٢)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
- الجرجاني، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُجَدِّ الأزهري المصري (١٩٩٦)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، بيروت، الرسالة.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين.
- الحريري، القاسم بن علي (١٩٩٦)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبدالحفيظ القرني، ط١، بيروت، دار الجيل.
- حسن، إبراهيم (١٩٨٤)، الترخيم في اللغة، معناه، وأغراضه، وأنواعه، القاهرة، مطبعة حسان.
- حسن، عباس، التحو الوافي، ط١٥، دار المعارف.
- الحدود، إبراهيم بن صالح (٢٠٠١)، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى التحوين دراسة على ألفية بن مالك، ط٣٣، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الحادي عشر بعد المائة.
- الدمشقي، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي (١٩٩٠)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، عمان، دار البشير.
- ديوان ابن مقبل، تميم بن أبي بن مقبل العجلاني (١٩٩٥)، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، د.ط.
- ديوان الأخطل، غياث بن غوث الأخطل (١٩٩٤)، شرحه وصنّف قوافيه وقدم له: مهدي مُجَدِّ ناصر الدين، ط٢، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ديوان الأعشى الكبير، أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي (١٩٨٣)، ط٧، شرح وتعليق: د. مُجَدِّ حسين، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ديوان جرير (١٩٨٦)، شرح مُجَدِّ بن حبيب، تحقيق: د. نعمان أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (١٩٩٤)، تحقيق: عبدأ مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية.
- ديوان العباس بن مرداس السلمى (١٩٩١)، تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ديوان الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب (١٩٨٧)، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الرّهوي، رشيد مُجَدِّ حسن (٢٠١٣)، مسائل الخلاف النحوي والصرفي في كتاب (الحرر في النحو) لعمر بن عيسى الهرمي (ت: ٧٠٢هـ)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية عدن، جامعة عدن.
- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ط)، (د. ت).
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (١٩٨٥)، اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دمشق، دار الفكر.
- الزركشي، بدر الدين مُجَدِّ بن عبد الله بن بشار (١٩٥٧)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مُجَدِّ أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت، دار إحياء الكتب العربية.
- الزحشيري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي مُجَدِّ البجاوي، ومُجَدِّ أبو الفضل إبراهيم، ط٢، لبنان، دار المعرفة.

- الرّمخسري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٤٠٧هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، ط ٣، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الرّمخسري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (١٩٩٣)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط ١، بيروت، مكتبة الهلال.
- السامرائي، فاضل صالح (١٩٨٦)، معاني النّحو، بيت الحكمة، ساعدت جامعة بغداد على نشره، تسلسل التعضيد (٨).
- السّكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن مُجّد بن علي الخوارزمي الحنفي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (د. ط)، (د. ت).
- السّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (١٩٩٢)، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي مُجّد معوّض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية.
- سبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (١٩٨٨)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام مُجّد هارون، ط ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- السّيرافي، أبو مُجّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (١٩٧٤)، شرح أبيات سبويه، تحقيق: د. مُجّد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السّيرافي، أبو مُجّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٢٠٠٨)، شرح كتاب سبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السّيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن (١٩٩٨)، المزهّر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السّيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، مصر، المكتبة التوفيقية.
- شُرّاب، مُجّد بن مُجّد حسن (٢٠٠٧)، شرح الشّواهد الشعريّة في أمات الكتب النّحوية، ط ١، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.
- الشلوبين، أبو علي عُمر بن مُجّد بن عمر الأزدي (١٩٩٣)، شرح المقدمة الجزولية، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، مكتبة الرشد.
- الصّبّان، أبو العرفان مُجّد بن علي الشافعي (١٩٩٧)، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط ١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ضيف، شوقي (١٩٦٨)، المدارس النّحوية، مصر، دار المعارف.
- العثيمين، مُجّد بن صالح بن مُجّد (١٤٢٧هـ)، مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، ط ١، مكتبة الرشد.
- العُكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (١٩٧٦)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي مُجّد الجواوي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه.
- العُكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (١٩٩٥)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط ١، دمشق، دار الفكر.
- عيد، مُجّد، النّحو المصفي، القاهرة، مكتبة الشباب (د. ط)، (د. ت).
- الغلاييني، مصطفى (١٩٨٧)، جامع الدروس العربيّة، ط ٢، بيروت، المكتبة العصريّة.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي (١٩٩٦)، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب.

- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (١٩٨٥)، المسائل البصريات، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاني، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (١٩٩٥)، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ت.
- الفيروز آبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٥)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- القرشي، أحمد بن محمد بن أحمد (١٤٢٣هـ)، مسائل (إذن)، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١١٩، السنة ٣٥.
- القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيرواني الأندلسي (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- كاظم، عبد الهادي كريم الحريّ (٢٠٠٥)، الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، رسالة ماجستير، العراق، كلية التربية، جامعة بابل.
- الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم (٢٠٠٢)، البيان في شرح اللّمع لابن جني، تحقيق: علاء الدين حمويّة، ط١، عمّان، دار عمّار.
- المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور (٢٠٠٢)، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم.
- الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (١٩٩٧)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربي.
- الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عديمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (٢٠٠٨)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (١٩٩٢)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (٢٠٠٧)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. جابر محمد البراجة، د. إبراهيم جمعة العجمي، د. جابر السيد مبارك، د. علي السنوسي محمد، د. محمد راغب نزال، ط١، القاهرة، دار السلام.
- النجار، محمد عبد العزيز (٢٠٠١)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط١، مؤسسة الرسالة.
- اليعلاوي، محمد (١٩٨٩)، الشواهد في العربية، مجلة الدروس العمومية، جامعة تونس، كلية الآداب، بمنوبة.



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



دور الجامعة في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة التنمية المجتمعي

د/ عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي
أستاذ السكان والتنمية المشارك
قسم علم الاجتماع – جامعة تعز

د/ سهير علي عاطف
أستاذ الاقتصاد والتنمية المساعد
قسم علم الاجتماع – جامعة صنعاء

تاريخ قبوله للنشر 9/4/2022

تاريخ تسليم البحث 20/3/2022

دور الجامعة في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة التنمية المجتمعية

د/ سهير علي عاطف
أستاذ الاقتصاد والتنمية المساعد
قسم علم الاجتماع - جامعة صنعاء

د/ عبدالسلام أحمد الدار الحكيمي
أستاذ السكان والتنمية المشارك
قسم علم الاجتماع - جامعة تعز

ملخص البحث

تعاني الجامعات اليمنية كغيرها من الجامعات العربية من الكثير من المشكلات، حيث لا تزال معظم الجامعات اليمنية لا تقوم بكل وظائفها الأساسية بالشكل المطلوب، بل تقتصر وظيفتها متمثلة في المشاركة في تقديم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة؛ بينما نجد تراجع في وظيفتها التي تتمثل في إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر على ضعف ما تقوم به الجامعة في البحث العلمي كما شهد ذلك التراجع في وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع سواء تعلق ذلك الأمر بدورها التثقيفي والإرشادي أو في المشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، أو في تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، ويعود ذلك إلى الخلل في الوظائف الرئيسة للجامعات اليمنية كونها لا تعمل على الربط الوثيق بين تلك الوظائف الأساسية، وهذه الأسباب كلها ساهمت في عدم مشاركة الجامعة في مجتمعنا اليمني في خدمة وتنمية المجتمع كونها لم تقم بوظائفها الرئيسية بشكل جيد؛ بينما يرجعه البعض الآخر إلى ضعف الإنفاق على البحث العلم من قبل الحكومة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ وإلى عدم انفتاح الجامعة والمؤسسات البحثية العلمية على المجتمع والقطاع الخاص الذي ظل بعيداً عن مشاركة وتمويل الجامعة والمؤسسات البحثية العملية من أجل النهوض بعملية البحث العلمي وتسويقه لمنتجاته داخلياً وخارجياً. ولهذا فقد هدف هذا البحث إلى تقييم الوضع الراهن للجامعات والمؤسسات العلمية في اليمن والخروج بألية تعزز دور البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية في خدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: دور الجامعة، آليات البحث العلمي، التنمية المجتمعية

The role of the university in strengthening the mechanisms of scientific research to serve community development.

Dr. Abdul Salam Ahmed Al Dar Al Hakimi

Associate Professor of Population and Development Department of
Sociology - University of Taiz.

Dr. Suhair Ali Atef

Associate Professor of Economics and Development Department of
Sociology - University of Sana'a

Research Summary:

Yemeni universities suffer like other Arab universities from a lot of problems. Where most Yemeni universities still do not do all their basic functions as required, but limited function represented by the participation in the provision and dissemination of knowledge. Through education and teaching and provide students with various different science and knowledge; While we find a decline in its function, which is in the preparation of manpower with technical skills and management of the high level in various disciplines needed by the community, and in various workplaces to achieve economic and social development. This has been directly or indirectly reflected on the weakness of the university in scientific research.

This has also seen a decline in the university's role in the service of society, whether in its educational and advisory role, or in the participation in the provision of social services and public awareness, or in supporting social trends and desired human values. Or in strengthening social trends and desired human values.

This is due to the imbalance in the main functions of Yemeni universities which do not link closely between those basic functions. All these reasons contributed to the lack of participation of the university in our Yemeni society in the service and development of the society, which did not do its main functions well. While some believe that the reason is the weakness of spending on research science by the government and the Ministry of Higher Education and Scientific Research; and the lack of openness of the university and research institutions, the scientific community and the private sector, which has been far from the participation and funding of university research institutions process in order to advance the process of scientific research and marketing of its products internally and externally.

The aim of this research is to assess the current situation of universities and scientific institutions in Yemen and to come up with a mechanism that enhances the role of scientific research in universities and scientific and research institutions in the service of society.

Keywords: the role of the university, mechanisms of scientific research, community development

مقدمة:

لقد تغير دور الجامعة اليوم عما كانت عليه بالأمس القريب، ويعود ذلك إلى إدراك معظم الجامعات بأن الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها لم تعد كافية خاصة وأنها أصبحت تعيش في عصر يعرف بثورة الاتصالات والمعلوماتية، الأمر الذي معه بدأت الكثير من الجامعات بتقديم خدماتها للمجتمع، أي أن دورها لم يعد يقتصر على وظيفتي التدريس وإجراء البحوث فقط، وإنما يمتد دورها إلى خارج مؤسسات الجامعة لتصل بخدماتها إلى مختلف القطاعات والمؤسسات المجتمعية خارج محيطها، وبهذا أصبحت خدمة المجتمع هدفاً من أهداف الجامعات في العصر الحالي.

ولهذا تُعد الجامعة رمزاً لنهضة المجتمعات، كونها تمثل عقل المجتمع وسلاحه في مواجهة التحديات والصعوبات، وتشخص مشكلاته وتعمل على وضع الآليات المناسبة لمعالجتها، كما تسهم في رسم السياسات والاستراتيجيات لتنميته وتطوره؛ فالتقدم الذي حققته البشرية في مختلف المجالات العلمية المعرفية وما آلت إليه الكثير من الدول من تقدم علمي وتكنولوجي، يعود فيه الفضل إلى المؤسسات البحثية والعلمية التابعة في معظمها للجامعات. ولهذا فقد أدركت معظم الدول أن سبيلها الوحيد للحفاظ على مواقعها التنافسية بين الدول الأخرى يكمن في مدى اكتسابها لأكبر قدر ممكن من المعرفة وتحويلها إلى منتجات وخدمات.

ولذلك تتسابق الدول، وبالذات المتقدمة منها، على تمويل الجامعات ودعمها لتحسين مخرجاتها التعليمية من الطلاب وكذا من أجل إنتاج المعرفة والسيطرة عليها وتحويلها فيما بعد إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق.

وبينت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الخريجين الحاصلين على تعليم يفوق التعليم الثانوي - تعليم عالي - يحصلون على عمل أكثر من أقرانهم الذي أكملوا التعليم الثانوي فقط. كما أنهم أكثر استقراراً في سوق العمل⁽¹⁾. كما أصبح سوق العمل بحاجة إلى خريجين مؤهلين تأهيلاً يفوق التعليم الثانوي نظراً لتطور المهن ودخول التقنيات سوق العمل بشكل مكثف.

ومع تزايد الاهتمام بالمؤسسات الجامعية في الكثير من الدول، الذي جاء نتيجة للطلب الاجتماعي المستمر والمتزايد على ما تقدمه من خدمات، وقد أعطت تلك الدول الأولوية لمثل هذه المؤسسات في المشروعات والبرامج التنموية التي تضعها ضمن خططها التنموية

لما لها من أهمية في التنمية البشرية إلا أن دور الجامعة لا يقتصر فقط على التنمية البشرية بل يتواصل ليشمل البحث العلمي الذي يتوجه في الأساس لخدمة المجتمع. والبحث العلمي كما يعرفه البعض أنه الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما، عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق منها⁽²⁾، أي أنه عبارة عن نشاط منظم له خصائص ومواصفات محددة، ويقوم على الملاحظة العلمية المقصودة بهدف إيجاد الحلول للمشكلات القائمة أو المتوقعة في المجتمع، كما يعتبر البحث العلمي بأنه عملية اختراع واكتشاف وتحقيق وإثبات، من خلال إحداث إضافات جديدة في ميادين المعرفة المختلفة، أو تعديلات لمعارف قائمة.

ولهذا تقوم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي المختلفة في معظم الجامعات في العالم المتقدم والنامي على حد سواء بمثل تلك العمليات من الاختراعات والاكتشافات والإضافات أو التعديلات بهدف النهوض بمجتمعاتها ودفع مسيرتها التنموية إلى الأمام، وللبحث العلمي في أي جامعة عدة فوائده الأساسية تتمثل في التطوير النوعي لأقسام وكليات الجامعة بالإضافة إلى ما توفره من عائدات اقتصادية من خلال ما تقدمه من أبحاث ومعالجات للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، وهذا مما أعطى للعاملين في البحث العلمي في معظم الدول الاحترام والتقدير.

وقد اختلفت وجهات النظر حول تصنيفات ونوعية الأبحاث العلمية المقدمة من هذه المؤسسات الأكاديمية فالبعض يرى أن البحث الأكاديمي يهدف إلى تطوير المعرفة النظرية، ولكي يحقق البحث العلمي في المؤسسات الجامعية أهدافه في خدمة المجتمع عليه أن يركز على البحوث التطبيقية، إلا أن مثل تلك الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية في جامعاتنا اليمنية تواجه عدد من الصعوبات؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع دور البحث العلمي في تقديم خدمة للمجتمع والمساهمة في حل مشكلاته التنموية والاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، هذا الواقع الذي يتسم بالكثير من الإخفاقات بما لا يمكنه من تقديم الخدمة المطلوبة منه للمجتمع، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، ومن هذه الإشكالية انبثق عنها عدد من التساؤلات تمثلت في الآتي:

- ما الدور الذي تقوم به الجامعات اليمنية في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة المجتمع؟
- ما المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات اليمنية؟

- ما الآليات المقترحة لمعالجة مشكلات البحث العلمي في الجامعات اليمنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

- الدور الذي تقوم به الجامعات اليمنية في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة المجتمع.
- المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات اليمنية.
- تقديم عدد من الآليات لمعالجة مشكلات البحث العلمي في الجامعات اليمنية.

منهجية الدراسة:

نظراً كون هذه الدراسة دراسة نظرية للدور العملي والتمموي للجامعات اليمنية ولم تعتمد على النزول الميداني وإجراء المقابلات مع المختصين وأصحاب العلاقة، ومن أجل الإجابة على مشكلات الدراسة قاما الباحثان باستخدام المنهج الوصفي لوصف واقع الجامعات والبحث العلمي في اليمن، وبالاعتماد على منهجية (swot) من أجل التعرف على مكامن القوة والضعف والفرص والتحديات التي تعزز دور البحث العلمي في خدمة المجتمع، وهذه المنهجية يتم الاعتماد عليها عند تحليل الخطط والسياسات والاستراتيجيات والمشاريع التنموية، وكذا الاعتماد على الملاحظة والقراءة المكتبية للبحوث وتحليل ما خرجت به بعض الأبحاث العلمية حول واقع البحث العلمي ومعوقاته في اليمن، من أجل الخروج بعدد من الآليات لتعزيز دور البحث العلمي في الجامعات اليمنية لخدمة المجتمع.

مفاهيم الدراسة:

- **خدمة المجتمع:** برز الاهتمام بخدمة المجتمع مع تطور مفهوم التنمية كونها عملية ديناميكية مستمرة متعددة الأبعاد والمستويات، وتتشابك مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج وخدمة المجتمع والتقدم.

ولهذا يعد مفهوم خدمة المجتمع من المفاهيم التي برزت منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وقد تعدد التعريفات حول هذا المفهوم حيث عرفته الأمم المتحدة عام (1963)⁽³⁾ بأنه "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي"، ولكن ما نقصد به في هذه الدراسة كمفهوم إجرائي يتمثل في دور الجامعة في خدمة المجتمع ولهذا يمكن تعريفه بأنه "كل ما تقدمه مؤسسات البحث العلمي في الكليات والجامعات اليمنية ومراكزها من أنشطة وخدمات تتوجه بها إلى طلابها أو أعضاء

هيئة التدريس بها أو إلى بقية أفراد المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والصناعية بهدف إحداث تغييرات سلوكية بين الأفراد أو ما توفره من عائدات اقتصادية من خلال ما تقدمه من أبحاث ومعالجات للمشكلات التي يعاني منها المجتمع وتسهم في تنميته وتقدمه".

ولهذا جاء الاهتمام من قبل الحكومات بعملية التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، نظراً لتحول الاهتمام من التخطيط المركزي إلى التخطيط المعتمد على المحليات لما لذلك من أهمية في تنمية المجتمعات المحلية.

البحث العلمي

بما أن البحث العلمي يعد أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الشاملة ولا يمكن فهم مسألة البحث العلمي إلا من خلال العلم والتكنولوجيا، فإن علاقة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنتائج المترتبة على ذلك ستعمل على رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية الإدارية للمؤسسات التنموية، يؤدي إلى تطويرها وزيادة مساهمتها في الدخل القومي للمجتمع⁽⁴⁾.

وقد وردت عدة تعريفات للبحث العلمي، منها من عرفه بأنه التحري والاستقصاء المنظم والدقيق والهادف إلى الكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها ببعضها البعض، وذلك من أجل تطويرها وتسخيرها بما يفيد الإنسان⁽⁵⁾؛ بينما عرفه البعض على كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات⁽⁶⁾.

ونتيجة للجهود التي يبذلها العلماء والباحثين في هذا المجال، يعرف البعض البحث العلمي على أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث)⁽⁷⁾.

وهناك عدة أنواع من البحوث العلمية، وتختلف حسب الأهداف التي يرمى إليها كل بحث علمي، حيث توجد بحوث علمية أساسية تطبيقية، وتستخدم في مجالات التطبيق الزراعي أو الصناعي أو الخدمات، وتؤدي نتائج هذه البحوث إلى تحسين الطرق والوسائل المستخدمة ورفع كفاءة أدائها، وبحاث تختص بالتطوير والتنمية بهدف التطوير والتجديد،

وبحوث خاصة بالخدمات العلمية العامة لجمع المعلومات والبيانات العلمية وحفظها ووضعها في صورة صالحة للاستخدام⁽⁸⁾.

الآليات: هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل صناعات القرار أو من قبل بعض الجهات التي لديها مشروع أو برنامج تنموي من شأنها أن تسهم في تقدمه وتطوره دون أخفاقات قد تعترض سير تنفيذ المشروع أو البرنامج. ولهذا نستطيع القول إن وضع عدد من الآليات حول تطوير البحث العلمي وتقديم رؤية عملية سليمة وواضحة تعزز من دور البحث العلمي في جامعاتنا اليمنية وتضع حداً للتحديات التي تعترض دور البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع وتنميته.

المبحث الأول مشكلات البحث العلمي في اليمن والعالم العربي:

1- مشكلة البحث العلمي في الجامعات اليمنية

الجامعات اليمنية ظلت حبيسة لدورها التقليدي المتمثل في التعليم النظري مع محدودية اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجي، ولهذا لا تزال معظم الجامعات اليمنية كغيرها من الجامعات العربية تعاني من الكثير من المشكلات، منها على سبيل المثال بأنها لا تقوم بكل وظائفها الأساسية على أكمل وجه، حيث يقتصر وظيفتها على الوظيفة الأولى المتمثلة في المشاركة في تقديم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة، بينما نجد أن تراجع في وظيفتها التي تتمثل في إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بالإضافة إلى ذلك نجد تراجعاً كبيراً في الوظائف الرئيسية الأخرى التي تناط بها الجامعات في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، خاصة تلك المتعلقة بدور الجامعة في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها، فعن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شهد ذلك التراجع في وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع سوى تعلق ذلك الأمر بدورها التنقيفي والإرشادي أو في المشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، أو في تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، ومن الواضح أن هناك خلل في الوظائف الرئيسية للجامعات اليمنية كونها لا تعمل على الربط الوثيق بين تلك الوظائف الأساسية⁽⁹⁾، وهذه الأسباب ساهمت بشكل مباشر في عدم مشاركة الجامعة في مجتمعنا

اليمني في خدمة وتنمية المجتمع كونها لم تقم بوظائفها الرئيسية على أكمل وجه، وهذا السبب يعود إلى عدة عوامل يتمثل بشكل أساسي في ضعف الإنفاق على البحث العلمي من قبل الحكومة اليمنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هذا إلى جانب الصعوبات التي يلقاها الباحث الأكاديمي في الإجراءات الروتينية في تمويل البحث العلمي خاصة تلك المتعلقة بعملية الصرف والمتابعة للحصول على المساعدة المالية، وكذا عدم توفر الأجهزة وصيانتها أو تأمين المواد الخاصة بالبحوث التطبيقية.

كما تقتصر معظم الجامعات إلى غياب التنسيق والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع من خلال البرامج واللوائح التنظيمية الخاصة بالبحوث العلمية وبرامج الدراسات الجامعية والعليا بما يعزز من دور الجامعة في خدمة وتطوير الصناعة في المجتمع، بحيث تصبح الجامعة للمعرفة وتجسيد الصناعة في المجتمع، فالمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم) وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي، بينما تعنى الصناعة بالتطبيق التجاري للمعرفة والرغبة في تحقيق الربح، والتطبيق التجاري للمعرفة الجديدة يتطلب استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية العلاقة بين الجامعة والصناعة⁽¹⁰⁾، كما يرجع أحد الباحثين سبب ذلك بقوله أن الأزمة التعليمية في الجمهورية اليمنية وخاصة داخل المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها هي حالة مزمنة غاب عنها التحديث والتطوير، وعدم التنظيم وخلل في سيادة الإدارة التقليدية، وعدم قدرة القيادات الإدارية للمدارس والجامعات على مواجهة موقف معين باستخدام الطرق التقنية والمتطورة في التعامل مع المواقف التربوية والأكاديمية⁽¹¹⁾.

ولهذا فمعظم الجامعات اليمنية بحاجة ماسة إلى عملية تقييم للتعرف على جودتها لما لذلك من أهمية في تعزيز دورها التنموي في المجتمع، حيث تقاس منهجية تقييم الجامعات وجودتها بأربعة معايير أساسية تتمثل في جودة التعليم، وجودة أعضاء هيئة التدريس، وجودة مخرجات البحث العلمي، وحجم الجامعة⁽¹²⁾، ويرجع الكثير من الباحثين أن سبب ضعف التنمية التي وصلت إليها الكثير من الدول جاء نتيجة لنتائج البحث العلمي في جامعاتها ومراكزها البحثية، حيث أصبح اليوم تقييم الجامعات وتصنيفها أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة البحث العلمي فيها، وهي عملية في غاية الأهمية لتحقيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة وتساعد إدارة الجودة بشكل منظم على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي وذلك لأن نظرية الجودة الشاملة نظرية منظمة ومتكاملة يتم استخدامها وتوظيفها كآلية أو نظام في أثناء تحليل المعلومات واتخاذ القرارات اللازمة⁽¹³⁾.

كما يرجع الكثير من الباحثين أن سبب التنمية التي وصلت إليها الكثير من الدول جاء نتيجة لنتائج البحث العلمي في جامعاتها ومراكزها البحثية، حيث أصبح اليوم تقييم الجامعات وتصنيفها أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة البحث العلمي فيها، وهي عملية في غاية الأهمية لتحقيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

والمتطلع للإنتاج العلمي الذي يقوم أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات الجامعية والعليا في الجامعات اليمنية سوف يلاحظ أن علاقتها ضعيفة بالجوانب التنموية، حيث يحرص عضو هيئة التدريس في تلك الأبحاث التي يقدمها من أجل الحصول على الترقية العلمية والبعض الآخر من تلك الأبحاث التي يقوم بها بعض الأكاديميين يتم تمويلها من قبل المنظمات والهيئات الدولية المانحة، ولهذا نجد أن معظم تلك الأبحاث العلمية المقدمة أساسية وغير محددة مقارنة بالأبحاث التجريبية والتطبيقية، حتى أن علاقة الجامعات ومراكزها البحثية مع المراكز البحثية الأخرى التي تتبع بعض الوزارات مثل الزراعة والصحة أو التي تتبع بعض المؤسسات في القطاعين الخاص والحكومي أو المختلط لا تزال ضعيفة ويشوبها نوع من عدم الثقة.

2- مشكلة البحث العلمي في العالم العربي

يرتبط البحث العلمي إلى حد كبير بقطاعات الأعمال، سيما الإنتاجية منها، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن للاستثمار الخاص في البحث العلمي عائداً مؤكداً، وهذا يفسر الاهتمام المتنامي في أوساط الشركات العالمية في الدول المتقدمة لمراكز البحث العلمي.

لهذا فالبحث العلمي في معظم دول عالمنا العربي تقف أمامه الكثير من التحديات، فإن بيانات منظمة اليونسكو تشير إلى أن متوسط أعداد الباحثين المتفرغين لكل مليون من السكان في الدول العربية لا يزيد على (373) باحثاً، في حين أن المتوسط على المستوى العالمي يبلغ (1081) باحثاً، ويصل في الدول النامية إلى أكثر من (500) باحث لكل مليون من السكان، وبينما هناك (220) ألف أستاذ جامعي، فإن عدد الباحثين المتفرغين لا يزيد عن (373) لكل مليون من السكان، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ (1081) باحثاً، ويصل إلى (236) في الأرجنتين و(2800) في إسبانيا وإلى أكثر من (3655) في البلدان المتقدمة، وأكثر من (580) في الدول النامية وعليه، فإن نصيب العرب من البحوث هو (41) لكل مليون من السكان مقارنة بمتوسط عالمي (147) بحثاً وتبقى براءات الاختراع العربية في خلال نصف قرن (1963-2013)، (1821) براءة مقارنة ب (118443) لكوريا و(375692) لألمانيا، وفي حين تتفق كوريا (4.04) واليابان (3.39) في المئة من الناتج الإجمالي على البحث والتطوير، تتفق مصر (0.43) فقط.

ويتمثل إخفاق العرب في الانخراط في الثورة العلمية المعاصرة وإبداعاتها المعرفية والتقنية، حيث أشار تقرير المعرفة العربي للعام (2014) إلى تردي البحث العلمي وضآلة الابتكار في العالم العربي على رغم الازدياد المتسارع في عدد الجامعات العربية الذي ارتفع من (233) جامعة في (2003) إلى (286) جامعة في (2006) إلى (500) جامعة في (2012) لكن، على رغم كل هذا التوسع الكمي، لم تدرج جامعة عربية في لائحة الـ (500) الأبرز في العالم، ولم تترك دورية علمية أو جمعية علمية عربية واحدة أي أثر في الأدبيات العالمية، كما أن هناك عالماً واحداً فقط من بين أفضل (100) عالم من حيث عدد الاقتباسات ينتمي إلى المنطقة العربية.

وبينما هناك (220) ألف أستاذ جامعي، فإن عدد الباحثين المتفرغين لا يزيد عن (373) لكل مليون من السكان، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ (1081) باحثاً، ويصل إلى (236) في الأرجنتين و(2800) في إسبانيا وإلى أكثر من (3655) في البلدان

المتقدمة، وأكثر من (580) في الدول النامية وعليه، فإن نصيب العرب من البحوث هو (41) لكل مليون من السكان مقارنة بمتوسط عالمي (147) بحثاً وتبقى براءات الاختراع العربية في خلال نصف قرن (1963-2013)، (1821) براءة مقارنة ب (118443) لكوريا و(375692) لألمانيا، وفي حين تتفوق كوريا (4.04) واليابان (3.39) في المئة من الناتج الإجمالي على البحث والتطوير، تتفوق مصر (0.43) فقط.⁽¹⁴⁾

تُرجم هذا الإخفاق العلمي في هجرة العلماء العرب، إذ تبين الدراسات أن هناك الملايين من هؤلاء يساهمون في نهضة الغرب العلمية. وبينما تمكنت الهند والصين من الاحتفاظ بعلمائهما وأفلحتا في تكوين كوادرها المعرفية، حيث لم تتجاوز نسبة العلماء المهاجرين الـ (3) في المئة في الصين والـ (3.43) في الهند، ونجد أن نصف علماء لبنان في الخارج، وأن (120600) باحث عربي يدرسون في الخارج مقابل (106000) صيني و(52000) هندي.

كما بلغ حجم الإنتاج العلمي العربي المنشور في (ISI)، للفترة (2008-2018)، ما يقارب (410,549) بحثاً وورقة علمية، حصلت السعودية على المرتبة الأولى عربياً وبنسبة (25%)، تليها مصر في المرتبة الثانية وبنسبة (24%)، ثم تونس في المرتبة الثالثة وبنسبة (11%)، فالجزائر رابعاً وبنسبة (8%)، ثم المغرب خامساً وبنسبة (6%)، وجاءت بقية الدول العربية، مرتبة على التوالي: الإمارات، الأردن، قطر، لبنان، العراق، الكويت، عمان، السودان، فلسطين، سوريا، ليبيا، اليمن، البحرين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، وأخيراً جزر القمر⁽¹⁵⁾.

ولعل أغلب الآراء للمختصين المهتمين بالبحث العلمي تشير إلى شيء مهم وهو مقارنة حجم الإنفاق على البحث العلمي في تلك الدول المتقدمة مع الدول النامية، حيث نجد أن هناك تزايد مستمر لحجم الأنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة مع زيادة الناتج القومي.

ويشير تقرير اليونسكو إلا إن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في الاستثمار في مجال المعرفة بنسبة (28%) من إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال البحث والتطوير تليها الصين بنسبة (20%) والاتحاد الأوروبي بنسبة (19%) واليابان بنسبة (10%)؛ أما بقية دول العالم والتي تمثل (67%) من إجمالي سكان العالم تساهم فقط بنسبة (23%) من إجمالي الاستثمارات العالمي في مجال البحث والتطوير أما فيما يتعلق بعدد الباحثين فلا يزال الاتحاد الأوروبي متصدراً للقائمة بنسبة (22.2%) تليه الصين بنسبة (19.1%)

والولايات المتحدة بنسبة (16.7%) كما أبرز تقرير اليونسكو إلى أن النسب التي خصصتها بعض الدول للبحث والتطوير على هذا النحو: السويد (3.31%)، الدنمارك (3.08%)، ألمانيا (2.83%)، الولايات المتحدة (2.73%)، اليابان (3.47%)، كوريا الجنوبية (4.15%)، البرازيل (1.24%)، أثيوبيا (0.60%)، تونس (0.66%)، مصر (0.68%)، الكويت (0.30%)، والرسم البياني يوضح ذلك⁽¹⁶⁾.



كما تشير تقارير دولية ودراسات أخرى إلى أن البلدان العربية مجتمعة خصصت عام (2003) مبلغ (750) مليون دولار فقط أي حوالي (0.3%) من إجمالي الناتج المحلي للبحث والتطوير، وارتفعت هذه النسبة عام 2012 في بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية⁽¹⁷⁾ إلى (0.9%) فيما تخصص البلدان المصنعة من (1 - 3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي للبحث العلمي، وفي مقارنة بين حال العرب وحال دولة الاحتلال الإسرائيلي، يتبين أن حجم الإنفاق على البحوث في إسرائيل نسبة إلى الناتج المحلي يقدر بحوالي (4.4%) كما تشير الإحصاءات إلى أن في إسرائيل (12) بحثاً لكل عشرة آلاف مواطن، فيما يبلغ هذا المعدل في العالم العربي إلى الثلث إي أربعة لكل عشرة آلاف مواطن عربي. وبالرغم من الإنفاق الذي تقوم به هذه الدول على البحث والتطوير لكن معظمها لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق النجاح في مجال الابتكارات، وبحسب التقرير الذي يصدر من قبل (World Economic Forum) لأفضل (12) دولة في العالم في مجال الابتكارات والتي حققت نجاحاً متميزاً في مجال البحث العلمي والاختراع لتساهم في تقدم البشرية وهي بالترتيب: سويسرا، فنلندا، إسرائيل، الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، السويد، هولندا، سنغافورة، الدنمارك، تايوان، المملكة المتحدة، ويتم اختيار تلك الدول وفقاً لعدد من المعايير يتطلب أن تتوفر فيها، وتتمثل في أن يكون لديها: أعلى مستوى لعمليات الأبحاث والابتكار، ومدى توفر القدرات لعمليات الابتكار وما يتوفر لديها من العلماء والباحثين والمهندسين،

ومدى إنفاق الشركات على عمليات التطوير والابتكار، ومدى تعاون الجامعات ومراكز الأبحاث مع الشركات الصناعية وقطاع الأعمال بشكل عام، ومدى توفير البيئة والقدرات اللازمة للابتكار، ونسبة براءات الاختراع مقارنة مع عدد السكان.

ويعود تأخر البحث والتطوير في الدول العربية إلى عدة أسباب من أهمها أن البحث العلمي في معظم الدول العربية يُعد من المهام المناطة بالحكومات فقط، دون أن تكون هناك أية شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، حيث يذكر بعض الباحثين⁽¹⁸⁾، أن أحد أهم نقاط الضعف في الاهتمام بالبحث العلمي في الدول العربية إنما تتمثل في أن مسؤوليته ظلت مقصورة على الحكومات، فهي المصدر الرئيس للتمويل طيلة السنوات الخمسين الماضية، وتذكر بعض الإحصاءات أن القطاع الخاص في الدول العربية لا يساهم بأكثر من (10%) فقط من نفقات البحث العلمي والتطوير التقني، أما الـ (90%) الباقية فتقع على عاتق القطاع الحكومي وهي، في الوقت ذاته، عرضة للهدر بسبب ما عرف عن إدارة الحكومات من الترهل الإداري، وسيطرة الإجراءات البيروقراطية⁽¹⁹⁾ بينما نجد في بعض الدول أن مساهمة القطاع الخاص في البحث العلمي تصل إلى أكثر من (60%) في بعض الدول ففي اليابان تصل النسبة إلى (75%) وفي الصين (72%) وكوريا الجنوبية (71%)، ولا يقل هذا الإسهام عن (40) في المائة ما عدا الاتحاد الروسي يصل إلى (26) في المائة⁽²⁰⁾.

أما في العالم العربي فيقع التمويل للبحث العلمي على عاتق الحكومات فحالي (80%) من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير بينما العشرين في المائة المتبقية فيتم تمويلها من مصادر مختلفة يضاف إلى ذلك العلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاعات الصناعة وعالم الأعمال من جهة، ومؤسسات البحوث الجامعية وغير الجامعية من جهة أخرى؛ وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن من أهم نقاط الضعف في الاهتمام بالبحث العلمي عند العرب إنما تتمثل في أن مسؤوليته ظلت مقصورة على الحكومات، فهي المصدر الرئيس للتمويل طيلة السنوات الخمسين الماضية.

وتذكر بعض الإحصاءات أن القطاع الخاص في الدول العربية لا يساهم بأكثر من (10%) فقط من نفقات البحث العلمي والتطوير التقني، أما (90%) الباقية فتقع على عاتق القطاع الحكومي وهي في الوقت ذاته عرضة للهدر بسبب ما عرف عن إدارة الحكومات من الترهل الإداري، وسيطرة الإجراءات البيروقراطية⁽²¹⁾.

ولهذا لو نظرنا بنظرة موضوعية للقطاع الخاص في معظم الدول العربية نجده حتى الآن لا يدرك دور البحث العلمي وأهميته في دعم الكفاءة الاقتصادية، وتطوير الإنتاج،

وتحسينه، وبالتالي النمو المستمر في الاستثمار والدخل، ونتيجة لتلك النظرة السلبية للبحث العلمي يلجأ أصحاب القطاعات الخاصة إلى جلب المستثمرين من بعض الدول الغربية لعمل بعض التطويرات حسب الحاجة التي يرغبون في تطويرها في مصانعهم وشركاتهم.

وهذا الضعف وعدم الإدراك بأهمية البحث العلمي ليس من قبل القطاع الخاص فحسب بل نجد أن البلدان العربية بصورة عامة تفتقر إلى وجود سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل، بالإضافة إلى ذلك ليس لديها ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا حتى شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، كما تفتقر معظم الدول العربية إلى وجود صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير، وإن وجد فتوجد عدد كبير من العراقيل تحد من سهولة عملية التمويل وإجراءات الصرف والمتابعة وإخلاء العهد.

ولهذا فقد ظلت مؤسسات البحث العلمي في العالم العربي في نظر معظم أصحاب القرار والسياسيين، كغيرها من مؤسسات الدولة الخدمية، كما تأتي مرتبة البلدان العربية في معدلها العام من حيث الإنفاق على البحث العلمي في الأدنى بين مناطق العالم كلها.

وأشارت بعض الدراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى (140) ألف بحث، وهو وضع يرثى له، وذكر د. أحمد زويل في كتابه "عصر العلم" أن نسبة الأوراق العلمية المقدمة من الجامعات العربية تتراوح بين (0.0003%) من مجموع الأبحاث المحكّمة التي تقدمها جامعات العالم⁽²²⁾.

ويذكر أنه لا توجد في الوطن العربي قاعدة بيانات عربية عن النشاط العلمي، ولا عن المعاهد أو المراكز التي تجري البحث العلمي، وليست هناك وسائل فعالة لنقل الخبرة ونتائج البحوث إلى المؤسسات الصناعية، أو مكاتب الاستشارات.. وغيرها، من الأسباب التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في الدول العربية تعود إلى الآتي:

- (1) عدم قناعة معظم الحكومات العربية بجدوى الأبحاث العلمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (2) عدم ثقة القطاع الخاص بجدوى البحوث العلمية في دعم الإنتاج وتطوير الصناعة.
- (3) ضعف العائد من البحوث العلمية مقارنة بغيرها من الأعمال الأخرى خاصة تلك التي نجدها في التجارة أو إدارة الأعمال أو في الصناعة أو الخدمات.

- 4) عدم توافر التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في معظم الجامعات العربية، كما أن المتوفر منها لا يتم الاستفادة منها.
- 5) عدم وجود استراتيجيات أو سياسات واضحة للبحث العلمي في معظم الدول العربية.

3- مشكلة البحث العلمي في الجامعات العربية

يعتبر البحث العلمي في الدول التي تفق عليه أقل من (1%) من إنتاجها القومي ضعيف جداً ولا يرتقي إلى تطوير القطاعات الإنتاجية أما الدول التي تتفق ما بين (1-2%) من إنتاجها القومي على البحث العلمي مقبول، وكلما ارتفع الإنفاق على البحث العملي أكثر من (2%) كان مناسباً ويسهم في تقدم المعرفة والتكنولوجية بهذه الدول.

ونتيجة لقلّة الدعم والتمويل للبحث العلمي في بلداننا العربية لا تزال معظم الجامعات العربية تعاني من ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي؛ حيث يقدر ما ينفق على البحث العلمي والتطوير في معظم تلك الجامعات نسبة لا تتجاوز (30%) من إجمالي الإنفاق على التعليم العالي، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بما تحصل عليه مثلاً جامعة بيركلي الأمريكية لفروعها التسعة من حكومة ولاية كاليفورنيا مقابل خدماتها البحثية، إذ تحصل هذه الجامعة على ستة أضعاف ما ينفقه العرب على التعليم العالي بمجمله في كل الجامعات العربية.

من خلال تلك الإحصائيات يتبين لنا مدى التأخر الذي يعاني منه البحث العلمي في عالمنا العربي بالرغم من العدد الكبير للمؤسسات الجامعية والبحثية فيه، حيث أظهرت الإحصائيات في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام (2008)، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إلى أن عدد الجامعات في الدول العربية قد ارتفع من (233) جامعة عام (2003 إلى 385) جامعة عام (2008) منها (115) جامعة خاصة، بما يعادل جامعة واحدة لكل مليون نسمة مقابل ست جامعات لكل مليون نسمة في بعض الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الطاقة الاستيعابية لا تزال محدودة في معظم جامعاتنا العربية إلى جانب ما تعانيه من ضعف في مستوياتها وتدني مستوى الأنشطة البحثية فيها وغيرها من السمات السالبة.

وبالرغم من زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة في العالم العربي إلى درجة صارت الجامعات الخاصة يكاد يقترب عددها من الجامعات الحكومية؛ إلا أنه لم تصل أي جامعة عربية بحسب أي تصنيف عالمي للجامعات العالمية فما زالت الجامعات الأمريكية، مثل هارفارد وستانفورد، ومعهد ماسا سوشيتس للتكنولوجيا وجامعة كاليفورنيا وكمبريدج

وبرنستون ومعهد كاليفورنيا للتقنية وجامعة كولومبيا وشيكاغو وأكسفورد تحتل المراتب العشر الأولى في العالم، تليها باقي الجامعات والمعاهد الأمريكية والأوروبية واليابانية والصينية وغيرها، وذلك حسب التصنيف الذي أصدرته جامعة شنغهاي الصينية لعام (2015) لـ (500) الأوائل في الميدان الجامعي، وأشرف عليه باحثون جامعيون صينيون، ولم يدرجوا فيه سوى أربع جامعات عربية وهي جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا وجامعة فهد للبترول والمعادن في تصنيف أفضل (500) جامعة في العالم⁽²³⁾، ولعل من الأسباب لتراجع الجامعات العربية يعود إلى أن الجامعة لم تعد مصدراً أساسياً لنقل المعرفة وإنتاجها وتكون المسئولة عن تطور العملية الإنتاجية والاقتصادية الوطنية نتيجة إلى تدخل السياسة في العملية التعليمية سواء فيما يتعلق بالتعيين لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات والأقسام، وحتى في حصول الأستاذ الجامعي على المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، وترقيته إلى جانب عدم اهتمام صناعات القرار بالعلم والعلماء والإبداع والكفاءات وتنمية القدرات، مع انخفاض الدخل للأساتذة، مما يتسبب ذلك إلى استمرار نزيف هجرة العقول العربية إلى الخارج.

كما تتسم الجامعات العربية بضعف الإنتاجية العلمية أيضاً، ويعود ذلك للضعف إلى ضعف القدرات التعليمية بسبب المستوى المتدني في البرامج التعليمية وطرائق التدريس وفي المصادر الدراسية المرجعية وقدمها أو عدم مجاراتها للمصادر الحديثة عالمياً، وهذا مما يتسبب في ضعف المخرجات الجامعية في معظم الدول العربية إلا فيما ندر. وبذلك تحولت جامعاتنا إلى جهة معتمدة لإصدار الشهادات التي أصبحت لا تضمن لصاحبها مستقبلاً مضموناً، حيث نجد أن نسبة البطالة تصل أحياناً إلى أكثر من 35 في المائة بين الخريجين الجامعيين.

أما فيما يتعلق بمعدلات الإنتاجية العلمية من قبل الجامعات العربية ومراكز الأبحاث تؤكد الإحصاءات أن ما ينشر سنوياً من البحوث في البلدان العربية لم يتعدَّ (15) ألف بحث معظمها بحوث أساسية وغير محددة؛ وبالقياس إلى عدد أعضاء هيئة التدريس البالغ حوالي (55) ألفاً إلا أن الإحصائيات التي أوردها منظمة اليونسكو تشير إلى أن معدلاتهم الإنتاجية في البحث العلمي تعادل (10%) من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة، وبالرغم من ذلك فإن عدد من الدول تتسابق على استقطاب أصحاب العقول والكفاءات العلمية المتميزة من الدول العربية وتوفر لهم كافة الوسائل المادية والمعنوية مما تسبب في هجرة عدد كبير منهم حيث تفقد الدول العربية سنوياً نصف عدد الأطباء حديثي التخرج،

و(23%) من المهندسين، و(15%) من العلماء، ما يتسبب في فقدان حوالي ملياري دولار سنوياً.

وتعد السعودية أكبر دولة بترولية في المنطقة العربية، ولكن لا يوجد بها مركز خاص ببحوث الكيمياء، وشركة أرامكو هي الوحيدة التي تبنت مركزاً للبحوث والتطوير، ويعنى ببحوث البترول والغاز، ولكنها لم تستكمل المركز بشكل كامل، بل اكتفت بإنشاء جزء منه أي حوالي بنسبة الربع تقريباً، ولكن في المقابل نجد أن هناك بعض الجامعات العربية بدأت تأخذ بعين الاعتبار أهمية جودة التعليم، وكذا الاهتمام بالبحث العلمي، فعلى سبيل المثال وقعت جامعة الملك سعود حتى العام (2010م)، عدد من الاتفاقيات مع أكثر من (17) عالم حاصل على جائزة نوبل، كما وقعت اتفاقيات مع جامعات عالمية مرموقة في بعض التخصصات، وقد أطلقت جامعة الملك سعود مؤخراً برنامج كراسي البحث العلمي، ومن المتوقع أن يبلغ عدد الكراسي أكثر من خمسين كرسيًا في العديد من المجالات. وتقوم في أغلبها على التمويل الخاص من قبل أفراد أو شركات ومؤسسات أهلية، ويهدف البرنامج لدعم الاقتصاد الوطني، ودعم الأبحاث والدراسات التي تخدم الغرض الذي أنشئ من أجله الكرسي، وكذلك تعزيز شراكة المجتمع مع الجامعة، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية في الجامعة من المتخصصين في مجالات المعرفة جميعها، وأيضاً الاستخدام الأمثل للمنشآت والتجهيزات والموارد البحثية الأخرى، هذا بالإضافة إلى استقطاب أفضل الباحثين من ذوي التميز في تخصصات متنوعة وتحقيق الاستفادة القصوى من خبراتهم، وستعمل الجامعة على تأهيل وتدريب مختلف الكفاءات الوطنية عبر البحث العلمي وتشجيع الطلبة على استثمار معارفهم المتميزة⁽²⁴⁾.

ويعود السبب في تلك المشكلات بحسب رأي البعض إلى حداثة التجربة الجامعية في عالمنا العربي، حيث لا يتجاوز البحث العلمي فيها حوالي (40) عاماً، وكذا إلى جِدَة العمل المؤسسي داخل الجامعات من جهة، ومن جهة أخرى لافتقار تلك الجامعات إلى نظام محكم، يتبنى مفاهيم ويطبّقها تطبيقاً صحيحاً، ليقضي على المشكلات قبل أن تستفحل فتقوض كل جهود الإصلاح والتطوير، وكذا تهتم بدعم الابتكار⁽²⁵⁾.

ولهذا نتمنى أن تسعى الجامعات في الدول العربية إلى إنشاء نظام محكم يتبنى كل تلك المفاهيم ويطبّقها، وكذا الأخذ بما قامت به جامعة الملك سعود بالرياض لإنشاء الكراسي البحثية الممولة من قبل القطاع الخاص والشركات والمؤسسات الأهلية بالإضافة إلى زيادة الدعم المخصص من قبل الحكومات على البحث العلمي.

وفيما يتعلق باليمن فقد أبرزت عدد من الدراسات أن هناك بعض من الأسباب التي ساعدت في عدم تدهور الوضع في معظم الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية في اليمن من تلك الأسباب الآتي:

1. ابتعاد الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية في اليمن عن المجتمع.
2. ضعف مخرجات التعليم العام مما يتسبب في ضعف المخرجات الجامعية.
3. ضعف الإنتاجية العلمية بسبب ضعف الكادر التدريسي والبحثي بالإضافة إلى عدم توفر التجهيزات والأدوات التي تعين البحث العلمي (معامل مكاتب وغيرها).
4. ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي من قبل الحكومة وغياب الدعم من قبل القطاع الخاص.
5. عدم دراسة الجامعة لمتطلبات السوق المحلية والإقليمية لتلبية احتياجاته من الكوادر المدربة والمؤهلة.
6. عدم ربط الأبحاث العلمية بمتطلبات القطاعات المختلفة مثل القطاع الصناعي والزراعي.
7. التوسع في بناء الجامعات والمراكز البحثية مؤخراً دون أن يكون لها بنية مؤسسية متكاملة.

ولكن وحتى يكون هناك نوع من الإنصاف لبعض الجامعات نقول إن هذا الضعف لا ينطبق على كافة الجامعات اليمنية، حيث نجد أن بعض الجامعات استطاعت أن تحصل على سمعة طيبة داخلياً وخارجياً، فيما تنهض بعض المؤسسات البحثية داخل الجامعات أو خارجها بفعاليات مميزة وإن بشكل فردي محدود، ولكن مثل تلك الجهود لا تزال متواضعة ولا تلبى الطموح المطلوب.

وقد حاول الباحثان من خلال الاعتماد على منهجية (swot) لتحليل واقع الجامعات اليمنية، وذلك من أجل التعرف على تلك التحديات التي تقف أمام تعزيز دور الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع.

المبحث الثاني: تحليل واقع الجامعات اليمنية

لقد اعتمد في عملية تحليل الوضع الراهن لواقع الجامعات اليمنية على منهجية (swot)، كون هذه المنهجية تعرف بالتحليل الرباعي أو خطة التحليل الاستراتيجي، وتمكن من معرفة الواقع بشكل سريع ولا تحتاج إلى نزول ميداني، وذلك من خلال تحديد مواطن القوة (Strengths) والضعف (Weaknesses) والفرص (Opportunities) والتحديات

(Threats) للجامعات اليمنية، من أجل الخروج بعدد من الآليات والمقترحات والتوصيات التي تقدم رؤية علمية لتعزيز دور الجامعات اليمنية والبحث العلمي في عملية التنمية.

1- مواطن القوة:

من خلال تحليل الوضع الراهن لواقع الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في اليمن استطاع الباحثان أن يخرجا بعدد من نقاط القوة في الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في اليمن وتمثلت في الآتي:

- وجود عدد من أساتذة الجامعة والباحثين المؤهلين والمدربين بمختلف الجامعات ومراكز الأبحاث.
- اهتمام بعض الجامعات بالأبحاث التي تخدم القطاع الصناعي والزراعي وأن كان بشكل غير واسع.
- وجود بنية مؤسسية وتجهيزات في عدد من الجامعات اليمنية.

2- مواطن الضعف:

- بالرغم من مواطن القوة التي تتمتع بها الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في اليمن، إلا أن هناك عدد من نقاط الضعف في معظم تلك الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية، وتمثلت في الآتي:
- عدم توفر تمويل كاف للبحث العلمي.
- ضعف مخرجات التعليم العام مما يتسبب في ضعف في مخرجات التعليم الجامعي.
- ابتعاد الجامعة والمؤسسات والمراكز البحثية عن المجتمع.
- غياب التنسيق والعلاقة بين الجامعة والمؤسسات والمراكز البحثية مع القطاع الخاص والمجتمع.
- التوسع في فتح الجامعات والأقسام بدون توفر البنية التحتية والكوادر المتخصصة لمثل تلك الجامعات والأقسام العلمية.
- معظم البحوث العلمية في جامعاتنا بحوث أساسية وغير محددة.
- عدم ربط الأبحاث العلمية بمتطلبات القطاع الحكومي والمختلط والخاص.
- ضعف ممارسة الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع.
- غياب خارطة شاملة للبحث العلمي مما يؤدي إلى تبثر الجهود العلمية.

3- التحديات:

تبين من خلال تحليل الواقع الراهن للجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في اليمن أن هناك عدد من التحديات لا تزال تقف أمام الكثير من الجامعات والمراكز البحثية في اليمن، وتمثلت في الآتي:

- زيادة نسبة الأمية في المجتمع اليمني.
- زيادة نسبة النمو السكاني.
- ضعف الاستثمار.
- عدم هيكلية القطاع الاقتصادي.
- وجود كادر في الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية غير مؤهل في مجال البحث العلمي.
- عدم وجود مؤسسة أو هيئة عليا في اليمن ترعى نشاط البحث العلمي.
- غياب ربط اتخاذ القرار بنتائج البحوث والدراسات العلمية.
- عدم التشبيك والتواصل بين الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في الداخل والخارج.
- عدم ثقة القطاع الخاص بدور الجامعة والبحث العلمي فيها لخدمة وتطوير منتجاته.
- هجرة العقول إلى الخارج.
- غياب الرؤية المكتملة والواضحة لمفهوم خدمة المجتمع وأهدافه ومجالاته في الجامعات اليمنية.
- عدم وعي المؤسسات المجتمعية بأهمية البحث العلمي في عملية التنمية.

4- الفرص:

- وبالرغم من تلك التحديات إلا أن هناك عدد من الفرص تتمتع بها الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية في اليمن، ولا تزال متوفرة يمكن الاستفادة منها وتتمثل في الآتي:
- توفر النية الصادقة من قبل أصحاب القرار بالاهتمام بالبحث العلمي.
 - الدعم الذي تقدمه الدولة للجامعات والمراكز البحثية بالرغم من ضعفه مقارنة مع بقية الدول العربية.
 - وجود صناديق خاصة بالبحث العلمي في بعض الجامعات بالرغم من التمويل المحدود لتلك الصناديق.
 - وجود عدد من المراكز البحثية لديها القدرة على التواصل مع المنظمات والجهات المانحة.

- وجود تشبيك بين عدد من الجامعات اليمنية مع عدد من الجامعات العربية والدولية بالرغم من عدم الاستفادة من مثل هذه التشبيكات بشكل فعال.
- ربط الخطط والبحوث التطبيقية المقدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعات اليمنية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع.
- وجود النية الصادقة من قبل أصحاب القطاع الخاص بضرورة الرجوع إلى البحث العلمي في تطوير مؤسساتهم الصناعية، ولهذا يتطلب بناء علاقة بين الجامعات اليمنية وسوق العمل في المجتمع المحلي يقوم على أسس متينة تتمثل في الآتي:
- بناء شراكة حقيقية بين الجامعات اليمنية وسوق العمل في المجتمع المحلي، ولهذا يتطلب من الطرفين العمل معاً من أجل تحسين جودة التعليم العالي، حتى نتمكن من بناء الثقة حول جودة مخرجات وأداء مؤسسات التعليم العالي وتأثيرها الإيجابي على سوق العمل لما لذلك من أهمية في بناء شراكة مستدامة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في المجتمع المحلي، وبهذا يتحقق دور الجامعة في إعداد الكوادر المهنية التي يطلبها سوق العمل للمهن المختلفة التي يحتاجها قطاع الصناعة في المجتمع المحلي.
- بناء الثقة بين الجامعات اليمنية وسوق العمل في المجتمع المحلي من أجل خدمة أمصالح الطرفين سواء في حصول الجامعات على تمويل من القطاع الخاص في المجتمع المحلي، أو طلب القطاع الخاص في خدمات استشارية علمية وبحثية تسهم في تطور قطاع الصناعة في المجتمع بدلاً من طلب مثل تلك الخدمة من الخارج، والوصول إلى تأسيس مراكز علمية بحثية تهتم بتسويق الخدمات الاستشارية والتكنولوجية للجامعة.

المبحث الثالث الرؤية المستقبلية لتعزيز دور البحث العلمي

في هذا المبحث سوف نحاول تقديم عدد من الآليات تم استنتاجها من خلال عملية تحليل الواقع الراهن للبحث العلمي في الجامعات اليمنية، وكذا من مواطن الضعف والقوة والفرص والتحديات التي تواجه الجامعات والمراكز البحثية المختلفة في المجتمع اليمني، وما تشهده هذه الجامعات من مشكلات سواء على مستوى المخرجات أو على مستوى ما تقدمه هذه الجامعات والمراكز البحثية من برامج وبحوث علمية بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات للمجتمع على المستويين المحلي والوطني ما من شأنه أن يسهم في عملية التنمية المستدامة والشاملة، وقد حاولنا أن تكون تلك الآليات البداية الحقيقية التي من شأنها أن تعزز الثقة

بين الجامعة والمجتمع المحيط بها وكسر الحاجز القائم بينهما سواء كان ذلك الحاجز مبنياً على مستوى الشكوك بعدم قدرات الجامعة من الاتصال والتواصل مع محيطها المحلي والوطني وتقديم خدماتها أو على مستوى عدم توفر الإمكانيات المادية وكيفية ووسائل وطرق توفيرها.

1- آليات تعزيز دور البحث العلمي في خدمة المجتمع:

من خلال ما تم تحليله من مواطن الضعف والقوة والفرص والتحديات التي تواجه الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية في سنحاول أن نقدم عدد من الآليات التي من شأنها أن تعزز دور البحث العلمي في جامعة تعزز والجامعات اليمنية في خدمة المجتمع، والتي تتمثل في الآتي:

- تفعيل صندوق البحث العلمي في الجامعة من خلال زيادة نسبة تمويله من قبل القطاعين الحكومي والخاص.
- وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي لدفع عجلة التنمية في المجتمع والاعتماد على التفكير العلمي في حل المشاكل الخاصة بالتنمية.
- وضع سياسات داعمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.
- إشراك مؤسسات القطاع الخاص والحكومي في تحديد نوعية الأبحاث والدراسات التي تخدم المجتمع خاصة البحوث التجريبية والتطبيقية وجدولتها ضمن خطة سنوية.
- إطلاق الحريات الأكاديمية، وإبعاد الجامعات عن السياسة والتسييس، وإدارة ملف الجامعات والمراكز البحثية بشكل أكاديمي وعلمي.
- الاهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي، وربط فلسفة التعليم بالمفهوم الشامل للتنمية الإنسانية.
- فتح المجال لتدريب الطلبة الذين على وشك التخرج بتطبيق مشاريع التخرج في شركات القطاع الخاص والحكومي والشركات العالمية التي لها علاقة مع القطاع الخاص.
- تشكيل لجنة علمية من الكليات وعدد من المختصين في القطاع الخاص تهتم باستقبال المقترحات الخاصة بعناوين البحوث التي لها علاقة بخدمة المجتمع وفق المجالات ضمن الخطة السنوية لربط الأبحاث العلمية بحاجات التنمية وبقطاعات الإنتاج والخدمات في الدولة.
- إنشاء مقر خاص للجنة علمية تتبع رئاسة الجامعة والمركز العلمي الأعلى للبحوث.
- زيادة المقررات الخاصة بالبحث العلمي لطلبة الدراسات الجامعية والعليا لإكسابهم المهارات والقدرات البحثية من أجل إخراج بحوث ذات جودة يمكن الاستفادة منها.

- توجيه طلبة الدراسات العليا بعمل أبحاث تتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- دعم الابتكار العلمي وتقديم كافة التسهيلات للمبتكرين وتشجيعهم.
- إعطاء الأولوية للاستشارات والأعمال البحثية للمراكز البحثية التابعة للجامعة لجعلها بيوت خبرة لخدمة المجتمع.
- تخصيص نسبة من الأرباح السنوية للقطاع الخاص لدعم البحوث والدراسات المتخصصة والنوعية.
- تخصيص ميزانية للبحث العلمي ضمن موازنة الدولة، وكذا ضمن موازنة كل قطاع حكومي أو أي مؤسسة لها علاقة بالبحث العلمي.
- التركيز على جانب الكيف في البحوث العلمية وليس على جانب الكم مع مراعاة أن يكون لهذه الأبحاث والدراسات جوانب تطبيقية.
- توفير التجهيزات والمعدات الخاصة بالبحث العلمي في المعامل والمختبرات البحثية في الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية.
- توفير مكتبات حديثة تحتوي على أحدث الإصدارات والبحوث العلمية، وبالمراجع والدوريات المربوطة بشبكات المعلومات الحديثة وتشبيك تلك الجامعات مع المكتبات العلمية داخلياً وخارجياً.
- تشجيع المؤسسات الصناعية الكبيرة بالمحافظة على تبني تقديم منح مادية أو دراسية لطلاب المبدعين والمتفوقين.
- تفعيل إجازات التفرغ العلمي بالجامعة من خلال عملية تبادل الخبرات العلمية بين الجامعات على المستوى العربي والإقليمي والدولي.
- التخلص من البيروقراطية والإجراءات الخاصة بعملية التمويل للبحوث العلمية، وتصفية العهد من قبل صناديق تمويل البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية.
- تعريف الباحثين بأهمية براءة الاختراع، والعمل على تشجيعهم على تحويل نتائج بحوثهم إلى طلبات لبراءة اختراع، ومساعدتهم في عمل دراسة جدوى اقتصادية لها وتصنيفها وتسويقها.
- إيجاد العديد من الجوائز المادية والمعنوية للبحوث والدراسات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية من قبل القطاع الخاص والحكومي.
- التشبيك بين الجامعات ومراكزها البحثية مع المراكز البحثية الأخرى داخلياً وخارجياً.

- تسويق المنتجات التي تقوم بها مراكز البحث العلمي في الجامعات في السوق المحلية والإقليمية.
- تحديد شروط ومعايير تخضع لمعايير الجودة الأكاديمية لفتح الجامعات الحكومية والخاصة من المجلس الأعلى للجامعات.
- الاستفادة م تجارب واساليب وإدارة الدول المتقدمة في تمويل البحث العملي.
- بين الجامعات ومراكزها البحثية مع المراكز البحثية الأخرى داخلياً وخارجياً.

2- الخاتمة:

في نهاية هذه الورقة العلمية نعتقد إن القدرة على استشراف المستقبل يحتاج منا جميعاً جامعات حكومية وخاصة ومعاهد فنيه وتقنية؛ بالإضافة إلى جهود الباحثين والفنيين، وبالتنسيق مع كافة القطاعات الحكومية والخاصة من أجل البدء بعمل الدراسات والتحليل العلمية لمعرفة أين نحن اليوم من المتغيرات الجديدة الداخلية والخارجية واقتراح الحلول النابعة من واقعنا ومن خلال اتجاهات الخطط التنموية للدولة، وذلك من أجل الخروج بوضع استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا للعشر السنوات القادمة، حتى نضمن بذلك تعزيز دور الجامعات اليمنية في البحث العلمي وخدمة المجتمع لأنه من الضرورة بمكان أن تخرج الجامعات والمراكز البحثية العلمية من أبراجها العاجية وتسمع إلى صوت المجتمع ومطالبه وقضاياه، وإلى أن تسعى إلى التحديات والابتكارات العلمية في مختلف المجالات من خلال توفيرها للمناخ المناسب للباحثين والمبتكرين وتوفير المستلزمات الضرورية لهم والبحث عن مصادر تمويل لهذه الأبحاث العلمية الأصلية والتطبيقية التي من شأنها أن تسهم في الدفع بعملية التنمية المستدامة والشاملة في المجتمع والمساهمة في بناء السلم الاجتماعي وإعادة الإعمار بعد إحلال السلام في اليمن.

3- التوصيات:

- وبعد الخروج بالآليات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الجامعة لدورها في تعزيز البحث العلمي والتنمية المجتمعية يمكن الخروج بعدد من التوصيات الإجرائية التي يمكن أن تعزز دور الجامعة بالشكل المطلوب منها مجتمعياً، وتتمثل في الآتي:
- وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي لدفع عجلة التنمية في المجتمع والاعتماد على التفكير العلمي في حل المشاكل الخاصة بالتنمية.
- وضع سياسات داعمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

- إعطاء الأولوية للاستشارات والأعمال البحثية للمراكز البحثية التابعة للجامعة لجعلها بيوت خبرة لخدمة المجتمع.
- تخصيص نسبة من الأرباح السنوية للقطاع الخاص لدعم البحوث والدراسات المتخصصة والنوعية.
- تخصيص ميزانية للبحث العلمي ضمن موازنة الدولة، وكذا ضمن موازنة كل قطاع حكومي أو أي مؤسسة لها علاقة بالبحث العلمي.
- تحديد شروط ومعايير تخضع لمعايير الجودة الأكاديمية لفتح الجامعات الحكومية والخاصة من المجلس الأعلى للجامعات.

1. مأخوذ من الموقع الإلكتروني من الرابط التالي بتاريخ ديسمبر 2020:

-Russell W. Rumberger and Stephen P. Lamb: The early employment and further education experience of highschool, paper was commissioned by the OECD, may 1998.

www.oecd.org/australia/1925643.pdf

2. مانيو جيدير؛ منهجية البحث العلمي، مكتبة علم الاجتماع، - PDF مترجم، ترجمة ملكة أبيض، ص، 16 مأخوذ من الموقع الإلكتروني الرابط التالي ديسمبر 2020:

<https://www.pinterest.com/pin/758293655987143722>

3. محمد، عبد الفتاح محمد "الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية"، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص33.

4. عبد الجليل التميمي؛ دور مراكز البحوث العربية في استراتيجية التنمية المعرفية للأمة (الواقع والآفاق) ضمن ندوة دولية حول؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003.

5. بوحوش، عمار والذنيبات، محمد محمود "مناهج البحث العلمي (أسس وأساليب)"، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1989.

6. بدر، أحمد، "أصول البحث العلمي ومناهجه"، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982م. ص20.

7. زويلف، مهدي، والطروانة، تحسين، "منهجية البحث العلمي"، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 1998م، ص245.

8. طلبة، مصطفى كمال، "البحث العلمي في خدمة المجتمع"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، المنعقد بجامعة القاهرة، اتحاد الجامعات العربية، القاهرة، 1973م. ص 150 وما بعدها.

9. شبانه، زكي محمود، "دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية، 1973م، ص 34-36.

10. كسناوي، محمود محمد عبد الله، "توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية"، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع-توجهات مستقبلية)، بحث مقدم لندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة (محرم 142هـ/أبريل 2001م)، ص 42.

11 - أحمد علوان المذحجي؛ أزمة التعليم في الجمهورية اليمنية وتحديات القرن الواحد والعشرون، جامعة الملكة أروى، بحث مقدم لمؤتمر الحوار الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الشامل، المنعقد في صنعاء من 4 إبريل - 15 أغسطس 2013، ص 733.

12. سعيد الصديقي، "الجامعات العربية وجودة البحث العلمي"، قراءة في المعايير العلمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 350، 2008.

13 - سيلان جبران العبيدي؛ ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، (المؤاتمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي)، بيروت، ديسمبر 2009، ص 8.

14 . مأخوذ من الموقع الإلكتروني بتاريخ 19 مارس 2022م:

<https://hounaloubnan.com/العرب-والحدائث-إشكال-تاريخي-متما>

15. د. خليل محمد الخطيب؛ واقع البحث العلمي في الوطن العربي (2009-2018) دراسة وصفية تحليلية، تاريخ النشر 28 يوليو 2020، مأخوذ من الموقع الإلكتروني بتاريخ 20 مارس 2022.
16. معهد اليونسكو الإحصائي مأخوذ من الموقع الإلكتروني الخاص بمعهد الإحصاء لليونسكو سبتمبر 2021: theunesco.org
17. وزارة التعليم العالي، "واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية"، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الطبعة الأولى، الرياض، 1434هـ، ص8.
18. صبحي القاسم، "سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي"، (معالم الواقع وتحديات المستقبل).
19. أحمد الخطيب، "تجديدات تربوية وإدارية"، ص311.
20. وزارة التعليم العالي، "واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص23.
21. فهد العرابي الحارثي، "أزمة البحث العلمي والتنمية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات"، واشنطن، مأخوذ من الرابط الإلكتروني التالي ديسمبر 2016 : [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/1004.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1004.htm)
22. أحمد أبو زيد محمد، "مجلة المعرفة"، عدد156، مارس 2008م
23. مأخوذ من الرابط الإلكتروني التالي بتاريخ 18 مارس 2022: <https://ar.tdtube.net/article/183865>
24. المرجع السابق، فهد العرابي الحارثي، "أزمة البحث العلمي والتنمية". [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/1004.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1004.htm)
25. صالح عبد العظيم الشاعر: أضواء على مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي مأخوذ من الموقع الإلكتروني بتاريخ فبراير 2022 من الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.academia.edu/22611274>



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



الأثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة اليمنية دراسة ميدانية على عينة من زوجات المهاجرين في (يافع)

د/ تمنى علي سيف

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية

بكلية الآداب- جامعة عدن

tamanisief@gmail.com

د/ ريم علي إبراهيم لقمان

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية

بكلية الآداب- جامعة عدن

reemluqman500@gmail.com

تاريخ قبوله للنشر 12/4/2022م

تاريخ تسليم البحث 5/3/2022م

الأثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة اليمنية دراسة ميدانية على عينة من زوجات المهاجرين في (يافع)

د/ تمانى علي سيف

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية
كلية الآداب- جامعة عدن

د/ ريم علي إبراهيم لقمان

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية
كلية الآداب- جامعة عدن

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى الأثار الاجتماعية لهجرة رب الأسرة الخارجية في المرأة اليمنية، ووضعت الباحثتان تساؤلات للدراسة تعكس أهداف الدراسة، واعتمدتا على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة (الاستبانة)، وطُبِّقت الاستبانة على عينة قوامها (40) مفردة من زوجات المهاجرين في مديرية يافع بمحافظة لحج في عام (2021م)، وتضمنت الدراسة إطارًا نظريًا، شمل المفاهيم المتعلقة بها (الأثار، والهجرة، والهجرة الخارجية)، ثم دوافع الهجرة الخارجية أثارها الاجتماعية، وكذا أثارها الاجتماعية في المرأة، كما تضمنت الدراسات السابقة، واستعملت الباحثتان البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات، ومقاربة تفسير النتائج. وخلصت الدراسة إلى عددٍ من النتائج التي بينت وجود دوافع إيجابية اقتصادية لهجرة رب الأسرة، بمتوسط حسابي (4.41) أكثر مما هي سلبية بمتوسط حسابي (3.46)، وكان أكبر دافع إيجابي هو الرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة، ورغبة رب الأسرة في الحصول على عمل منتظم فيه الأجر شهريًا، بما يضمن استقرار الأسرة، ويحقق لهم كسبًا اقتصاديًا، أما أكبر دافع سلبي لهجرة رب الأسرة، فهو انعدام توافر فرص العمل، وانعدام توافر المسكن والخدمات الأساسية في منطقة السكن. وبينت الدراسة وجود أثار اجتماعية لهجرة رب الأسرة، وقد كانت الأثار الإيجابية لهجرة رب الأسرة الخارجية في المرأة، بمتوسط حسابي (3.6)، وهي ذات تأثير أكثر من الأثار السلبية بمتوسطها الحسابي (2.64)، وكان أكبر أثر إيجابي هو تحسين المستوى المعيشي للأسرة، ثم استقلالية الزوجة بإدارة شؤون الأسرة، وإشراك الأبناء للأُم في أمورهم الخاصة، وأكبر أثر سلبي لهجرة رب الأسرة هو زيادة الأعباء والمسئوليات الأسرية على الزوجة، ثم ووجود بعض المشكلات في الأسرة، وغياب الاستقرار الأسري. وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها توعية أفراد المجتمع بأخطار ظاهرة الهجرة على الزوجة و الأبناء ولا سيما أن هذه الظاهرة تؤثر على الكيان الأسري وتحمل المرأة أعباء إضافية نتيجة هجرة رب الأسرة، وتوفير فرص عمل مناسبة للعاطلين على العمل حسب قدراتهم واختصاصاتهم ومهارتهم وبمرتبات مناسبة.

الكلمات المفتاحية: (الأثار، الهجرة، الهجرة الخارجية).

The social effects of external migration in Yemeni women field study on a sample of migrant wives in Lahj province/ Yafa Directorate

Dr. Tamani Ali Saif

Assistant Professor, Department of Social
work, Faculty of Arts, University of Aden

Dr. Reem Ali Ibrahim. Luqman

Assistant Professor, Department of Social
work, Faculty of Arts, University of Aden

Abstract:

The study aimed to identify the social effects of the migration of the head of the external family in Yemeni women, and the researchers developed questions for the study reflecting the objectives of the study, and relied on the descriptive analytical method and the study tool (questionnaire), and applied the questionnaire to a sample of (40) single immigrant wives in the Directorate of Yafa in Lahj governorate in 2021 (The study included a theoretical framework, including concepts related to it (Revenge, migration, external migration), then the motives of external migration have social effects, as well as their social effects on women, as included in previous studies, and the researchers used the statistical program (spss) to analyze the data, and approach the interpretation of the results .

The study concluded a number of results that showed positive economic motives for the migration of the head of the family, with an average calculation (41.4) more than negative with an average account (46.3) and the biggest positive motivation was the desire to improve the economic level of the family, and the desire of the head of the family to get regular work in which he rented monthly, ensuring the stability of the family The study showed that there are social effects of the migration of the head of household, and the positive effects of the migration of the head of the external family in women, with an average account (6.3), have had more impact than the effects on women. The biggest positive impact was to improve the level of their own affairs, the living conditions of the family, then the independence of the wife to manage the family affairs, the non-intervention of the husband's family, and the involvement of the children of the mother in their own affairs; In the family, the lack of family stability and the study reached recommendations, the most important of which is to raise awareness among members of society about the dangers of the phenomenon of migration on the wife and children, especially since this phenomenon affects the family entity and carries additional burdens on women as a result of the migration of the head of the family, and the provision of suitable employment opportunities for the unemployed according to their abilities, competences, skills and appropriate salaries.

Keywords: effect, Migration, Extemal Migration.

مقدمة:

الهجرة ظاهرة اجتماعية وُجِدَت وما تزال توجد في كل زمان ومكان، ومن ثم ظلت محل اهتمام الباحثين والعلماء في جميع مجالات الدراسات الإنسانية. وهكذا قامت دراسات كثيرة في جميع المجتمعات لتلك التحركات السكانية، سواء في إطار الدولة الواحدة- الهجرة الداخلية- أو تلك التي اجتازت الحدود- الهجرة الخارجية-. واتخذت الدراسات الأولى وجهة ديموغرافية سكانية؛ لأنها الهجرة ليست انتقالاً فيزيقياً فحسب، بل هي- إضافة إلى ذلك- فعل اجتماعي وانفصال عن جميع الروابط الاجتماعية، وتوزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى. وبالنظر إلى هذه الأبعاد السيسولوجية، دخلت دائرة اهتمام الباحثين الاجتماعيين، فأخذوا يدرسونها ويحللون منها شتى جوانبها، بنظرة كلية شاملة.

إن الهجرات البشرية كانت لها تأثيرات كبيرة وعميقة في مدى التاريخ؛ حيث أدت في أحوال كثيرة إلى تعديل وتغيير في كثير من مظاهر ونواحي الحياة في المجتمعات، كما كان لها دور كبير في إعادة تشكيل ملامح وخصائص العناصر والسلالات البشرية والتراكيب اللغوية، وفي إعادة تكوين وصياغة العناصر المادية والمكونات الثقافية للكثير من الشعوب والقبائل والجماعات في جميع العصور والأزمان؛ حيث تؤثر الهجرة في جميع الفئات السكانية، كما تؤثر في المنطقة أو الإقليم الذي تمت الهجرة منه إضافة إلى المنطقة أو الإقليم، الذي تمت الهجرة إليه؛ لذا فإن الهجرة تشمل بتأثيراتها الكثير من جوانب الحياة، سواء الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية والنفسية والتربوية والعاطفية. بالإضافة إلى أن تأثيراتها قد تمتد أيضاً لتشمل الأفراد والجماعات، وتشمل كذلك الأسر والشعوب.

مشكلة الدراسة:

الهجرة ظاهرة تاريخية قديمة قدم الإنسان على الأرض؛ حيث تعود إلى المراحل البدائية لحياة الإنسان، فالهجرة عملية تنقل من مكان إلى مكان آخر؛ سعياً وراء تغير أفضل، ويترتب على هذا التنقل آثار إيجابية أو سلبية في الأسرة عموماً، وفي المرأة خصوصاً، فعندما يهاجر الرجل من مدينة إلى أخرى داخل الدولة أو خارجها، فإنه يضطر إلى ترك أسرته لوحدتها أو مع عائلته، ففي الحالة الأولى تقوم المرأة في الأسرة بدور الأب وإلام في آن واحد، مما يترتب على هذه الحالة كثير من المشكلات المتعلقة بالمرأة نفسها والأولاد لغيب الأب عنها. وهذا ما أشارت إليه دراسة واحدة حمة عن الهجرة الخارجية وأثرها في بناء الأسرة ووظائفها، التي بينت أنه من الناحية الاجتماعية دعمت الهجرة الأسرة النووية وأهميتها. وتحررت زوجة المهاجر من القيود التي كانت تفرضها عليها سلطة الأقارب، كسلطة الجد والأب التي كانت تقرر مصير ومستقبل الأسرة، وأن غياب رب الأسرة عن أسرته قد دفعت بكثير من النساء إلى تحمل المسؤولية التي كانت على عاتق الرجال، مما أدى إلى ظهور آثار اختلفت باختلاف المجتمعات (نصرالله، 2005، 144).

تكمن مشكلة الدراسة في الأثار الاجتماعية للهجرة في المرأة؛ حيث يقع على عاتق المرأة كل المهام الخاصة بالأسرة من تربية الأبناء وتعليمهم، والاهتمام بهم ورعايتهم، خلاف عن

خروجها لشراء مستلزمات الأسرة، وخصوصاً إذا كان أطفالها صغاراً في العمر. كل هذا يشكل عبئاً على المرأة، وله آثاره السلبية؛ لما يشكله من ضغوط عليها، ولكن في المقابل الآخر، نجد أن هجرة الزوج من الممكن أن يجعل المرأة أكثر استقلالية وقدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، وهذا ما أكدته دراسة جمعان؛ حيث أوضحت توسع دائرة سلطة الزوجة واستقلاليتها في غياب الزوج، التي تتعلق بإسهامها في اتخاذ بعض القرارات الأسرية (جمعان، 2005، 212)، وكذا ما بينته دراسة العليوي، أن الهجرة العمالية إلى دول الخليج العربي أسهمت في زيادة مكانة المرأة الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية (العليوي، 2001، 175)، وقد بينت دراسة درويش إلى أن هناك تغييراً طرأ على بعض الأدوار التقليدية للمرأة (درويش، 2004، 6).

تركزت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- ما الدوافع الحقيقية لهجرة رب الأسرة إلى خارج المجتمع اليمني؟
- 2- ما الآثار الاجتماعية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني في المرأة اليمنية؟
- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات عينة الدراسة بشأن دوافع الهجرة الخارجية لرب الأسرة في المجتمع اليمني، تُعزى للمتغيرات المستقلة؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات عينة الدراسة بشأن الآثار الاجتماعية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني في المرأة تُعزى للمتغيرات المستقلة.

أهمية الدراسة:

إن أغلب الدراسات عرضت الهجرة الخارجية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة، ولكننا في هذه الدراسة نعرض الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة، وتُعدُّ هذه الدراسة من القلائل التي درست هذا الموضوع بحسب علمنا.

بناء على ما تقدمه الدراسة الحالية من بيانات ومعلومات، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج وحقائق مستمدة من الواقع الفعلي لموضوع الدراسة، فقد تكون هذه الدراسة، وغيرها من الدراسات المماثلة مرشداً علمياً للباحثين والمهتمين بقضايا الهجرة بصفة عامة.

علاوة على ذلك فإنه من المأمول أن تسفر النتائج العلمية التي يتم التوصل إليها من هذه الدراسة عن بعض الإسهامات والإضافات العلمية في مجال بحوث ودراسات الهجرة والمرأة، فضلاً عن أن مقارنة مدى اتساق أو اختلاف نتائج الدراسة الحالية عن النتائج البحثية الأخرى التي أمكن التوصل إليها بالدراسات المماثلة السابقة، قد يؤدي إلى زيادة حصيلة المعارف العلمية المتحصل عليها لإسهام في إثراء الجوانب النظرية والتطبيقية لدراسات وبحوث في هذا المجال، وأخيراً فإنه من المأمول أن تفتح هذه الدراسة الطريق أمام إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية؛ مما يمكن أن يساعد على رسم صورة متكاملة لموضوع الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعرف إلى الدوافع الحقيقية لهجرة رب الأسرة إلى خارج المجتمع اليمني.
- 2- التعرف إلى ما الأثار الاجتماعية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني في المرأة اليمنية.
- 3- مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات عينة الدراسة بشأن دوافع الهجرة الخارجية لرب الأسرة في المجتمع اليمني، تُعزى للمتغيرات المستقلة.
- 4- مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات عينة الدراسة بشأن الأثار الاجتماعية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني في المرأة، تُعزى للمتغيرات المستقلة.

المصطلحات العلمية الدراسة:

الأثر: لغةً: الأثر: بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء، والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء: ترك فيه أثراً، والآثار: الأعلام. والأثر: الخبر، والجمع آثار، وقوله عز وجل: **{وَنُكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ}** [يس:12]؛ أي نكتب ما أسلفوا من أعمالهم، ونكتب آثارهم؛ أي من سنَّ سُنَّةً حسنة، كُتِبَ له ثوابها، ومن سنَّ سُنَّةً سيئة، كُتِبَ عليه عقابها (أبن منظور، 1956، 25).

الأثر اصطلاحاً: عرف بأنه: محصلة تغيير مرغوب أو غير مرغوب فيه يحدث في المتعلم نتيجة لعملية التعليم المقصود. (حسن، والنجار، 2003، 22).

وعرف بأنه: انطباع معرفي أو نفس حركي، يتولد نتيجة للتفاعل الإنساني والمتأثر بنحو قصدي (الساعدي، 2012، 31).

وعرف - أيضاً - بأنه: ما يتركه المعرفة أو القدرة أو المعلومة أو المهارة، من تغييرات، سواء أكانت معرفية أو نفسية أو حركية؛ نتيجة للتفاعل الإنساني بين الفرد والمجتمع، أو بين الفرد وبينته وتحدث بنحو مقصود (غزال، والجراح، 2014، 3).

الهجرة لغةً: كلمة هجرة مشتقة من لفظ هجر؛ أي تباعد، وهاجر بمعنى ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، والهجر هو ضد الوصل، ويقال: هجره يهجره هجراً أو هجراناً (ابن منظور، مرجع سبق ذكره، 32). والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض أخرى، والأصله وخروج البدوي من البادية إلى المدينة (آبادي، 2005، 76).

الهجرة اصطلاحاً: هي التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة، من دون النظر إلى المسافة المقطوعة، ومن دون الالتفات إلى كون الهجرة حرة أو إجبارية، أو التفريق بين الهجرة الدولية والهجرة الداخلية (بوادقجي، وخوري، 2002، 145).

في حين قال آخرون: إن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى، أو انتقاله من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد، كما هو الحال بالنسبة لهجرة

الريفيين إلى المدينة، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لمدة محدودة أو بصفة نهائية (الصقور، 2003، 35).

وعرف الجلبى الهجرة بأنها: عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة، اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، وإنما باضطرارهم الى ذلك قسراً، وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة الى أخرى على نحو دائم أو مؤقت (الجلبي، 2013، 21).

في حين عرف الخريف الهجرة بأنها: الانتقال من مكان إلى آخر؛ بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة، بحيث يكون المكان الجديد بعيداً عن المكان الأصلي لدرجة تحول دون ممارسة العمل نفسه في المكان القديم مع تأثر ملحوظ في روابط المهاجر علاقته بجماعته في المكان الأصلي (الخريف، 2003، 363).

التعريف الإجرائي للهجرة: الهجرة هي حركة الأفراد وتنقلهم من موطنهم الاصلي إلى مكان آخر بهدف الاستقرار فيه والبحث عن حياة معيشية أفضل.

الهجرة الخارجية: هي انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر؛ طلباً للعمل أو الفرار من الاضطهاد، أو تطلعاً لفرص أحسن في الحياة، ومازالت الهجرة الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات المتقدمة بالذات، وتسبب القوانين التي تنظمها، إما بالحديد أو بالمنع أو يتعين تصنيف المهاجرين الذين يمكن قبولهم (الجلبي، مرجع سبق ذكره، 21).

التعريف الإجرائي للهجرة الخارجية: تُعرف الهجرة الخارجية بأنها الانتقال من البلد الأم للاستقرار في بلد آخر، وهي حركة أفراد التي يتم فيها الانتقال بشكلٍ فرديٍّ أو جماعيٍّ من موطنهم الأصلي إلى وطن جديد، وعادةً ما توجد ظروفٌ عديدةٌ تؤدي إلى الهجرة، مثل انتشار الحروب الأهلية أو الخارجية في الدول، أو سوء الأوضاع الاقتصادية والتي تُعتبر من المحفزات للهجرة.

دوافع الهجرة:

- **الدوافع الاقتصادية:** يُعدُّ البحث للحصول على وسائل العيش وتوفير حياة آمنة ووضع معيشي آمن أول الدوافع وأهمها للهجرة؛ إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسله للمهاجرين بالوضع الديمغرافي فيها؛ إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة، فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة (أحمد، 2000، 52)؛ حيث إن الهجرة هي قرار فردي يقوم بتنفيذه الشخص المهاجر؛ نتيجة لتردى الأوضاع الاقتصادية

وانخفاض الأجور في البلدان المرسله للمهاجرين عنها في البلدان المستقبله لهم (النجار، 2001، 42).

– **الدوافع السياسية:** لها تأثيرها المباشر في الهجرة، فالحرب والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي تأتي في مقدمة الأسباب، وأهمها الاضطهاد السياسي وما يتعرض له الفرد أو الجماعة من تعسف وقهر من قوى متسلطة متجبرة تقوم بقمع كل من تشك في ولائهم لها، وتعد الحروب الطائفية أو النزاعات الداخلية من العوامل الدافعة للهجرة (إبراهيم، 2013، 588).

– **الدوافع الاجتماعية:** إن الإقدام على عملية الهجرة، إنما هو تعبير على رغبة ملحة لتغيير الواقع الاجتماعي؛ حيث إن سعى الشباب إلى بناء حياة كريمة ومستوى معيشي واجتماعي أفضل له وللأسرة من الدوافع الرئيسية للإقدام على الهجرة، كما أن الثراء الذي يظهر على المهاجرين عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية في الإجازات الصيفية والأعياد لها دور كبير في تحفيز الآخرين على الهجرة، فهم يرون أنها الطريقة المثالية لتحقيق ما عجزوا عنه في مجتمعهم، أيضًا هنالك بحوث أجريت على المهاجرين تبين أن المشكلات العائلية والاجتماعية كانت سببًا للقيام بالهجرة (أبو خشم وآخرون، 2014، 85)، وكذا رغبة الأفراد في الحصول على خدمات أفضل (الصمادي، 2012، 3).

الآثار المترتبة على الهجرة:

– **الآثار الاقتصادية:** بالنسبة للدول المرسله للهجرة تؤثر الهجرة إيجابًا وسلبًا في جوانب عديدة في بعض الأحيان، تسهم الهجرة في التخفيف من حدة البطالة وترفع مستوى الإنتاجية، وتسهم في رفع مستوى المعيشة من خلال العون والمساعدات النقدية والعينية، التي يرسلها المهاجرون إلى أقربائهم (محمد، 2003، 493).

– **الآثار الاجتماعية:** فمن الآثار الاجتماعية للهجرة اختلاف العادات والتقاليد؛ حيث تقلل من قابلية المهاجرين للتأقلم مع العادات والتقاليد الجديدة، وعززت الهجرة مكانة الزوجة وأدوارها، سواء داخل أسرتها أو مجتمعها، وتسهل نجاحها في التواصل مع أبنائها وزوجها. (الفقيه، وحرشان، 2017، 302). إن هجرة الأب وقيام إلام بإدارة الأسرة بصورة كاملة يؤدي إلى تغير في أدوار بعض أفراد الأسرة، وقد بينت الدراسات أن أثر الهجرة في مركز المرأة يتوقف على طبيعة المرحلة العمرية لها وتركيب الأسرة التي تعيش فيها (مجموعة من المؤلفين، 1999، 74)، سواء أكانت الأسرة نووية أم ممتدة، ففي الأسرة النووية تكون للمرأة سلطة اتخاذ القرار في شؤون أسرتها؛ نتيجة لصغر حجم الأسرة التي عادة ما تتكون من الزوجة والزوج والأولاد فقط، ففي حالة غياب الأب تتولى الزوجة مسؤولية هذه الأسرة، في حين أن القرارات في الأسرة الممتدة القرارات يتخذها الجد أو العم، الذي يتولى مسؤولية الأسرة في غياب الزوج، ويضعف دور ومكانة الزوجة في إدارة شؤون أسرتها.

وقد خفف دخول وسائل الاتصال عن طريق الهاتف، ووسائل التواصل الاجتماعي من وطأة الانفصال بين أفراد الأسرة، وساعدت كثيرًا في الحفاظ على الروابط والعلاقات في السنوات الاخيرة (تقرير التنمية البشرية لعام، 2009، 76).

الدراسات السابقة:

- دراسة جمعان (2005م) بعنوان (تأثير الهجرة الخارجية على الأسرة اليمنية بنائياً ووظيفياً)، هدفت الدراسة التعرف إلى خصائص وطبيعة الهجرة الخارجية في محافظة حضرموت، والكشف عن تأثير هجرة رب الأسرة للعمل في الخارج في ظهور مشكلات وانحرافات سلوكيات غير سوية على الأبناء، استخدم الباحث المنهج الوصفي وأداة الاستبانة والمقابلة وحلقات النقاش البؤرية، وتكونت العينة من 162 أسرة ممن هاجر عائلها، توصلت الدراسة إلى أن الزوجة قد اكتسبت في غياب زوجها نوعًا من الثقة بالنفس والاعتماد على ذاتها في كثير من الأمور؛ وذلك من خلال حل كثيرًا من المشكلات داخل أسرتها بنفسها، كما كشفت الدراسة إلى توسيع دائرة سلطة الزوجة واستقلاليتها في غياب الزوج التي تتعلق بإسهامها في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، وعدم تدخل أسرة الزوج، كما توصلت الدراسة إلى أن هجرة الزوج أدت إلى ظهور مشكلات وأهمها زيادة الأعباء على الزوجة.

- دراسة نصرالله (2005م) بعنوان (الهجرة الخارجية وأثرها في بناء الأسرة ووظائفها)، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى اثر الهجرة الخارجية في بناء الأسرة ووظائفها، استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمقارن وأداة الاستبانة والمقابلات، تكونت عينة الدراسة من 100 أسرة من أسر المهاجرين في مدينة السليمانية، وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة دعمت الأسرة النووية وأهميتها واستقلاليتها وأهدافها وطموحاتها المستقبلية، وتحررت الأسرة من القيود التي كانت تفرضها عليها سلطة الأقارب كسلطة الأب والجد التي كانت تقرر مصير ومستقبل الأسرة، وتحررت الزوجة من سيطرة والده زوجها ولن تخضع لإرادتها كما كانت قبل الهجرة.

- دراسة محمد (2006م) بعنوان (الأثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة العائدة من الخارج)، هدفت الدراسة الكشف عن الأثار الاجتماعية والاقتصادية، التي ترتبت على إثرها عودة هؤلاء المهاجرين، بجانب التعريف بخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، وطبقت الدراسة على عينة من المهاجرين العائدين الذين يسكنون ولاية الخرطوم في مدة إجراء الدراسة، واستخدمت في جمع بيانات الدراسة الميدانية الاستبانة والمقابلة، مع بعض أفراد عينة البحث بجانب الملاحظة، وأهم النتائج التي توصل إليها الدراسة أن هناك آثارًا اجتماعية واقتصادية ترتبت على عودة المهاجرين السودانيين من دول مجلس التعاون الخليجي كانت عمومًا سلبية، وتتمثل أهم تلك الأثار في ضيق فرص العمل، وانخفاض الدخل، وصعوبة مقابلة الاحتياجات الأساسية للأسرة، مثل: تعليم الأبناء، والعلاج، وارتفاع التكاليف المعيشية، والحصول على السكن. وإن المكاسب المادية التي يحققها المهاجرون لم تؤدِّ إلى تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

– دراسة شهاب (2013م) بعنوان (الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الخارجية في محافظة طولكرم)، هدفت الدراسة التعرف إلى دوافع الهجرة والآثار المترتبة عليها، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والكمي والتحليلي وأداة الاستبانة، وتكونت العينة من 500 أسرة، بينت الدراسة زيادة العائد المادي لأسرة المهاجر؛ مما جعل له الأثر الأول من جملة الآثار الاقتصادية وزيادة معدلات الادخار والاستثمار للمهاجر، مما انعكس على الحياة الاجتماعية، وبينت الدراسة أن السبب الرئيس للهجرة هو قلة العمل.

– دراسة Kassar (2009م) بعنوان (التغيرات الاجتماعية والديمغرافية والاتجاهات الجديدة في الهجرة الدولية في تونس)، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التغيرات الاجتماعية والديمغرافية للهجرة على المجتمع التونسي، والكشف عن أسبابها واتجاهات الشباب والرجال نحوها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن بطالة الخريجين هي أهم العوامل المؤدية إلى الهجرة خارج تونس، والرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي في ظل تدني قيمة الرواتب، وظهور الأنماط الاستهلاكية لدى بعض الأفراد، وانتشار العنف والعولمة، والرغبة في الزواج، إضافة إلى زيادة الهجرة العائلية، وهجرة الإناث بشكل مستقل.

– دراسة Stalker, L. & Phyne, J (2014م)، بعنوان (الأثر الاجتماعي للهجرة الخارجية)، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أسباب هجرة الشباب خارج نونافا سكونيا في كندا، والأثر الاجتماعي لهذه الهجرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى الإحصاءات وورش العمل والمقابلات مع المسؤولين المحليين، وتوصلت إلى أن أهم أسباب الهجرة الركون الاقتصادي، وقلة فرص العمل، وأن الهجرة تؤثر في البناء الأسري، وتربية الأبناء، وهجران الزوجة، والطلاق.

– دراسة الفقيه وحرشان (2017م) بعنوان (انعكاسات ظاهرة الهجرة على بنية الأسرة ووظائف أفرادها في المجتمع النفزاوي)، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى حقيقة الحراك السكاني نحو الخارج بنفزاوة، وتبين تاريخها وتزايدها، ومن ثم الكشف عن تأثيراتها في أسرة المهاجر الباقية بمنطقة المنشأ، واستخدمت الباحثة المنهج الكمي والمقارن، وتكونت العينة أولاً من أسر المهاجرين بنفزاوة، عينة قوامها 300 مفردة، وثانياً من الأسر العادية المأخوذة للمقارنة، تكونت العينة من 200 مفردة، وثالثاً من مديري المعاهد الإعدادية والثانوية، تكونت من 14 مفردة، والأخيرة تتمثل في مواطني نفزاوة، عينة بها 200 مفردة، وقد كانت العينات عشوائية والاستبانة عن طريق المقابلة الميدانية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحويلات التي يرسلها الأب تؤدي دوراً كبيراً في تحسين الحياة الاقتصادية للأسرة، ويظهر ذلك من خلال تحسن ظروف عيش الأسرة، وتحسن الدخل الشهري، وتبين جلياً من معطيات البحث الميداني بأن الهجرة ساعدت على تحسين الأوضاع الاجتماعية والنفسية للأسر الباقية؛ وذلك من تشمين دور زوجة المهاجر التي أصبحت في ظل غياب الزوج تتبنى كثيراً من الأدوار المتناسقة، وتتمثل في الأدوار الاقتصادية عبر تلقي التحويلات والتصرف في الممتلكات، وكذا الأدوار التربوية والتعليمية التي تخص الأبناء، وأكدت المعطيات بأن هذه الأدوار تشهد اتساعاً

عند عودة الزوج في أثناء زيارته للأسرة حصول الزوجة على منزلة اجتماعية راقية على إثر نجاحها في التخلص من نموذج حياتي رجعي واعتناق نموذج حياتي حديث ونظام فكري عصري، ومكنت الهجرة الزوجة على إثبات نفسها كزوجة وكامرأة بالحصول على المزيد من الحرية والاستقلالية وتحمل المسؤولية. وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية بأن وجود الأب بالمهجر أفضى إلى اختلال الأدوار واضطراب العلاقات، وبات كل من الأب والزوجة والأبناء يعانون إشكاليات متعددة من أبرزها عبء المسؤولية على الزوجة وصعوبة تعويضها للأب خاصة في ظل وجودها في محيط اجتماعي يكبلها بعبادات رجعية ووقوعها تحت رقابة الأسرة الموسعة وضغوطات الانتقادات الجارحة المشككة في قدراتها، إلى جانب تدهور أوضاع الأبناء السلوكية والتربوية والتعليمية، وتردي وضع الزوج المهاجر، الذي بينت المعطيات بأنه بات يعاني الغربة في الخارج وفي نفاوة ويشعر بأنه مجرد مصدر مالي يمول أسرته.

- دراسة لقمان (2018م) بعنوان (هجرة الزوج الخارجية وتغير دور المرأة في الأسرة اليمنية)، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى التغير الذي ممكن أن يحدث في دور ومكانة المرأة في الأسرة اليمنية؛ نتيجة لهجرة الزوج الخارجية، وكذا أثر هجرة الزوج في سلطة ومكانة المرأة في الأسرة اليمنية، وأثر هجرة الزوج في زيادة الأعباء الأسرية على المرأة وعلى مسؤولياتها في تنشئة وتربية الأبناء. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وكذا منهج المسح الاجتماعي والمنهج التاريخي؛ حيث تم اختيارت عينة غير عشوائية قصدية عددها (139) زوجة هاجر أزواجهن في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، وتوصلت الدراسة إلى: أن هجرة الزوج الخارجية لم تؤدّ إلى تغير دور المرأة في الأسرة، خصوصًا في المجتمع محل الدراسة، كما لم تؤدّ هجرة الزوج إلى إكساب المرأة سلطة ومكانة في الأسرة؛ كونها مازالت تعيش في إطار عائلة، وأن هجرة الزوج الخارجية أدت إلى زيادة الأعباء الأسرية للزوجة وزيادة مسؤولياتها في تربية وتنشئة الأبناء، على الرغم من وجود من تستند إليه في الأمور الأسرية من أهل الزوج أو أهلها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن الدراسة الحالية امتداد لكثير من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الأثار الاجتماعية للهجرة على المرأة، ونحدد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات والدراسة الحالية، فأوجه الاتفاق العام كانت في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي وأداة الدراسة الاستبانة، إما الاختلاف فكان في أهداف وتساؤلات وعينة الدراسة وحجمها، وفي الحدود الزمنية والمكانية، اختلفنا أيضًا بوضوح في النتائج واستقادت الباحثتان من الدراسات السابقة في عدّها قاعدة أساسية للمعلومات والبيانات وإثراء الجانب النظري والتحليل والتفسير للنتائج ومقارنتها.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: منهج الدراسة: استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي لوصف الأثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة وتفسيرها؛ لمعرفة مدى تأثير هجرة الزوج في قدرة تحمل المرأة المسئولية على الأسرة.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من زوجات المهاجر في ريف يافع، لبعوس محافظة لحج، وعددهن (40).

صدق الأداة وثباتها:

صدق الأداء: للتحقق من ذلك عُرضت الاستبانة بصورتها الأولى على لجنة المحكمين المتخصصين في قسم الخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، الذين لهم صلة بموضوع البحث، وقوامها (7) محكمين علميين، والجدول الآتي يوضح نتيجة ذلك:

جدول رقم (1) يوضح اختبار صدق أداة الاستبانة.

الأبعاد الرئيسية للبحث	الفقرات قبل التعديل	العدد النهائي للفقرات	معامل الفاكرونباخ
دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية	8	6	0.86
دوافع الهجرة الخارجية السلبية	8	7	0.88
الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً	7	6	0.89
الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة سلباً	6	8	0.91
الاستبانة	29	27	0.885

يتبين من الجدول رقم (1) أن الاستبانة بصورتها الأولى حوت (29) فقرة، وأبدى المتخصصون رأيهم في صحة الفقرات وموضوعية أبعاد الدراسة وشموليتها للأهداف، وبناء على ذلك تم التعديل والدمج، والحذف، وإعادة الصياغة في بعضها، ثم أعدت الاستبانة بصورتها النهائية، التي شمل (27) فقرة، والمتغيرات المستقلة (10)، فقد بين الاختيار الإحصائي سلامة التقييم، وأن جميع فقرات الاستبانة المتبقية تخدم متغيرات البحث الميداني، بحسب نتائج التحليل الإحصائي في برنامج (SPSS)، باستخدام معادلة الفاكرونباخ، الذي كانت قيمته (0.885)، وقد مثل ذلك دلالة صدق الاستبانة وجواز تطبيقه بهذه الصورة.

ثبات الأداء: تحققت الباحثتان من ثبات الاستبانة من خلال معاملي الارتباط والفاكرونباخ لكل أبعاد الدراسة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) يوضح اختبار ثبات أداة الاستبانة:

الأبعاد الرئيسية للبحث	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ	الصدق	معامل الارتباط
دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية	6	0.92	0.95	0.86
دوافع الهجرة الخارجية السلبية	7	0.86	0.93	0.82
الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً	6	0.88	0.94	0.78
الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية في المرأة سلباً	8	0.91	0.95	0.90
الاستبانة	27	0.893	0.943	0.84

الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الفاكرونباخ.

لتحديد ثبات الاستبانة الذي طُبِّق على عينة استطلاعية من النساء، التي فيها رب الأسر مهاجر خارج المجتمع؛ حيث طُلب منهن الإجابة عن فقرات الاستبانة ذات الخمس تقديرات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) التي تجيب عن تساؤلات الدراسة، وكانت قيمة الصدق (0.943)، وللتأكد من الثبات الداخلي للفقرات احتُسِب معامل الثبات على وفق معادلة (الفاكرونباخ)، الذي كانت قيمته المتوسط العام لجوانب الاستبانة السبعة مجتمعة (0.893) عند معامل ارتباط سييرمان (0.84)، ويعد هذا المعامل كافيًا في الاعتماد عليه لأغراض هذا البحث طالما كانت نتيجته فوق (0.75)، ومن أجل قياس أبعاد الدراسة الرئيسية، والحكم على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وتوافق درجات المقياس الخمس بمتوسط مرجح للبحث مقداره (3) بحسب مقياس ليكرت الخماسي الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يبين معيار الحكم لتقديرات العينة على أداة البحث بحسب مقياس ليكرت (طيبة، 2008، 52).

الوزن	المقياس	مدى المتوسط
5	عال جدًا	5 - 4.20 <
4	عال	4.19 - 3.40 <
3	متوسط	3.39 - 2.60 <
2	ضعيف	2.59 - 1.80 <
1	ضعيف جدًا	1.79 - 1

جدول رقم (4) يبين توزيع العينة بحسب فئات العمر:

النسبة	التكرار	توزيع العينة حسب فئات العمر
12.5	5	من 18 إلى 24
40	16	من 25 إلى 31
20	8	من 32 إلى 38
20	8	من 39 إلى 45
7.5	3	من 46 إلى 52
100	40	الإجمالي
33.15		متوسط حسابي
8.6		انحراف معياري

من معطيات الجدول رقم (4) يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة كانت (40%) لمن أعمارهن تقع في الفئة العمرية الثانية (من 25 إلى 31 سنة)، تليها نسبة (20%) للفئتين العمريتين (من 32 إلى 38) و(من 39 إلى 45)، ثم نسبة (12.5) للفئة العمرية الأولى (من 18 إلى 24) وأقل نسبة كانت (7.5) للفئة العمرية (من 46 إلى 52).

جدول رقم (5) يبين توزيع العينة بحسب المستوى التعليمي:

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
20	8	أمي
5	2	تقرا وتكتب
37.5	15	أساسي
25	10	ثانوي
12.5	5	جامعي
100	40	الإجمالي

من معطيات الجدول رقم (5) يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة كانت (37.5%) لمن مستواهن التعليمي أساسي، بعدد (15)، وتليها نسبة (25%) ممن مستواهن التعليمي ثانوي، ثم نسبة (20%) لمن هن أميات، و(12.5%) لذوات المستوى الجامعي، وأقل نسبة كانت (5%) لمن يقرآن ويكتبن فقط؛ مما يشير إلى أن أفراد العينة أغلبهن متعلقات مستواهن التعليمي متوسط أساسي وثانوي.

جدول رقم (6) يبين توزيع العينة بحسب العملية:

النسبة	التكرار	الحالة العملية
27.5	11	اعمل
72.5	29	لا اعمل
100	40	الإجمالي

من بيانات الجدول رقم (6) يتبين أن أعلى نسبة من عينة الدراسة لا يعملن بنسبة (72.5%) بعدد (29)، وبقية عينة الدراسة يعملن بما نسبته (27.5%) بعدد (11)، قد يعملن في وظيفة حكومية، قطاع خاص، عمل حر أو في ملكية الأسرة.

جدول رقم (7) يبين توزيع العينة بحسب نوع العمل:

النسبة	التكرار	نوع العمل في حالة الإجابة بـ (نعم)
72.5	29	لا تعمل
2.5	1	وظيفة حكومية
2.5	1	قطاع خاص
17.5	7	في ملكية الأسرة
2.5	1	عمل حر
2.5	1	ربت بيت
100	40	الإجمالي

من بيانات الجدول رقم (7) يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة لمن يعملن في ملكية الأسرة (في الزراعة، تربية المواشي وغير ذلك) وذلك بعدد (7) ونسبة (17.5)، وبقية عينة الدراسة تطابقت نسبتها عند (2.5) بعدد (1) لكل صنف من العمل التي تقوم به نساء المهاجرين وهي في الوظائف الحكومية، والقطاع الخاص، وعمل حر، ثم ربة البيت).

جدول رقم (8) يبين توزيع العينة بحسب سبب عدم العمل:

النسبة	التكرار	سبب عدم العمل في حالة الإجابة ب(لا)
27.5	11	من يعملن
7.5	3	رفض زوجي
5	2	رفض أهلي
27.5	11	عدم الحصول على عمل
27.5	11	عدم رغبتني في العمل
5	2	لا يوجد عمل
100	40	الإجمالي

جدول رقم (8) يوضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة كانت لمن كان سبب عدم عملهن هو عدم الحصول على عمل، وكذا عدم الرغبة في العمل، وذلك بعدد (11) لكل سبب، وبنسبة (27.5%)، يليه سبب رفض الزوج، بنسبة (7.5%)، وعدد (3)، ثم أسباب رفض أهل الزوجة وانعدام العمل بنسبة (5%) لكل منهم، وعدد (2)؛ مما يدل أن غالبية عينة الدراسة لا يرغبن في العمل، وبعضهن لم يحصلن على عمل، كما أن هناك نوعاً من الرفض من الزوج، وكذا من أهل الزوجة.

جدول رقم (9) يبين توزيع العينة بحسب عمل الزوج قبل الهجرة:

النسبة	التكرار	عمل الزوج قبل الهجرة
2.5	1	موظف حكومي
12.5	5	قطاع خاص
25	10	صاحب عمل
55	22	بدون عمل
5	2	عمل حر
100	40	الإجمالي

يشير جدول رقم (9) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة كانت للنساء اللواتي أزواجهن لا يعملون قبل الهجرة، بنسبة (55%) وعدد (22) في حين (25%) منهن كان أزواجهن أصحاب عمل، بعدد (10)، يليه نسبة (12.5%) من عينة الدراسة كان يعمل أزواجهن في القطاع الخاص، بعدد (5)، و(5%) كان يعمل أزواجهن عملاً حرًا، وكانت أقل نسبة (2.5%) بعدد (1) ممن يعمل أزواجهن في وظيفة حكومية؛ مما يدل أن أكثر من نصف أزواج عينة الدراسة كانوا من دون عمل؛ أي من دون مصدر رزق وأحوالهم المعيشية سيئة، وقد يكون ذلك هو السبب الرئيس لهجرتهم.

جدول رقم (10) يبين توزيع العينة بحسب عمل الزوج بعد الهجرة:

النسبة	التكرار	عمل الزوج بعد الهجرة
5	2	يعمل لحسابه الخاص
95	38	عامل
100	40	الإجمالي

يتبين من الجدول رقم (10) أن غالبية عينة الدراسة يعمل أزواجهن في المهجر بمهنة عامل بنسبة (95%) وعدد (38)، في حين (5%) من أزواج عينة الدراسة يعملون عمل

خاص بعدد (2)؛ مما يدل أن عمل الزوج في المهجر يكاد يغطي احتياجاته واحتياجات أسرته، قد يكون ذلك بسبب هجرته أو أنه لا يوجد عمل يناسب مؤهلاته.

جدول رقم (11) يوضح الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة قبل هجرة الزوج:

النسبة	التكرار	الدخل الشهري للأسرة قبل الهجرة فئات
57.5	23	من 10000 إلى 50000
22.5	9	من 51000 إلى 90000
5	2	من 91000 إلى 130000
5	2	من 131000 إلى 170000
2.5	1	من 171000 إلى 209000
7.5	3	لم تجيب
100	40	الإجمالي
54125		متوسط حسابي
40369		انحراف معياري

من بيانات الجدول رقم (11) يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة (57.5) للأسر التي كان دخلها الشهري منخفضاً جداً وفي أدنى مستوى (من 10000 إلى 50000)، تليها نسبة (22.5) للأسر التي كان دخلها في المرتبة الثانية ويقدر بـ (من 51000 إلى 90000)، وأقل نسبة كانت (2.5) ممن دخلها الشهري مرتفع ويقدر (من 171000 إلى 209000)، ويبيّن الجدول وجود نحو ثلاث أسر لم تجب؛ وذلك بسبب عدم معرفتها كون الهجرة قد كانت قبل الزواج أو لا تعلم بذلك، كما وضح الجدول أن المتوسط الحسابي لعينة الدراسة كان (54125) ريالاً يمينياً شهرياً بانحراف معياري (40369)، وهو مبلغ منخفض جداً، ودافع للهجرة والبحث عن العمل لتعزيز الدخل.

جدول رقم (12) يوضح الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة حالياً

النسبة	التكرار	الدخل الشهري للأسرة حالياً فئات
67.5	27	من 150000 إلى 290000
2.5	1	من 290001 إلى 430000
12.5	5	من 430001 إلى 570000
10	4	من 570001 إلى 710000
7.5	3	من 710001 إلى 1000000
100	40	الإجمالي
375000		متوسط حسابي
223021		انحراف معياري

من بيانات الجدول رقم (12) يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة (67.5%) للأسر التي كان دخلها الشهري حالياً بعد هجرة الزوج (من 150000 إلى 290000)، تليها نسبة (12.5%) للأسر التي كان دخلها الشهري الحالي يقدر بـ (من 4310001 إلى 570000)، وأقل نسبة كانت (2.5%) ممن دخلها الشهري حالياً يقدر (من 290001 إلى 340000)، كما وضح الجدول أن المتوسط الحسابي لعينة الدراسة كان (375000) ريال يمينياً شهرياً بانحراف معياري (223021)، وهو مبلغ مرتفع ويسهم في تحسين المستوى المعيشي للأسرة؛ أي إن وضع الأسرة تحسن بعد هجرة الزوج، وإن كان لا يصل إلى حد الرفاهية الاجتماعية.

جدول رقم (13) يوضح سنوات هجرة الزوج:

النسبة	التكرار	سنوات الهجرة فئات
25	10	من 4 إلى 9
40	16	من 10 إلى 15
32.5	13	من 16 إلى 21
2.5	1	من 28 إلى 33
100	40	الإجمالي
13.5		متوسط حسابي
5.8		انحراف معياري

من بيانات الجدول رقم (13) يتضح أن أعلى نسبة لسنوات هجرة الزوج (40%) كانت للفئة (10 إلى 15)، وتليها نسبة (32.5%) كانت للفئة (16 إلى 21)، وأقل نسبة كانت (2.5%) للفئة (28 إلى 33)؛ مما يدل على أن غالبية أزواج عينة الدراسة لهم مدة طويلة في المهجر.

جدول رقم (14) يوضح آخر زيارة للزوج:

النسبة	التكرار	آخر زيارة للزوج
12.5	5	من شهر إلى أقل من 6 أشهر
17.5	7	من 6 أشهر إلى أقل سنة
42.5	17	من سنة إلى أقل من سنة و6 أشهر
7.5	3	من سنة وستة أشهر إلى أقل من سنتين
5	2	من سنتين إلى أقل من سنتين وستة أشهر
15	6	من سنتين وستة أشهر إلى ثلاث سنوات
100	40	الإجمالي
1.3		متوسط حسابي
0.8		انحراف معياري

من بيانات الجدول رقم (14) يتضح أن أعلى نسبة (42.5%) لآخر زيارة للزوج لأسرته كانت من سنة إلى أقل من سنة وستة أشهر، وأقل نسبة (5%) لآخر زيارة للزوج لأسرته كانت من سنتين إلى أقل من سنتين وستة أشهر، يدل ذلك على أن غالبية أزواج عينة الدراسة يزورون أسرهم في أوقات متقاربة نسبياً؛ مما يشير إلى أن هناك تواصلًا مستمرًا وزيارة المهاجر لأسرته شبه دائمة.

جدول رقم (15) يوضح أطول مدة يبقى فيها الزوج عند أسرته:

النسبة	التكرار	أطول مدة يبقى فيها الزوج عند أسرته
12.5	5	من شهر إلى أقل من ثلاثة أشهر
20	8	من ثلاثة أشهر إلى أقل من خمسة أشهر
57.5	23	من خمسة أشهر إلى أقل من سبعة أشهر
10	4	من تسعة أشهر إلى سنة
100	40	الإجمالي
0.5		متوسط حسابي
0.2		انحراف معياري

من بيانات الجدول رقم (15) يتضح أن أعلى نسبة (57.5%) يبقى فيها الزوج في زيارة أسرته من خمسة أشهر إلى سبعة أشهر، وهي مدة طويلة يمكن فيها الزوج مع أسرته، وأقل نسبة (10%) يبقى فيها من تسعة أشهر إلى سنة، وهذا يدل على رغبة الزوج في البقاء مع

أسرته أكبر وقت ممكن؛ مما يساعد على تحمل مسؤولية الأسرة في هذه المدة، وتكون فرصة لراحة الزوجة من مسؤوليات الأسرة وتخفيف الأعباء عليها نسبياً.

جدول رقم (16) يوضح عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون حالياً في المسكن نفسه:

النسبة	التكرار	عدد افراد الأسرة الذين يعيشون معك حالياً في المسكن نفسه فئات
22.5	9	من 4 إلى 7
40	16	من 8 إلى 11
20	8	من 12 إلى 15
5	2	من 16 إلى 19
12.5	5	من 20 إلى 23
100	40	الإجمالي
11.6		متوسط حسابي
5.8		انحراف معياري

من بيانات الجدول رقم (16) يتضح أن أعلى نسبة (40%) من عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون حالياً في المسكن نفسه (8 إلى 11)، وأقل نسبة (5%) من عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون حالياً في المسكن نفسه (16 إلى 19)، ووضّح الجدول أن المتوسط الحسابي (11.6) لعدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في المسكن نفسه، بانحراف معياري (5.8)، ويشير ذلك إلى أن عدد أفراد الأسرة كبير، مما يزيد من مسؤولية الزوجة وتحملها أعباء كثيرة، كما قد يكون هناك من يساعدها في تولي المسؤوليات الأسرية، خاصة إذا كانت تعيش في إطار أسرة ممتدة مع والد الزوج ووالدته وإخوته، ومن ثمّ فإن هناك من يتولى تحمل المسؤولية مع الزوجة في غياب الزوج.

جدول رقم (17) يوضح مع من تسكن الزوجة حالياً:

النسبة	التكرار	مع من تسكنين حالياً
15	6	الأبناء غير المتزوجين
5	2	الأبناء المتزوجين
80	32	اهل الزوج
100	40	الإجمالي

من بيانات الجدول رقم (17) يتضح أن أعلى نسبة (80%) تسكن فيها الزوجة حالياً مع أهل الزوج، وأقل نسبة (5%) تسكن الزوجة مع أبنائها المتزوجين، مما يدل على أن الزوج يترك زوجته وأولاده مع عائلته، سواء أكان الجد أم العم، الذين بدورهم يساعدوا في تحمل المسؤولية والاهتمام بزوجه وأولاده.

جدول رقم (18) يوضح نوع السكن:

النسبة	التكرار	نوع السكن
40	16	شقة
60	24	شعبي
100	40	الإجمالي

من بيانات الجدول رقم (18) يتضح أن أعلى نسبة (60%) تعيش الزوجة في سكن شعبي (24)، ويليه نسبة (40%) تعيش الزوجة في شقة، يشير هذا إلى أن عدم القدرة على شراء منزل كبير بالأسرة نتيجة لارتفاع أسعار العقارات والاكتفاء بالمنزل الشعبي الذي عادة ما

يكون خاصاً بأسرة الزوج، وهذا ما اتضح لنا في جدول رقم (10) الذي يوضح أن غالبية أزواج أفراد العينة يعملون بمهنة عامل؛ أي إن دخلهم الشهري محدود بالكاد يكفي احتياجات الأسرة، وكذا ما وضحه جدول رقم (12) لأجور المهاجرين التي بالكاد تكفي لاحتياجات الأسرة.

جدول رقم (19) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاختبار الإحصائي للدوافع الإيجابية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني من وجهة نظر زوجة المهاجر:

م	الفقرة	متوسط حسابي	انحراف معياري	مقياس	ترتيب	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
1	تحسين مستوى دخل الأسرة	4.55	0.59	عال جداً	1	16.1	0.000
2	الرغبة في تقليد من سبقوه في الهجرة من الأصدقاء أو الأقارب	1.95	0.81	ضعيف	4	-8.9	0.000
3	تشجيع الأقارب والأهل	3.425	0.93	عال	3	2.8	0.006
4	مواصلة الدراسة	1.925	0.95	ضعيف	5	-6.1	0.000
5	الحصول على عمل منظم وأجر ثابت	4.275	0.86	عال جداً	2	7.7	0.000
	المتوسط العام	4.413	0.71	عال		12.6	0.000

من معطيات الجدول رقم (19) يتضح وجود دوافع حقيقية تدفع بشكل إيجابي لهجرة رب الأسرة في البحث عن عمل، حتى وإن كان ذلك إلى خارج الوطن بمستوى عالٍ؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (4.413) بانحراف معياري (0.71)، وقيمة عامة لمستوى الدلالة الحقيقي (0.000) وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة من الباحثين ب(0.05) وقيمة موجبة للاختبار الإحصائي (12.6) تؤكد ذلك، وتمثل أهم سبب لهجرة الزوج إلى خارج المجتمع الرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة في مجتمع قلة فيه فرص العمل، وذلك بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (4.55) بانحراف معياري (0.59)، وتعزو الباحثتان ذلك لوجود تحولات سياسية واجتماعية وتغيرات اجتماعية بين الحين والآخر في المجتمع اليمني واختلافات سياسية وقبلية وعسكرية ترهق النظام الاقتصادي في المجتمع، يليها الفقرة (5) بمتوسط حسابي (4.275) وانحراف معياري (0.86)، التي تشير إلى رغبة رب الأسرة في الحصول على عمل منظم فيه الأجر شهرياً بما يضمن استقرار الأسرة ويحقق له مكسباً اقتصادياً يظهره في المجتمع، وتعزو الباحثتان ذلك لتغير متطلبات الأسرة بمرور الزمن مع كبر حجمها، وتتدرج بقية دوافع الهجرة الخارجية بحسب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكان دافع مواصلة التعليم الجامعي العالي يمثل أقل سبب لهجرة الزوج الخارجية؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي (1.925) بانحراف معياري (0.95)، وتعزو الباحثتان ذلك إلى قلة عدد المهاجرين لأغراض البحث العلمي وبعضهم يهاجرون مع جميع أفراد الأسرة، وقيم مستوى الدلالة الحقيقي في جميع الفقرات تتراوح بين (0.000، 0.006)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحثين ب(0.05)، التي تدل على وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة عن المتوسط المرجح للبحث، المقدر حسابياً من الباحثين ب(3) بحسب مقياس (ليكرت)، وقيم الاختبار الإحصائي الموجبة تدل على

اعتبار الفقرة تمثل دافعاً حقيقياً لهجرة رب الأسرة، أما القيمة السالبة فتمثل ضعف هذا الدافع ولا يمثل غالبية المهاجرين، وتقل فيها قيمة المتوسط الحسابي عن المتوسط المرجح للبحث.

جدول رقم (20) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاختبار الإحصائي للدوافع السلبية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني من وجهة نظر زوجة المهاجر:

م	الفقرة	متوسط حسابي	انحراف معياري	مقياس	ترتيب	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
1	فقدان الامن	2.525	0.95	ضعيف	4	-2.4-	0.022
2	الحرب	2.475	0.94	ضعيف	5	-2.4-	0.019
3	لا توجد ملكية زراعية	2.8	0.88	متوسط	3	-1.1-	0.316
4	لا يتوافر السكن	3.275	0.86	متوسط	2	1.2	0.22
5	لا تتوافر الخدمات الضرورية	3.275	0.83	متوسط	2	1.4	0.162
6	المشكلات العائلية	2.35	0.83	ضعيف	6	-3.1-	0.004
7	لا تتوافر فرص العمل	4.4	0.81	عال جداً	1	10	0.000
	المتوسط العام	3.463	0.79	عال		3.6	0.001

من معطيات الجدول رقم (20) يتضح وجود أسباب تدفع بشكل سلبي لهجرة رب الأسرة في البحث عن عمل، حتى وإن كان ذلك إلى خارج الوطن بمستوى عالٍ؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (3.463) بانحراف معياري (0.79)، وقيمة عامة لمستوى الدلالة الحقيقي (0.001) وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة من الباحثين ب(0.05) وقيمة موجبة للاختبار الإحصائي (3.6) تؤكد ذلك، ويمثل أهم سبب سلبي لهجرة الزوج إلى خارج المجتمع عدم توافر فرص العمل، وذلك بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (4.4) بانحراف معياري (0.81)، وتعزو الباحثتان ذلك لوجود مشكلات اقتصادية في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى أنه لا توجد فرص عمل عمومًا في المجتمع اليمني، يليها الفقرتان (4، 5) بمتوسط حسابي متطابق عند (3.275) وانحراف معياري (0.86)، وتشير الفقرة (4) إلى أن عدم امتلاك سكن منفرد للأسرة في منطقة السكن قد دفع بالزوج إلى الهجرة، أما الفقرة (5) فتتضمن نقص الخدمات الضرورية في منطقة السكن مثل: الطريق، والماء، وتوافر الغذاء المناسب والملبس، قد شكل دافعاً حقيقياً لهجرة رب الأسرة، وتندرج بقية دوافع الهجرة الخارجية بحسب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكان دافع الحرب الأهلية بين المكونات السياسية والتدخلات الدولية قد مثل أقل سبب لهجرة الزوج الخارجية؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.475) بانحراف معياري (0.94)، وتعزو الباحثتان ذلك إلى قلة عدد المهاجرين بسبب الحرب؛ لأن المجتمع اليمني تعوّد على الصراعات، وأصبح لا تمثل له سبب للهجرة، وكذا قد تكون هجرة الغالبية قبل اندلاع الحرب الأخيرة، وكانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي في الفقرات رقم (3، 4، 5) تتراوح بين (0.316، 0.162) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحثين ب(0.05)، وبذلك تدل على اقتراب قيم المتوسط الحسابي من المتوسط المرجح للبحث والمقدر حسابياً من الباحثين ب(3) بحسب مقياس (ليكرت)، أما بقية الفقرات فقد كانت مستوى الدلالة تتراوح بين (0.022، 0.000)، التي تدل على وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة عن المتوسط المرجح للبحث،

وقيم الاختبار الإحصائي الموجبة تدل على اعتبار الفقرة تمثل دافع حقيقي لهجرة رب الأسرة، أما القيمة السالبة فتمثل ضعف هذا الدافع ولا يمثل غالبية المهاجرين ونقل فيها قيمة المتوسط الحسابي عن المتوسط المرجح للبحث.

جدول رقم (21) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاختبار الإحصائي للآثار الاجتماعية الإيجابية للهجرة اليمنية في الزوج من وجهة نظر زوجة المهاجر:

م	الفقرة	متوسط حسابي	انحراف معياري	مقياس	ترتيب	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
1	تحسين المستوى المعيشي للأسرة	4.4	0.74	عالٍ جدًا	1	11.8	0.000
2	استقلاليته في إدارة شؤون أسرته	3.275	0.95	متوسط	2	1.6	0.109
3	إشراك ابني في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة	2.9	0.95	متوسط	4	-6-	0.512
4	إشراك الأبناء لك في أمورهم الخاصة	3.075	0.99	متوسط	3	0.4	0.637
5	إشراك الأبناء المتزوجين لك في أمورهم الخاصة	2.8	0.99	متوسط	5	-1.2-	0.21
	المتوسط العام	3.6	0.51	عالٍ		7.4	0.000

من معطيات الجدول رقم (21) يتضح وجود آثار اجتماعية إيجابية لهجرة رب الأسرة في تحسين الوضع المعيشي للأسرة بمستوى عالٍ؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (3.6) بانحراف معياري (0.51)، وقيمة عامة لمستوى الدلالة الحقيقي (0.000)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة من الباحثين بـ (0.05) وقيمة موجبة للاختبار الإحصائي (7.4) تؤكد ذلك، ويمثل أهم أثر لهجرة الزوج إلى خارج المجتمع الرغبة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة في مجتمع يعاني من عدم توافر أبسط الاحتياجات الأساسية، مع عدم توافر فرص عمل، وذلك بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (4.4) بانحراف معياري (0.74)، وتعزو الباحثتان ذلك إلى توافر فرص عمل في الخارج مع حصول المهاجر على راتب شهري عالٍ يرفع من المستوى المعيشي السابق في أثناء وجوده في مجتمعه، يليها الفقرة (2) بمتوسط حسابي (3.275) وانحراف معياري (0.95) التي تشير إلى استقلالية الزوجة في إدارة شؤون الأسرة بعيدًا عن التدخلات في شؤونها، وتعزو الباحثتان ذلك إلى أن غياب الزوج أعطى الزوجة الاستقلالية في تحمل إدارة شؤون الأسرة، يليها الفقرة (4) بمتوسط حسابي (3.075) وانحراف معياري (0.99) التي تشير إلى إشراك الأبناء للأم في أمورهم الخاصة، ويُعزى ذلك إلى الثقة المتبادلة بين إلام وأبنائها وقدرتها على التنشئة الاجتماعية السليمة الذي يسودها الحوار والتفاهم بين الأم وأبنائها، خاصة أن غالبية أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي متوسط، كما وضح جدول رقم (5)، تتدرج بقية آثار الهجرة الخارجية بحسب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكان أثر إشراك الأبناء المتزوجين للأم في أمورهم الخاصة؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.8) بانحراف معياري (0.99)، وتعزو الباحثتان ذلك إلى أن الأبناء المتزوجين أصبح لهم حياتهم الخاصة والاستقلالية في أمورهم مع أسرهم، وقيم مستوى الدلالة الحقيقي في الفقرات رقم (2، 3، 4، 5) كانت تتراوح بين (0.637، 0.109) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين بـ (0.05)، وبذلك تدل على اقتراب قيم

المتوسط الحسابي من المتوسط المرجح للبحث والمقدر حسابياً من الباحثان ب(3) حسب مقياس (ليكرت)، أما بقية الفقرة الأولى والمتوسط العام، فقد تطابقت فيها قيم مستوى الدلالة الحقيقي عند (0.000) وهي أقل من القيمة الافتراضية، وتدل على وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة عن المتوسط المرجح للبحث، وقيم الاختبار الإحصائي (ت) الموجبة تدل على اعتبار الفقرة تمثل أثراً حقيقياً لهجرة رب الأسرة، أما القيمة السالبة فتمثل ضعف هذا الأثر ولا يمثل غالبية المهاجرين وتقل فيها قيمة المتوسط الحسابي عن المتوسط المرجح للبحث.

جدول رقم (22) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاختبار الإحصائي للأثار

الإجتماعية السلبية للهجرة اليمنية في الزوج من وجهة نظر زوجة المهاجر:

م	الفقرة	متوسط حسابي	انحراف معياري	مقياس	ترتيب	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
1	لا يوجد استقرار أسري	3.15	0.97	متوسط	3	0.75	0.460
2	تدخل اهلي في شؤون أسرتي	2.4	0.96	ضعيف	6	-3.2-	0.002
3	تدخل اهل زوجي في شؤون أسرتي	3.075	0.94	متوسط	4	0.5	0.618
4	وجود بعض المشكلات في الأسرة	3.275	0.96	متوسط	2	1.8	0.078
5	زيادة الأعباء والمسئوليات الأسرية	3.875	0.99	عالٍ	1	4.4	0.000
6	عدم قدرتي على رعاية أبنائي	2.675	0.98	متوسط	5	-1.9-	0.057
7	اكتساب أبنائي عادات غير مستحبة	2.025	0.91	ضعيف	8	-6.7-	0.000
8	تدني المستوى الدراسي لأبنائي	2.125	0.96	ضعيف	7	-5.7-	0.000
	المتوسط العام	2.638	0.85	متوسط		-2.6-	0.011

من معطيات الجدول رقم (22) يتضح وجود آثار سلبية إلى حد ما لهجرة رب الأسرة خارج المجتمع، وذلك في تحمل الزوجة مسئولية الأسرة بمستوى متوسط؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (6386) بانحراف معياري (0.85)، وقيمة عامة لمستوى الدلالة الحقيقي (0.000) وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة من الباحثين ب(0.05) وقيمة سالبة للاختبار الإحصائي (-2.6-) تؤكد ذلك، ويمثل أهم أثر سلبي لهجرة الزوج إلى خارج المجتمع، زيادة الأعباء والمسئوليات الأسرية على الزوجة وذلك بأعلى قيمة للمتوسط الحسابي (3.875) بانحراف معياري (0.99)، وتعزو الباحثان ذلك إلى حرص الزوجة على تحمل المزيد من الأعباء للحفاظ على الأسرة من التفكك والانحراف للأبناء نتيجة غياب رب الأسرة، يليها الفقرة (4) بمتوسط حسابي (3.275) وانحراف معياري (0.96)، التي تشير إلى وجود بعض المشكلات في الأسرة نتيجة هجرة الزوج، تعزو الباحثان ذلك إلى سكن الزوجة مع أهل الزوج تؤدي إلى مزيد من المشكلات بينهما، يليها الفقرة (1) بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.97)، التي تشير إلى أنه لا يوجد استقرار أسري، ويُعزى ذلك إلى أنه لا توجد الخصوصية للزوجة وأبنائها في ظل سكنهم مع عائلة الزوج وعدم الإحساس بالاستقرار والاستقلالية، وتتدرج بقية الأثار السلبية للهجرة الخارجية بحسب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكان أثر اكتساب الأبناء عادات غير مستحبة في أدنى سلم الأثار السلبية لهجرة رب الأسرة؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.025) بانحراف معياري

(0.91)، وتعرزو الباحثان ذلك إلى اهتمام الزوجة في أثناء غياب الزوج بأبنائها ورعايتهم وتحمل مسؤوليتهم إلى جانب وجود أهل الزوج في مساعدتها في ذلك، وقيم مستوى الدلالة الحقيقي في الفترات (1، 3، 4، 6) كانت تتراوح بين (0.057، 0.618)، وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحثين ب(0.05)، وبذلك تدل على اقتراب قيم المتوسط الحسابي من المتوسط المرجح للبحث والمقدر حسابياً من الباحثان ب(3) بحسب مقياس (ليكرت)، أما بقية الفترات فقد كان مستوى الدلالة تتراوح بين (0.000، 0.011)، وهي أقل من القيمة الافتراضية التي تدل على وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة، وقيم الاختبار الإحصائي الموجبة تدل على اعتبار الفقرة تمثل أثراً حقيقياً لهجرة رب الأسرة، أما القيمة السالبة فتمثل ضعف هذا الأثر ولا يمثل غالبية المهاجرين وتقل فيها قيمة المتوسط الحسابي عن المتوسط المرجح للبحث.

جدول رقم (23) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة البحث بشأن دوافع الهجرة الخارجية وأثارها الاجتماعية في المرأة في مديرية يافع بحسب متغير فئات عمر عينة الدراسة:

(ANOVA)

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط الفرق	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	أبعاد الدراسة
0.048	2.668	1.136	4	4.543	بين المجموعات	دوافع الهجرة الخارجية الايجابية
		0.426	35	14.901	داخل المجموعات	
			39	19.444	الإجمالي	
0.224	1.499	0.903	4	3.613	بين المجموعات	دوافع الهجرة الخارجية السلبية
		0.602	35	21.081	داخل المجموعات	
			39	24.694	الإجمالي	
0.968	0.137	0.039	4	0.155	بين المجموعات	أثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً
		0.284	35	9.945	داخل المجموعات	
			39	10.1	الإجمالي	
0.045	2.717	1.688	4	6.752	بين المجموعات	أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً
		0.621	35	21.742	داخل المجموعات	
			39	28.494	الإجمالي	

من معطيات الجدول (23) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير فئات العمر لعينة الدراسة، فيما يتعلق بدوافع الهجرة الخارجية وأثارها الاجتماعية في المرأة في مديرية يافع في بعدي دوافع الهجرة الخارجية السلبية وأثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي على التوالي (0.224) و(0.968)، وهما أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحثين ب(0.05)، التي تدل على أنه لا يوجد اختلاف عام في رأي عينة الدراسة بحسب متغير فئات العمر، أما قيمة مستوى الدلالة الحقيقي في بعدي دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية وأثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً فقد كانت على التوالي (0.048) و(0.045)، وهما أقل من القيمة الافتراضية، التي تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي العينة؛ أي يوجد اختلاف

في رأي عينة الدراسة لفئات الأعمار. ولتوضيح هذا الفرق كان لا بد من إجراء الاختبار الإحصائي (LSD) حتى نتتبع الفرق، الذي يبينه الجدول الآتي:

جدول (24) يوضح اختبار (LSD) لتتبع فروق الدالة بين المجموعات لمعرفة دوافع الهجرة الخارجية الايجابية وآثارها الاجتماعية السلبية في المرأة في مديرية يافع بحسب متغير فئات عمر عينة الدراسة:

البيانات	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	أقل قيمة للمتوسط	أعلى قيمة للمتوسط
دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية	من 18 إلى 24	من 25 إلى 31	-15625-	0.3343	0.643	-839-	0.524
	من 18 إلى 24	من 32 إلى 38	-8750.*	0.37198	0.024	-1.62-	-118-
		من 38 إلى 39	-7185.*	0.28254	0.016	-1.29-	-142-
	من 32 إلى 38	من 39 إلى 45	-595.*	0.28254	0.043	-1.16-	-022-
		من 18 إلى 24	.8750*	0.37198	0.024	0.1198	1.6302
	من 32 إلى 38	من 25 إلى 31	.7175*	0.28254	0.016	0.1452	1.2923
أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً	من 18 إلى 24	من 31 إلى 39	.595*	0.28254	0.043	1.16	.022
	من 18 إلى 24	من 25 إلى 31	-8500.*	0.40381	0.043	-1.69-	-032-
		من 46 إلى 52	-1.767.*	0.57559	0.004	-2.95-	-592-
	من 25 إلى 31	من 18 إلى 24	.85*	0.40381	0.043	0.0302	1.669
		من 46 إلى 52	-1.27.*	0.53358	0.021	-2.74-	-204-
	من 46 إلى 52	من 18 إلى 24	1.767*	0.57559	0.004	0.5982	2.935
من 32 إلى 38		1.27*	0.53358	0.021	0.2084	2.375	

* The mean difference is significant at the 0.05 level.

من بيانات الجدول رقم (24) يتضح وجود فروق الدلالة الإحصائية في بُعد دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية على الأسرة بين الفئة العمرية (من 32 إلى 38) وبقية فئات الأعمار الثلاث (من 18 إلى 24) و(من 25 إلى 31) و(من 39 إلى 45)، يدل على ذلك قيم مستوى الدلالة الحقيقي التي تتراوح بين (0.016، 0.043)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحثين ب (0.05)، وكان في جميعها لمصلحة الفئة العمرية الأولى (من 32 إلى 38) المجموعة الأولى، يدل على ذلك الإشارة الموجبة قرين هذه الفئة لمتوسط الفرق (*،) أما في بعد أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً فقد كانت فروق الدلالة الإحصائية بين الفئة العمرية (من 46 إلى 52) وبين الفئتين العمريتين (من 18 إلى 24) و(من 32 إلى 38) يدل على ذلك قيم مستوى الدلالة الحقيقي التي كانت على التوالي (0.004، 0.021)، وهما أقل من القيمة الافتراضية، وكان الفرق لمصلحة المجموعة الأولى الفئة العمرية (46 إلى 52)، فقد كانت الإشارة الموجبة بمتوسط الفرق فيها (*،) وأيضاً بين الفئة العمرية (من 25 إلى 31)، وكان لمصلحة المجموعة الأولى بحسب الإشارة الموجبة لمتوسط الفرق.

جدول رقم (25) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة البحث بشأن دوافع الهجرة الخارجية وآثارها الاجتماعية في المرأة في مديرية يافع بحسب متغير المؤهل العلمي للعينة:

(ANOVA)

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط الفرق	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	ابعاد الدراسة
0.076	2.32	1.019	4	4.075	بين المجموعات	دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية
		0.439	35	15.369	داخل المجموعات	
			39	19.444	الإجمالي	
0.057	2.543	1.39	4	5.56	بين المجموعات	دوافع الهجرة الخارجية السلبية
		0.547	35	19.133	داخل المجموعات	
			39	24.694	الإجمالي	
0.057	2.544	0.569	4	2.275	بين المجموعات	أثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً
		0.224	35	7.825	داخل المجموعات	
			39	10.1	الإجمالي	
0.007	4.2	2.31	4	9.242	بين المجموعات	أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً
		0.55	35	19.252	داخل المجموعات	
			39	28.494	الإجمالي	

من معطيات الجدول (25) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المستوى التعليمي لعينة الدراسة، فيما يتعلق بدوافع الهجرة الخارجية وآثارها الاجتماعية في المرأة في مديرية يافع في أبعاد الدراسة، المتمثلة بدوافع الهجرة الخارجية الإيجابية والسلبية وأثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي تتراوح بين (0.057) و(0.76)، وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحث بـ(0.05) التي تدل على أنه لا يوجد اختلاف عام في رأي عينة الدراسة؛ أي ترى بوجود دوافع اجتماعية إيجابية وسلبية وأيضاً آثار اجتماعية إيجابية لهجرة رب الأسرة؛ أما قيمة مستوى الدلالة الحقيقي في بُعد آثار الهجرة الخارجية الاجتماعية السلبية في المرأة، فقد كانت (0.007)، وهي أقل من القيمة الافتراضية التي تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رأي العينة؛ أي يوجد اختلاف في رأي عينة الدراسة بحسب مستواها التعليمي، ولتوضيح هذا الفرق كان لا بد من إجراء الاختبار الإحصائي (LSD) حتى نتبّع الفرق الذي يبينه الجدول الآتي:

جدول (26) يوضح اختبار (LSD) لتتبع فروق الدالة بين المجموعات لمعرفة آثار الهجرة الخارجية السلبية في المرأة في مديرية يافع بحسب متغير المستوى التعليمي لعينة الدراسة:

أبعاد الدراسة	المجموعه الأولى	المجموعه الثانية	متوسط الفرق	الخطا المعياري	مستوى الدلالة	أقل قيمة للمتوسط	أعلى قيمة للمتوسط
أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً	أمي	تقرا وتكتب	0.4375	0.586	0.461	-7528-	1.6278
	أمي	أساسي	1.1708*	0.3247	0.001	0.5117	1.83
		ثانوي	1.13750*	0.3518	0.003	0.4233	1.8517
	تقرا وتكتب	أمي	-4375-	0.58633	0.461	-1.628-	0.7528
	أساسي	أمي	-1.173-*	0.3247	0.001	-1.830-	-5117-
		ثانوي	-1.135-*	0.3518	0.003	-1.851-	-4233-

* The mean difference is significant at the 0.05 level.

من بيانات الجدول رقم (26) يتضح وجود فروق الدلالة الإحصائية في بُعد أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً بين المستوى التعليمي (أمي) والمستويين التعليميين (أساسي) و(ثانوي)، يدل على ذلك قيم مستوى الدلالة الحقيقي التي كانت على التوالي (0.001)، (0.003)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحثين بـ(0.05)، وكانت

لمصلحة المستوى التعليمي (أمي) المجموعة الأولى يدل على ذلك الإشارة الموجبة لمتوسط الفرق^(*)؛ أي إن الهجرة الخارجية قد أثرت سلبيًا في المرأة الأمية أكثر من المرأة المتعلمة، فيما يبدو تجد صعوبة في تربية الأبناء والتعامل معهم وتعليمهم.

جدول رقم (27) يوضح فروق الدلالة الإحصائية في اختبار (ت) المقارن لاستجابات عينة الدراسة بشأن دوافع الهجرة الخارجية وأثارها الاجتماعية في المرأة في مديرية يافع بحسب متغير الحالة العملية:

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	الحالة العملية						أبعاد الدراسة
		لا تعمل			تعمل			
		الدرجة	انحراف معياري	متوسط حسابي	الدرجة	انحراف معياري	متوسط حسابي	
0.047	0.7	عالٍ جدًا	0.78	4.362	عالٍ جدًا	0.41	4.546	دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية
0.035	-0.47	متوسط	0.85	3.5	متوسط	0.71	3.364	دوافع الهجرة الخارجية السلبية
0.019	1.3	متوسط	0.53	3.535	عالٍ	0.41	3.773	أثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجابياً
0.041	-0.83	متوسط	0.69	2.707	ضعيف	0.96	2.455	أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً

من بيانات الجدول رقم (27) يتضح وجود فروق دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في أبعاد الدراسة الأربعة؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي تتراوح بين (0.019، 0.047)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من البحث ب(0.05)، وكانت الفروق في بعدي دوافع الهجرة الإيجابية والآثار الاجتماعية الإيجابية في المرأة لمصلحة المجموعة الأولى (النساء العاملات) سواء في أعمال خاصة أو حكومية أو غيرها، فقيمة الاختبار الإحصائي (ت) كانت موجبة؛ فالمرأة العاملة يبدو قد توافرت لها الإمكانيات الاقتصادية التي تمكنها من مساعدة الزوج في الهجرة وإجراءاتها، وأيضاً يضمن توافر المصاريف اليومية للأسرة، وأثرت الهجرة بشكل مباشر في المستوى الاقتصادي للأسرة، فهجرته مثلت إضافة دخل الرجل المهاجر مع المرأة العاملة في المجتمع، أما الدوافع السلبية للهجرة الخارجية والآثار السلبية في المرأة فقد كان الفرق لمصلحة المجموعة الثانية (غير عاملات)، فقيمة الاختبار الإحصائي كانت سالبة؛ أي إنه توجد دوافع سلبية دفعت بزوج المرأة غير العاملة للهجرة؛ فالفقر والحاجة الماسة قد أجبرته على ترك المجتمع والبحث عن مكان آخر يؤمن له المستوى المعيشي الأسري، وأيضاً أن الهجرة الخارجية تؤثر سلباً في المرأة غير العاملة أكثر من المرأة العاملة، يؤكد ذلك الفروق قيم المتوسط الحسابي للمتغيرين.

جدول رقم (28) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة البحث بشأن دوافع الهجرة الخارجية وآثارها الاجتماعية على المرأة في مديرية يافع بحسب متغير سكن الأسرة:

(ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية	بين المجموعات	1.988	2	0.994	2.107	0.136
	داخل المجموعات	17.456	37	0.472		
	الإجمالي	19.444	39			
دوافع الهجرة الخارجية السلبية	بين المجموعات	2.057	2	1.028	1.681	0.200
	داخل المجموعات	22.637	37	0.612		
	الإجمالي	24.694	39			
أثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجابياً	بين المجموعات	0.235	2	0.117	0.44	0.647
	داخل المجموعات	9.865	37	0.267		
	الإجمالي	10.1	39			
أثر الهجرة الخارجية في المرأة سلباً	بين المجموعات	3.224	2	1.612	2.36	0.108
	داخل المجموعات	25.27	37	0.683		
	الإجمالي	28.494	39			

من معطيات الجدول (28) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير سكن أسرة المهاجر، فيما يتعلق بدوافع الهجرة الخارجية وآثارها الاجتماعية في المرأة في مديرية يافع في أبعاد الدراسة الأربعة، المتمثلة بدوافع الهجرة الخارجية الإيجابية السلبية وأثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجابياً وسلباً؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي تتراوح بين (0.108) و(0.647)، وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقاً من الباحث بـ (0.05)، التي تدل على أنه لا يوجد اختلاف عام في رأي عينة الدراسة؛ أي ترى بوجود دوافع اجتماعية إيجابية وسلبية، وأيضاً آثار اجتماعية إيجابية وسلبية لهجرة رب الأسرة.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

يعرض هذا الجزء تفسير نتائج الدراسة مناقشتها، التي نوجزها في الآتي:

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: ما الدوافع الحقيقية لهجرة رب الأسرة إلى جارج المجتمع اليمني؟ أجيب عن هذا السؤال في الجدولين رقم (17، 18)، فتبين من الجدول الخاص بالدوافع الإيجابية لهجرة الزوج (17) وجود دوافع حقيقية بمستوى عالٍ تدفع بشكل إيجابي لهجرة رب الأسرة في البحث عن عمل حتى وإن كان ذلك إلى خارج الوطن، وتمثلت بالمرتبة الأولى بالرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة في مجتمع قلة فيه فرص العمل، وهذا يتفق مع دراسة (Kassar، 2009) أن الدافع للهجرة الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي في ظل تدني قيمة الرواتب، وفي المرتبة الثانية رغبة رب الأسرة في الحصول على عمل منتظم فيه الأجر شهرياً بما يضمن استقرار الأسرة، ويحقق له مكسباً اقتصادياً، وهذا ما أكدته دراسة (شهاب، 2013)، التي توصلت إلى أن السبب الرئيس للهجرة هي قلة العمل، ومن ثم تشجيع الأقارب والأهل للهجرة، أما أقل دافع فقد تمثل بقلة عدد المهاجرين لأغراض البحث العلمي وبعضهم يهاجرون مع جميع أفراد الأسرة.

أما جدول رقم (18) الخاص بالدوافع السلبية لهجرة الزوج فقد وضح وجود أسباب تدفع بشكل سلبي لهجرة رب الأسرة في البحث عن عمل، حتى إن كان ذلك إلى خارج الوطن بمستوى عالٍ، وأن أهم دافع سلبي لهجرته إلى خارج المجتمع تأتي بالمرتبة الأولى بعدم توافر فرص العمل، وهذا ما أشارت له دراسة (Stalker, L. & Phyne, J) (2013) إلى أنه من دوافع الهجرة قلّة فرص العمل، يليه عدم توافر سكن للأسرة، وعدم توافر الخدمات الضرورية، ويفسر ذلك الوضع العام الذي تعيشه البلاد من ارتفاع في العقارات ونقص كبير في توفير الخدمات والأزمات المتتالية، سواء في الصحة أو التعليم والكهرباء والمياه، ومثّل أقل دافع في الحرب الأهلية والصراعات المسلحة بين المكونات السياسية والقبلية والعسكرية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني: ما الآثار الاجتماعية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني في المرأة اليمنية؟

أجيب في هذا السؤال في الجدولين رقم (19، 20)، فقد تبين من الجدول الخاص بالآثار الاجتماعية الإيجابية لهجرة الزوج الخارجية (19) وجود آثار اجتماعية إيجابية لهجرة رب الأسرة إلى خارج المجتمع في تحسين الوضع المعيشي للأسرة، وذلك بمستوى عالٍ، وتمثلت بالمرتبة الأولى في تحسين المستوى المعيشي للأسرة؛ حيث إن التحويلات تعزز دخل الأسر المعيشية، وكثيرًا ما تُنفق على الاحتياجات المعيشية الأساسية، مثل: الغذاء، والسكن، والملابس، وعلى السلع المعمرة، وتستخدم أيضًا لدفع تكاليف الصحة والتعليم، فتسهم مباشرة في تحسين وضع الأسرة، وهذا يتفق مع دراسة (شهاب، 2013)، التي بينت أن زيادة العائد المادي لأسرة المهاجر له الأثر الأول من جملة الآثار الاقتصادية وزيادة معدلات الادخار والاستثمار للمهاجر، وتتفق في ذلك دراسة (الفقيه، وحرشان، 2017) بأن الهجرة ساعدت على تحسين الأوضاع الاجتماعية والنفسية للأسر، وهذا يختلف عن دراسة (محمد، 2006)، الذي أشار إلى أن المكاسب المادية التي يحققها المهاجرون لم تؤدّ إلى تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وفي المرتبة الثانية من آثار الهجرة تأتي استقلالية الزوجة في إدارة شؤون الأسرة، ويفسر هذا إلى أن هجرة الزوج مكن الزوجة من إثبات نفسها وقدرتها على الاهتمام بشؤون أسرتها وتحمل المسؤولية، وهذا ما أكدته دراسة (جمعان، 2005)؛ حيث أشار إلى أن الزوجة قد اكتسبت في غياب زوجها نوعًا من الثقة بالنفس والاعتماد على ذاتها في كثير من الأمور، وذلك بحلّ كثير من المشكلات داخل أسرتها بنفسها، وتوسيع دائرة سلطة الزوجة واستقلاليتها في غياب الزوج التي تتعلق بإسهامها في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، وفي المرتبة الثالثة عدم تدخل أسرة الزوج؛ لأن الزوجة تحتل مكان زوجها، وهي صاحبة السلطة ومستقلة من الناحية المادية؛ بسبب الحوالات التي يبعثها لدى هي غير مستعدة لتدخل أهل زوجها في إدارة شؤون أسرتها، وهذا ما أكدته دراسة (نصر الله، 2005) إلى تحرر الزوجة من سيطرة والده زوجها ولن تخضع لإرادتها كما كانت قبل الهجرة، ومن ثم إشراك الأبناء للأُم في أمورهم الخاصة، ويعود ذلك إلى الثقة المتبادلة بين الأُم وأبنائها وقدرتها على التنشئة الاجتماعية السليمة التي يسودها الحوار والتفاهم بين الأُم وأبنائها.

أما الجدول (20) يبين وجود آثار سلبية لهجرة رب الأسرة في تحمل الزوجة مسئولية الأسرة بمستوى عالٍ، ففي المرتبة الأولى يمثل أهم أثر سلبي لهجرة الزوج إلى خارج المجتمع، زيادة الأعباء والمسئوليات الأسرية على الزوجة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (جمعان، 2005) في أن هجرة الزوج أدت إلى ظهور مشكلات، أهمها زيادة الأعباء على الزوجة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الفقيه، وحرشان، 2017) أن عبء المسؤولية على الزوجة في غياب الزوج، وتتفق دراسة (لقمان، 2018) أن هجرة الزوج الخارجية أدت إلى زيادة الأعباء الأسرية للزوجة وزيادة مسئولياتها في تربية و تنشئة الأبناء، وفي المرتبة الثانية وجود بعض المشكلات في الأسرة، ويفسر ذلك بسكن الزوجة مع أهل الزوج تؤدي إلى مزيد من المشكلات بينهما، وفي المرتبة الثالثة لا يوجد استقرار أسري، ويفسر هذا لغياب رب الأسرة بشكل مستمر مع الزوجة والأبناء والإحساس بعد استقرار الأسرة نتيجة هجرة الزوج.

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات عينة الدراسة بشأن دوافع الهجرة الخارجية لرب الأسرة في المجتمع اليمني، يُعزى للمتغيرات المستقلة؟

أجابت عن هذا التساؤل الجداول رقم (23، 24، 25، 27، 28)، فقد بين الجدول رقم (23) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير فئات العمر لعينة الدراسة فيما يتعلق بدوافع الهجرة الخارجية لرب الأسرة، وتتبع الفرق في الجدول (24) الذي بين وجود فروق الدلالة الإحصائية في بُعد دوافع الهجرة الخارجية الإيجابية على الأسرة بين الفئة العمرية (من 32 إلى 38) وبقية فئات الأعمار الثلاث (من 18 إلى 24) و(من 25 إلى 31) و(من 39 إلى 45)، وكان في جميعه لمصلحة الفئة العمرية الأولى (من 32 إلى 38)، وبين الجدول (25) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المستوى التعليمي لعينة الدراسة فيما يتعلق بدوافع الهجرة الخارجية لرب الأسرة الإيجابية السلبية، وتتبع الفرق في جدول (27) الذي وضّح وجود فروق دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في دوافع هجرة رب الأسرة الإيجابية والسلبية، وكانت الفروق في بُعدي دوافع الهجرة الإيجابية لمصلحة المجموعة الأولى (النساء العاملات)، سواء في أعمال خاصة أو حكومية أو غيرها، أما الدوافع السلبية للهجرة الخارجية فقد كان الفرق لمصلحة المجموعة الثانية (غير عاملات)، وبين جدول (28) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير سكن أسرة المهاجر فيما يتعلق بدوافع الهجرة الخارجية الإيجابية السلبية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات عينة الدراسة بشأن الآثار الاجتماعية لهجرة رب الأسرة في المجتمع اليمني في المرأة، يُعزى للمتغيرات المستقلة؟

أجابت عن هذا التساؤل الجداول رقم (23، 24، 25، 26، 27، 28)، فقد بين الجدول (23) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير فئات

العمر لعينة الدراسة فيما يتعلق بأثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً، أما أثر الهجرة الخارجية في المرأة، فقد وُجد الفرق، وتُتبع الفرق في الجدول (24) الذي بيّن فروق الدلالة الإحصائية بين الفئة العمرية (من 46 إلى 52) وبين (الفئتين العمريتين (من 18 إلى 24) و(من 32 إلى 38)، وكان الفرق لمصلحة المجموعة الأولى الفئة العمرية (46 إلى 52)، وبيّن جدول (25) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المستوى التعليمي فيما يتعلق بأثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً، أما بُعد آثار الهجرة الخارجية الاجتماعية السلبية، فتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في رأي العينة، وتُتبع الفرق في الجدول (26) بين المستوى التعليمي (أمي) والمستويين التعليميين (أساسي) و(ثانوي)، كانت لمصلحة المستوى التعليمي (أمي) المجموعة الأولى، وبيّن الجدول (27) وجود فروق دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية للهجرة رب الأسرة في المرأة، وكانت الفروق في الآثار الاجتماعية الإيجابية في المرأة لمصلحة المجموعة الأولى (النساء العاملات)، سواء في أعمال خاصة أو حكومية أو غيرها، أما الآثار السلبية في المرأة فقد كان الفرق لمصلحة المجموعة الثانية (غير عاملات)، وأخيراً وضّح الجدول (28) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير سكن أسرة المهاجر فيما يتعلق بأثر الهجرة الخارجية في المرأة إيجاباً وسلباً.

توصيات الدراسة:

- 1- توفير فرص عمل مناسبة للعاطلين على العمل حسب قدراتهم واختصاصاتهم ومهارتهم وبمرتبات مناسبة.
- 2- بما أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل الأساسية للهجرة لذلك وجب معالجة الوضع الاقتصادي للدولة من خلال منح القروض للمساهمة في المشاريع الصغيرة التي تنمي قدراتهم وتنمي المجتمع، وكذلك رفع المستوى المعيشي للأسرة.
- 3- توعية أفراد المجتمع بأخطار ظاهرة الهجرة على الزوجة والأبناء ولا سيما أن هذه الظاهرة تؤثر على الكيان الأسري وتحمل المرأة أعباء إضافية نتيجة هجرة رب الأسرة.
- 4- عقد الندوات وورش العمل من خلال المؤسسات التعليمية والاجتماعية وكذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، لتوضيح مخاطر ظاهرة الهجرة ولكل لتشجيع المهاجرين للعودة لأوطانهم والاستفادة من خبراتهم وقدراتهم بما يخدم وطنهم الأصلي.

مراجع الدراسة:

- آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2005). قاموس المحيط. ط8، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- إبراهيم، نكري (2013). الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي، بحث أنثروبولوجي على تداعيات هجرة الكفاءات العلمية. جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد 106، العراق.
- ابن منظور (1956). أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب. المجلد الأول، دار بيروت للطباعة والنشر: بيروت.

- أبو خشم، مصباح وآخرون (2014). أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا المقترحات والحلول. كلية القيادة والإدارة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، ماليزيا.
- أحمد، إسماعيل محمد (2000). الاستخدام العربي للعمالة المصرية: دراس. دار النهضة العربية: القاهرة.
- بوادقجي، عبدالرحيم وخوري، عصام (2002). علم السكان نظريات ومفاهيم. دار الرضا للنشر: سوريا.
- تقرير التنمية البشرية لعام (2009). التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية الأثار في بلدان المنشأ والمقصد.
- الجلبي، علي (2013). علم اجتماع السكان. دار المسيرة للنشر والتوزيع: الأردن.
- جمعان، محمد سالم مبارك (2005). تأثير الهجرة الخارجية على الأسرة اليمنية بنائياً ووظيفياً. دراسة ميدانية على هيئة من الأسر بمحافظة حضرموت الجمهورية اليمنية. رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب جامعة أسيوط، القاهرة.
- حسن، شحاتة، والنجار، زينب (2003). معجم المصطلحات الاجتماعية والنفسية عربي إنجليزي، إنجليزي. عربي، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة.
- الخریف، رضود بن محمد (2003). السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات. مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض، السعودية.
- الساعدي، عمار جبار عيسى (2012). أثر توظيف برنامج الكورت في اكتساب المفاهيم البلاغية وتنمية المهارات النقدية عند طالبات معاهد إعداد المعلمات. أطروحة دكتوراه غير منشورة قسم العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية. ابن رشد، جامعة بغداد.
- شهاب، إيمان برهان عطية (2013). الأثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الخارجية في محافظة طولكوم. ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.
- الصقور، صالح (2003). الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية. دار زهران للنشر والتوزيع: الأردن.
- الصمادي، ولاء (2012). أثار الهجرة على الفرد والمجتمع. مجلة سطور، العدد مارس.
- العلوي، سوسن (2001). أثر هجرة الزوج على الأسرة. دراسة حالة، ماركا الجنوبية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- غزال، كاظم والجراح، عدي (2014). أثر استراتيجية "التعلم المثالي" في التدوق الأدبي عند طلاب الصف الخامس الأدبي. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنساني، جامعة بابل.

- الفقيه، نعمة وحرشاني، حدي (2017). انعكاسات الهجرة الخارجية على بنية الأسرة ووظائف أفرادها في المجتمع النفاذوي. دراسة سوسيوديمغرافية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العام الرابع، العدد 33.
- لقمان، ريم علي إبراهيم (2018). هجرة الزوج الخارجية وتغير دور المرأة في الأسرة اليمنية: دراسة ميدانية على عينة من الزوجات التي هاجر أزواجهن المكلا. أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عدن.
- مجموعة من المؤلفين (1999). دراسات في المجتمع العربي المعاصر. دار الأهالي للطباعة والنشر: سوريا.
- محمد، رشود (2003). السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات. مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض، السعودية.
- محمد، عمر حسن (2006). الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة العائدة من الخارج: دراسة حالة العائدين من دول مجلس التعاون الخليجي بولاية الخرطوم. رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية.
- ملحم، سامي محمد (2005). القياس والتقويم. ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.
- النجار، باقر (2003). حلم الهجرة للثروة. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.
- Kassar, H,(2009). La Changements Socio-Ocio-Demographioques Et Les Nouvelles Tendances De La Migration Internationale En Tunisie, Tunisien Journal Des Sciences Sociales – Tunisie, Année(46),No. (138).
- Stalker, L. & Phyne, J.(2014). The Social Impact of Out-Migration: ACASE Study From Rural and Small Town Nova Scotia, Canada, Journal of Rural and Community Development, Vol.(9), No.(3).



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



تحليل التباين المكاني لإلتحاق السكان بالتعليم
الفني والتدريب المهني في المحافظات
الجنوبية والشرقية من اليمن

د/ ناظر علوان علي كليب

أستاذ جغرافية السكان المساعد

كلية التربية طور الباحة - جامعة عدن

nadheralwan@gmail.com

تاريخ قبوله للنشر 22/4/2022

تاريخ تسليم البحث 1/4/2022

تحليل التباين المكاني لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن

د/ ناظر علوان علي كليب
أستاذ جغرافية السكان المساعد
كلية التربية طور الباحة - جامعة عدن

الملخص:

يُعد التعليم الفني والتدريب المهني أحد ركائز التنمية المكانية من خلال مخرجاته التي تمثل إحدى متطلبات سوق العمل. وعليه فقد تناولت هذه الدراسة موضوع التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن، وذلك بهدف الكشف عن الواقع الجغرافي للتعليم الفني والتدريب المهني وعدد السكان الملتحقين به خلال المدة الزمنية الممتدة من عام (2000-2020م) وذلك باستخدام أساليب مختلفة في تحليل متغيرات هذه الدراسة ومشفوعة بخرائط ورسوم بيانية مع التركيز على البعد المكاني لمؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني. وقد خلُصت الدراسة إلى عدد من النتائج تشير معظمها إلى قلة عدد السكان الملتحقين، كما يوجد تباين مكاني لمؤشرات إلتحاق السكان بهذا التعليم بسبب تركيز معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في بعض المناطق دون غيرها. وقد اختتمت هذه الدراسة بعدد من التوصيات التي من المؤمل أن تساهم في تصحيح أوضاع التعليم الفني والتدريب المهني لإفساح المجال لعدد أكبر من السكان للإلتحاق به باعتباره يمثل أقصر الطرق للحد من الفقر والبطالة التي تعاني منها المحافظات الجنوبية والشرقية واليمن عموماً.

الكلمات المفتاحية: التباين المكاني، السكان، التعليم الفني، التدريب المهني.

Spatial Variation of Population Enrollment in Technical Education and Vocational Training in the Southern and Eastern Governorates of Yemen

Dr. Nadher Alwan Ali Kolaib

Assistant prof of Population Geography Department
of Geography Faculty of Education-Tooralbaha University of Aden

Abstract

Technical education and vocational training is one of the pillars of spatial development through its outputs, which represent one of the requirements of the labour market. Accordingly, this study dealt with the issue of population enrollment in technical education and vocational training in the southern and eastern governorates of Yemen, with the aim of revealing the geographical reality of technical education and vocational training and the number of the population enrolled in it during the period from 2000 to 2020 AD.

The researcher used different methods in analysing the variables of this study which have been accompanied by maps and graphs with a focus on the spatial dimension of indicators of population enrollment in technical education and vocational training.

The study concluded in a number of results, most of which indicate a little number of population enrollment, and there is a spatial variation in the indicators of population enrollment in such a kind of education because most of its institutions concentrated in some regions and not in others. This study ended in several recommendations that will hopefully contribute to correct the conditions of such education to allow a larger number of people to join it as it represents the nearest way to reduce poverty and unemployment that the southern and eastern governorates and Yemen in general suffer from.

Key words: spatial variation, population, technical education, vocational training.

المقدمة:

يبرز موضوع التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني كأهم المواضيع الجديدة بالبحث والدراسة كونه يعمل على تنمية الموارد البشرية ويوفر المهارات المطلوبة في سوق العمل، ومن ثم فقد أضحي ضرورة اجتماعية وحضارية باعتباره القاعدة الأساسية لإعداد الكوادر الفنية ورفد سوق العمل بالتخصصات المهنية الحديثة (أحمد، 2013، 362) وتكمن أهمية دراسة التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن، لكون هذا النوع من التعليم من شأنه أن يساهم في الحد من الفقر والبطالة من خلال مجموعة المهن والمهارات التي يحتاجها سوق العمل سيمًا في ظل التقدم التكنولوجي وما ينتج عنه من تقنيات معاصرة صارت حاضرة بقوة في مختلف مجالات حياتنا اليومية. لذلك تجمع معظم أدبيات الفكر التنموي المعاصر على أهمية دور التعليم الفني والمهني "كمحدد أساسي للإنتاجية وعلى أهمية رفع القدرة التنافسية والإستيعابية للأنشطة الاقتصادية مما يؤدي لتعزيز مستويات التنمية المستدامة في الدولة على المدى البعيد" (نصر الله، 2018، 2018).

مشكلة الدراسة: في ظل زيادة مخرجات التعليم الجامعي وخاصة العلوم الإنسانية والتربوية مع عدم قدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل، وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وما ينتج عنها من تقنيات متعددة ومتغيرة، تزداد حاجة السكان إلى الإلتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني كونه يستجيب لحاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل. غير أن هذا التعليم لايزال دون المستوى المطلوب، لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة أهمها:

- ما هو الواقع الجغرافي لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني وكيف يتطور عبر الزمن؟
- كيف تتوزع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني؟ وهل يتفق توزيعها المكاني مع التوزيع المكاني للسكان؟
- ماهي أبرز مؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني؟ وهل تتباين مكانيًا؟
- فرضية الدراسة:** تتركز معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في عواصم المحافظات والمناطق الحضرية، ولا يتفق توزيعها المكاني مع التوزيع المكاني للسكان، لذلك تتسم مؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني بأنها متدنية ومتباينة مكانيًا.

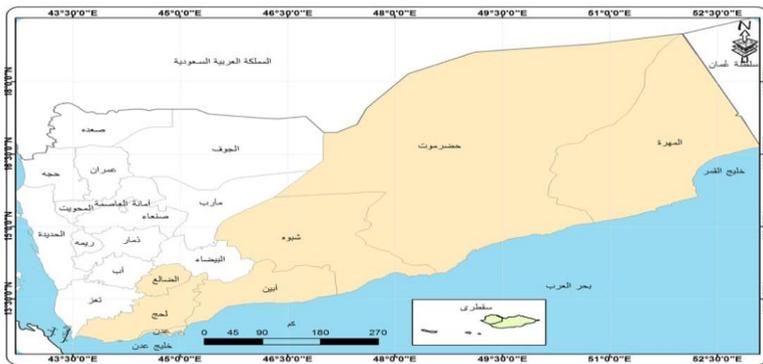
هدف الدراسة: يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الكشف عن الواقع الجغرافي لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني من خلال دراسة وتحليل واقع وتطور عدد السكان الملتحقين وتباينهم المكاني مع التركيز على بعض المؤشرات التي تعكس واقع العلاقة المكانية بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني كونها تمثل أبرز المحددات الأساسية لعملية الإلتحاق.

مناهج الدراسة: تمثلت منهجية البحث الجغرافي المتبعة لبحث هذا الموضوع في ثلاثة مناهج: هي المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي المتمثل بأساليب التحليل المختلفة لمتغيرات البحث، والمنهج الاستنتاجي من خلال استخلاص نتائج التحليل وربطها بهدف البحث وفرضيته.

الحدود المكانية للدراسة: وتتمثل في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن كإقليم جغرافي يقع بين دائرتي عرض (12° - 20° شمالاً) وبين خطي طول (43.30° - 53.30° شرقاً). ويحده من الجنوب البحر العربي والمحيط الهندي ومن الشمال المملكة العربية السعودية والمحافظات الشمالية من اليمن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب بعض المحافظات الشمالية من اليمن، ومضيق باب المندب.

الحدود الزمنية: وتتمثل في المدة الزمنية من عام (2000-2020م).

خريطة رقم (1) موقع المحافظات الجنوبية والشرقية وحدودها المكانية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على خريطة الجهاز المركزي للإحصاء.

الدراسات السابقة:

- دراسة أبو عصبية (2005) هدفت إلى التعرف على مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية. ومن النتائج التي توصلت إليها أن من أسباب عزوف السكان

عن التعليم المهني هي النظرة الدونية للمجتمع تجاه التعليم المهني، مما جعل منتسبي هذا النوع من التعليم يشعرون بالنقص قياساً بزملائهم في التعليم العام بشقيه (الأدبي والعلمي).

- دراسة مزارق (2012) هدفت إلى الكشف عن دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة في اليمن. وتوصلت إلى أن التعليم الفني والتدريب المهني ساهم بدرجة متوسطة في الحد من الفقر والبطالة، وأن الشراكة بين المعاهد المهنية والتقنية والقطاع الخاص نجحت في استيعاب الخريجين في سوق العمل.

- دراسة أحمد (2013) هدفت إلى التعرف على واقع التعليم الفني في محافظة ديالى (العراق) ومن أبرز نتائجها أن أسباب عزوف السكان عن الالتحاق بالتعليم المهني هي عدم توظيف الخريجين، وعدم قبولهم في الجامعات لمواصلة التعليم، وضعف المناهج، وعدم مواكبتها لتطورات العصر.

مصطلحات:

التعليم الفني والتدريب المهني: هو مصطلح يعبر عن جوانب النظام التعليمي الذي يوفر مجالاً للتدريب المهني واكتساب المهارات والكفاءة العلمية الكافية. وتعزف اليونسكو التعليم والتدريب المهني والتقني بالعملية التعليمية التي تشمل دراسة التقنيات والعلوم ذات الصلة باكتساب المهارات العملية والسلوك والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية (نصرالله، 2018، 2، 3).

أولاً: الواقع الجغرافي للتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن

بدأ الإهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية منذ وقت مبكر حيث تم إنشاء أول معهد فني في عام 1951م من قبل السلطات البريطانية وهو معهد المعلا في مدينة عدن (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2001) أما بعد الاستقلال فقد تم إنشاء عدد من المعاهد المهنية والتقنية في بعض المحافظات، غير إن النقلة النوعية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني جاءت متأخرة وتحديداً في عام (1998م) حيث صدر القرار الجمهوري رقم (194) بشأن إنشاء كلية المجتمع/ عدن، وبموجب هذا القرار تأسست الكلية في عام (2000م) (الحاج، والهدار، 2021، 406) لتمثل إضافة نوعية للتعليم الفني والتدريب المهني، ثم تلا ذلك إنشاء الثانويات المهنية لتصبح فيما بعد إحدى مكونات نظام التعليم الفني والتدريب المهني.

وبالرغم من أهمية هذا التعليم ودوره في تنمية الموارد البشرية بالمهارات المعرفية والمهنية المطلوبة في سوق العمل؛ إلا إن النظرة السلبية تجاه هذا التعليم ما تزال حاضرة، فهو من حيث التبعية والإشراف الإداري لم يستقر على حال منذ ثلاثة عقود، فثابتة وزارة العمل والتدريب المهني، وثابتة وزارة التربية والتعليم، ثم صار يتبع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي تم إدماجها في عام 2020م مع وزارة التعليم العالي ليشكلان معاً وزارة واحدة وهي وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني.

كما أنّ من مظاهر النظرة السلبية لهذا النوع من التعليم هي أنّ نسبة الإنفاق عليه ما زالت تتراوح عند حدود (8%) فقط من إجمالي الإنفاق على التعليم في اليمن، مقابل (19%) للتعليم الجامعي و(73%) للتعليم العام (المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم، 2010 ، 278).

أمّا نظام التعليم القائم في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني فهو يختلف من مؤسسة تعليمية لأخرى تبعاً للتخصص ومدة الدراسة ونوع الشهادة التي تمنحها للخريج، فالمعاهد المهنية التي تمثل أدنى السلم التراتبي تقوم الدراسة فيها بنظام السنتين بعد إكمال مرحلة التعليم الأساسي وتمنح شهادة الدبلوم المهني، وأخرى نظام سنتين بعد الثانوية وتمنح شهادة الدبلوم المهني المتوسط. أمّا المعاهد التقنية فهي نظام سنتين بعد الثانوية وتمنح شهادة دبلوم تقني، بينما نظام الدراسة في الثانويات المهنية ثلاث سنوات بعد التعليم الأساسي وتمنح شهادة ثانوية مهنية، ثم تأتي كليات المجتمع في أعلى السلم التراتبي للتعليم الفني والتدريب المهني، والدراسة فيها بنظام ثلاث سنوات بعد الثانوية تخصص دبلوم تقني، كما تمنح شهادة البكالوريوس التطبيقي في بعض التخصصات.

والجدول التالي يبين تطور عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وتغيرها عبر

الزمن:

جدول رقم (1) تطور عدد مؤسسات التعليم الفني والمهني من عام 2000 - 2020م

العالم الدراسي	معهد مهني	معهد تقني	ثانوية مهنية	كلية مجتمع	معاهد خاصة
1999/ 2000م	4	3	-	-	-
2004/ 2005م	9	9	-	2	-
2009/ 2010م	9	11	8	2	1
2014/ 2015م	9	11	7	3	2
2019/ 2020م	11	14	5(*)	7(**)	4

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، ص150، صنعاء، 2001م.

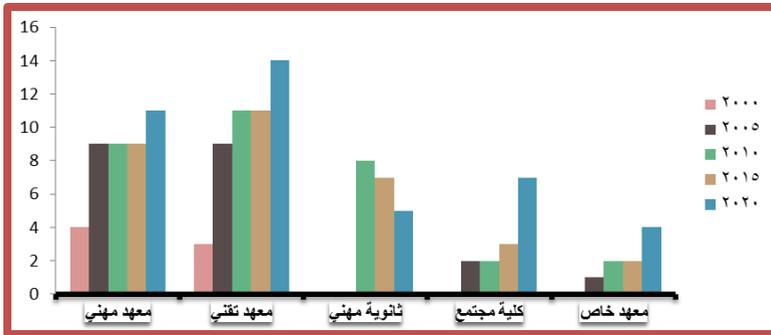
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005-2015م - <http://www.cso-yemen.com>

- وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإختبارات، بيانات غير منشورة.

(-) لا توجد مؤسسات تعليمية (*) منها ثلاث ثانويات لا تعمل بسبب آثار الحرب

(**) منها ثلاث كليات لم تعمل في 2020م وهي كلية المجتمع/ أبين لاتزال تحت التأسيس، وكلية المجتمع شبوة بدأ افتتاحها بعد عام 2020م، وكلية المجتمع في الضالع توقفت منذ 2018م بسبب وجود معسكر داخل مباني التعليم الفني والتدريب المهني.

شكل رقم (1) تطور عدد مؤسسات التعليم الفني والمهني من عام 2000-2020م



- تشير بيانات الجدول والشكل إلى زيادة عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني (الحكومية) حيث بلغ عددها في عام 2020م خمسة وعشرون معهداً مهنياً وتقنياً وخمس ثانويات مهنية، وسبع كليات مجتمع بنسبة (33.3%) من إجمالي كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية البالغة (21) كلية. بينما لم تكن هذه الكليات موجودة ضمن نظام التعليم الفني والتدريب المهني في عام 2000م. وبالرغم من كون هذا التنوع في المؤسسات التعليمية يمثل خطوة متأخرة، إلا أنه أضفى بعداً كمياً للتعليم الفني والتدريب المهني كونه يتيح إمكانية التحاق أكبر عدد من السكان بهذا النوع من التعليم، كما أنه يمثل إضافة نوعية للتعليم الفني والمهني من خلال التخصصات الجديدة والمتعددة التي وفرتها كليات المجتمع ولم تكن موجودة من قبل في المعاهد المهنية والتقنية.

- كما يلاحظ ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني (الخاص) ويمكن تفسير ذلك في ضوء النظرة السلبية تجاه هذا النوع من التعليم قياساً بأنواع التعليم الأخرى التي تجذب القطاع الخاص للاستثمار من خلالها كما هو الحال في المدارس والجامعات (الخاصة).

وإذا كان القطاع الخاص وأرباب العمل هم أكثر المستفيدين من مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني؛ فإن تطور هذا التعليم يتوقف على مدى مشاركتهم وبصورة دائمة ومنظمة من خلال الاستثمار فيه، فضلاً عن مساهمتهم في تحديد المهارات المطلوبة في سوق العمل (منظمة العمل الدولية، 2018، 21).

ولمّا كان سكان المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن يزداد بمعدل نمو سنوي بلغ (3.08%) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2004) وسيضعاف وفقاً لهذا المعدل خلال (23) سنة (كليب، 2021، 339)؛ فإن ذلك يفرض بالضرورة إلى التوسع في مجال التعليم الفني والمهني لمواكبة النمو السكاني. وفي محاولة لفهم ما إذا كانت هذه المؤسسات قد تطورت من حيث العدد وبشكل يتناسب طردياً مع حجم النمو السكاني؛ فقد تم احتساب معدلات النمو السنوي لهذه المؤسسات والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2) معدل النمو السنوي لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني

المدة الزمنية	معهد مهني	معهد تقني	ثانوية مهنية	كلية مجتمع	معاهد خاصة
معدل النمو السنوي (%)					
2000- 2005م	17.6	24.5	-	-	-
2005- 2010م	0	4.10	-	0	-
2010- 2015م	0	0	-2.64	8.45	14.87
2015- 2020م	4.10	4.94	-6.51	18.4	14.87
2000- 2020م	5.19	8.01	-4.59 (*)	8.7 (**)	14.87

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

(*) للمدة من 2010-2020م (***) للمدة من 2005-2020م

- يلاحظ أن جميع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني حققت معدلات نمو إيجابية خلال المدة من عام 2000-2020م، باستثناء الثانويات المهنية التي جاءت بمعدل نمو سلبي بسبب تراجع عددها.

وتمثل هذه الزيادة في معدلات النمو السنوي أحد أعراض التطور الزمني المطلوبة لمواكبة الزيادة السنوية للسكان التي حدثت خلال المدة نفسها.

وبناءً على ما سبق يمكن القول ان هذه المؤسسات تزداد بشكل يتناسب طردياً مع الزيادة السكانية، ولتوضيح ذلك؛ فإن المعهد المهني الواحد الذي كان يخدم (845000 نسمة) كمتوسط عام في عام 2000م، صار يخدم (546648 نسمة) عام 2020م، والمعهد التقني الذي كان يخدم (1126666 نسمة) في عام 2000م، صار يخدم (429509 نسمة) في عام 2020م. ومع ذلك ما تزال الزيادة مطلوبة لاستكمال التغطية الجغرافية بهذه المؤسسات وبحسب الاحتياجات المكانية للسكان.

ثانياً: الواقع الجغرافي لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني

يُعد التطور التكنولوجي وما ينتج عنه من تقنيات متعددة ومتغيرة هو أحد السمات البارزة لهذا العصر، ومن ثم فإن زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني، تعد ضرورة تنموية لمواكبة هذا التطور. كما أن عملية التحاق السكان بالتعليم ترتبط - غالباً - بتطلعات العمل في المستقبل (اليونسكو، 2019، 10) والتعليم الفني والمهني يمثل أحد المسارات الصحيحة لتحقيق هذه التطلعات كونه يعمل على تنمية رأس المال البشري.

والمقصود برأس المال البشري بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لعام 2019م هي المعرفة والمهارات التي يمتلكها الناس والتي تمكنهم من خلق قيمة في النظام الاقتصادي، ويركز هذا التقرير على اربعة محاور رئيسية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020):

- القدرة (ويحددها النظام التعليمي).
 - التنظيم (تطبيق وبناء المهارات من خلال العمل).
 - التطوير (الاستثمار في النظام التعليمي لقوى العاملة المقبلة، واستمرار رفع مهارات القوى العاملة الحالية وإعادة تأهيلها).
 - الخبرة (مدى اتساع وعمق المهارات المتخصصة في العمل).
- والحقيقة أن هذه المحاور جميعها هي من صميم مهام قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن دراسة وتحليل أوجه تطور التحاق السكان بهذا النوع من التعليم، هي من الأهمية بمكان لفهم ما إذا كانت الدولة اليمنية مهتمة فعلاً بتنمية رأس المال البشري أم لا. والجدول التالي يبين أعداد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني وتغير عددهم عبر الزمن:

جدول (3) تغير أعداد الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني 2000-2020م

كليات المجتمع			الثانوية المهنية			معاهد مهنية وتقنية			العام الدراسي
إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	
-	-	-	-	-	-	670	0	670	1999/ 2000م
787	62	725	-	-	-	4548	415	4133	2004/ 2005م
1911	311	1600	711	124	587	4487	314	4173	2009/ 2010م
2853	672	2181	823	182	641	5973	570	5403	2014/ 2015م
2670	652	2018	632	148	484	1725	158	1567	2019/ 2020م

المصدر:

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000م، ص150، صنعاء، 2001م.

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2005-2015م.

- وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإحصاء، بيانات غير منشورة.

(-) لا يوجد ملتحقين لعدم وجود مؤسسات تعليمية.

- بلغ العدد الإجمالي للملتحقين بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني (5027 طالباً وطالبة) خلال العام الدراسي (2019/ 2020م) أي بفارق إيجابي بلغ (4357 طالباً وطالبة) قياساً بعام 2000م، وهذه الزيادة تمثل استجابة منطقية لزيادة عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني خلال هذه المدة، لكن الملفت في هذا الأمر أن هناك تراجع كبير في عدد الملتحقين حيث تراجع عددهم من (9649 طالباً وطالبة) في العام الدراسي 2014/ 2015م إلى (5027 طالباً وطالبة) في العام الدراسي 2019/ 2020م، بفارق سلبي بلغ (4622 طالباً وطالبة) وهذا التراجع يمكن تفسيره في ضوء الآثار السلبية التي أفرزتها الحرب الدائرة في اليمن، حيث نتج عنها توقف بعض المعاهد والثانويات المهنية وكليات المجتمع عن العمل، سواءً بسبب تعرض المباني للتدمير كما هو الحال لمبنى الثانوية المهنية في أبين، أو بسبب تحويلها إلى ثكنات عسكرية كما هو الحال في مبنى التعليم الفني والمهني في محافظة الضالع. كما أن عدداً كبيراً من خريجي التعليم العام التحق - بعد 2015م - في السلك العسكري بحثاً عن الوظيفة العامة التي لا يمكن الحصول عليها بشهادة الدبلوم في السلك المدني.

- تطور عدد الملتحقات بالتعليم الفني والمهني فبينما كانت نسبتهم (0%) من إجمالي الملتحقين في عام (2000م)، ارتفعت هذه النسبة إلى (14.7%) في (2015م) ثم وصل عددهن إلى (958 طالبة) ونسبة (19.1%) من إجمالي الملتحقين في العام الدراسي

(2019/ 2020م) وحينما يتعلق الأمر بالتنمية؛ فإن ارتفاع نسبة مساهمة الإناث بالتعليم الفني والتدريب المهني يمثل مكسباً كونه يزيد من حجم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في حال التحاقها بسوق العمل، وقد تبين من الدراسات أن الاستثمار في تعليم الإناث قد أحدث انخفاضاً في أعداد الفقراء وذلك من خلال انعكاس أثر التعليم بشكل نواتج إنمائية كزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل (البنك الدولي، 2007، 7).

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنّ هذا العدد- البالغ في 2020م- (5027 طالبا وطالبة)- لا يزال ضئيلاً جداً كونه لا يشكل سوى (4.2 %) فقط من إجمالي مخرجات التعليم العام التي بلغت- في المحافظات الجنوبية والشرقية- (119448 طالباً وطالبة) في العام الدراسي 2018/2019م (وزارة التربية والتعليم، 2022) كما أنه لم يحقق ما جاء في الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني (2014-2004م) الذي كان من أبرز أهدافها أن يتم استيعاب 15% من مخرجات التعليم العام بحلول عام (2014م) (المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم، 2010، 364) ويتضح ذلك من بيانات عدد الملتحقين للعام الدراسي (2014- 2015م) على النحو الذي ورد في الجدول، حيث بلغت نسبتهم (6.2%) فقط من إجمالي مخرجات التعليم العام البالغة (154556 طالباً وطالبة) في العام الدراسي (2013- 2014م) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014) كما أنهم لا يمثلون سوى نسبة (18.2%) فقط من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي (الحكومي) للعام الدراسي (2014/ 2015م). ومن الواضح أن السكان لا يزالون يفضلون التعليم الجامعي، وهذا التفضيل ليس حصرياً على المناطق الحضرية فحسب؛ بل في المناطق الريفية أيضاً من خلال التحاقهم بكليات التربية الريفية، ليس لأن مخرجاتها مضمونة في سوق العمل؛ وإنما في كونها المؤسسة العلمية المتاحة في المناطق الريفية.

وحينما تزداد مؤسسات التعليم الجامعي وخاصة (كليات العلوم الإنسانية والتربوية) على حساب التعليم الفني والتدريب المهني في الوقت الذي تزداد معه معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي؛ فإن ذلك يُعد مؤشراً لسوء التخطيط للتعليم (كليب، 2016، 242) وهذا- كما نعلم- له تأثيره الواضح على برامج التنمية بمفهومها الشامل، حيث يصبح التعليم في هذه الحالة عاملاً معرقلاً لا مساعداً للتنمية (الهيتمي، والحكيمي، 2007، 89) وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن الاستثمار الأفضل للإمكانيات البشرية- خاصة في المناطق الريفية التي تشكل (62.6%) من إجمالي سكان المحافظات الجنوبية والشرقية- لا يتحقق إلا من خلال التخطيط الجيد للتعليم باعتباره أحد مقتضيات التنمية الريفية، الأمر الذي يساهم في تطوير

القوى البشرية والاستفادة منها في تشغيل المرافق الإنتاجية والخدمية، كما يساهم في تقليص الفجوة بين الريف والحضر، والحد من ظاهرة الهجرة الريفية، وسينعكس ذلك بصورة نهائية في زيادة الدخل (العزاوي، 2016، 77).

ولكي تتضح الصورة أكثر عن واقع وتطور أعداد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والمهني فإن تحليل معدل النمو السنوي يبين ذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4) معدل النمو السنوي لعدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والمهني

المدة الزمنية		معاهد مهنية وتقنية		ثانوية مهنية		كليات مجتمع	
ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
معدل النمو السنوي (%)							
43.8	-	46.6	-	-	-	-	-
0.19	-5.4	-0.27	-	-	-	38	19.4
5.30	12.6	5.9	1.8	7.9	2.9	6.2	8.3
-21.9	-22.6	-22	-5.4	-4.0	-5.1	-1.5	-0.60
4.3	4.7(**)	4.8	-1.9	1.8	-1.17(*)	7.6	16.9
							8.48(**)

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق

(*)- للمدة من 2010-2020م (**)- للمدة من 2005-2020م.

- حققت كليات المجتمع معدل نمو إيجابي ومرتفع خاصة الإناث خلال المدة الزمنية من عام 2005-2020م كون هذه الكليات توفر تخصصات متعددة تتناسب مع كلا الجنسين، إضافة إلى أنها تمنح شهادة البكالوريوس التطبيقي إلى جانب الدبلوم المهني.

- كل المؤسسات التعليمية حققت معدل نمو إيجابي في عدد الملتحقين حتى عام 2015م، لكنها سرعان ما تحولت إلى معدلات سلبية خلال المدة من (2015-2020)، وهي نتيجة منطقية تتفق مع الظروف السائدة، إذ ما تزال الحرب الدائرة في اليمن تلقي بظلالها على كل القطاعات بما فيها قطاع التعليم الفني والمهني، وقد نتج عن ذلك عزوف الكثير من الشباب عن التعليم- سيما الذكور- والإلتحاق بالسلك العسكري بحثاً عن الوظيفة، سيّما في ظل تدهور الأوضاع المعيشية للسكان وارتفاع أسعار المواصلات وتكاليف الدراسة وعدم القدرة على مواصلة التعليم، لدرجة أن التعليم الجامعي صار هو الآخر يشكو قلة الملتحقين به وهي ظاهرة تعاني منها معظم الجامعات اليمنية في ظل استمرار الصراع، إذ غالباً ما تفرز الحروب والنزاعات المسلحة آثاراً متعددة وفي مختلف المجالات وتزداد معها خسائر التعليم وتراجع مستويات التنمية (الموشكي، وآخرون، 2019، 25).

تحليل التباين المكاني لإلتحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني

أولاً: تحليل مؤشرات العلاقة المكانية بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني

قبل الحديث عن التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الفني والمهني ينبغي التأكيد أولاً أن عملية الإلتحاق بهذا النوع من التعليم أو العزوف عنه هي في الأخير تخضع لرغبة الافراد (الطلاب وأولياء الأمور) وهذه الرغبة تقوى أو تضعف تبعاً لحجم المنافع التي تتحقق من مخرجات هذا التعليم، لكن الذي يهم الباحث الجغرافي في هذا الجانب هو تحليل العلاقات المكانية بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والمهني لمعرفة حجم التغطية الجغرافية بالمؤسسات التعليمية والى أي مدى هي قريبة من السكان لتتحقق من خلالها الكفاية المكانية المطلوبة باعتبار وجود هذه المؤسسات في الزمن والمكان يمثل أبرز المحددات الأساسية لعملية الإلتحاق.

والجدول التالي يوضح الاتجاهات المكانية لمؤشرات العلاقة بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن:

جدول (5) التباين المكاني لمؤشرات التعليم الفني والتدريب المهني لعام 2020م

المحافظة	السكان	معاهد مهني وتقني	ثانوية مهنية	كلية مجتمع	نسمة/ معهد	نسمة/ ثانوية مهنية	نسمة/ كلية مجتمع
عدن	1020000	6	1	1	170000	1020000	1020000
لحج	1048000	5(*)	-	1	209600	-	1048000
أبين	599000	3	1	1(**)	199666	599000	599000
شبوثة	673000	1	-	1(**)	673000	-	673000
حضر موت	1611000	7	2	2	230143	537000	805500
المهرة	168000	1	-	-	168000	-	-
الضالع	789000	2	1	1(**)	394500	789000	789000
سقطرى	105131	-	-	-	-	-	-
إجمالي	6013131	25	5	7	240525	1202626	859018

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للأعوام 2005-2025م.

- وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإحصاء، بيانات غير منشورة.
 (*) منها ثلاثة معاهد لا تعمل (**) كلية المجتمع/ أبين في طور التأسيس وكلية المجتمع/ الضالع توقفت فيها الدراسة منذ 2018م بسبب وجود معسكر داخل مبنى التعليم الفني والمهني، وكلية المجتمع/ شبوة تم افتتاحها بعد 2020م (-) لا توجد مؤسسات تعليمية.

- قياساً بمؤشر العلاقة بين السكان والمعاهد المهنية والتقنية البالغ- كمتوسط عام- (240525 نسمة/ معهد) هناك خمس محافظات تمثل حالة أفضل من هذا المؤشر حيث

يقل فيها عدد السكان المخدومين لكل معهد وهي على التوالي: عدن، المهرة، أبين، لحج، حضرموت، بينما ينعدم هذا المؤشر في محافظة سقطرى كأحد أوجه عدم العدالة في التوزيع. وهذا يمثل أبرز عوائق التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني في هذه المحافظة سيّما وأنها معزولة عن بقية المحافظات.

- قياساً بمؤشر العلاقة بين السكان والثانويات المهنية فإن هناك أربع محافظات مؤشرها أفضل من المؤشر العام البالغ (1202626 نسمة/ ثانوية مهنية) وهي على التوالي: أبين، حضرموت، الضالع، عدن بينما ينعدم هذا المؤشر في محافظات لحج، شبوة، المهرة، سقطرى. وهذا يعكس عدم الجديّة في تطوير هذه المؤسسات.

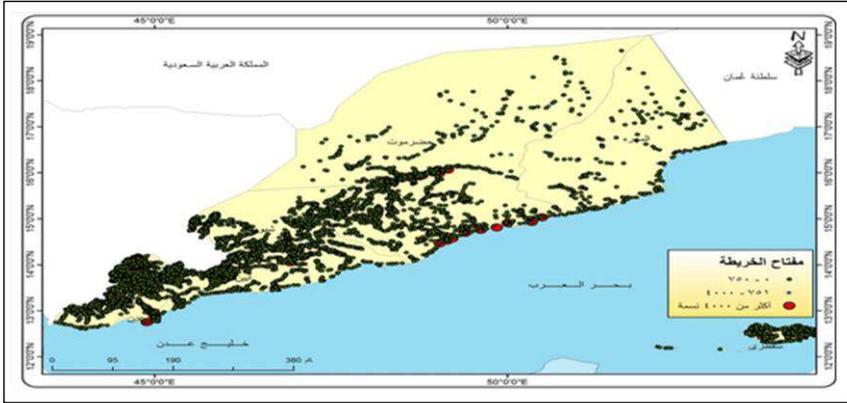
- قياساً بالمتوسط العام لمؤشر (نسمة/ كلية مجتمع) البالغ 859018 نسمة هناك محافظتين فقط ينخفض فيهما هذا المؤشر هما عدن ولحج كون الكلية الواحدة تخدم عدداً كبيراً من السكان يفوق المليون، كما أن هناك محافظتين محرومتين من كليات المجتمع هي المهرة وسقطرى، مما يفقد التعليم فيهما بعداً نوعياً خاصةً وإن كليات المجتمع تحتوي على تخصصات متعددة وتستجيب لحاجات المجتمع (الحاج، والهدار، 2021، 397).

إن اهم ما يمكن فهمه من تباين هذه المؤشرات هو أن المناطق التي لاتزال محرومة من هذا التعليم سيظل سكانها يتعاملون بطريقة المحاولة والخطأ مع التقنيات المعاصرة المنتشرة في كل مكان، وفضلاً عن ذلك لن يتمكن سكان هذه المناطق من تلبية متطلبات أسواق العمل داخل اليمن وخارجها مما يزيد من حجم البطالة في هذه المناطق، وهذا ما يفسر ميل سكان الريف- وبأعداد كبيرة- للإلتحاق بالسلك العسكري.

وحيثما يتعلق الأمر بالتنمية؛ فإن فقر هذه المناطق من مؤسسات التعليم الفني والمهني سيؤدي بالضرورة الى اتساع حجم الفجوة التنموية- القائمة أصلاً- بين الريف والحضر، وهذا يعني استمرار هجرة العمالة الريفية (غير الماهرة) إلى المدن بحثاً عن العمل.

ولتعزيز هذا الاتجاه التحليلي لفهم واقع التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وعلاقتها بالتوزيع المكاني للسكان؛ فإن الخريطتان رقم (2 و3) تبينان ذلك:

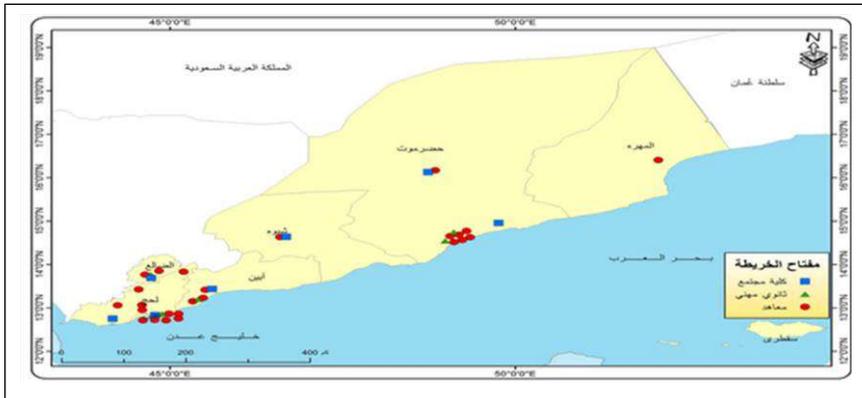
خريطة رقم (2) التوزيع المكاني لسكان المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد السكاني

2004، صنعاء، 2005م. <http://www.cso-yemen.com>

خريطة رقم (3) التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الفني والمهني لعام 2020م



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5)

يلاحظ أن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تتركز في عواصم المحافظات وبعض المناطق الحضرية كما هو الحال في مدينة عدن، والحوطة، وصبر، وزنجبار، وجعار، وعق، والمكلا، والشحر، وسيئون، وفي مدينة الضالع. وهذا يتفق مع فرضية البحث القائلة بتركز مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في المناطق الحضرية دون غيرها. وقد انعكس ذلك على واقع التوزيع المكاني للسكان الملتحقين بهذا التعليم كما سيأتي.

وإذا كانت الصلة بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على دور التعليم في سد الفجوة بين المعروض من الأفراد المتعلمين وبين الطلب الداخلي

والخارجي على الأيدي العاملة (البنك الدولي، 2007، 2)؛ فإن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني هو المعني بسد هذه الفجوة من خلال المهارات والتخصصات المتعددة التي يفترض أن يوفرها لسوق العمل في الداخل والخارج.

وفي محاولة لتحقيق هذا الهدف من جهة، ولتخفيف حجم التباين بين الحضر والريف من جهة أخرى، فقد تم إنشاء عدد من المعاهد التقنية والمهنية في بعض المناطق الريفية إلا أنها لم تعمل حتى اللحظة لعدم اكتمال التجهيزات الضرورية.

ثانياً: تحليل التباين المكاني لمؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والتدريب المهني

يتأثر التوزيع المكاني لعدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني، تبعاً لنمط التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية ومدى قربها من السكان. فضلاً عن عدد التخصصات التي توفرها لكل من الإناث والذكور. ولما كانت معظم هذه المؤسسات تتركز في بعض المناطق دون غيرها؛ فإن ذلك أفضى إلى تباين عدد السكان الملتحقين. كما في الجدول:

جدول (6) التباين المكاني لعدد الملتحقين بالتعليم الفني والمهني 2020/2019م

المحافظة	معاهد مهنية وتقنية			ثانوية مهنية			كلية مجتمع		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
عدن	328	44	372	193	112	305	1419	509	1928
لحج	45	8	53	-	-	-	100	47	147
أبين	111	27	138	21	13	34	-	-	-(*)
شبوّة	121	0	121	-	-	-	-	-	-(*)
حضر موت	918	73	991	270	23	293	499	96	595
المهرة	8	4	12	-	-	-	-	-	-
الضالع	36	2	38	-	-	-(**)	-	-	-(**)
سقطرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي	1567	158	1725	484	148	632	2018	652	2670

المصدر: وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة للإحصاء.

- كليات المجتمع عدن، لحج، الإدارة العامة للإحصاء بيانات غير منشورة.

(*) كلية المجتمع أبين ماتزال تحت التأسيس، وكلية المجتمع شبوة تم افتتاحها بعد 2020.

(**) الدراسة متوقفة بسبب وجود معسكر داخل مباني التعليم الفني والتدريب المهني.

(-) لا يوجد طلاب.

يلاحظ من الجدول:

- على مستوى المحافظات يتبين أن عدن وحضر موت تساهمان بأكبر عدد من الملتحقين بلغت نسبتهم %89.1 من اجمالي الملتحقين، وتظم عدن وحدها (2605 طالباً وطالبة)

وبنسبة 51.8% من إجمالي الملتحقين. ويمكن تفسير ذلك في ضوء المكانة التي تكتسبها مدينة عدن كونها منطقة حضرية تتركز فيها معظم الخدمات والأنشطة الاقتصادية، وهو ما يجعلها أكثر جذباً للسكان، سيما الذين يأتون إليها من الأرياف، وكذلك النازحون من آثار الحرب للإلتحاق بمؤسساتها التعليمية المختلفة، لذلك إقليمها الوظيفي (التعليمي) يمتد إلى عدد من المحافظات.

- جاءت في المرتبة الثانية محافظة حضرموت حيث بلغ عدد الملتحقين (1879 طالباً وطالبة) وبنسبة 37.3% من إجمالي الملتحقين، ويمكن تفسير ذلك في ضوء الحجم السكاني الذي يعد هو الأكبر على مستوى المحافظات الجنوبية والشرقية، كما أنها تتفوق على بقية المحافظات من حيث عدد المعاهد وكليات المجتمع. ومما يزيد من عدد الملتحقين بالتعليم الفني والمهني في هذه المحافظة هو رغبة الكثير منهم للإلتحاق بسوق العمل في دول الجوار خاصة السعودية، سيما وأن الهجرة متأصلة في المجتمع الحضرمي.

- بقية المحافظات لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة جداً لا تزيد عن (10.9%) فقط من جملة الملتحقين، مع ملاحظة أن هذه النسبة الضئيلة تتركز هي الأخرى في عواصم المحافظات الأمر الذي يؤكد الإستحواذ الحضري على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني إلى جانب استحواذها على مؤسسات التعليم الجامعي.

- لا يوجد ملتحقين في محافظة سقطرى كونها تفتقر لمؤسسات التعليم الفني والمهني وهذا يمثل أحد أوجه عدم العدالة في توزيع المؤسسات التعليمية.

- أما على مستوى المؤسسات التعليمية فيوجد أكبر عدد من الملتحقين في كليات المجتمع حيث تظم (53.1%) من إجمالي الملتحقين بهذا التعليم في المحافظات الجنوبية والشرقية، كما يشكل عدد الملتحقين بهذه الكليات نسبة 45% من إجمالي الملتحقين بكليات المجتمع في عموم اليمن البالغ عددهم في نفس العام (5933 طالباً وطالبة) (الحاج، 2022) بينما بلغت نسبة الملتحقين بالمعاهد المهنية والتقنية (34.3%) ثم الثانويات المهنية بنسبة (12.6%) من جملة الملتحقين، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الملتحقين بكليات المجتمع في ضوء التخصصات المتعددة التي توفرها لكل من الذكور والإناث كما هو الحال في كلية المجتمع/ عدن التي تظم عشرة تخصصات هي: برمجيات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، هندسة كمبيوتر، الإلكترونيات، تصميم جرافيك، وسائل متعددة، هندسة انشائية، تكنولوجيا سيارات، وتكنولوجيا تكييف وتبريد، محاسبة وإدارة أعمال وتسويق وإعلان، فندقية وسياحة (الحاج والهدار، 2021، 406).

- كما يلاحظ قلة عدد الملتحقين في كلية المجتمع/ لحج كونها لا تمتلك سوى أربعة تخصصات فقط هي: ترميض، طوارئ إسعافات أولية، محاسبة، وبرمجة حاسوب. كما أنها تفقر للبنية التحتية كونها تقع في منطقة نائية وبعيدة عن التجمعات السكانية وهذه تمثل أبرز أسباب العزوف عن الإلتحاق بهذه الكلية.

ولما كانت الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ يمثلان أبرز المؤشرات لقياس عدم المساواة بين الجنسين في التعليم؛ فإنه يتم احتساب هذه المؤشرات اعتماداً على النسب المئوية للذكور والإناث (الديب، د.ت، 2) والجدول التالي يبين هذه المؤشرات وتباينها المكاني:

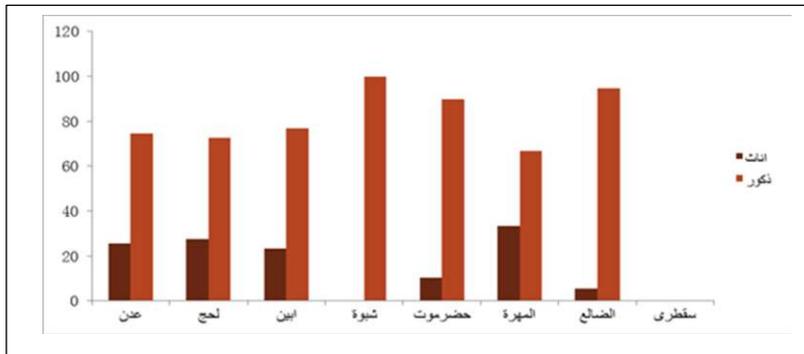
جدول (7) التباين المكاني لمؤشرات التحاق السكان بالتعليم الفني والمهني 2020م

المحافظة	ذكور%	اناث%	إجمالي	الفجوة النوعية %	مؤشر التكافؤ %
عدن	74.5	25.5	100	65.8	34.2
لحج	72.5	27.5	100	62	38
ابين	76.7	23.3	100	69.6	30.4
شبووة	100	0	100	100	0
حضر موت	89.8	10.2	100	88.6	11.4
المهرة	66.7	33.3	100	50.1	49.9
الضالع	94.7	5.3	100	94.4	5.6
سقطرى	-	-	-	-	-
اجمالي	80.9	19.1	100	76.4	23.6

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

(-) لا يوجد ملتحقين لعدم وجود مؤسسات تعليمية.

شكل رقم (2) التباين المكاني (النسبي) للسكان الملتحقين لعام 2020م



بالرغم من وجود عدد من التخصصات التي توفرها مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني للإناث إلا أن عدد الملتحقات بالتعليم الفني والتدريب المهني لا يشكل سوى نسبة (19.1%)

فقط من إجمالي المتحقين، مقابل (80.9%) للذكور، لذلك بلغت الفجوة النوعية الإجمالية (76.4%) بينما بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين (23.6%) فقط.

أما على مستوى المحافظات فقد بلغت فجوة النوع أعلاها في محافظة شبوة نظراً لعدم التحاق الإناث بهذا التعليم خلال العام الدراسي (2019-2020م) لذلك مؤشر التكافؤ بين الجنسين هو صفر. تليها محافظة الضالع ثم حضرموت بسبب انخفاض عدد المتحقات قياساً بالذكور. بينما بلغت هذه الفجوة أدناها في محافظة المهرة تليها محافظة لحج ثم عدن لذلك يرتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في هذه المحافظات قياساً بالمحافظات الأخرى.

ويمكن تفسير اتساع فجوة النوع وتباينها المكاني تبعاً لعوامل عدة جغرافية واقتصادية واجتماعية يأتي في مقدمتها تركز معظم المؤسسات التعليمية في المناطق الحضرية وبعيدة عن متناول سكان الريف، إضافة إلى عوامل أخرى كالفقر، والزواج المبكر، والموانع الثقافية التي تحول دون مواصلة تعليم الفتاه في بعض المحافظات. كما تبين من الدراسات الإستقصائية أن من أسباب عزوف الإناث عن التعليم الفني والمهني هو سيادة الاعتقاد بأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني هما في المقام الأول للذكور، وهو ما جعل الفرص الحاسمة لتعليم الإناث أمراً بعيد المنال (اليونسكو، 2019، 39).

ومعلوم أنه كلما انخفضت نسبة مساهمة الإناث في التعليم، كلما أدى ذلك إلى انخفاض نسبة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، وهذا يتفق مع نتائج مسح القوى العاملة (2013-2014م) التي تشير إلى أنّ نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي في اليمن لا تتجاوز (6%) (منظمة العمل الدولية، 2015، 7).

ونظراً لصعوبة التحاق المرأة الريفية بالتعليم الفني والتدريب المهني بسبب تركز معظم المؤسسات التعليمية في المناطق الحضرية؛ فإن بعض المنظمات الخارجية والجمعيات الخيرية المحلية، قد أخذت على عاتقها مهمة القيام بهذا الأمر من خلال إقامة دورات تدريبية للإناث في بعض المناطق الريفية، يتعلمن من خلالها بعض المهارات كالحياطة والتطريز والصناعات اليدوية وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على دخل الأسرة، لكن هذه الجهود مازال مقتصرة على عدد محدود من الإناث ولا تشمل كل المناطق الريفية، فضلاً عن عدم انتظامها بشكل دوري.

وبالرغم من هذا التباين الذي جاء لصالح الذكور إلا أن مجموع المتحقين (ذكور وإناث) لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة قياساً بحجم التطورات التكنولوجية المتسارعة وما ينتج عنها من تقنيات متعددة ومتغيرة في نفس الوقت. وبما أن هذا التعليم له دور محوري في

تسيير دفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونه يمثل رافداً أساسياً لإعداد الكوادر الوطنية ومكافحة الفقر (الموشكي وآخرون، 2019، 2) فإن التوسع فيه وتعميمه على مستوى الحضر والريف على النحو الذي يزيد من عدد الملتحقين به يبقى مطلباً تنموياً، كما ان الإنتفاع به يظل بلا شك مسألة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة (اليونسكو، 2019، 1). وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن هناك أسباب متعددة تقف خلف هذا التباين في مؤشرات الإلتحاق بالتعليم الفني والمهني منها ما هو مرتبط بالتوظيف بعد التخرج، ومنها ما هو مرتبط بعدد المؤسسات التعليمية ومدى قربها من السكان، ومنها ما هو مرتبط بنظام الدراسة، ونوعية الشهادة ومكانتها في سوق العمل، فضلاً عن منافسة التعليم الجامعي وتداخله الجغرافي مع التعليم الفني والمهني في المناطق الحضرية. ويُضاف إلى ذلك انتشار التعليم الجامعي في الريف (كليات التربية الريفية) على حساب التعليم الفني والمهني. ومما يقلل من عدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والمهني أيضاً هو ضعف الطاقة الاستيعابية في بعض المؤسسات التعليمية، حيث تصل نسبة المقبولين في بعض الأعوام الدراسية إلى (60%) فقط من إجمالي المتقدمين. وفضلاً عن ذلك تشير البيانات الرسمية إلى ضعف الكفاءة الداخلية لبعض مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، فنسبة التخرج لا تزيد عن (50%) من إجمالي الملتحقين وهذه النسبة تتكرر لسنوات عدة في بعض المؤسسات التعليمية وفي بعض التخصصات مما يشير إلى ضعف الاهتمام وعدم التحليل والتقييم المستمر لسير الأداء، وهو ما يمثل هدراً للإمكانات البشرية والمادية (المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم، 2010، 36-38).

وعلاوة على ما سبق، فإن الكثير من أسواق العمل في اليمن لا تكثرث بالمؤهلات العلمية مما يشجع الكثير من السكان على عدم مواصلة التعليم لاكتساب بعض المهارات، ويمكن فهم ذلك من خلال النظر إلى بيانات المستوى التعليمي للقوى العاملة اليمنية، حيث تشير نتائج مسح القوى العاملة (2013-2014م) بأن نسبة العاملين الحاصلين على تعليم فوق الثانوي لا تزيد عن (7.9%) فقط من إجمالي العاملين، مقابل (23.5%) لخريجي التعليم الثانوي، و(68.6%) تعليم أساسي. كما تشير هذه النتائج أيضاً إلى أن هناك (83%) من إجمالي السكان العاملين يعانون من عدم التطابق بين تحصيلهم العلمي والمهارات المطلوبة منهم في عملهم الرئيسي، بينما (3.4%) فقط يمتلكون مستوى تعليمي أعلى من المهارات المطلوبة منهم في عملهم الرئيسي (منظمة العمل الدولية، 2015، 5)

وتتفق هذه النتائج مع تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2019م الذي أشار إلى مجموعة من التحديات تواجهها اليمن أبرزها انخفاض نسبة العمالة الماهرة إلى (21.1%) من إجمالي العمالة في اليمن خلال المدة من عام 2010-2018م. لذلك تُصنف اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة حيث حلت في المرتبة (177 من بين 189) دولة في عام (2019م) (وزارة التخطيط والتنمية، 2020، 3).

ولما كان التعليم الفني والتدريب المهني يتسم بأنه تعليم ديناميكي يتطور باستمرار؛ فإن من مقتضيات هذا التطور ضرورة أن يتجه هذا التعليم وفق مسارين متوازيين هما:
- المسار الأول: ويتمثل في تحقيق الكفاية المكانية من خلال تحقيق العدالة في توزيع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وبما يتناسب مع التوزيع المكاني للسكان لتحقيق تكافؤ فرص الإلتحاق به دون أي معوقات.

- المسار الثاني: ويتمثل في تحقيق الكفاءة المكانية وهي القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، والإستجابة لحاجات المجتمع المتزايدة، وتلبية متطلبات أسواق العمل داخل اليمن وخارجها.

ولأجل تحقيق تكافؤ فرص الإلتحاق بهذا التعليم؛ فإنه لا ينبغي أن يبقى حكرًا على مخرجات التعليم العام فحسب، بل يجب أن يستوعب مختلف الشرائح السكانية، بما فيها شريحة الأطفال العاملين الذين يتسربون من المدارس بحثاً عن لقمة العيش ولكنهم لا يمتلكون مهارات، وبحسب ما أظهرته نتائج مسح عمالة الأطفال في اليمن لعام 2010م، فقد بلغ عدد الأطفال العاملين في عمر 17 سنة وأقل (1,614,000 طفل) منهم (57.4%) يعملون في الزراعة و(2%) في التصنيع (منظمة العمل الدولية، 2012) وهذا العدد يزداد سنوياً كأحد آثار الحرب الدائرة في اليمن. وحينما يتعلق الأمر بالتنمية رأس المال البشري؛ فإن هذا العدد الكبير من الأطفال سيصير يوماً ما ضمن فئة كبار السن، وهذه التغيرات الديموغرافية والاقتصادية تزيد بشكل كبير من الحاجة إلى تعليمهم بعض المهارات القابلة للتوظيف في سوق العمل (مجلس كليات النوي المجتمعية، 2020، 14).

النتائج:

- ظالة الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني، كأحد أوجه النظرة السلبية تجاه هذا التعليم، انعكس سلباً على حجم التغطية الجغرافية بالمؤسسات التعليمية ومن ثم على عدد السكان الملتحقين بهذا التعليم فهم لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة جداً قياساً بمخرجات التعليم العام.

- انخفاض معدلات النمو السنوي للسكان الملتحقين خلال المدة من عام (2015-2020م) بسبب توقف عدد من المؤسسات التعليمية، وٱلتحاق معظم الشباب بالسلك العسكري كأحد آثار الحرب الدائرة في اليمن.
- تتركز معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في المناطق الحضرية وعواصم المحافظات على حساب المناطق الريفية التي تضم أكثر من (60%) من اجمالي سكان المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن. وهذا يمثل أحد عوائق اٱلتحاق سكان الريف بهذا التعليم.
- التوسع في كليات التربية الريفية ساهم في زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي على حساب التعليم الفني والتدريب المهني.
- تزداد معدلات النمو السنوي للمؤسسات التعليمية إلا أن توزيعها المكاني لا يتفق مع التوزيع المكاني للسكان وهذا يمثل أحد عوائق الٱلتحاق بهذا التعليم.
- يتأثر عدد السكان الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني تبعاً لنمط التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية، وتتنوع تخصصاتها ومدى ملائمتها لكلا الجنسين.
- تتسم مؤشرات العلاقة بين السكان ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالتباين المكاني على مستوى المحافظات من جهة وعلى مستوى الريف والحضر من جهة أخرى، لذلك يتباين عدد السكان الملتحقين بهذا التعليم تبعاً لحجم التباين المكاني لهذه المؤشرات.
- بالرغم من زيادة عدد الملتحقات الإناث بالتعليم الفني والمهني إلا أن نسبة مشاركتهن ما تزال ضعيفة فهي لا تزيد عن (19.1%) من اجمالي الملتحقين لذلك تتسع الفجوة النوعية ويقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معظم المحافظات.

التوصيات:

- توفير الدعم الكافي وزيادة حجم الإنفاق على قطاع التعليم الفني والتدريب المهني لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- الغاء كليات التربية الريفية وتحويلها إلى كليات مجتمع.
- استكمال البنى التحتية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، وتفعيل المؤسسات المتوقفة عن العمل، ورفد هذه المؤسسات بالأجهزة والتقنيات التكنولوجية الحديثة لمواكبة التطور التكنولوجي وتلبية متطلبات سوق العمل داخل اليمن وخارجها.
- التوسع في المناطق الريفية المحرومة من مؤسسات التعليم الفني والمهني لضمان تحقيق تكافؤ فرص الإلتحاق بهذا التعليم لمختلف الفئات السكانية من الجنسين.

- مواكبة الزيادة السنوية للسكان من خلال زيادة عدد مؤسسات التعليم الفني والمهني وبما يتناسب مع التوزيع المكاني للسكان.
- إشراك القطاع الخاص وأرباب سوق العمل في التخطيط لبرامج التعليم الفني والتدريب المهني وتحديد التخصصات المطلوبة في سوق العمل وتشجيعهم للاستثمار في هذا المجال.
- إستحداث تخصصات مهنية وتقنية تتناسب مع الإناث وتلبي متطلبات سوق العمل.
- توعية المجتمع - وخاصة طلاب التعليم العام- بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني، وتشجيعهم على الإلتحاق به.
- التنسيق مع المنظمات الخارجية والجمعيات الخيرية المحلية لإقامة دورات مهنية خاصة لسكان المناطق الريفية تمكنهم من الإنخراط بسوق العمل.
- توفير قاعدة بيانات متكاملة عن التعليم الفني والتدريب المهني وتطوير الجانب الإحصائي على مستوى الوزارة وفروعها في المحافظات.

مراجع الدراسة

- أبو عصبه، مي فتحي حسين (2005) . *مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة*. [رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين]
- <https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/156>
- أحمد، نورا شهاب. (2013، ابريل). واقع التعليم الفني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيئة التدريسية. *مجلة الفتح* (53)، 370 - 348.
- <https://www.iasj.net>
- الحاج، عبد الله صالح. (2021، ديسمبر، 28) كليات المجتمع في اليمن: واقع التعليم التفاعلي ومواجهة الصعوبات، [مقابلة صحفية] *صحيفة صوت الأمل*، مسترجع بتاريخ 15 // 2/2022م.
- <https://sawt-alamal.net/ar/2021/12/28/%D9%83%D9%>
- الحاج، عبد الله صالح، والهدار، شعاع مهدي. (2021، ديسمبر). واقع التعليم الإلكتروني في كليات المجتمع اليمنية- دراسة حالة على كلية المجتمع/ عدن. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة تعز، فرع التربية*، 8، (20)، 419-391.
- <http://hesj.org/ojs/index391>

الديب، بثينة محمود (د. ت). تطبيقات عملية على طريقة حساب الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ بين الذكور والإناث من واقع بيانات التعداد العام للسكان لعام 2006م.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.

<https://unstats.un.org/unsd/demographic/meetings/wshops/Egypt>

العزاوي، فلاح جمال معروف (2016). التنمية المستدامة والتخطيط المكاني. دار دجلة،

عمان. <http://download.vovfashion.ru/post/%25D9%2583%>

كليب، ناظر علوان علي. (2016). السكان والتنمية المكانية في محافظة لحج [أطروحة

دكتوراه غير منشورة] كلية الآداب، جامعة عدن.

كليب، ناظر علوان علي. (2021، ديسمبر). العلاقات المكانية بين السكان والتنمية الزراعية

في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن. مجلة العلوم التربوية والدراسات

الإنسانية، دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة تعز، فرع التربة، 8، (20)،

337-356.

<http://hesj.org/ojs/index39>

الموشكي، اسماعيل احمد علي، وخالد، محمد يوسف، وأبو جراد، اسماعيل يونس. (2019)،

فبراير). تأثير النزاع المسلح في ظل فجوة المعرفة على البعد التعليمي للتنمية

البشرية في اليمن. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (8) 3-38.

<https://www.researchgate.net/profile/E-Almushiki/publication>

مزارق، عبد الملك حسن. (2012). دور التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر

والبطالة في اليمن: دراسة تطبيقية على محافظة الحديدة. [رسالة ماجستير، كلية

الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا] السودان.

<http://repository.sustech.edu/handle/123456789/1496%3Fsh>

نصر الله، عبد الفتاح. (2018، أبريل، 25). دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية

المستدامة في الأراضي الفلسطينية. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر [التنمية

المستدامة في ظل بيئة متغيرة] كلية الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

<https://repository.najah.edu/bitstream/handle/20.500>

الهيبي، عبد الرزاق محمود، والحكيمي، عبد السلام أحمد. (2007، مارس). المرأة والتنمية

في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، جامعة نمار، (3)، 89.

البنك الدولي. (2007). الطريق غير المسلوک: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا - ملخص تنفيذي.

<https://web.worldbank.org/archive/website01418/WEB/IMAGES>

- الجهاز المركزي للإحصاء. (2005). **النتائج النهائية لتعداد السكان والمسكن لعام 2004م**. صنعاء. <http://www.cso-yemen.com>
- الجهاز المركزي للإحصاء. (2014). **كتاب الإحصاء السنوي**. صنعاء. <http://www.cso-yemen.com>
- المجلس الأعلى للتخطيط للتعليم. (2010). **مؤشرات التعليم في اليمن: مرحله وأنواعه المختلفة 2009-2010م**. صنعاء.
- مجلس كليات إننوي المجتمعية، والمجلس التعليمي في ولاية إننوي. (2020). **التعليم المهني والفني: خطة ولاية إننوي الخاصة بقانون تعزيز التعليم المهني والفني في القرن الحادي والعشرين**.
- <https://www.isbe.net/Documents/PerkinsV-Draft-Arabc>
- منظمة العمل الدولية. (2012). **الملخص التنفيذي لنتائج مسح عمالة الأطفال في اليمن لعام 2010م**.
- https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_22
- منظمة العمل الدولية. (2015). **مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 - 2014م**. المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت. www.ilo.org/bei
- منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف (2018). **الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان 2020 - 2018م**.
- <https://www.etf.europa.eu>
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. (2001). **لمحة تاريخية عن التعليم الفني والتدريب المهني**. مسترجع بتاريخ 12/8/2021م عبر الرابط: <https://5d31c03c7002b>
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2020، سبتمبر). **وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية. المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن** [تقرير فصلي] قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، (52)، 2-4. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb>
- اليونسكو. (2019) **التقرير العالمي لرصد التعليم: بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين**. باريس.

<https://www.gcedclearinghouse.org/resources/global>



مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences

ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)

<https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59>



La traduction dans l'enseignement/apprentissage du FLE (Cas des apprenants au département de français de l'université de Taïz)

Khaled MAHSAN

Professeur-assistant Département de français
Université de Taïz
kmahsan@gmail.com

Abdalnasser GABARA

Professeur-assistant Département de français
Université de Taïz
gabara.abdalnasser@gmail.com

تاريخ قبوله للنشر 1/4/2022م

تاريخ تسليم البحث 2/2/2021م

La traduction dans l'enseignement/apprentissage du FLE (Cas des apprenants au département de français de l'université de Taïz)

Khaled MAHSAN

Professeur-assistant
Département de français
Université de Taïz

Abdalnasser GABARA

Professeur-assistant
Département de français
Université de Taïz

Résumé

La traduction est une opération nécessaire qui accompagne presque tous ceux qui apprennent une langue étrangère surtout au début de leur apprentissage. Cette recherche essaye donc d'étudier l'état actuel de ce module en mettant l'accent sur la façon de l'enseignement de la traduction dans le département de français. Elle vérifie ainsi si les étudiants apprennent la traduction au sens pur ou s'ils apprennent la langue cible par la traduction. C'est-à-dire, utiliser la traduction pour perfectionner la langue apprise et la mettre au service de l'apprentissage de celle-ci.

Nous avons aussi fait un aperçu sur la place de la traduction dans les différentes méthodologies de l'enseignement du fle. Puis, nous avons mis le point sur la différence entre l'enseignement par la traduction (traduction pédagogique) et l'enseignement de la traduction (pédagogie de la traduction). Ensuite, nous avons fait une description d'un cours de traduction pour voir de quel type de cours s'agit-il? Enfin, cette recherche présente des propositions pédagogiques applicables à la situation de l'enseignement/apprentissage du français langue étrangère aux universités yéménites concernant la méthode la plus adéquate à enseigner le module de la traduction et ses techniques.
Mots clés: Traduction pédagogique-Pédagogie de la traduction-Didactique de fle-Apprenant-Programme d'enseignement.

ملخص

الترجمة عملية مهمة ترافق معظم من يتعلمون لغة أجنبية خصوصاً في بدايات دراستهم، وهذا البحث محاولة لدراسة وضع هذا المقرر الدراسي الحالي من خلال التركيز على طريقة تدريس الترجمة في قسم اللغة الفرنسية، وبالتالي من خلال التأكد من أن الطلاب يدرسون الترجمة بطريقة صرفه أم أنهم يتعلمون اللغة الأجنبية عن طريق الترجمة، أي أنهم يستخدمون الترجمة لتحسين اللغة التي يتعلمونها.

كما يتطرق البحث إلى لمحة عن مكانة الترجمة في مختلف مناهج تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، ثم يتناول الفرق بين التعلم من خلال الترجمة وتعليم الترجمة، وكذلك وصفا لأحد دروس الترجمة لمعرفة نوع الدرس. وأخيرا يقدم البحث مقترحات تعليمية يمكن تطبيقها على وضع تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية في الجامعات اليمنية وتتعلق بالمنهجية الأكثر ملاءمة لتدريس مادة الترجمة ووسائلها.

كلمات المفتاحية: ترجمة تعليمية تعليم الترجمة - تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية - متعلم - برنامج تعليمي.

INTRODUCTION

La traduction est une opération nécessaire qui accompagne presque tous ceux qui apprennent une langue étrangère surtout au début de leur apprentissage. C'est une opération mentale qu'un apprenant fait automatiquement pour pouvoir pratiquer ou comprendre la langue qu'il apprend. C'est pour cette raison que l'enseignement/apprentissage des langues étrangères y a accordé une grande importance tout au long de l'évolution des différentes méthodologies de l'enseignement des langues vivantes. Mais il est important de savoir dans quel domaine ou quelle discipline peut-on classer réellement la traduction et cela prendra une bonne partie de cette recherche.

Comme l'objectif principal de cette recherche est d'améliorer la situation de l'enseignement/apprentissage de la langue française à l'université de Taïz, cette recherche va mettre l'accent tout particulièrement sur l'état actuel de l'enseignement de la traduction qui fait partie du programme de l'enseignement du français et son rôle dans l'apprentissage de cette langue. Nous allons donc essayer d'appliquer une étude descriptive qui pourrait donner des résultats adéquats à cette fin. En effet, nous avons choisi la traduction comme sujet pour cette étude parce qu'elle est un module qui attire un grand nombre d'apprenants. Nous pensons que l'intérêt que nos apprenants portent à ce module représente une raison importante pour améliorer l'enseignement de la langue française.

Dans cette étude, nous pouvons reformuler deux hypothèses; la première c'est que les apprenants font vraiment de la traduction selon les règles et les techniques de l'enseignement de la traduction, tandis que la deuxième suppose que l'enseignant de la traduction s'en sert pour enseigner la langue cible. Pour ce faire, nous procédons à une étude de l'état actuel de ce module en mettant l'accent sur la façon dont il est enseigné au département de français. Cette étude va ainsi confirmer une de ces hypothèses et va donner, par la suite, des remédiations pédagogiques qui participeraient à l'amélioration de l'enseignement de la langue française au département en se basant sur le résultat obtenu.

La traduction

Généralement les individus ont tendance à traduire dans leur vie de tous les jours. On est tous des traducteurs. On est toujours en train de traduire nos idées, nos sentiments en action. Nous réagissons globalement à des signes visuels ou auditifs (...) c'est-à-dire que nous les comprenons et que nous les interprétons (CUQ et GRUCA 2005:

399). D'ailleurs, cette opération prend plus d'importance dans l'enseignement des langues étrangères. Car c'est une opération mentale que l'apprenant fait toujours et inconsciemment pour comprendre et/ou pour produire une langue apprise. Dans ce sens, PUREN (1988: 30) dit que la pratique orale de la langue étrangère était conçue comme une sorte de traduction mentale inconsciente et instantanée.

Place de la traduction dans l'enseignement des langues

Pendant très longtemps, la traduction faisait partie de la littérature. Par exemple, dans la méthodologie traditionnelle, les textes littéraires étaient les supports didactiques pour l'apprentissage des langues étrangères comme le latin et/ou le grec. Selon PUREN (1988: 85), l'instruction de 1908 introduit l'utilisation systématique de la version comme procédé complémentaire d'un enseignement littéraire purement direct.

La traduction est souvent présente dans l'enseignement des langues. Mais est-elle une matière indépendante ou un outil pour l'apprentissage d'une langue étrangère? Si nous retraçons les différentes méthodologies de l'enseignement, nous remarquons que la traduction était le premier outil pour l'apprentissage des langues étrangères. Le latin est enseigné dans la langue maternelle des élèves (GERMAIN 1993: 101). À son tour, la méthodologie traditionnelle se base sur la méthode grammaire/traduction qui compte principalement sur la traduction des phrases et des textes pour enseigner le grec ou le latin. La combinaison de la grammaire et de la traduction a connu une grande popularité sous la domination de la méthodologie traditionnelle. Au début, cette méthode s'appelait (grammaire/thème) parce qu'elle traduisait des règles grammaticales de la langue maternelle vers la langue étrangère. Puis, suite aux critiques du modèle grammaire/thème, le type (version/grammaire), qui compte sur la traduction des textes vers la langue maternelle, a été mis en place.

La méthodologie directe vient pour interdire, par des instructions officielles, l'utilisation de la langue maternelle dans la classe de langue. GERMAIN (1993: 129) parle de rejet de la traduction lorsqu'on enseigne une langue étrangère. Ensuite, la méthodologie active est venue avec un objectif de réconciliation entre les traditionnels et les modernes en permettant l'utilisation de la langue maternelle dans la classe. Le recours en classe à la traduction orale comme moyen de contrôle de compréhension se fait plus fréquent, devenant même systématique à la fin de l'étude du texte (PUREN

1988: 149). Cela montre que l'utilisation de la langue maternelle a une importance primordiale pour la compréhension des textes, en parlant bien sûr des textes littéraires.

Pour la méthodologie audio-orale, la langue maternelle représente une source de comparaison avec la langue cible. La fonction de la comparaison, dans ce cas, entre les deux langues est de faciliter la compréhension de la langue apprise. L'apprentissage ou l'acquisition de L2, selon la MAO, suit l'ordre de l'acquisition en L1, la traduction des dialogues sert à fournir le sens général du dialogue à apprendre (GERMAIN 1993: 145).

Quant à la méthode audiovisuelle, elle interdit l'utilisation de la langue maternelle dans la classe. PUREN (1988: 215) confirme cette vision de la façon suivante "alors que la plupart des méthodologues directs toléraient, voire recommandaient la traduction en langue maternelle comme procédé de contrôle de compréhension, les méthodologues audiovisualistes vont imposer la méthode directe intégrale en enseignement/apprentissage lexical". C'est ce qui mène GERMAIN (1993: 160) à déconseiller l'utilisation de la langue maternelle et à proposer l'utilisation des paraphrases, des gestes et des images situationnelles pour expliquer les significations nouvelles de la langue seconde "dès le début des cours, les apprenants ne doivent avoir recours qu'à L2".

Avec l'arrivée de l'approche communicative, tout ce qui sert à faire une communication réussie entre les interlocuteurs est permis y compris la traduction. Dans cette optique, GERMAIN (1993: 210) dit "De préférence, c'est la L2 qui est utilisée en salle de classe {...} le recours à la langue maternelle des apprenants est toléré. La traduction est acceptée dans certaines circonstances".

Enfin, le Cadre Européen Commun de Référence pour les Langues, sur lequel se base la perspective actionnelle, considère la traduction comme une activité langagière parmi d'autres que l'utilisateur apprenant doit réaliser. La compétence à communiquer langagièrement du sujet apprenant et communiquant est mise en œuvre dans la réalisation d'activités langagières variées pouvant relever de la réception, de la production, de l'interaction, de la médiation (notamment les activités de traduction et d'interprétation), chacun de ces modes d'activités étant susceptible de s'accomplir soit à l'oral, soit à l'écrit soit à l'oral et à l'écrit (Conseil de l'Europe 2001: 18). C'est ainsi que BEROCCHINI et COSTANZO (2008: 200) confirment que la traduction revient à l'honneur et retrouve sa place officielle dans l'activité de médiation.

Nous remarquons de tout ce qui précède que la traduction était toujours un outil important pour l'apprentissage d'une langue étrangère pour presque toutes les méthodologies à l'exception de la méthode directe. Cela veut dire que la traduction pédagogique est le type de traduction le plus pratiqué.

Traduction pédagogique

Nous avons vu précédemment que presque toutes les méthodologies de l'enseignement des langues étrangères, lorsqu'elles évoquent le mot "traduction", parlent de l'enseignement des langues par la traduction (traduction pédagogique). Selon ROBERT (2002: 150), le FLE ne s'intéresse à la traduction qu'en tant que technique d'apprentissage. C'est donc le type de traduction le plus préféré pour tous. PUREN (1988: 30) ajoute que la traduction est le moyen privilégié de l'apprentissage parce qu'elle en est la fin.

Généralement, quand les enseignants des langues font appel à la langue maternelle, dans leurs classes, c'est pour expliquer un mot difficile qui n'a pas été compris de la part des apprenants. Elle a ainsi un rôle pédagogique. Dans ce cas, l'enseignant vise, par la traduction, à résoudre un problème de compréhension d'un mot ou d'expliquer une nouvelle expression qui vient d'apparaître. La traduction peut aussi être utilisée pour faciliter l'explication d'une règle grammaticale. De plus, elle peut avoir une fonction importante qui est l'interaction entre l'enseignant et les apprenants. Dans cette optique QOTB (2016: 27) dit que la présence de la langue maternelle s'est avérée nécessaire pour faciliter les interactions au sein de la communauté d'apprentissage. D'ailleurs, FRAGKOU (2019: 292) postule que l'enseignant qui a recours à la traduction dans une classe de langue doit être en mesure de faire la différence entre la pédagogie de la traduction et la traduction pédagogique.

Le recours à l'utilisation de la langue maternelle est une pratique didactique dominante même dans des pays dits francophones. À titre d'exemple, en Algérie selon une enquête menée par GACEMI auprès de 17 enseignants, les jeunes enseignants de français ont souvent recours à la langue (arabe algérien) dans leurs classes de français. Elle prouve que cette pratique est héritée du modèle scolaire algérien qui prévalait lorsqu'ils étaient élèves. Cela veut dire que ces enseignants préfèrent faire les choses selon leurs expériences en tant qu'étudiants. Selon la méthodologie SGAV ou la méthode audiovisuelle, la traduction a des effets négatifs, voire néfastes, sur l'apprentissage des langues et qu'elle nuit à la finalité de ce dernier. LADMIRAL (1979:

25) rapporte ce point de vue en disant que les exercices de traduction auraient donc des conséquences pernicieuses, préjudiciables à leur finalité explicite et spécifique comme élément d'une pédagogie des langues vivantes, et préjudiciables à la finalité globale de l'ensemble pédagogique où s'insère l'apprentissage d'une langue étrangère. L'enseignant est appelé, si c'est nécessaire, à utiliser les images ou les mimes pour éviter de passer par la langue intermédiaire ou maternelle. Mais cette opération peut prendre du temps au détriment du cours. Par contre, si l'enseignant donne le sens d'un mot en langue maternelle, il peut avancer dans le cours et profiter du temps du cours au maximum. De plus, les procédés que l'enseignant engage pour l'explication sémantique en utilisant la langue cible peuvent être longs et s'avèrent trop flous, voire inefficaces, surtout pour les notions abstraites ou les constructions complexes.

Quand les enseignants utilisent la L2, cela pose plus de difficultés de compréhension précisément aux élèves les plus faibles et qui ont le plus besoin des explications du professeur (PUREN 1995: 5). Il est aussi important de dire que la traduction jouerait un rôle décisif dans la précision du sens. En ce qui concerne le contexte, elle permet de comprendre approximativement le sens d'un signifiant de la langue étrangère ce qui est le rôle du dictionnaire unilingue aussi. Mais rien ne peut être aussi décisif que le sens donné par la langue maternelle. Un autre rôle consiste dans la comparaison entre les deux langues qui aide à bien comprendre la structure et la composition des phrases surtout au début de l'apprentissage.

MERGER (1999: 5) reprend la proposition de RICCI qui pense que les apprenants doivent faire la rétroversion ou la retraduction qui consiste à faire une traduction des phrases dans la page de droite de leurs cahiers. Cette technique permet aux apprenants de faire le va-et-vient entre la langue cible et la langue source.

La traduction pédagogique comporte deux types d'exercices: la version et le thème. Selon LADMIRAL (1979: 41), le thème et la version définissent un type tout à fait particulier de traduction: la traduction comme exercice pédagogique. En plus, il fait la différence entre ces deux opérations et la traduction qui est à elle-même sa propre fin. La "traduction proprement dite" vise, selon lui, à la production d'une performance pour elle-même; la "traduction pédagogique" est seulement un test de performance censé fonctionner comme test de compétence et s'intègre à un ensemble pédagogique plus vaste.

Naturellement, dans la version on traduit un texte d'une langue étrangère vers la langue maternelle. Tandis que dans le thème, on traduit dans la langue étrangère. Dans l'exercice de la version, l'enseignant attend donc que l'apprenant manifeste ses bonnes compétences puisque sa langue maternelle est la langue cible. Par contre, CUQ et GRUCA (2005: 401) supposent que l'exercice de la version est très difficile pour deux raisons : la première c'est que les apprenants n'ont pas assez de temps pour travailler un texte complet. La deuxième raison concerne l'enseignant qui ne donne pas le contexte (éléments extralinguistiques) à l'apprenant et cela représente un obstacle de compréhension.

En parlant de l'exercice de la version en langue française, LADMIRAL (1979 : 44) indique que la version garde son aspect littéraire : il faut produire une paraphrase française d'un texte littéraire étranger. Dans le thème, l'apprenant a tendance à suivre les instructions de son enseignant et il applique les règles apprises. Il ajoute qu'en thème, le plus important est la vérification et l'application de règles grammaticales; le thème a une fonction docimologique marquée. Cela peut être applicable à nos étudiants au niveau du thème. Par contre, en matière de la version, on ne devrait pas être aussi optimistes vue les obstacles de la langue maternelle chez nos apprenants comme nous allons voir ci-dessous. Pour cela, dans l'exercice de la version, il est difficile de leur demander plus que ce qui est demandé pour le thème: appliquer les règles grammaticales de la langue maternelle. D'ailleurs, LADMIRAL voit dans l'apprentissage des "techniques" d'expression écrite une pratique de la traduction intralinguistique. Comme ce module est enseigné en troisième et quatrième années au département de français, une collaboration interdisciplinaire permettrait l'élaboration des exercices qui peuvent servir l'enseignant de la traduction. Par ailleurs, LADMIRAL explique que l'exercice de la rédaction en langue étrangère se fait souvent sans texte de base, ce dernier est remplacé par l'intertextualité de lectures supposées. Il propose aussi comme exercice la critique de traductions. Autrement dit, les étudiants sont invités à faire la comparaison d'une ou plusieurs traductions d'un même texte. LADMIRAL suggère également ce qu'il appelle la "contradiction": combinant la contraction de texte et la version, on résumera en français un texte de langue étrangère. Il précise que cet exercice est à recommander dans le sens de la version plus que dans celui du thème.

Pédagogie de la traduction

L'enseignement de la traduction est un domaine différent de la traduction pédagogique parce qu'il a des objectifs différents et vise aussi des compétences différentes de celle-ci. Ainsi la formation des étudiants en langues étrangères comporte absolument de la traduction pédagogique mais elle ne contient pas forcément de la pédagogie de la traduction.

Pour réaliser un cours de traduction, il faut avoir un public fort dans les deux langues en question. Cela permet à l'enseignant de se concentrer sur les objectifs et les compétences que les apprenants doivent acquérir dans un cours de traduction. Le cours de traduction s'organise autour de deux finalités: développer la compétence de traduction des étudiants et fournir une vision pour la critique ou l'évaluation des traductions déjà réalisées. Le texte est ainsi un élément central de ce cours, un objet d'étude et un outil didactique fondamental (FARIAS 2014: 57). DELISLE (1998: 130) ajoute que l'enseignement de la traduction à l'université doit éveiller l'étudiant aux difficultés inhérentes à la pratique de la traduction. La didactique doit lui fournir les moyens de repérer ces problèmes, d'en expliquer la nature et de proposer des solutions justes et pouvant être justifiées. Cela nous permet de bien faire la différence entre la fonction de l'enseignement de la traduction et celle de la didactique.

L'enseignement de la traduction n'est pas une tâche facile et il comporte bien d'autres choses comme l'analyse et la réflexion sur les textes. Dans un article sur le métalangage de l'enseignement de la traduction, DELISLE (1998: 185) le confirme dans un passage important que nous tenons à le citer dans ce qui suit: "pour être vraiment efficace, l'enseignement pratique de la traduction, didactique ou professionnelle, doit chercher à transmettre un savoir organisé et pensé en s'efforçant de développer l'aptitude à traduire de façon raisonnée. Apprendre à traduire au niveau universitaire, c'est, entre autres choses, apprendre à réfléchir sur des textes, à en faire une analyse rigoureuse afin de déceler les multiples embûches qu'ils cachent et à interpréter correctement le sens dont ces textes sont porteurs; c'est encore apprendre à dissocier les langues à tous les paliers du maniement du langage et à mettre en œuvre des stratégies opératoires de transfert inter linguistique; c'est enfin apprendre à exploiter au maximum les ressources de la langue d'arrivée et à maîtriser les techniques de rédaction, car dans tout traducteur il y a un rédacteur".

Pour faire une bonne traduction, il est vivement conseillé de faire une lecture attentive du texte à traduire, c'est pourquoi on dit que le traducteur est le meilleur lecteur. BALLARD (1998: 28) indique que la traduction doit être une lecture fine parce que son objet est le sens et que le sens repose sur la perception non seulement du visible, mais aussi de l'invisible et de l'anodin. Le traducteur a ainsi une mission très importante parce qu'il n'est pas chargé de traduire le texte qu'il lit seulement mais il traduit aussi les sentiments de l'auteur du texte et ses intentions.

Concernant nos apprenants, nous constatons que les étudiants passent directement à l'œuvre. Ils se mettent à traduire les premières phrases avec une utilisation irrationnelle des dictionnaires sans faire une lecture générale du texte. C'est la première technique que les apprenants doivent connaître. Malheureusement, au bout de quelques lignes, certains commencent à se lasser, parce que leurs cerveaux s'épuisent en raison des équivalences illogiques qu'ils viennent d'adopter pour traduire le texte. C'est à ce moment-là qu'apparaît le rôle de l'enseignant qui leur apprend une technique importante pour traduire qui est la lecture fine et attentive du texte à traduire. Mais il n'est pas évident que les apprenants soient capables d'analyser individuellement le texte ou sans l'aide de l'enseignant. C'est pourquoi le cours de traduction se transforme quelquefois en cours de compréhension écrite. Il faut leur montrer que les mots d'un texte ne peuvent avoir de sens qu'en relation avec les autres mots. GARNIER (1998:13) dit: Sensibiliser l'élève, par l'enseignement de la traduction, à l'idée que les mots d'un texte [...] n'ont un sens que par les relations qu'ils entretiennent les uns avec les autres dans ce texte particulier, il ne s'agit pas seulement d'un enjeu de traduction, mais d'un enjeu de lecture.

D'une façon générale, l'analyse des textes fait partie du programme de l'enseignement de la langue française dans le département. C'est l'objectif de certains modules comme ceux des "techniques d'expression écrite" qui sont enseignés en troisième et quatrième années.

Module de la traduction au département

Le processus de l'enseignement d'une matière doit être précédé par la définition des objectifs et des finalités du module. Selon DELISLE (cité par ARROYO 2008: 89-89), avant de commencer tout enseignement, ce sont, d'une part, le but recherché, d'autre part, les objectifs généraux et spécifiques qui doivent être définis, afin

d'adapter les programmes tout en communiquant les intentions pédagogiques. Pour la matière de la traduction dans le cursus du français à Taïz, le département a affiché l'objectif suivant : former des étudiants capables de répondre aux attentes du marché de travail dans le domaine de traduction. Cet objectif large et imprécis est très ambitieux. D'ailleurs, il peut être l'objectif d'une formation spécifique en traduction d'un ou deux ans. En effet, il ne prend pas en considération le niveau, les besoins et les ressources de l'apprenant.

Pour la définition de l'objectif dans une formation, il est important de bien connaître les compétences et les capacités des étudiants et savoir si ce public est prêt à apprendre la traduction professionnelle ou non. Comme nous venons de voir, il existe une différence entre les deux types de traduction. La première exige que les apprenants soient performants non seulement en langue source mais aussi en langue cible. DELISLE (1980: 4), pense que la traduction proprement dite vise à la production d'une performance pour elle-même (performance cible): la traduction pédagogique est seulement un test de compétence (compétence cible et compétence source) et s'intègre à un ensemble pédagogique plus vaste qui est dans ce cas l'enseignement de la langue.

Public concerné

Selon le dernier programme au département de français, la traduction est enseignée au deuxième semestre de la troisième année et en quatrième année. Nous parlons dans ce cas d'étudiants adultes qui ont un niveau intermédiaire indépendant (B1, B2). Arrivant à la fin du premier semestre de la troisième année de licence, les apprenants ont dû faire au moins 900 heures effectives d'enseignement de français. À cette étape, ils sont ainsi supposés avoir un niveau d'études qui leur permet de suivre un enseignement de traduction avec aisance. De plus, l'enseignant responsable de ce module est titulaire d'un doctorat en traduction et terminologie. Toutes les conditions sont ainsi favorables à donner un enseignement de traduction réussi.

Déroulement du cours

Dans cette partie, nous allons essayer de décrire ce que les apprenants font dans la classe de traduction. En troisième année, c'est le premier contact des apprenant avec la traduction comme un module à apprendre. Il s'agit d'une initiation à la traduction. Les étudiants apprennent quelques cadres théoriques sur la traduction et sa pratique. La théorie n'est donc enseignée qu'à travers la pratique. On partage en effet l'idée que "l'enseignement de la théorie en traduction n'est

efficace que s'il est intégré dans les cours pratiques" (TRUFFAUT 2005: 10). Ces cadres théoriques ou "cours de découverte" pourraient leur faire changer quelques idées reçues qui compliquent souvent leur apprentissage de traduction. Une des idées reçues est la traduction mot à mot qui pourrait être traitée dans des recherches ultérieures.

Les étudiants apprennent aussi quelques manières de traduction et se familiarisent avec le matériel nécessaire pour un traducteur. Pour leur approprier ces cadres théoriques, on a souvent recours à l'imagination. Des fois, on leur demande de jouer le rôle d'un traducteur. C'est plus facile avec cette méthode puisque dans chacun de nous il y a un traducteur ou un "logiciel de traduction" même sans l'apercevoir; cela se fait automatiquement lors du processus de décodage des données reçues par le cerveau.

Lors de la traduction pratique des textes on pourrait se référer à des théories linguistiques de la traduction telle que la traduction directe ou littérale dont les étudiants, en traduisant, découvrent des faiblesses dues aux différences structurelles et métalinguistiques entre langue source et langue cible qui rendent inappropriée la transposition de ses éléments dans leur langue maternelle. On se réfère alors à la traduction interprétative ou la traduction du sens. Les étudiants sont alors amenés d'abord à comprendre (interpréter et déverbaliser) le texte d'origine puis à l'exprimer (reformuler) dans leur langue maternelle.

Le semestre se termine avec une tentative de traduction, version bien sûr, de quelques textes en français facile. Les étudiants qui passent en quatrième année retrouveront la traduction version au premier semestre et la traduction thème au deuxième semestre. On tient à choisir des textes de la vie quotidienne qu'on peut trouver dans les journaux ou dans les sites d'internet des informations. Dans ce cas, ce n'est plus une initiation à la traduction, c'est une véritable traduction. Il ne s'agit pas de la théorie mais de la pratique. Mais ce n'est pas de la pratique pur et dur. Pourtant, on se trouve quelquefois obligé de parler de la théorie. Finalement, certains étudiants font leurs mémoires de fin d'études sur la traduction et certains vont vers des domaines proches comme la lexicologie.

Pour finir, nous pouvons avouer que la plupart de nos étudiants ne sont pas encore prêts à une véritable formation de traducteur. Cela revient à plusieurs facteurs commençant par leur niveau faible en langue maternelle qui doit être un préalable du cours de traduction. L'exercice de version constitue un véritable outil pour faire preuve des lacunes dans la langue maternelle. Ceci démontre et explicite la

faiblesse en grammaire et en lexique. PERGNIER (DELISLE: 1998) dans la préface décrit l'exercice de version écrite comme le plus impitoyable révélateur des lacunes dans la langue maternelle. Il ajoute: Non seulement il expose au grand jour des ignorances grammaticales et lexicales grossières, comme le fait d'être incapable de conjuguer correctement les temps verbaux, sans même parler de l'aptitude à les utiliser à bon escient, mais, en outre, il révèle cruellement l'inculture, l'inaptitude à structurer l'expression d'une pensée propre ou à cerner la pensée d'autrui, bref à concevoir le langage comme un outil au service de l'intelligence. Cela veut dire qu'il y a aussi les problèmes culturels (culture cible ou celle des apprenants). Si on commence à énumérer les lacunes qu'on rencontre dans les copies d'examens ou les exercices de dissertation nous aurons besoin de beaucoup de temps et du courage. C'est pourquoi il faut se demander si ce qu'on demande aux étudiants qui ont déjà des problèmes en langue maternelle, est raisonnable ou non.

Obstacles de la langue maternelle

Dans le domaine de la traduction, la langue maternelle joue un rôle très important pour la réussite de la formation. En plus des difficultés en langue cible, les étudiants du département rencontrent un obstacle réel dans leur langue maternelle qui est la langue arabe classique ou plutôt la langue arabe de média et de presse. En effet, il y a un grand fossé entre l'arabe classique et leur dialecte ou la langue arabe qu'ils utilisent à l'oral dans leur vie quotidienne. Il faut bien préciser "à l'oral" puisqu'à l'écrit ils devraient normalement utiliser l'arabe "classique" ou plutôt l'arabe de média. Les étudiants ont du mal à s'exprimer même à l'écrit en arabe classique. Ils ont donc besoin de ce que JARJOURA (2000: 475-479) appelle la remise à niveau de la langue maternelle.

Afin d'appliquer la remise à niveau pour nos étudiants, il a été important de s'adresser aux enseignants de la langue arabe, module obligatoire enseigné dans tous les départements de l'université en première et deuxième années. Le but était d'orienter le contenu de ce module pour améliorer leur niveau en langue maternelle en développant les quatre compétences. Il est nécessaire d'avouer que cette démarche a amélioré un peu le niveau mais il est resté encore loin de ce qui est attendu.

Pour trouver une solution à l'enseignement de la traduction, un atelier de français sur objectif spécifique FOS a été tenu en 2009. Il a été organisé par le service culturel à l'ambassade de France au sein du

département de français à l'université de Taïz. L'objectif de cet atelier était de répondre à la demande croissante de l'apprentissage de la traduction. Il a abouti à la création d'un diplôme supérieur post-licence d'un an pour les diplômés de langue française. Cette tentative aurait pu avoir la fonction de former des traducteurs professionnels. Malheureusement, les outputs de cet atelier sont restés lettre morte pour des raisons diverses qui ne doivent pas prendre de la place dans ce papier.

En guise de conclusion

Dans cette étude nous avons mis l'accent sur l'enseignement de la traduction en tant que module obligatoire enseigné à partir de la troisième année pour apprendre le français à l'université de Taïz. Nous savons que le résultat obtenu n'était pas surprenant, mais nous pouvons avouer qu'il a été décevant. Non pas parce qu'il n'a pas confirmé ce que nous avons espéré, mais parce qu'il a aussi montré le niveau faible et détérioré du système scolaire yéménite et de l'enseignement universitaire du français en général.

Nous avons conclu que l'enseignement de la traduction n'est actuellement pas sur le bon chemin, car l'enseignant ne trouve vraiment pas le temps pour apprendre aux étudiants les techniques de la traduction professionnelle. Car il se trouve souvent obligé de corriger les fautes de langue française et de langue arabe. L'enseignant se sert ainsi de la traduction pour enseigner la langue. Nous pensons que cela est dû à deux raisons principales. La première est la baisse du niveau d'étude aux lycées qui s'est détérioré ces dernières années à cause de la guerre civile dont se sont déclenchés les premiers éclairs en 2011. La deuxième raison est attribuée au manque de motivation chez les apprenants qui ne voient plus au diplôme universitaire une solution pour l'état de dépression ou désespoir dans lequel ils se sont trouvés. Pour cela, les apprenants ne font plus d'efforts pour étudier et ils considèrent la phase universitaire comme une étape obligatoire par laquelle ils sont obligés de passer.

Arrivons au terme de cette recherche et vu l'état de lieu de l'enseignement de la traduction décrit précédemment, il est conseillé de se contenter, comme un premier pas, de changer les objectifs du cours de traduction dans le cursus de l'enseignement au département de français. C'est-à-dire, il n'est pas possible de demander aux apprenants de faire ce qu'ils ne sont pas capables de réaliser. Cette étude a montré qu'il faut mieux admettre que la formation des apprenants à une traduction professionnelle exige certainement des

compétences et des habilités dont nos apprenants sont dépourvus au moins en ce moment. C'est pourquoi nous allons tenter de reformuler ci-dessous certaines propositions auxquelles nous essayerons de donner appui auprès des autorités universitaires responsables de l'enseignement du français:

- Établir un test d'entrée surtout en langue arabe pour sélectionner des candidats capables d'écrire correctement surtout en langue maternelle;
- Modifier l'objectif de l'enseignement de ce module et le mettre en relation avec les autres modules qui participent à l'amélioration de l'enseignement/apprentissage de la langue française comme les techniques d'expression écrite. Ainsi une collaboration interdisciplinaire pourrait répondre à l'objectif principal de l'enseignement au département;
- Augmenter le nombre de cours de traduction. Par exemple, ajouter un cours de traduction en premier semestre de la troisième année ou dès le deuxième semestre de la deuxième année si c'est possible. Cela pourrait donner aux apprenants plus de temps pour traduire et les pousser à s'habituer à ce type de travail professionnel;
- Réactiver ou remettre en place si possible le diplôme de FOS en traduction qui est déjà prêt et attend seulement de voir le jour.

Références

- ARROYO, E., « L'enseignement de la traduction et la traduction dans l'enseignement », Cahiers de l'APLIUT [En ligne], Vol. XXVII N° 1, 2008, document 9, mis en ligne le 08 septembre 2011, consulté le 12 juin 2021. URL : <http://journals.openedition.org/apliut/1562>; DOI: <https://doi.org/10.4000/apliut.1562>.
- BALLARD, M., 1998, "Les mauvaises lectures: Étude du processus de compréhension" publié dans Enseignement de la traduction et traduction dans l'enseignement, Université d'Ottawa.
- BERTOCCHINI, P. et COSTANZO, E., 2008, Manuel de formation pratique pour le professeur de fle, Clé International.
- Conseil de l'Europe, 2001, Cadre Européen Commun de Référence pour les Langues : apprendre, enseigner, évaluer, unité des politiques linguistiques, Strasbourg.
- CUQ, J.-P. et GRUCA, I., 2005, Cours de didactique du français langue étrangère et seconde, PUG.
- DELISLE, J., 1980, L'analyse du discours comme méthode de traduction, Ottawa, Éditions de l'Université d'Ottawa.
- DELISLE, J., 1988, « Définition, rédaction et utilité des objectifs d'apprentissage en enseignement de la traduction », In Garcia I. I. & J. Verdegel (eds). Los estudios de traducción: un reto didáctico. Barcelone : Universitat Jaume I, pp. 13-43.
- DELISLE, J., 1998, Enseignement de la traduction et traduction dans l'enseignement, Université d'Ottawa.
- FARIAS, A., 2014, « Pédagogie de la traduction et traduction à visée pédagogique : étude de cas », in Synergies Chili n°10 p. 55-65, consulté le 11 mars 2021. <https://gerflint.fr/Base/Chili10/farias.pdf>
- FRAGKOU, E., 2019, Le rôle de la traduction dans l'apprentissage des langues : une perspective interculturelle pour l'avenir, 9^e Congrès Panhellénique et international des professeurs de français, Université nationale et capodistrienne d'Athènes.
- GACEMI, M., "Dynamique des pratiques didactiques en classe de français : évolution ou reproduction du même ?", Recherches en didactique des langues et des cultures, les Cahiers de l'Acedle 2020, consulté le 1 novembre 2021, <https://doi.org/10.4000/rdlc.8247>
- GERMAIN, C., 1993, L'évolution de l'enseignement des langues: 5000 ans d'histoire, CLE international.

- JARJOURA, H., "La formation du traducteur arabe : le cas de la mise à niveau linguistique, *Meta : journal des traducteurs/Meta: Translators' Journal*, vol. 45, n° 3, 2000, p. 475-479, consulté le 15 septembre 2020, <http://id.erudit.org/iderudit/003025ar>
- LADMIRAL, J.-R., 1979, *Traduire : théorèmes pour la traduction*, Presses de l'imprimerie Bussière, Saint-Amand.
- PUREN C., « Pour un nouveau statut de la traduction », *Les langues modernes*, n° 1, pp.7-22, consulté le 03 février 2021, <http://www.christianpuren.com/mes-travaux-liste-et-liens/1995c/>
- PUREN, C., *Histoire des méthodologies de l'enseignement des langues vivantes*, édition numérisée, consulté le 20 janvier 2021, <http://www.christianpuren.com/mes-travaux-liste-et-liens/1988a/>
- QOTB, H., 2016, « La traduction comme activité médiatrice dans un cours de FLE », *Les Langues Modernes*, Association des professeurs de langues vivantes (APLV), pp.21-30.
- ROBERT, J.-P., 2002, *Dictionnaire pratique de didactique du FLE*, ophrys, Paris.
- TRUFFAUT, L., « Le cours pratique de traduction : trois exemples (couple allemand-français) », *Meta : journal des traducteurs / Meta : Translators' Journal*, vol. 50, n° 1, pp. 9-27, consulté le 25 mai 2021, <http://www.erudit.org/fr/revues/meta/2005-v50-nl-meta864/010653ar.pdf>